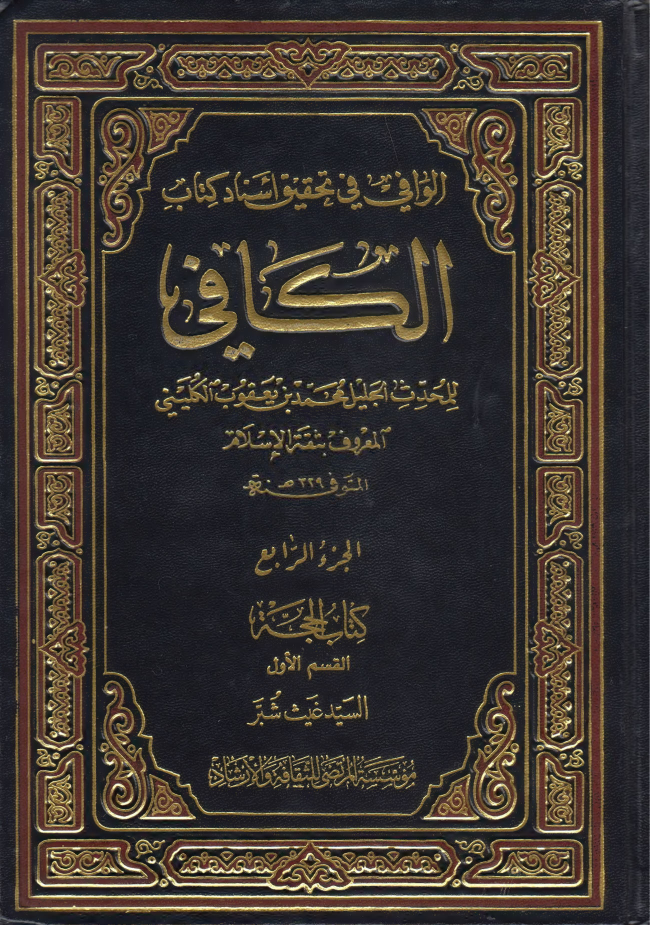

الوافي في تحقيق أسناد كتاب
الكافي
للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني
المعروف بثقة الإسلام
المتوفى ٣٢٩ هـ
الجزء الرابع
كتاب الحجة
القسم الأول
السيد غيث شبر
مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بثقة الإسلام

المتوفى ٣٢٩ هـ

الجزء الرابع

كتاب الحجة

القسم الأول

غيث شبر



اسم الكتاب:	.... الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.
المؤلف:	.... السيّد غيث شبّر.
المطبعة:	.... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
الطبعة:	........................الأولىٰ.
عددالنسخ:	........................٥٠٠.
تاريخ الطبع:	........................١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.





العراق - النجف الاشرف

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمّد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..

وبعد..

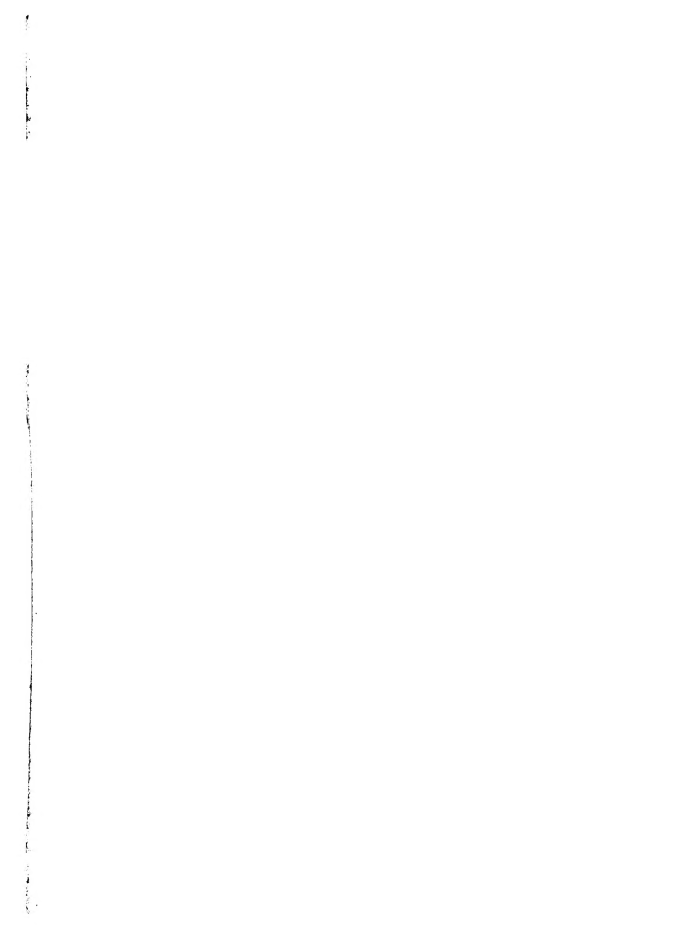
يسرنا أن نضع بين يدي القاريء العزيز الجزء الرابع من كتاب الوافي في تحقيق أسناد الكافي، وهو يبحث القسم الأوّل من أحاديث كتاب الحجة.

نسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا العمل الدارسون والباحثون، وأن يوفقنا لرفد المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا نكون تحت نظر وعناية ورعاية إمامنا الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيّد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه لإتمام باقي كتب الكافي بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخرا ورصيدا له ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون..

اللهم صل على محمد وآل محمد

مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية
النجف الأشرف ١٤٤٣/ ٢٠٢١



فهرس الأحاديث

رقم الحديث .. .. .رقم الصفحة

رقم الحديث .. .. .رقم الصفحة

رقم الحديث .. .. .رقم الصفحة

رقم الحديث .. .. .رقم الصفحة

فهرس المطالب الرجالية

فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الأوّل من كتاب الحُجّة

حسب التسلسل الهجائي

الاسم	الحديث	الصفحة
أحمد بن هلال	٥٣٧	٤٥١
أسباط بن سالم	٥١٠	٣٢٣
أمية بن علي	٥٣٧	٤٥٢
إبراهيم بن نُعيم أبو الصباح الكناني	٤٨٤	٢٥٩
إسحاق بن عبد العزيز أبو السّفاتج	٤٤٢	٧٣
إسحاق بن غالب	٥٢٨	٤٣٠
إسماعيل بن مهران	٤٤٤	٧٨
الحسن بن راشد المهلبي	٤٥٩	١٦٢
الحسن بن العباس المعروفي	٤٤٤	٨٧
الحسين بن أبي العلاء	٤٥١	١٢٨
الريان بن شبيب	٤٧٨	٢٤٤
العمركي بن علي	٥١٤	٣٤٠
النضر بن شعيب	٥١٢	٣٣٥
الهيثم بن واقد	٤٧٧	٢٣٩
جعفر بن بشير	٤٩٣	٢٨٤
جعفر بن محمّد	٤٦٦	١٨٩
داود الجصاص (داود بن سليمان الحمار)	٥٣٤	٤٤٥
ذريح	٤٧٣	٢٢٢
ربيع بن محمّد المسلي	٤٥٣	١٤٠
زياد القندي	٥٠٠	٣٠٠
سدير بن حكيم الصيرفي	٥١١	٣٢٩
سعد بن سعد	٤٤٩	١٢٢
سعيد الأعرج	٥٢٥	٣٩٣
سليمان بن سماعة	٥١٦	٣٥٣

إحصاءات

يظهر أن الكليني روى في القسم الأوّل من كتاب الحجة، وهو المسطور بين دفتي هذا الجزء، وبحسب الترقيم الذي اعتمدناه (١٢٢) رواية، كان منها (٨٤) رواية تحقق الوثوق بصدورها، وفق ما تبنيناه من مبانٍ رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لاعتماده توثيق رجال تفسير القمي قاطبة، من غير المضعفين، كطريقة عامة في التوثيق، وأيضًا كان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبنى مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ كونهما ممن يعتمدان توثيق مشايخ محمّد بن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى قاطبة، من غير المضعفين بصراحة منهم.

وعلى كل تقدير فقد فاقت عدد الأحاديث المعتبرة الموثوق بصدورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعتبرة (٨٤) رواية، كما ذكرنا، بينما بلغ عدد الضعاف (٣٧) رواية فقط، في حين أن العلّامة المجلسي قدست نفسه في شرحه مرآة العقول ذهب إلى أن عدد المعتبرات في هذا القسم (٣٩) رواية فقط، بينما كان عدد الروايات غير المعتبرة (٨٠) رواية، وبهذا فإن النسبة المئوية للأحاديث المعتبرة وفق رأيه الشريف قدست نفسه هي (٣٣٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعتبرة عندنا ما يقارب (٧٠٪)، وذلك بزيادة (٤٥) حديثًا على الأحاديث الـ(٣٩) التي قال باعتبارها!

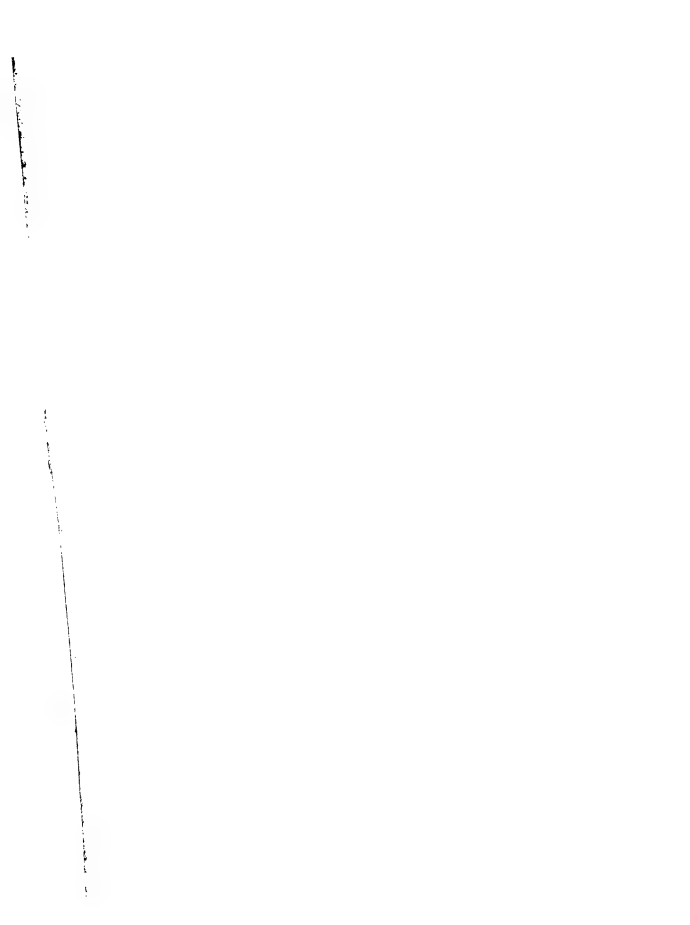
وقد ضَعَّفَ العلّامة المجلسي قدست نفسه (٨٠) حديثًا بنسبة (٦٦٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٣٧) رواية، أي ما يمثل (٣٠٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء.

وبهذا فإن نسبة المعتبر إلى غيره في مرآة العقول هي نسبة الثلث إلى الثلثين، بينما نسبة المعتبر إلى غيره في كتابنا هذا هي الثلثين إلى الثلث، بل أكثر حتى؛ إذ مقارنة النسبة في مرآة العقول كانت هي أنّ المعتبر (٣٣٪)، والضعيف (٦٦٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٧٠٪)، والضعيف (٣٠٪).

وعند إضافة هذه الأعداد إلى الإحصاءات السابقة في كتب العقل والعلم والتوحيد، يظهر أن العلّامة المجلسي ذهب إلى اعتبار (١٧٤) حديثاً، وضَعَّفَ (٣٦٦) حديثاً، أي أنه ذهب إلى اعتبار (٣٢٪) من الروايات، وضَعَّفَ (٦٨٪) منها، بينما كان العمل في الوافي مع تقصي الرواية، ومحاولة البحث عن إيجاد طرق غير السند المسطور في الكافي فعالة بنسبة جيدة، حيث بلغت الأحاديث المعتبرة (٥٥٪)، والأحاديث غير المعتبرة (٤٥٪).



القسم الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

[٤] كِتَابُ الْحُجَّةِ[١]

١ - بَابُ الِاضْطِرَارِ[٢] إِلَى الْحُجَّةِ[٣]

٤٣٤ / ١ . قَالَ[٤] أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ، مُصَنِّفُ هذَا الْكِتَابِ رحمه الله[٥]: حَدَّثَنَا[٦] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو[٧] الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ

---

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وهو الموفّق للتتميم. كتاب الحجّة». وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. كتاب الحجّة». وفي «ف»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلّا بالله العليّ العليم الحكيم». وفي حاشية «ف» بدل «العليم الحكيم»: «العظيم». وفي المطبوع: «كتاب الحجّة، بسم الله الرحمن الرحيم».

(٢) «الاضطرار»: مصدر اضطرّ إلى الشيء، أي أُلجئ إليه؛ من الضرورة بمعنى الحاجة. انظر: الصحاح، ج٢، ص٧٢٠. (ضرر).

(٣) في شرح المازندراني في شرحه، ج٥، ص٩٤: «الحجّة في اللغة: الغلبة؛ من حجّه: إذا غلبه. وشاع استعمالها في البرهان مجازاً، أو حقيقة عرفيّة، ثمّ شاع في عرف المتشرّعة إطلاقها على الهادي إلى الله المنصوب من قبله».

(٤) في حاشية «ج»: + «الشيخ».

(٥) في «ض» وحاشية «بس» وشرح صدر المتألّهين: «رحمة الله عليه»، وفي «ف»: + «تعالى ذكره».

(٦) في «ج، و، بر»: - «قال أبو جعفر - إلى - حدّثنا».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي، وفي «ألف، بف» والمطبوع: «عمر». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم ذيل ح٢٢٠.

بْـنِ الحَكَمِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَنَّـهُ قَالَ لِلزِّنْدِيقِ[١] الَّذِي سَـأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أَثْبَتَّ[٢] الْأَنْبِيَـاءَ وَالرُّسُـلَ؟ قَالَ[٣]: «إِنَّا لَمَّـا أَثْبَتْنَا أَنَّ لَنَـا خَالِقاً، صَانِعاً، مُتَعَالِيـاً عَنَّا وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَـقَ، وَكَانَ ذٰلِكَ الصَّانِعُ حَكِيـماً مُتَعَالِياً، لَمْ يَجُزْ[٤] أَنْ يُشَـاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلاَ يُلَامِسُـوهُ[٥]؛ فَيُبَاشِرَهُمْ وَيُبَـاشِرُوهُ[٦]، وَيُحَاجَّهُمْ وَيُحَاجُّوهُ، ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُـفَرَاءَ فِي خَلْقِهِ يُعَبِّرُونَ[٧] عَنْـهُ إِلَى خَلْقِهِ وَعِبَـادِهِ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلَى مَصَالِحِهِـمْ وَمَنَافِعِهِمْ وَمَا بِـهِ بَقَاؤُهُـمْ وَفِي تَرْكِهِ فَنَاؤُهُـمْ، فَثَبَتَ الْآمِـرُونَ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيـمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِـهِ، وَالْمُعَبِّرُونَ[٨] عَنْهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَهُمُ الْأَنْبِيَـاءُ عليهم السلام وَصَفْوَتُهُ[٩] مِنْ خَلْقِهِ، حُكَمَاءَ

---

(١) «الزنديـق»: مـضى ترجمته، ذيل ح٣٣٨. قـال المحقّق الداماد في التعليقـة، ص٣٩٢: «في بعض التواريخ: أنّ لزرادشـت كتاباً اسـمه «زنـد» تتّبعه المجوس والملاحدة؛ ولهذا سـمّوا بالزنديق». وانظر: المغرب، ص٢١١ (زندق).

(٢) «أثبـتَّ» قـريء أيضـاً على صيغـة الغائب المجهـول: أُثبت. واسـتبعده المجلـسي. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٩٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٥٧.

(٣) في «بر»: «فقال».

(٤) «لم يجـز»: صفـة موضحـة لـ«متعاليـاً»، ويحتمل كونه خـبراً بعد خـبر لـ«كان» إذا كان قوله: «متعاليـاً» بمعنـى تعاليه عن العبث واللغو، وليس جواباً لـ«لمّا»، بل جوابها: «ثبت» وإلاّ لبطل نظـم الخطاب، ولم يكن لـ«ثبت» محلّ من الإعراب. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٩٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٥٧.

(٥) في حاشية «بر» والعلل: «ويلامسوه».

(٦) في «ض، بح»: «فيباشروه».

(٧) في حاشـية «ف»: «يخبرون». و«يعبرون» إمّا مجرّد، من العبور بمعنى المرور؛ أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسـير. والأوّل أظهر، والثاني أنسـب بقوله: فالمعبّرون. انظـر: شرح المازندراني، ج٥، ص٩٨.

(٨) في حاشية «ف»: «المخبرون».

(٩) «صفـوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعـوا «الهاء» قالوا: له صَفْو مالي،

مُؤَدَّبِينَ[١] بِالْحِكْمَةِ[٢]، مَبْعُوثِينَ بِهَا، غَيْرُ مُشَارِكِينَ[٣] لِلنَّاسِ - عَلى مُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْخَلْقِ وَالتَّرْكِيبِ - فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، مُؤَيَّدِينَ[٤] مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ ثَبَتَ ذلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ مِمَّا أَتَتْ[٥] بِهِ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْبَرَاهِينِ؛ لِكَيْلَا تَخْلُوَ[٦] أَرْضُ اللهِ مِنْ حُجَّةٍ[٧] يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ[٨] يَدُلُّ عَلى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عَدَالَتِهِ»[٩].

بالفتح. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٤٠١ (صفو).

(١) في حاشية «بح»: «مؤيّدين».

(٢) في «بس»: + «و». وفي الوافي: «في الحكمة».

(٣) في حاشية «ف»: + «بها».

(٤) في «ج» وحاشية «ف، بر» والوافي: «مؤيّدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج٥، ص١٠١: «مؤدّين»، ثم قال: «في بعض النسخ: مؤيّدين، والأوّل أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤدّبين».

(٥) في مرآة العقول: «في بعض النسخ: ممّا أثبت، ولا يخفى توجيهه على الوجوه إن قرئ معلوماً أو مجهولاً».

(٦) في «ب، ف، بح، بف» ومرآة العقول وشرح صدر المتألّهين: «يخلو».

(٧) في «بح» وحاشية «ف»: «حجّته».

(٨) في مرآة العقول: «علم، بفتحتين: أي علامة ودليل. وربّما يقرأ بكسر الأوّل وسكون الثاني».

(٩) الحديث طويل، قطّعه الكليني وأورد ذيله هنا، وصدره في ثلاث مواضع أخرى من الكافي (كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح٢٢٠؛ وباب إطلاق القول بأنّه شيء، ح٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦) وكرّر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأوّل، ح٣٠٠. كما أشار إليه العلاّمة الفيض في الوافي، ج ١، ص٣٣٠. وذكر الصدوق ﷺ تمام الرواية في التوحيد، ص٢٤٣، ح١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمّي، وذكر هذه القطعة في علل الشرائع، ص١٢٠، ح٣، بسنده عن عليّ بن إبراهيم الوافي، ج٢، ح٤٧١، ص٢١.

رجال السند:

أبـو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْـنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ هو مؤلف الكتاب، رازي، ثقة، من التاسـعة، توفي سـنة (٣٢٩هـ)[١]؛ عليّ بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[٢]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، حسن الحال، كما عليه المشهور، يوثق بالقرائن، قمـي، من السـابعة[٣]؛ وعباس بـن عمرو الفقيمي مجهول، من السادسـة[٤]؛ وهشـام بـن الحكـم، كندي، مولى، كوفي، هـو المتكلم الثقة المعروف، توفي سـنة (١٩٩هـ)، من الخامسة[٥].

تحقيق الصدور:

يظهر أن المصدر الأوّل لهذه الرواية كتاب الرد على الزنادقة لهشـام بن الحكم، الذي وصلهم من جهة الفقيمي، ثم أوردها عليّ بن إبراهيم في كتاب الشرك والتوحيد يرويها عن أبيه عن الفقيمي، ولم يصل الكتابان إلينا، ولا يبعد أن الكليني إنما أخذها من كتاب شـيخه عـليّ بن إبراهيم، وقـد مرَّ الكلام في تحقيـق صدورها في الجـزء الثالث من هذا الكتاب[٦]، وأنها مما لا يستقيم لها سند لجهالتنا بالفقيمي.

قـال المجلسي رحمه الله – واصفا الخبر– في مرآة العقول: «مجهـول»[٧]، ويقصد جهالته بجهالة الفقيمي، ولم يتسن لنا طريق آخر لتوثيق صدورها.

---

(١) مرّ في ج١، ح١، ص١٧.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٣) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٤) مرت ترجمته في ج٣، ح٢١٧، ص٣٥.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٤.

(٦) مرّ في ج٣، ح٢١٧، ص٣٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص ٢٥٦.

٢/٤٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ اللهَ أَجَلُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ[1] بِاللهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ[2]». قُلْتُ: إِنَّ[3] مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبّاً، فَقَدْ يَنْبَغِي[4] لَهُ أَنْ يَعْرِفَ[5] أَنَّ لِذلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخَطاً، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ[6] لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَنْبَغِي[7] لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ[8]؛ وَقُلْتُ[9] لِلنَّاسِ[10]: تَعْلَمُونَ[11] أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللهِ عَلى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلى. قُلْتُ: فَحِينَ مَضى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله[12]، مَنْ

---

(١) الأظهر كونه مجهولًا، يعني: بل الخلق يُعرَفون بنور الله كما تعرف الذرّات بنور الشمس. ويحتمل كونه معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أي بما عرّف به نفسه من الصفات. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٠٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٦٢.

(٢) في مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم عليهم السلام كما مرّ، ولا يخفى بُعده»؛ وفي الكافي، ح٢٣١: «رحمك الله» بدل «صدقت».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتألهّين: - «إنّ».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهّين وشرح المازندراني والوافي والكافي، ح٤٩٧، وفي المطبوع: «فينبغي».

(٥) في مرآة العقول: «فقد ينبغي لأن يعرف»، وفي هامش مرآة العقول: «كأنّه نقله بالمعنى، أو من تصحيف الناسخ، أو من جهة اختلاف النسخ. وقد مرّ ويأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

(٦) في حاشية «بح»: «ومن».

(٧) في الوافي والكافي، ح٤٩٧: «فينبغي».

(٨) في حاشية «ض، بح»: «المفروضة».

(٩) في الوافي والكافي، ح٤٩٧: «فقلت».

(١٠) في حاشية «ف» وفي الكافي، ح٤٩٧ والوافي والوسائل: + «أليس»

(١١) في «بس» وحاشية «ض، بح، بر»: «أليس تزعمون».

(١٢) في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح٤٩٧: - «رسول الله».

كَانَ الْحُجَّـةَ عَلى خَلْقِهِ[١]؟ فَقَالُوا[٢]: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُـرْآنِ، فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِـئُ[٣] وَالْقَدَرِيُّ[٤] وَالزِّنْدِيقُ[٥] الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُـونُ حُجَّةً إِلاَّ بِقَيِّمٍ[٦]، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقّاً، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا[٧]: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كُلَّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَـالُ: إِنَّهُ[٨] يَعْرِفُ ذلِكَ[٩] كُلَّهُ إِلَّا عَلِيّاً ﷺ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَـيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هـذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هذَا: لَا أَدْرِي[١٠]، وَقَالَ هذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشْـهَدُ[١١] أَنَّ عَلِيّاً ﷺ كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ

---

(١) في الوافي والكافي، ح٤٩٧: - «على خلقه». وفي العلل: «من بعده» بدل «على خلقه».

(٢) في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح٤٩٧: «قالوا».

(٣) هـو إمّـا «مُرْجِيّ» نسبة إلى «مُرْج» مـن المُرجية، أو «مُرْجِئٌّ» نسـبة إلى «مرجِـئ»، من المرجئة. والمرجيـة أو المرجئـة بمعنـى التأخير. وهي اسـم فرقة من فرق الإسـلام يعتقـدون أنّه لا يضرّ مـع الإيـمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة. سـمّوا به؛ لاعتقادهـم أنّ الله أرجأ تعذيبهم على المعـاصي، أي أخّره عنهم. وقـد تطلق على من أخّر أمير المؤمنين ﷺ عـن مرتبته. انظر: النهاية، ج٢، ص٢٠٦ (رجى)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٠٤؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٦٣.

(٤) في العلل: «والحروري».

(٥) تقدّم ترجمة الزنديق ذيل ح ٣٣٨ و٤٣٤.

(٦) قيّـم القـوم: الذي يقوّمهم ويسـوس أمرهم. والمراد به هنا من يقوم بأمـر القرآن ويعرف القرآن كلّـه. انظـر: لسـان العـرب، ج١٢، ص٥٠٢ (قـوم)؛ شرح المازنـدراني، ج ٥، ص ٨٤؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٦٤.

(٧) في الكافي، ح٤٩٧: «قالوا».

(٨) في حاشية «ج»: «يقال له: إنّه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

(٩) في الكافي، ح ٤٩٧: «يعلم القرآن»، وفي الوافي: «يعرف القرآن».

(١٠) في «بس، بف»: - «وقال هذا: لا أدري».

(١١) في «بر»: «وأشهد».

طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَـةٌ[١]، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُـولِ الله ﷺ، وَأَنَّ[٢] مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ»[٣].

رجال السند:

محمد بن إسماعيل هو شيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، الذي اعتمدنا قبول رواياته[٤]؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ)[٥]؛ وصفوان بن يحيى ثقة، غني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بيّاعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)[٦]؛ ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي، من الخامسة[٧]، وهذه سلسلة سندية متكررة.

---

(١) في «ب، بر، بف» وحاشية «ض»: «مفروضة».

(٢) في حاشية «ض، بف»: «وأيّ».

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة ﷺ، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص٢٨٥، ح١، بسنده عن الكليني، وفيهما إلى قوله: «صدقت» هكذا: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: إنّي ناظرت قوماً فقلت لهم: إنّ الله – جلّ جلاله – أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله، فقال: رحمك الله». وفي علل الشرائع، ص١٩٢، ح١؛ ورجال الكشّي، ص٤٢٠، ح٧٩٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج٢،ح ٤٨٢، ص٣٠؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٢، ص١٧٦.

(٤) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٤، ص٨٤.

(٥) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٤،ص٩١.

(٦) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨،ص٢٤٤.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٨٢،ص٢٨٩.

تحقيق الصدور:

مصدر هذه الرواية بالنسبة للكليني من طريقة تلميذ الفضل، فلعلها مأخوذة من كتاب العلل للفضل بن شاذان، نعم رواها الكشي عن محمّد بن مسعود عن جعفر بن أحمد السمرقندي عن صفوان عن منصور، وهذا السند معتبر لا غبار عليه.

قال المجلسي رحمه الله: «مجهول كالصحيح»[1]، ويقصد جهالته بمحمد بن إسماعيل النيشابوري الذي في بداية السند، فهو ممن لم يذكروه بتوثيق صريح في كتب الفهارس والرجال، ولكنه لما اعتبره من مشايخ الإجازة كما في الوجيزة فعدم توثيقه لم يضر بالوثوق بصدور المروية فقال: إنه كالصحيح. وأما على المختار فقد وثقناه بقرائن كما مرّ في تحقيق حاله[2]، فهذه السلسلة السندية معتبرة على المختار، وقد مرّت في كتاب التوحيد في الجزء الثالث من الوافي[3]، بل لا ريب في صحة سند الكشي إليها أيضًا؛ فالرواية موثقة الصدور.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٦٢.

(٢) مرّ في ج٢، ح٤٤، ص٨٤.

(٣) مرّ في ج٣، ح٢٢٨،ص٦٥.

٤٣٦/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ حُمْرَانُ بْنُ أعين وَمُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ وَهِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَالطَّيَّارُ، وَجَمَاعَةٌ فِيهِمْ[١] هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَهُوَ شَابٌّ، فَقَالَ أبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا هِشَامُ، أَلَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؟ وَكَيْفَ سَأَلْتَهُ؟» فَقَالَ[٢] هِشَامٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، إِنِّي أُجِلُّكَ[٣] وَأَسْتَحْيِيكَ، وَلَا يَعْمَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَافْعَلُوا». قَالَ هِشَامٌ: بَلَغَنِي[٤] مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَجُلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ، فَعَظُمَ ذٰلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إليه وَدَخَلْتُ الْبَصْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَتَيْتُ مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِحَلْقَةٍ[٥] كَبِيرَةٍ[٦] فِيهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَلَيْهِ شَمْلَةٌ سَوْدَاءُ مُتَّزِراً[٧] بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَشَمْلَةٌ[٨] مُرْتَدِياً[٩] بِهَا وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلَى رُكْبَتَيَّ.

---

(١) في حاشية «ف»: «منهم».

(٢) في «ب، ض، بف» والوافي والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

(٣) «أجِلُّكَ»: أي أعظمُك؛ من الجلال بمعنى العظمة. انظر: النهاية، ج١، ص٢٨٧ (جلل).

(٤) في «بح»: «قد بلغني».

(٥) «الحلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرين، كحلقة الباب وغيره، وحكي عن أبي عمرو: حَلَقَةٌ، بالتحريك. انظر: النهاية، ج١، ص٤٢٦ (حلق).

(٦) في «ب، بر، بف» وحاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

(٧) يجوز فيه وما يأتي الرفع والنصب، والنسخ أيضاً مختلفة. وقال صدر المتألّهين في شرحه، ص٤٤٢: «في نسخة: مؤتزر، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمتّزر خطأ؛ لأنّ الهمزة لا تدغم في التاء». انظر: النهاية، ج١، ص٤٤ (أزر).

(٨) «الشملة»: كساء يتغطّى به ويتلفّف فيه. النهاية، ج٢، ص٥٠١ (شمل).

(٩) قوله: «مرتدياً بها» أي لابسها. يقال: ارتدى، أي لبس الرِداء. النهاية، ج٢، ص٥٠١ (شمل).

ثُمَّ قُلْتُ: أَيُّهَا الْعَــالِمُ، إِنِّي[١] رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأْذَنُ لِي[٢] فِي مَسْــأَلَةٍ[٣]؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ فَقَالَ[٤]: يَا بُنَيَّ[٥]، أَيُّ شَيْءٍ هذَا مِنَ السُّؤَالِ؟ وَشَيْءٌ تَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟! فَقُلْتُ: هكَذَا[٦] مَسْأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، سَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُكَ حَمْقَاءَ[٧]، قُلْتُ: أَجِبْنِي فِيهَا، قَالَ[٨] لِي: سَلْ.

قُلْتُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرى بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ.

قُلْتُ: فَلَكَ[٩] أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَشَمُّ بِهِ الرَّائِحَةَ.

قُلْتُ: أَلَكَ[١٠] فَمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ[١١] بِهِ الطَّعْمَ.

قُلْتُ: فَلَكَ[١٢] أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ.

قُلْتُ: أَلَكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلى هذِهِ

---

(١) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالي: «أنا».

(٢) في الأمالي والعلل وكمال الدين: + «فأسألك».

(٣) في «ف»: «مسألتي».

(٤) في «ض» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين: + «لي».

(٥) في حاشية «ف»: «أي بنيّ».

(٦) في حاشية «ف»: «هذا».

(٧) في «ض، بر، بس» والأمالي: «حمقاً». ووصف «المسألة» بالحمقاء على سبيل التجوّز مبالغة في حماقة السائل. وربّما يقرأ حُمُق. والحُمْق والحُمُق: قلّة العقل وسخافة الرأي. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص ١٠٨؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٦٥؛ الصحاح، ج٤، ص١٤٦٤ (حمق).

(٨) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالي: + «فقال».

(٩) في «ف»: «أفلك». وفي الأمالي وكمال الدين: «ألك».

(١٠) في «ف»: «أفلك».

(١١) في الأمالي والعلل: «أعرف».

(١٢) في «ف» والأمالي والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلك».

الْجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِّ.

قُلْتُ: أَوَلَيْسَ فِي هذِهِ الْجَوَارِحِ غِنًى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ[١]: لاَ.

قُلْتُ[٢]: وَكَيْفَ ذلِكَ[٣] وَهِيَ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ؟! قَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ شَمَّتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَتَسْتَيْقِنُ[٤] الْيَقِينَ، وَتُبْطِلُ[٥] الشَّكَّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا[٦] أَقَامَ اللهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ[٧]: لَابُدَّ[٨] مِنَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنِ[٩] الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَتْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتّى جَعَلَ لَهَا إِمَاماً يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَتَتَيَقَّنُ[١٠] بِهِ مَا شَكَّتْ[١١] فِيهِ، وَيَتْرُكُ هذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ

---

(١) في «بر» والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

(٢) في «بف»: «فقلت».

(٣) في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

(٤) هكذا في «ب، و، بح، بر، بس، بف». وفي حاشية «ج»: «يستبين». وفي حاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين: «فيستبين». وفي «ج، ض» والمطبوع: «فيستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع بالنون المشدّدة.

(٥) هكذا في «ب، ف، بح، بر، بس». وفي «ج، ض، و» والمطبوع: «ويبطل».

(٦) في «بر» والأمالي: «إنّما».

(٧) في «بر»: «فقلت».

(٨) في «ف»: «قلت له: فلابدّ».

(٩) في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأمالي: «لم يستقم».

(١٠) هكذا في «ج، ض، و، بح، بس، بف». وفي «ب، ف» والمطبوع وشرح صدر المتألّهين: «يتيقّن».

(١١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي شرح صدر المتألّهين: «شككت». وفي المطبوع: «شكّ».

فِي حَيْرَتِهِمْ وَشَكِّهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ، لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَرُدُّونَ إليه شَكَّهُمْ وَحَيْرَتَهُمْ، وَيُقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِجَوَارِحِكَ تَرُدُّ إليه حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟

قَالَ: فَسَكَتَ، وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ[١] لِي[٢]: أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ[٣]: أَمِنْ[٤] جُلَسَائِهِ؟ قُلْتُ[٥]: لَا[٦]، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ[٧]: قُلْتُ: مِنْ[٨] أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذاً هُوَ[٩]، ثُمَّ ضَمَّنِي إِلَيْهِ، وَأَقْعَدَنِي فِي مَجْلِسِهِ، وَزَالَ عَنْ مَجْلِسِهِ، وَمَا نَطَقَ حَتّى قُمْتُ.

قَالَ: فَضَحِكَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام وَقَالَ[١٠]: «يَا هِشَامُ، مَنْ عَلَّمَكَ هذَا؟» قُلْتُ: شَيْءٌ أَخَذْتُهُ مِنْكَ وَأَلَّفْتُهُ[١١]، فَقَالَ: «هذَا وَاللهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إبراهيم وَمُوسى»[١٢].

---

(١) في «بر»: «وقال».

(٢) في «ج، ف، بح، بس، بف» والوافي والعلل وكمال الدين: - «لي».

(٣) في «ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «فقال». وفي حاشية «ج»: «قال لي».

(٤) في «بس»: «أفمن».

(٥) في «ض»: «فقلت».

(٦) في «ف»: - «قال أمن جلسائه؟ قلت: لا».

(٧) في «ب، بر، بس» والأمالي والعلل وكمال الدين: - «قال».

(٨) في حاشية «ج»: «رجل من».

(٩) في «ب، بر، بف» والوافي والعلل: «فإذن أنت هو». وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».

(١٠) في «ف» وشرح صدر المتألّهين: «فقال». وفي «بر»: «ثمّ قال».

(١١) في «ف»: «فألّفته».

(١٢) الأمالي للصدوق، ص٥٨٩، المجلس٨٦، ح١٥؛ وعلل الشرائع، ص١٩٣، ح٢؛ وكمال الدين، ص٢٠٧، ح٢٣، بسندها عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكشّي، ص٢٧١، ح٤٩٠، بسنده عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ الوافي، ج٢، ح٤٨٠، ص٢٢.

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[(١)]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة[(٢)]؛ والحسن بن إبراهيم مجهول، ولكن الصحيح أنه لا يروي عن يونس بن يعقوب كما في السند المسطور، بل يروي عن يونس بن عبد الرحمن[(٣)]؛ يونس بن يعقوب، ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩هـ)، من الخامسة[(٤)].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله: مجهول[(٥)]، والجهالة عنده رحمه الله إنما هي بالحسن بن إبراهيم، وقد مرَّ تحقيق حاله مفصلا، مع عدم الوصول إلى ما يمكن به توثيق الرجل[(٦)]، وقد تطرقنا هناك أيضاً إلى السقط في هذه الرواية، حيث ذكرنا عدم روايته عن يونس بن يعقوب، وقلنا: «أن الحسن بن إبراهيم ممن يروي عن يونس بن عبد الرحمن لا عن يونس بن يعقوب، كما يظهر من سَنَدَي الاختيار[(٧)] بمضمون يشير إلى أنه من كتاب واحد في المناظرات؛ ولذا فما في الكافي - وكنا نقصد هذه الرواية - من روايته عن يونس بن يعقوب ليس صحيحاً، والصحيح سقوط يونس بن عبد الرحمن من السند، وهي نفس رواية الاختيار السابقة»[(٨)].

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٣) مرّ في ج٣، ح٢١٣، ص١٤.

(٤) مرت ترجمته في ج٢، ح١٠٤، ص٤٧٠، وسيأتي في ح ٥٣٨.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٦٥.

(٦) مرّ في ج٣، ح٢١٣، ص١٢.

(٧) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٤٩٠، ص٥٤٩؛ وص٥٥٤، ح٤٩٤.

(٨) مرّ في ج٣، ح٢١٣، ص٩.

وتفصيل ذلك: أن المتعارف في الحسن بن إبراهيم أن يكون واسطة بين إبراهيم بن هاشم ويونس بن عبد الرحمن، كحال إسماعيل بن مرار، وهذا السند في روايته عن يونس بن يعقوب خلاف المعهود، ويرشد ويؤيد حصول السقط في هذا السند أن الصدوق روى هذه الرواية في أماليه، وكذا في علله وكماله، «عن أبيه رضي الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثنا إسماعيل بن مرار، قال: حدّثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب[1].

ويؤكد خلو سند الصدوق من التصحيف ما رواه الكشي عن «محمد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن يزيد الفيروزاني القمي، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق[2]، قال: حدّثني محمّد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، قال: حدّثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب[3].

نعم في سند الكشي يروي إبراهيم بن هاشم عن يونس بن عبد الرحمن بواسطتين طولا، فهو يروي عنه بواسطة محمّد بن حماد عن الحسن بن إبراهيم، ويتكرر هذا غير مرة، ولا أعرف كيف يستقيم ذلك، وليس هو محل البحث.

والمتحصل وقوع التصحيف القديم في سند الكافي بسقوط يونس بن عبد الرحمن منه، وهذا التصحيف هو ما أسميه بتصحيف (قفزة العين)، الذي ينتج جرّاء تكرر المقطع المرئي الأخير، وبيانه أن الناسخ المزاول يمر عليه كثيراً مثل هذا التصحيف، بأن يقرأ الأصل فتصل عينه إلى عبارة معينة، فيرفع عينه، فيكتب الجملة، وحينما يعاود النظر تسقط عينه على عبارة مشابهة في نفس السطر أو في الذي بعده أسفل منه؛ فيبتدئ بعد العبارة الثانية مباشرة بتصور أنها الأوّلى.

---

(١) الأمالي، الصدوق، ص٥٨٩، المجلس٨٦، ح١٥؛ علل الشرائع، الصدوق: ص١٩٣،ح٢؛ كمال الدين، الصدوق: ص٢٠٧، ح٢٣.

(٢) والمراد به إبراهيم بن هاشم.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي،ج٢، ح٤٩٠، ص٥٤٩.

وتمثيلـه هنـا: أن العبارة التامة كانت: (عن الحسـن بن إبراهيـم، عن يونس بن عبد الرحمـن، عن يونس بن يعقوب)، وفيها يتكرر مقطع (عن يونس) مرتين كما يظهر، فلما بدأ الناسـخ بقراءة ما يريد نسخه، قرأ: (عن الحسن بن إبراهيم عن يونس) فكتب، فلما عـاود النظر إلى الأصل بحثت عينه عـن عبارة (عن يونس) التي تمثل آخر عبارة كتبها؛ كـي يكتب ما بعدها، فوقع نظـره على (عن يونس) الثانية، فكتب بعدها (بن يعقوب)؛ فلذا سقط اسم (يونس بن عبد الرحمن) كله من السند التام.

ولا يبعد الوثوق بمتن الرواية، وإن كان فيه إقرارا لهشام بالكذب، وأيضاً عدم إنكار الإمام عليه السلام عليه، فإنه ليس من الكذب المحرم شرعا؛ فإنه مما لا يترتب عليه أثر الكذب، فهو إخبار بما يخالف الواقع مع علم أن المخالف يعلم هذا، وهو ليس من الكذب عرفا وشرعـا، وتفصيله في محله، والسـند قد يوجب أيضاً وثوقـا بصدورها، خصوصاً وأن إبراهيـم بن هاشـم كان يرويها عـن يونس بن عبد الرحمن بطريقـين؛ مما لا يجعل القول بالوثوق بصدورها مجازفة، لكن احتمال وجود واسـطة ساقطة أخرى – وهي محمّد بن حماد – كما يظهر من الكشي يقوى عند التأمل في سند الرواية اللاحقة، مما يجعل الوثوق متزلزلا بنحو من الأنحاء.

٤٣٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ[١]، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَوَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَاحِبُ كَلَامٍ وَفِقْهٍ وَفَرَائِضَ، وَقَدْ جِئْتُ لِمُنَاظَرَةِ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامِ[٢] رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللهِ عليه السلام وَمِنْ عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ إِذاً شَرِيكُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَسَمِعْتَ الْوَحْيَ عَنِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخْبِرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَجِبُ طَاعَتُكَ كَمَا تَجِبُ طَاعَةُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا[٣]. فَالْتَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، هذَا قَدْ خَصَمَ[٤] نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا يُونُسُ، لَوْ كُنْتَ تُحْسِنُ[٥] الْكَلَامَ كَلَّمْتَهُ». قَالَ[٦] يُونُسُ: فَيَا لَهَا مِنْ حَسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهى عَنِ الْكَلَامِ، وَتَقُولُ: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ؛ يَقُولُونَ: هذَا يَنْقَادُ وَهذَا لَا يَنْقَادُ[٧]، وَهذَا يَنْسَاقُ وَهذَا لَا يَنْسَاقُ، وَهذَا نَعْقِلُهُ وَهذَا لَا نَعْقِلُهُ[٨]، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ[٩] لَهُمْ إِنْ تَرَكُوا مَا أَقُولُ، وَذَهَبُوا إِلى مَا يُرِيدُونَ». ثُمَّ

---

(١) في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمّن ذكره».

(٢) في «ف»: - «كلام».

(٣) في «بح، بر، بس»: + «قال».

(٤) في «بف»: «خصم»، وفي حاشية ميرزا رفيعا: «خاصم» كلاهما بدل «قد خصم».

(٥) «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإتقان، تقول: أحسنت الشيء، أي عرفته وأتقنته. انظر: المصباح المنير، ص١٣٦ (حسن).

(٦) في «ج» ومرآة العقول: «فقال».

(٧) في «ب، ف»: «هذا لا ينقاد وهذا ينقاد». وظاهر الشروح كون الفعلين معلومين. وكذا: ينساق ولا ينساق.

(٨) في «ف، بح»: «هذا يعقله وهذا لا يعقله».

(٩) في «ب» وحاشية «ض، بف»: «ويل».

قَالَ لِي[١]: «أَخْرُجْ إِلى الْبَابِ، فَانْظُرْ مَنْ تَرى مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَأَدْخِلْهُ».

قَالَ: فَأَدْخَلْتُ حُمْرَانَ بْنَ أعين وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ الْأَحْوَلَ[٢] وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ قَيْساً الْمَاصِرَ[٣] وَكَانَ عِنْدِي أَحْسَنَهُمْ كَلَاماً، وَكَانَ قَدْ تَعَلَّمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام.

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسُ[٤]- وَكَانَ أَبو عَبْدِ الله عليه السلام قَبْلَ الْحَجِّ يَسْتَقِرُّ أَيَّاماً فِي جَبَلٍ فِي طَرَفِ الْحَرَمِ فِي فَازَةٍ[٥] لَهُ مَضْرُوبَةٍ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبو عَبْدِ الله عليه السلام رَأْسَهُ مِنْ فَازَتِهِ[٦]، فَإِذَا هُوَ بِبَعِيرٍ يَخُبُّ[٧]، فَقَالَ: «هِشَامٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ».

---

(١) في «بس»: «لي».

(٢) في شرح المازندراني، ج٥، ص١١٨: «الأحول، هو محمّد بن النُّعمان البجلي الأحول، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقّبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعة بمؤمن الطاق، وكان متكلّماً حاضر الجواب، وله مع أبي حنيفة مكالمات مشهورة». وانظر: الوافي، ج٢، ص٢٩.

(٣) هكذا في «ألف، بس، بف» والوافي. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر» والمطبوع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدّمناه ذيل ح ١٨٤ - ما يأتي في موضعين من نفس الخبر من: «ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام لقيس الماصر» و«ثمّ التفت إلى قيس الماصر».

(٤) في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأنّ المجلس مستقرّ، بالكسر».

(٥) في «ف» وحاشية «ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيمة». و«الفازة»: مِظَلَّة تمدّ بعمود أو عمودين، أي الخيمة. انظر: الصحاح، ج٣، ص٨٩١. القاموس المحيط، ج١، ص٧١٧ (فوز).

(٦) في «ف»: «قارته».

(٧) «يخبّ» من الخبب، وهو ضرب من العَدْو، تقول: خَبّ الفرس يَخُبُّ خبّاً وخَبَباً وخبيباً، إذا راوح بين يديه ورجليه، أي قام على إحداهما مرّة وعلى الأخرى مرّة. انظر: الصحاح، ج١، ص١١٧ (خبب).

قَالَ[١]: فَظَنَنَّا[٢] أَنَّ هِشَاماً رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ عَقِيلٍ كَانَ شَدِيدَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَرَدَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَوَّلَ مَا اخْتَطَّتْ لِحْيَتُهُ[٣]، وَلَيْسَ فِينَا إِلاَّ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنّاً مِنْهُ[٤]، قَالَ: فَوَسَّعَ لَهُ أبو عَبْدِ الله عليه السلام وَقَالَ: «نَاصِرُنَا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَيَدِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا حُمْرَانُ، كَلِّمِ الرَّجُلَ». فَكَلَّمَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ[٥] حُمْرَانُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا طَاقِيُّ، كَلِّمْهُ». فَكَلَّمَهُ[٦]، فَظَهَرَ[٧] عَلَيْهِ الْأَحْوَلُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ، كَلِّمْهُ[٨]». فَتَعَارَفَا[٩]. ثُمَّ قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام لِقَيْسٍ الْمَاصِرِ: «كَلِّمْهُ». فَكَلَّمَهُ، فَأَقْبَلَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام يَضْحَكُ مِنْ كَلَامِهِمَا مِمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيِّ: «كَلِّمْ هذَا الْغُلَامَ» يَعْنِي هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لِهِشَامٍ: يَا غُلَامُ،

---

(١) في «ف»: «فقال».

(٢) في «ب»: «فظننت».

(٣) «اختطّت لحيتُه»، أي نبتت. يقال: اختطّ الغلام، أي نبت عِذاره. انظر: الصحاح، ج٣، ص١١٢٣ (خطط).

(٤) في «ب» والوافي: «منه سنّاً».

(٥) «فظهر عليه»، أي غلب عليه، تقول: ظهرت على الرجل، أي غلبته. انظر: الصحاح، ج٢، ص٧٣٢ (ظهر).

(٦) في «ض»: «فكلّمه».

(٧) في «ب، بر»: «وظهر».

(٨) في «ض»: «كلّم».

(٩) في «ج» وشرح صدر المتألّهين: «فتعارقا». وفي «ض» وحاشية «ج، بح»: «فتفارقا». وفي حاشية «ض»: «فتقارنا». وفي حاشية «بح، بف»: «فتعاوقا». وفي الوافي: «فتعاركا». وقوله: «فتعارفا»، أي تكلّما بما عرف كلّ منهما صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحدهما على الآخر. و«فتعارقا»، أي سال العرق من كلّ منهما من طول البحث وكثرة الكلام بينهما. و«فتعاوقا»، أي تعوّق كلّ منهما عن الغلبة. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٤٤؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١١٩؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٧١.

سَلْنِي فِي[١] إِمَامَةِ هذَا، فَغَضِبَ هِشَامٌ حَتّى ارْتَعَدَ[٢]، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هذَا، أَرَبُّكَ[٣] أَنْظَرُ[٤] لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقُهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي[٥] أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ[٦]، قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ[٧] مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلاً كَيْلَا يَتَشَتَّتُوا، أَوْ[٨] يَخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ، وَيُقِيمُ أَوَدَهُمْ[٩]، وَيُخْبِرُهُمْ بِفَرْضِ رَبِّهِمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْ[١٠]؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا[١١] الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ[١٢] فِي رَفْعِ الِاخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا[١٣] أَنَا وَأَنْتَ، وَصِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي[١٤] مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ؟

---

(١) في حاشية «ج»: «من».

(٢) «ارتعد»، أي اضطرب. يقال: أرعده فارتعد. الصحاح، ج٢، ص٤٧٥ (رعد).

(٣) في «ب»: «ربّك» بدل «أربّك».

(٤) «أنظر»، أي أرحم وأعطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعطف والحفظ. انظر: لسان العرب، ج٥، ص٢١٨ (نظر).

(٥) في «بح»: «لهم».

(٦) في «بح»: «الخلقه».

(٧) في الوافي: «لهم».

(٨) في «ب، ج، ف، بر»: «و».

(٩) «الأَوَد»: الاعوجاج. يقال: أَوِدَ الشيء يأود أَوَداً، أي اعوجّ. الصحاح، ج٢، ص٤٤٢ (أود).

(١٠) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين. وفي المطبوع: «من».

(١١) في «بر» وحاشية «بح»: «ينفعنا».

(١٢) في «بس، بف»: «الكتاب والسنّة».

(١٣) في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي ومرآة العقول: «اختلفت». وفي «ض»: «اختلف».

(١٤) في حاشية «ض»: «من».

قَالَ[١]: فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام لِلشَّامِيِّ: «مَا لَكَ لاَ تَتَكَلَّمُ؟» قَالَ الشَّامِيُّ: إِنْ قُلْتُ: لَمْ نَخْتَلِفْ، كَذَبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا الاخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ[٢]؛ لِأَنَّهُمَا يَحْتَمِلاَنِ الْوُجُوهَ؛ وَإِنْ قُلْتُ: قَدِ اخْتَلَفْنَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَدَّعِي الْحَقَّ، فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذَنِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ إِلاَّ[٣] أَنَّ لِي عَلَيْهِ هذِهِ الْحُجَّةَ، فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «سَلْهُ تَجِدْهُ مَلِيّاً»[٤].

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هذَا، مَنْ أَنْظَرُ لِلْخَلْقِ؟ أَرَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرُ لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ[٥] يَجْمَعُ لَهُمْ[٦] كَلِمَتَهُمْ، وَيُقِيمُ أَوَدَهُمْ، وَيُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله أَوِ السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ الله رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله، وَالسَّاعَةَ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: هذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ[٧] إليه الرِّحَالُ، وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ[٨] وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ.

---

(١) في «ب»: «فقال».

(٢) «أبطلتُ»، أي أتيتُ بالباطل. يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل. انظر: النهاية، ج١، ص١٣٦ (بطل).

(٣) في شرح المازندراني، ج٥، ص١٢١: «يجوز أن يكون «ألا»... بفتح الهمزة وتخفيف اللام من حروف التنبيه. و«إنّ» بالكسر. وضمير «عليه» على التقديرين يعود إلى هشام».

(٤) في شرح المازندراني: «المليء، بالهمزة: الغنيّ المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشدّ الياء، أي تجده غنيّاً مقتدراً على المناظرة». وانظر: النهاية، ج٤، ص٣٥٢ (ملأ)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٧٢.

(٥) في «ف»: «الحجّة ممّن» بدل «من».

(٦) في «ب»: «لهم».

(٧) في «ف، بس» وشرح المازندراني والوافي: «يشدّ».

(٨) في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» والوافي: «والأرض».

قَالَ[١] الشَّـــامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذلِكَ[٢]؟ قَالَ هِشَـــامٌ: سَـــلْهُ عَمَّا بَدَا لَكَ، قَالَ الشَّامِيُّ: قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَيَّ السُّؤَالُ. فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «يَا شَامِيُّ، أُخْبِرُكَ كَيْفَ كَانَ سَـــفَرُكَ، وَكَيْـــفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ كَذَا وَكَانَ[٣] كَذَا». فَأَقْبَلَ الشَّـــامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتَ، أَسْلَمْتُ للهِ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «بَلْ آمَنْتَ بِالله السَّـــاعَةَ؛ إِنَّ الْإِسْـــلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَعَلَيْهِ يَتَوَارَثُونَ وَيَتَنَاكَحُونَ، وَالْإِيمَانُ عَلَيْهِ يُثَابُونَ[٤]». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتَ، فَأَنَا السَّاعَةَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَأَنَّكَ وَصِيُّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ الْتَفَـــتَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام إلى حُمْـــرَانَ[٥]، فَقَالَ: «تُجْرِي الْـــكَلَامَ[٦] عَلَى الْأَثَرِ[٧] فَتُصِيبُ». وَالْتَفَتَ إلى هِشَـــامِ بْنِ سَـــالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثَرَ وَلَا تَعْرِفُهُ». ثُمَّ الْتَفَتَ إلى الْأَحْوَلِ، فَقَالَ: «قَيَّاسٌ رَوَّاغٌ[٨]، تَكْسِرُ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، إِلاَّ أَنَّ بَاطِلَكَ أَظْهَرُ».

---

(١) في «بح»: «فقال».

(٢) في حاشية «ف»: «ذاك».

(٣) هكـذا في «ب، ج، ض، ف، بـح، بـر، بس، بف» وشرح صـدر المتألهين والـوافي. وفي المطبوع: «كان».

(٤) في «بر»: «تتوارثون وتتناكحون، والإيمان عليه تثابون».

(٥) في «بر»: «الحمران».

(٦) في حاشية «بس»: «بالكلام». والباء للتعدية والفعل مجرّد.

(٧) «علـى الأثر» أي على الأخبار المأثـورة عن النبيّ والأئمّة صلـوات الله عليهم. و«الأثر»: مصدر قولـك: أثرتُ الحديث، أي نقلته. والأثر، اسـم منه. ومنه سـمّي الحديث أثـراً؛ لأنّه مأثور، أي منقول ينقله خلف عن سلف. انظر: الصحاح، ج٢، ص٥٧٤؛ المصباح المنير، ص٤ (أثر).

(٨) في «ج، ض»: «روّاع». وقولـه: «رَوّاغ»، أي ميّال عن الحقّ، من الرَوْغ والرَوَغان بمعنى الميل إلى الـشي ء سرّاً، وطلب الشي ء بكلّ طريق. وهو في الأصل ما يفعله الثعلب، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكراً وخديعة. انظر: المغرب، ص٢٠٢؛ لسان العرب، ج٨، ص٤٣٠-٤٣١ (روغ).

ثُمَّ الْتَفَتَ إلى قَيْسِ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَتَكَلَّمُ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ[1] مِنَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبْعَدُ[2] مَا يَكُونُ[3] مِنْهُ، تَمْزُجُ الْحَقَّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَقَلِيلُ الْحَقِّ يَكْفِي عَنْ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَالْأَحْوَلُ قَفَّازَانِ[4] حَاذِقَانِ[5]». قَالَ يُونُسُ: فَظَنَنْتُ – وَاللهِ – أَنَّهُ يَقُولُ لِهِشَامٍ قَرِيباً مِمَّا قَالَ لَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ، لَا تَكَادُ تَقَعُ، تَلْوِي رِجْلَيْكَ[6] إِذَا هَمَمْتَ بِالْأَرْضِ طِرْتَ[7]، مِثْلُكَ فَلْيُكَلِّمِ النَّاسَ، فَاتَّقِ الزَّلَّةَ، وَالشَّفَاعَةُ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ»[8].

---

(١) هكذا في «ف، ض، بح، بر، بف» ومرآة العقول. وفي المطبوع: «تكون».

(٢) في مرآة العقول، ج٢، ص٢٧٥: «يحتمل أن يكون «أبعد» منصوباً على الحاليّة سادّاً مسدّ الخبر، كما في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، على اختلافهم في تقدير مثله».

(٣) هكذا في «ج، ض، بح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

(٤) «قفّازان» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثّابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتألّهين، ص٤٤٤: «هو من القفيز بمعنى المكيال. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «فقاران». أي فتّاحان عن المعاني المغلقة، مستخرجان للغوامض. انظر: الصحاح، ج٣، ص٨٩١ (قفز)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٢٤؛ الوافي، ج٢، ص٣٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٧٦.

(٥) في «ف»: «وحاذقان».

(٦) «تلوي رجليك»، أي تفتله، تقول: لويتُ الحبلَ، أي فتلته. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٤٨٥ (لوى).

(٧) في مرآة العقول، ج٢، ص٢٧٧: «والحاصل أنّك كلّما قربتَ من الأرض وخفت الوقوع عليها لويت رجليك – كما هو شأن الطير عند إرادة الطيران – ثمّ طرت ولم تقع. والغرض أنّك لا تُغلَب من خصمك قطّ». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص٥٣٥: «ولا يخفى ما فيه من الدلالة على كمال قوّته واقتداره في التكلّم الّذي كنى بالطيران عنه تشبيهاً له في حاله بالطائر الكامل في قوّته على الطيران، حيث ادّعى له ما يندر تحقّقه في الطير».

(٨) الإرشاد، ج٢، ص١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكشّيّ، ص٢٧٥، ح٤٩٤؛ الوافي، ج٢، ح٤٨١،ص٢٥؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١٣٣٣، ص١٩٧؛

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[١]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة[٢]؛ يونس بن يعقوب ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩هـ)، من الخامسة[٣].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي قدست نفسه: إنه مرسل[٤]؛ لقوله في السند: (عمن ذكره)، ولكن الكشي روى الخبر بنفس سند الحديث السابق، ويعلم أن الفرق بين الحديثين بأسناد الكليني على الصحيح إنما هو ذكر الواسطة بين إبراهيم بن هاشم في السابقة وعدمه في هذه.

وسند الكشي كان عن شيخه «محمد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن يزيد القمي، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، قال: حدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثني محمّد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، قال: حدّثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن هشام بن سالم»[٥].

فلذا قد يقال أن الواسطة المرسلة هي كسابقتها، بل قد تكون عن الرجلين معا - إسماعيل بن مرار و الحسن بن إبراهيم - بقرينة الرواية السابقة، ويؤيد هذا أن المفيد

وج٢٧، ح٣٣٢١٧، ص٦٧، وفيهما من قوله: «فقلت: جعلت فداك إنّي سمعتك تنهى عن الكلام» إلى قوله: «وذهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج٤٧، ح٢٢١، ص١٥٧، من قوله: «فقال الشامي: يا هذا من أنظر للخلق» إلى قوله: «وإنّك وصيّ الأوصياء».

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ص١٦٣-١٦٦.

(٣) مرت ترجمته في ج١، ح١٠٤، ص٤٧٠؛ وفي ج٤، ح٥٣٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٦٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٤٩٤، ص٥٥٤.

لما رواها عن الكليني في الإرشاد، قال (عمن ذكره) بدلا من (عن جماعة من رجاله) [1]، ولكنه لم يذكر يونس بن عبد الرحمن في السند، فلعله قصد التعدد الطولي بهذه الجماعة مـن الرجال؛ إذ اقتصر على إبراهيم ويونس بن يعقـوب وأهمل ما بينهما ذاكرا بدلا عن جميع الوسائط - التي قد تكون ثلاثة - (عن جماعة من رجاله).

وعلى كل تقدير فالوثوق بالسند مما لا يمكن ركون النفس إليه والاطمئنان به بشكل قوي، وإن كان غير بعيد؛ فالوثوق بها كسابقتها متزلزل بنحو من الأنحاء.

---

(١) الإرشاد، المفيد، ج٢، ص١٩٤.

٤٣٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي الأحول أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام بعَثَ إليه وَهُوَ مُسْتَخْفٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: يَا أبا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا؟ أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ[١]: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ[٢] مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أُجَاهِدُ[٣] هؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَاخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي[٤]: أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي[٥]؟ قَالَ: فَقُلْتُ[٦] لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ للهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ، وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا يَكُنْ[٧] للهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ[٨]، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أبا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِوَانِ[٩]، فَيُلْقِمُنِي[١٠]

---

(١) في «بر»: - «قال».

(٢) في «بر»: «فخرجت».

(٣) في «ج»: «واجاهد».

(٤) في «ب»: «لي».

(٥) «أترغب بنفسك عنّي»، أي أترى لنفسك عليّ فضلًا، أو كرهتَ نفسك لي وزهدتَ لي فيها. انظر: لسان العرب، ج١، ص٤٢٣ (رغب)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٧٨.

(٦) هكذا في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي «بر»: «لم يكن». وفي المطبوع: «لاتكن».

(٨) في «ف، بف»: «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في الأرض حجّة».

(٩) «الخِوان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معرّب. انظر: الصحاح، ج٥، ص٢١١٠؛ النهاية، ج٢، ص٨٩ (خون).

(١٠) في «ج، ف»: «يلقّمني». وفي «ض»: «فيلقّمني». والتلقيم والإلقام بمعنى واحد في اللغة، وهو

الْبَضْعَةَ[١] السَّـــمِينَةَ، وَيُبرِّدُ لِي اللُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتّى تَبْرُدَ؛ شَـــفَقَةً عَلَيَّ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذْ[٢]أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ.

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ[٣]، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُـــفَ: ﴿يا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً﴾[٤]، لَمْ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَلكِنْ كَتَمَهُمْ ذلِكَ، فَكَذَا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ، لَئِنْ قُلْتَ ذلِكَ لَقَدْ حدّثني صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَأُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ[٥]، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً[٦] فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي، فَحَجَجْتُ[٧]، فَحَدَّثْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عليه السلام بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَـــالَ لِي[٨]: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ

وضـع اللقمة في فم الغير، ولكنّ المازندراني في شرحه جعل الأولى متعديـة فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمةً. وانظر: لسان العرب، ج١٢، ص٥٤٦ (لقم).

(١) «البَضْعَة»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج٣، ص١١٨٦ (بضع).

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: «إذاً».

(٣) في الوافي: «قال».

(٤) يوسف (١٢): ٥.

(٥) «الكناسـة»: اسم موضع ومحلّة بالكوفة. وفي شرح صدر المتألّهين، ص٤٤٥: «موضع قريب عن كوفة قتل فيه زيد بن عليّ». انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٣٠؛ الوافي، ج٢، ص٢٢٤؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٨٠.

(٦) في «ج، ض، بر»: «صحيفة».

(٧) في شرح صدر المتألّهين، ص٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تتمّة كلام زيد».

(٨) في «ض»: «لي».

يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ[١]، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكاً يَسْلُكُهُ»[٢].

رجال السند:

العـدّة وأحمد ممـن تكررا كثيرا، والوثوق لا ريـب متحقق في إخبارهمـا؛ وعليّ بن الحكـم، وأبان بن عثمان الأحمر، ومؤمن الطاق - الملّقب هنا بالأحول - ممن مرَّ تفصيل أحوالهم وبيان وثاقتهم في الجزء الثاني من هذا الكتاب[٣].

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي رضي الله عنه عن السـند أنه موثـق كالصحيح[٤]؛ لمكان أبان، فهو ابن عثمان الأحمر، وقد وصف في موضع من الاختيار بأنه كان من الناووسـية. والسند على ما نتبناه صحيح، فالسند صحيح والوثوق متحصل، مع أن هناك لحن خطاب، وبعض إجمال في المتن وإن كان يبدو مفصلا.

---

(١) في «ب، ج، ض، بف» وحاشية «بح»، وشرح صدر المتألهين والوافي: «يساره».

(٢) الاحتجاج، ج٢، ص٣٧٦، عن عليّ بن الحكم، عن أبان؛ الوافي، ج٢، ح٦٨٦،ص٢٢٣.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، ج٢، ص١٩٢، وص٤٥٨، وص٣٩٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٧٧.

٢ - بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٤٣٩/ ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَدُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ[١]، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَنَبِيٌّ مُنَبَّأٌ[٢] فِي نَفْسِهِ لاَ يَعْدُو غَيْرَهَا؛ وَنَبِيٌّ يرى فِي النَّوْمِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَمْ يُبْعَثْ إلى أَحَدٍ، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إبراهيم عَلى لُوطٍ عليهما السلام؛ وَنَبِيٌّ يرى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَيُعَايِنُ الْمَلَكَ وَقَدْ أُرْسِلَ إلى طَائِفَةٍ قَلُّوا أَوْ كَثُرُوا كَيُونُسَ - قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِيُونُسَ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٣] قَالَ: يَزِيدُونَ ثَلاثِينَ أَلْفاً، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ؛ وَالَّذِي يَرى فِي نَوْمِهِ[٤]، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَيُعَايِنُ فِي الْيَقَظَةِ، وَهُوَ إِمَامٌ مِثْلُ أُولِي الْعَزْمِ، وَقَدْ كَانَ إبراهيم عليه السلام نَبِيّاً،

---

(١) الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم. لكنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٣٧٣، ح٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام. وورد في الاختصاص، ص٢٢ أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم عليهم السلام».

فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله عليه السلام» في السند. وأنّه كان زيادة تفسيريّة في حاشية بعض النسخ، ثمّ أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، فتأمّل.

(٢) في شرح صدر المتألهّين، ص٤٤٦: «منبأ، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج٥، ص١٣٤: «الظاهر أنّ «منبأ» اسم مفعول من أنبأه، أو نبّأه، إذا أخبره».

(٣) الصافّات (٣٧): ١٤٧.

(٤) في «ف، بح، بس» وحاشية «ج، بف» وشرح صدر المتألهّين والوافي: «منامه».

وَلَيْسَ بِإِمَامٍ حَتّى قَالَ اللهُ[١]: ﴿إِنِّي جاعِلُــكَ لِلنّاسِ إِماماً قالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فَقَالَ[٢] اللهُ[٣]: ﴿لا يَنالُ عَهْدِى الظّالِمِينَ﴾[٤] مَنْ عَبَدَ صَنَمًا أَوْ وَثَناً[٥]، لَا يَكُونُ إِمَاماً»[٦].

رجال السند:

وقبل البدء بتحقيق صدورها ينبغي بيان ترتيب سندها، ويعرف ترتيب السند من الطبقة والسلاسل المتعاهدة، فالكليني يروي بسلسلة متكررة في طريقه إلى هشام بن سالم الجواليقي، وهي: عن شيخه محمّد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن سهيل بن زياد أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم الجواليقي، كما في مواضع عدّة من الكافي[٧]، وبهذا تحرز السلسلة السندية الأوّلى من سندنا في المقام فهي من السلاسل المتعاهدة، كما أنها موافقة لظاهر السند هنا.

وكذلك ورد أن أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن درست بواسطة شيخه أبي يحيى الواسطي، مما يناظر السند الثاني لروايتنا هذه[٨]، فيكون الترتيب السندي لروايتنا في المقام:

---

(١) في «ب، ج» والوافي: «له».

(٢) في «بر»: «قال».

(٣) في «بح، بر»: «الله». وفي البصائر: «بأنّه يكون في ولده كلّهم، قال» بدل «فقال الله».

(٤) البقرة (٢): ١٢٤.

(٥) في «بف»: «وثناً أو صنمًا».

(٦) الاختصاص، ص٢٢، بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي. بصائر الدرجات، ص٣٧٣، ح٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي الوافي، ج٢، ح٥١١، ص٦٨.

(٧) يلاحظ، الكافي: ج١، ص ٢٨٥، ح٦؛ وج١، ح٧، ص٣٥١؛ وج٣، ح١١، ص٤٤.

(٨) يلاحظ، البصائر ص٥١٣.

الكليني عن شيخه العطار عن الأشعري عن أبي يحيى الواسطي عن شيخيه هشام ودرست معا.

ويؤكد هذا الترتيب السندي أن الصفار رواها في بصائره قائلا: «حدثنا محمّد بن هارون، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي، عنهما عليهما السلام»[١].

وقال محققو الطبعة الحديثة في هذا الموضع كما يظهر من هامشهم على المتن، والمنقول كله في كتابنا: «الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور، عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم، لكنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات[٢]، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام. وورد في الاختصاص[٣] أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم عليهم السلام». فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله عليه السلام» في السند، وأنّه كان زيادة تفسيريّة في حاشية بعض النسخ، ثمّ أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، فتأمّل»[٤].

وعدم استبعاد زيادة جملة (قال أبو عبد الله عليه السلام) كما ذكره كادر التحقيق في محله، فإنه على الترتيب السندي الذي ذكرنا تكون كلمة (عنه) التي بعد درست لغوا، والحال أن الاضطراب في السند إنما هو في نسبته إلى أي إمام معصوم.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص٣٩٣، باب الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، ح٢٠.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص٣٩٣، ح٢٠.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص٢٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج١، ص٤٢٥ (طبعة دار إحياء التراث).

٥ أبو يحيى الواسطي:

المبحث الأوّل: في كونه سهيل بن زياد أو زكريا بن يحيى.

وكونه زكريا توهم فاسد، فإن زكريا بن يحيى ذكره النجاشي، وقال: «زكريا بن يحيى الواسطي ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره ابن نوح»[١].

وعلى ذلك فهو من الخامسة على أفضل تقدير، هذا إن لم يكن من الرابعة، وأما كون اسمه زكار أو زكريا فليس هذا محله، أما الرجل في سندنا هذا، والذي هو نفسه في باقي الأسناد، فهو من السادسة، وتروي عنه السابعة، وأكثر من يروي عنه أحمد بن محمّد عيسى المتوفى بعد (٢٧٤هـ)، أو حتى بعد (٢٨٠هـ)، والذي لا يمكن أن يروي عن الخامسة مطلقاً، فضلا عن أن يروي عن الرابعة.

ويظهر من النجاشي أن تلك الكنية هي للراوي المسمى سهيل بن زياد، حيث قال في اسمه: «سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي»[٢].

ويظهر أيضاً من ترجمة النجاشي له أنه من نفس طبقة أبي يحيى الواسطي الذي في الأسناد، فكلا العنوانين من السادسة، فإن من محاسبة طريق النجاشي إليه يظهر كونه منها؛ فالحميري يروي عنه بواسطة واحدة، والحميري من الثامنة.

ويؤكد كل هذا ما ذكره الشّيخ في الفهرست، حيث قال: «سهيل بن زياد الواسطي، يكنى أبا يحيى.. محمّد بن الحسن - أي ابن الوليد - عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمّد - أي ابن عيسى الأشعري - وأحمد بن أبي عبد الله - أي البرقي - عن أبي يحيى سهيل بن زياد»[٣].

وعليه فمن يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، والمكنى بأبي يحيى الواسطي، هو

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٣، ت ٤٥٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٢، ت٥١٣.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١٤٢، ت٣٤٠.

عينه سهيل بن زياد، وهو ما يظهر مصرحًا به أيضاً في الأسناد، حيث روى الصدوق في الخصال، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن رضي الله عنه، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثني أبو يحيى سهيل بن زياد الواسطي بإسناده، يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، قال: لا تستقبلوا الشمس فإنها مبخرة، تشحب اللون وتبلي الثوب، وتظهر الداء الدفين»[١].

أما ما قيل من أن الذي يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، والمكنى بأبي يحيى الواسطي، هو زكريا بن يحيى؛ بدلالة رواية الكشي عن «محمد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى زكريا بن يحيى الواسطي..»[٢]. فليس بصحيح، وهذا السند مصحف مغلوط، ويدل على هذا أن الكشي روى تمام هذه الرواية في موضع آخر، وذكر في السند أنه رواها بطريقه إلى سعد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى سهل بن زياد الواسطي..»[٣].

ويظهر جليا أنَّ الخبرين رواية واحدة قد وقع التصحيف في سندها من مطالعة الخبرين واحدا تلو الآخر، من دون حاجة لبيان زائد. ففي الخبر الأوّل: «حدثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى زكريا بن يحيى الواسطي. حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أخيه جعفر بن عيسى وأبو يحيى الواسطي، قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام فأذاقه الله حر الحديد»[٤].

وفي الخبر الثاني: سعد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى سهل بن زياد الواسطي، ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن أخيه جعفر وأبي يحيى الواسطي،

---

(١) الخصال، الصدوق، ص ٩٧، ح ٤٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٤٨٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٥٩١.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٤٨٩.

قال، قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: كان بنان يكذب على عليّ بن الحسين عليه السلام فأذاقه الله حر الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام فأذاقه الله حرَّ الحديد، وكان محمّد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى عليه السلام فأذاقه الله حرَّ الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله عليه السلام فأذاقه الله حرَّ الحديد، والذي يكذب عليَّ محمّد بن فرات، قال أبو يحيى: وكان محمّد بن فرات من الكُتّاب، فقتله إبراهيم بن شكله»[1].

فيلاحظ أن الخبر الثاني هو الأصل، وأن الأوّل إنما هو جزء منه، ويلاحظ أن ما وجد في سند الخبر الأوّل بذكر زكريا قد كان في خبر الأصل بسهل بن زياد فلا يحصل الوثوق بها في السندين، ولذا لا يصلح مستندا لأي من القولين، إلّا أن الظاهر من الطبقة ومن سند الخصال هو أن الصحيح في السندين هو كونه سهيل بن زياد الواسطي.

ويتضح أن القول بكون أبي يحيى الواسطي الذي في الأسناد هو زكريا بن يحيى الثقة باطل بحسب مقتضيات الصناعة، لا أقل من جهة اختلاف الطبقة، وكذا القول بالاشتراك، والمتعين كون المكنى بأبي إسحاق الواسطي هو سهيل بن زياد بلا ريب، خصوصاً وأن الشّيخ ذكر أن أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عنه كما في الأسناد.

المبحث الثاني: في وثاقته.

والرجل ممن تعارضت فيه قرائن التضعيف والتوثيق، ولذا فالأمر فيه مشكل، والتوقف في شأنه هو المصير، وتفصيل الكلام فيه يتضح من مراجعة ما قيل فيه، وما نقلوا عنه.

فأما الأقوال فيه، فأول ما نتعرض لما ذكره النجاشي في فهرسته، حيث قال: «سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي، لقي أبا محمّد العسكري عليه السلام. أمه بنت محمّد بن النُّعمان أبو جعفر الأحول مؤمن الطاق شيخنا المتكلم رحمه الله، وقال بعض أصحابنا: لم يكن سهيل بكل الثبت في الحديث، له كتاب نوادر، أخبرنا به محمّد بن عليّ بن شاذان، عن أحمد بن

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٥٩١.

محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن هارون، عن سهيل»[١].

ويظهر من نسبه أنه حسب الظاهر من السادسة، وهو الظاهر أيضاً من سند النجاشي إليه، ويظهر من بقائه ولقائه الإمام العسكري عليه السلام أنه باق لسنة (٢٣٢هـ)، وهي من سنوات السادسة، خصوصاً صغارهم أو ممن طالت بهم الأعمار دون حدّ التعمير.

وقال عنه الشّيخ في الفهرست: «سهيل (سهل) بن زياد الواسطي، يكنى أبا يحيى، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد (بن عبد الله)، والحميري، عن أحمد بن محمّد وأحمد بن أبي عبد الله، عن أبي يحيى، سهيل (سهل) بن زياد»[٢].

ويظهر بجلاء من سند الشّيخ إليه أنه هو من يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، بقوله: (أحمد بن محمّد) المطلق المتبوع بمعية زميله البرقي صاحب المحاسن، مما يعني أن المكنى بأبي يحيى والمسمى سهيل بن زياد هو من السادسة ممن يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، والموجود في الأسناد بنفس ذينك الوصفين.

وكذا ذكره الشّيخ في باب الكنى، وقال: «أبو يحيى الواسطي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»[٣].

وعدّه أيضاً في من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا: «سهل (سهيل) بن زياد الواسطي، روى عنه البرقي»[٤]. وفي الكنى في من لم يرو عنهم، قائلا: «أبو يحيى الواسطي، روى عنهم محمّد بن أحمد بن يحيى»[٥]. وكان قد عدّه بعد أبي علّي النيشابوري، وأبي عبد الله الجاموراني، الذين ذكروهما أيضاً فيمن استثناهم ابن الوليد.

وذكره النجاشي في ترجمة صاحب النوادر، وأنه ممن استثني، فقال: «واستثنى ابن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٢، ت٥١٣.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١٤٢، ت٣٤٠.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٢٧٣، ت ٨٤٨.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤٢٧، ت٦١٤٥.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤٥١، ت٦٤١٤.

الوليد، والصدوق، وابن نوح، في جملة ما استثنوه من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى، روايته عن أبي يحيى الواسطي»[١]، وكذا ذكره الشّيخ فيمن استثناهم ابن الوليد[٢].

وفي كتاب ابن الغضائري: «سهيل بن زياد، أبو يحيى الواسطي، أمه بنت محمّد بن النُّعمان مؤمن الطاق، حديثه نعرفه (تارة) وننكره (أخرى)، ويجوز أن يخرج شاهداً»[٣].

والمحصلة العامة من وصف القدماء لحال الرجل ليست بتلك التي تفضي إلى قبول رواياته، فالنجاشي بقوله: لم يكن بكل الثبت، فيظهر منه أنه لا يعتمد عليه مع أنه لا يضعفه، وكذا يظهر مما في المسمى بكتاب ابن الغضائري، ويأتي ابن الوليد وابن نوح والصدوق ويستثنون رواياته من نوادر الحكمة، فيهدمون ما يمكن أن يقيم صلبه.

ولذا وصفه بعض الفقهاء عند التعرض لحاله بالضعف أو الجهالة، فقال في الاستقصاء: «أبو يحيى الواسطي وليس بثقة، ولا يبعد أن يكون هو سهيل بن زياد، إلّا أنّ الشّيخ في الفهرست ذكر في الكنى أبا يحيى الواسطي ولم يذكر الاسم، غير أنّ الراوي عنه في الاسم والكنية أحمد بن أبي عبد الله، فالاتحاد قريب، وإن كان في كتاب الرجال ذكر أبا يحيى الواسطي، فيمن لم يرو عن الأئمّة ﷺ والراوي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى؛ إذ لا مانع من ذلك، بل في كتاب الرجال اتفق أنّه ذكر سهيل بن زياد، روى عنه البرقي، وفي الكنى قال: إنّ الراوي عن أبي يحيى، محمّد بن أحمد بن يحيى، وأمثال هذا من الشّيخ كثير»[٤].

وكذا المحقق السبزواري فقد ذهب إلى جهالته، وقال في رواية: «لكن فيها ضعف؛ لإرسالها، وجهالة أبي يحيى الواسطي»[٥].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٤٨، ت٩٣٩.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٢٢٢، ت٦٢٢.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٦٦، ت٦٣.

(٤) استقصاء الاعتبار، الشّيخ محمّد بن الحسن، ج٢، ص٢٢٨.

(٥) ذخيرة المعاد، المحقق السبزواري، ج١، ق١، ص١٤٤.

وفي قبال هذا ذهب شيخ مشائخ مشائخنا – صاحب المستدرك – ليس إلى توثيقه فحسب، بل إلى التوثيق به، وجعل الرواية عنه قرينة للوثاقة!! فذكر في توثيقه لدرست: «إن درستا ممن روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، وهما لا يرويان إلّا عن ثقة، وأيضاً روى عنه يونس والحسن بن محبوب وابن بكير، وهؤلاء من أهل الإجماع، ثم قال بعدها مباشرة في تعداد من روى عن درست: ومن أضرابهم – أي من أضراب أهل الإجماع – من الأجلّاء: النضر بن سويد، والحسن بن عليّ الوشاء إلى أن ذكر منهم أبا يحيى الواسطي»[١].

وقال عند التعرض لحاله: «سهيل بن زياد، أبو يحيى الواسطي، لقي أبا محمّد العسكري عليه السلام له كتاب يرويه ابن الوليد عن الحميري، وسعد بن عبد الله عن أحمد بن محمّد، وأحمد بن أبي عبد الله، عنه، ومعه لا وقع لقول ابن الغضائري.. بعد رواية هؤلاء الأجلّة كتابه»[٢].

والحال أنه لو كان الأمر مقتصرا على مقولة ابن الغضائري لأمكن المساعدة على ما ذهب إليه صاحب المستدرك، لكن أين ذهبت عبارة النجاشي، بل وما يفعل باستثناء ابن الوليد، وإقرار النجاشي له؟

وتحقيق الحال في الرجل أن يقال: إن الرجل ممن تعارضت فيه قرائن التوثيق والتضعيف، فإكثار أحمد الرواية عنه، واستثناء ابن الوليد يجعل الأمر يدور بين رأي الرجلين في الرجل.

فإنا نلاحظ أن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري قد روى عنه، وهو لا يروي إلّا عن عمن يثق به كما خلصنا في بحث سابق، ولو كان أحمد قد روى روايتين أو ثلاثة عن الرجل، أو روى عنه مباشرة وبواسطة مما يشير إلى تزلزل وثوقنا بتوثيق أحمد له[٣]؛ لكان

---

(١) ينظر خاتمة المستدرك، النوري، ج٤، ص٢٨٩.

(٢) خاتمة المستدرك، النوري، ج٨، ص٦٢.

(٣) نعم روى عنوان أحمد بن محمّد المطلق في رواية الغراب بواسطة محمّد بن مسلم، وليس هذا أولًا

الأمر سهلا في سهيل، وكان الاستثناء مما لا يقاوم، لكن أن يكثر أحمد عن الرجل وهو ضعيف فهو صعب بمكان، فحتى من لا يرتضي أن يكون أحمد بن محمّد بن عيسى ممن لا يروي عن الثقات، فإنه لا ينكر أنه لا يروي عن الضعفاء.

وأما سيرته وأساتذته، فيظهر أن الرجل ممن يدمن الإرسال، فلا يظهر له مشايخ يكون مسلكه مسلكهم، ومشربه مشربهم، بل كثرة الإرسال منه مؤشر في جانب السلب، وأما متون ما يرويه فهو بين بين، ففيه المنكر وفيه المعتمد، فمحصل الكلام فيه أن الرجل لا يعلم حاله، وهو من صغار السادسة ممن أدرك الإمام العسكري عليه السلام.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في وصفه: «ضعيف، وقوله: درست؛ إما معطوف على هشام، والضمير في (عنه) راجع إلى الإمام عليه السلام، أو إلى هشام، ينقله عنه بواسطة أيضاً، أو على أبي يحيى، والضمير راجع إلى هشام»[1].

والظاهر أن وصف العلّامة المجلسي رحمه الله السند بالضعف؛ لمكان أبي يحيى الواسطي، فهو رحمه الله يضعف أحاديث أخرى ليس في سندها مَن فيه كلام سواه.

والسند المسطور وفق الترتيب الذي ذكرنا يتوقف اعتباره على الوثوق بأبي يحيى الواسطي، وأما الخلاف في درست فليس له أثر، بعد كونه أحد الواسطتين في طبقة واحدة، فيسدّ هشام بن سالم الجواليقي الثقة المعروف مسدّه. وعلى ذلك فالوثوق بصدور الرواية من هذا السند متعذر.

من روايات الأشعري، فمحمد بن مسلم هنا هو على أفضل تقدير محمّد بن أسلم، وهذا الأخير ممن أعرض عنه الأشعري كما بيناه في مورد سابق، فيكون المراد بأحمد بن محمّد هنا هو البرقي.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٠.

٤٤٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اتَّخَذَ إبراهيم عليه السلام عَبْداً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً، وَإِنَّ اللهَ اتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولاً، وَإِنَّ اللهَ اتَّخَذَهُ رَسُولاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلاً، وَإِنَّ اللهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلاً قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ[١] إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ[٢] لَهُ الأَشْيَاءَ، قَالَ: ﴿إِنِّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إِماماً﴾ قَالَ: «فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إبراهيم قَالَ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قالَ لا يَنالُ عَهْدِي الظّالِمِينَ﴾»، قَالَ: «لَا يَكُونُ السَّفِيهُ إِمَامَ التَّقِيِّ»[٣].

رجال السند:

محمد بن الحسن الصفار وجه، ثقة، صاحب كتاب بصائر الدرجات، توفي سنة (٢٩٠هـ)، من كبار الثامنة[٤]؛ وعمن ذكره، إرسال في السند؛ محمّد بن خالد البرقي الأب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة[٥]؛ ومحمّد بن سنان الراوي المشهور الذي قلنا بوثاقته وعدم الوثوق بسند مروياته ومصدرها، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٦]؛ وزيد الشحام أبو أسامة زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، نعم عدّه السيّد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة[٧].

---

(١) في «ف» والاختصاص: «أن يتّخذه».

(٢) احتمل المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٢٨٥ كون «جمع» مجهولًا.

(٣) الاختصاص، ص٢٢، بسند آخر؛ الوافي، ج٢، ح٥١٢، ص٦٩؛ البحار، ج١٢، ح٣٦، ص١٢.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٢٦، ص٢٣٠. وكذا ح٤٤٦، في هذا الجزء

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٥، ص١٧٤.

تحقيق الصدور

قال المجلسي تتنُّل: ضعيف[1]. وسند الرواية هنا يعاني مشكلتين، الإرسال بين الصفار والبرقي الأب، ووجود محمّد بن سنان الذي نشك في تلقيه من مشايخه، وخصوصا أنه يروي هنا عن أبي أسامة الشحام الذي في طبقته كلام، وفي إدراك زملاء ابن سنان له كلام آخر.

أما باقي السند فليس فيه من عيب، فقد ذكرنا أن محمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، من كبار الثامنة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)؛ ومحمّد بن خالد هو البرقي الأب، من صغار السادسة؛ ومحمّد بن سنان الراوي ذائع الصيت، كوفي، من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)؛ وزيد الشحام هو أبو أسامة، كوفي، اختلف في طبقته بين أن يكون من الرابعة أو من الخامسة، وكل هؤلاء من الثقات، وإن كان هناك بعض اللين في البرقي، وعدم وثوق بالسند من بعد محمّد بن سنان لاعترافه بالوجادة.

نعم ذكر محققو الطبعة الحديثة أن المفيد (رضوان الله تعالى عليه) رواها في الاختصاص بسند آخر، لكن سند الاختصاص أشد ضعفا من سند الكافي. فقد رواها بسنده عن أبي الحسين الأسدي، عن أبي الحسين صالح بن حماد الرازي يرفعه[2]، فالسند من قاصر إلى أكثر قصورا، وفي السياق نفسه وصف المجلسي طاب ثراه الرواية بالضعيفة[3].

لكن يمكن أن يقال: إنه يمكن المحاولة في تصحيح الرواية من جهة أن الصفار روى في بصائره خبرا مشابها بمضمونه، وهو كذلك عن البرقي، ويحدس أنه هو نفسه، فالبرقي الأب ينقل معظم أحاديثه بالمعنى لا بتمام اللفظ، وهذا معنى ضعفه في الحديث، الذي وصفوه به، قال الصفار: حدّثنا محمّد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة، عن عبد الحميد بن نصر، قال: قال أبو عبد الله: ينكرون الإمام المفترض

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٥.

(٢) الاختصاص، المفيد، ص٢٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٥.

الطاعة، ويجحدون به، والله ما في الأرض منزلة أعظم عند الله من مفترض الطاعة، وقد كان إبراهيم دهرا ينزل عليه الأمر من الله، وما كان مفترض الطاعة، حتى بدا لله أن يكرمه ويعظمه، فقال: إني جاعلك للناس إماما؛ فعرف إبراهيم ما فيها من الفضل، قال: ومن ذريتي، فقال: لا ينال عهدي الظالمين، قال أبو عبد الله: أي إنما هي في ذريتك لا يكون في غيرهم»[١].

وسند الصفار عن شيخه محمّد بن عبد الجبار وهو ابن أبي الصهبان الثقة المعروف، والبرقي هو الأب، وفُضالة هو ابن أيوب الأزدي الثقة، المردد في كونه من الخامسة أو السادسة، وأما شيخ فضالة وهو عبد الحميد بن نصر (نضر) فممن لم يذكره أهل الفهارس والرجال، فلا مستند لتوثيقه، وقد يقال بوثاقته لما حكي عن الوحيد من أنه روى عنه إضافة لفضالة؛ أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، ولكن هذا لا يستقيم بحال، ففضلا عن عدم وجود ذلك في الأسناد، فإن اختلاف الطبقة قاضٍ ببطلان هذه الدعوى، وبيانه: أن الرجل روى عنه فضالة كما هو متفق عليه وبلا أدنى شك، وفضالة ممن روى عنه صغار السادسة كمحمد البرقي الأب، بل وقيل: إن روايات الحسين بن سعيد والذي هو شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى هي بواسطة أخيه الحسن، فيكون الرجل شيخ فضالة الذي هو شيخ الحسن الذي هو شيخ الحسين بن سعيد الذي هو شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى على هذا التقدير، فكيف تقبل رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عنه مباشرة.

ولعل ما جعل الوحيد يتوهم هو سند من أسناد إبراهيم بن هاشم روى فيه عمن كناه بأبي جعفر[٢] عن الرجل؛ فتوهم أن أبا جعفر هذا هو أحمد، وهو لا يصح، بل روى الصدوق رواية في نفس موضوع رواية البصائر التي لعلها أوهمت الوحيد، بعين السند وفيه إبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر محمّد بن جعفر عن عبد الحميد بن نصر[٣]، فليس

---

(١) البصائر، الصفار، ص٥٢٩، باب١٨، ح١٢.

(٢) البصائر، الصفار، ص٤٤٣، باب٣، ح٢.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٤١٥، باب٤٠، ح٥.

لأبي جعفر في هذا الموضع علاقة بأبي جعفرنا أحمد بن محمّد بن عيسى إلّا تشابه الكنية!

وهنا هل يمكن أن يقال بتعاضد الأسناد الثلاثة للرواية بفرض أن ما في البصائر هو نفس ما في الكافي والخصال فيوثق بصدورها؟

والجـواب: إن عين ألفاظ تلك الرواية بكل تلـك الصيغ لا يوثق بصدورها، ولكن صدور هذا المضمون إجمالا منهم عليهم السلام مطمأن به.

٣/٤٤١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَـا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ [١] بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ [٢]، عَنْ هِشَـامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ [٣]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ، وَهُمْ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَيْهِمْ دَارَتِ الرَّحى [٤]: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسى، وَعِيسى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ» [٥].

---

(١) في «بس، بف، جر»: «عن محمّد». وهذا ممّا يؤكّد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندنا هذا.

(٢) كذا في النسخ والمطبوع، لكنّ الصواب إمّا زيادة «الخثعمي»؛ بأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمّد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، وإمّا كونه مصحّفاً من «الخزّاز» فقد تكرّرت رواية أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن محمّد بن يحيى الخزّاز في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

وأمّا محمّد بن يحيى الخثعمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص٣٥٩، الرقم٩٦٣، أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام. يؤيّد ذلك أنّ أكثر روايات الخثعمي قد وردت عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وروايته عنه عليه السلام بواسطتين غير معهودة، كما أنّ أكثر رواياته رواها عنه إمّا ابن أبي عمير – وهو من مشايخ أحمد بن محمّد الواقع في السند – أو القاسم بن محمّد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحمد بن محمّد، راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٣٩٢ –٣٩٣.

هذا، وتبيّن ممّا مرّ وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن يحيى الخثعمي.

(٣) في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.

(٤) قال في مرآة العقول، ج٢، ص٢٨٦: «أي رحى النبوّة والرسالة والشريعة والدين، وسائر الأنبياء تابعون لهم، فهم بمنزلة القطب للرحى. وقيل: كنى بالرحى عن الشرائع؛ لدورانها بين الأمم مستمرّة إلى يوم القيامة».

(٥) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرائع، صدر ح١٤٨٩؛ والمحاسن، ص٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح٣٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: ﴿**فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ**﴾؛ كامل الزيارات، ص١٧٩، الباب٧٢، ضمن ح٢، بسند آخر عن أبي عبد الله وعليّ بن الحسين عليهما السلام. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ...،

رجال السند:

وفي هـذا السـند تصحيف؛ فإن في بعض النسـخ أن الرواية عن العـدّة عن أحمد بن محمّد بن يحيى الخثعمي، وهنا احتمالان:

الأول: أن يكون هناك سـقط وتصحيف (عن) بـ(بن) وأن أحمد بن محمّد بن عيسى أو زميلـه البرقي يروي عن ابن يحيـى الخثعمي، وابن يحيى الخثعمي هو محمّد، وهو من الخامسـة كما حققنـاه في محل آخر من الـوافي، وكذا في الطبقات الصغـير، فهو ممن ذكر النجـاشي فيه أنه من أصحـاب أبي عبد الله عليه السلام، وهنا فيمكن أن يقال بحصول سـقط كبـير، والأصـل فيه (أحمد بن محمّد عـن أحمد بن محمّد عن (محمد) بـن يحيى الخثعمي، على فرض رواية أحمد بن محمّد الذي من السـابعة والذي هو الأشعري أو زميله البرقي عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وهذا السـقط يحدث بسبب قفزة العين إلى اسم مشـابه فيغفل الكاتب عما بينهما؛ لعدم رجوع العين إلى محلها الأوّل بعد رفع الناسخ لها منه، وسـبق أن تطرقنا إلى هذا النـوع من التصحيف والذي أسـميناه بتصحيف (قفزة العين)، ولكني لم أعثر على سند مؤاخ للسند المفترض فيصعب البناء عليه.

الثـاني: أن يكون أحمد بن محمّد بن عيسـى أو زميلـه البرقي رويا عن محمّد بن يحيى، وأن الأصـل كان أحمـد بن محمّد عن محمّد بـن يحيى، ثم صحف بنسـيان محمّد للتكرر المتصـل، وهذا شـبيه بتصحيف قفزة العـين إلّا أنه يحدث بين اسـمين متكررين فتلغي العين أحدهما أو لا تراه، فيكتب الناسخ الأوّل فقط مع إدراج ما بعد الثاني بعده.

ضمن ح٦٠٢؛ والخصال، ص٣٠٠، باب الخمسـة، ح٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ بصائر الدرجـات، ص١٤١، ضمـن ح١، بسـند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسـول الله صلى الله عليه وآله؛ تفسـير القمّي، ج٢، ص٣٠٠، ذيل الآية: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُـلِ﴾ من دون الإسـناد إلى المعصـوم عليه السلام. معاني الأخبار، ص٥٠، ضمن الحديث الطويل١، مرسـلاً من دون الإسـناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص١٢٢، ح٢؛ الوافي، ج٢، ح٥١٥، ص٧١؛ البحار، ج١٦، ح٤٧، ص٣٥٧.

هذا ولا يخفى أنه على هذا تنشأ مشكلة وصف محمّد بن يحيى هنا بالخثعمي وهو من أصحاب الصادق عليه السلام ممن لا يروي عنهم أحمد بن محمّد الذي هو من السابعة مباشرة، فيمكن أن يقال بوقوع السقط بينه وبين محمّد بن يحيى الخثعمي، ولكن الصحيح أن يقال كما نبهنا عليه في محل آخر من الوافي وفي الطبقات الصغير من أن كل الأسناد التي فيها رواية أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمّد بن يحيى الخثعمي إنما الصحيح فيها أنها عن محمّد بن يحيى الملقب بالخزاز[1]، خاصة وأن كثيراً منها روي في موضع آخر وقد ورد فيه محمّد بن يحيى الخزاز بدلا من الخثعمي، فموارد إبدال الخزاز بالخثعمي ليست نادرة في هذا الموضع.

والذي نرجحه هو أن السند الأصيل كان (أحمد بن محمّد عن محمّد بن يحيى عن هشام..) فأضيف قديما (الخثعمي) لبيان من هو محمّد بن يحيى، ثم متأخرا سقط (محمد) من بعض النسخ فأصبح السند كما في بعض النسخ (أحمد بن محمّد عن ابن يحيى الخثعمي عن هشام..) فتغير اسم شيخ أحمد بن محمّد من (محمد بن يحيى) الذي هو الخزاز إلى (ابن يحيى الخثعمي).

تحقيق الصدور:

أما الكلام في الوثوق الناتج من هذا السند فهو على ما حررناه من أمر التصحيف وأن السند الأصل هو: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن يحيى عن هشام عن ابن أبي يعفور، فهو سند صحيح لا غبار عليه، فأحمد مشترك بين ثقتين؛ الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ ومحمّد بن يحيى الخزاز الثقة العين، من السادسة؛ وهشام هنا مشترك بين ثقتين، هشام بن سالم، وهشام بن الحكم، كلاهما من الخامسة، وراوي الرواية هو عبد الله بن أبي يعفور الراوي الثقة، من الرابعة، ممن توفي في حدود (١٣١هـ) كما مرَّ تحقيقه في محله، وعلى ذلك فكل رجالات السند ممن مروا فليراجع في محله[2].

---

(١) طبقات المكثرين، ص١٦٦.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج١، ج٢.

فالمحصلة صحة السند، وكان المجلسي (طاب ثراه) وصفه بالموثق[1]، لمكان محمّد بن يحيى الخثعمي، فإن الشّيخ وصفه في الاستبصار بكونه عاميا، ولكن تبين أن الراجح أن الخثعمي ممن لا تصح رواية الأشعري عنه، وأن الراجح أنه الخزاز وليس الخثعمي، أو أن يقال على أسوأ تقدير إن السند كان مرسلا مصحفا سقطت منه الواسطة.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٦.

٤٤٢/ ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إسحاق بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ[١] أبي السَّفَاتِجِ، عَنْ جابرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إبراهيم عليه السلام عَبْداً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً، وَاتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولاً، وَاتَّخَذَهُ رَسُولاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلاً، وَاتَّخَذَهُ خَلِيلاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هذِهِ الْأَشْيَاءَ وَقَبَضَ يَدَهُ[٢]، قَالَ لَهُ: يَا إبراهيم ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[٣] فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبِّ[٤] ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾؟، قَالَ: لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٥]»[٦].

رجال السند:

والكلام أولاً في سند هذه الرواية الذي وصفه المجلسي (طاب ثراه) بالضعف[٧]، وذلك لا أقل من جهة سهل بن زياد، وقد يتصور في بادئ الأمر أن السند غير مصحف، أو أن رجاله ممن يسهل معرفتهم، ولكن اسم (محمد بن الحسين) الذي يروي عنه سهل هنا محل تأمل، وأن يكون صحيحا غير مصحف أيضاً محل نظر، فالكلام في السند يكون

(١) في «ألف، ف، بح، بر» والبحار: «بن»، وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص٢٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص٣٧، الرقم٣.

(٢) «وقبض يده» إمّا من كلام الراوي، أي قبض الإمام عليه السلام يده، أو من كلام الإمام عليه السلام، أي قبض إبراهيم عليه السلام يده، يعني قبض هذه الأشياء بيده، أو قبض المجموع في يده، أو قبض الله تعالى يد إبراهيم، وهو كناية عن كمال لطفه. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٥٠؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٤٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٨٦.

(٣) في «ف»: «قال».

(٤) في «ف»: «تقبّل منّي».

(٥) البقرة (٢): ١٢٤.

(٦) الاختصاص، ص٢٣، مرسلًا عن جابر؛ الوافي، ج٢، ح٥١٣، ص٦٩؛ البحار، ج١٢، ح٣٧، ص١٢.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٦.

أولاً بتحقيق ترتيب السند ونصه، ثم رجالاته.

أولا: ترتيب السند.

والكلام كله يدور حول (محمد بن الحسين) فيه، وهنا احتمالان:

الأول: أنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، الراوي الثقة المعروف.

ويؤيد هذا الاحتمال أن الصدوق تَدَّسُّ روى بسنده إلى سهل عن محمّد بن الحسين بن زيد[1]، وكذا بسنده عن سهل عن محمّد بن الحسين بن زيد الزيات[2]، باعتبار أن محمّد بن الحسين بن زيد الزيات هو نفسه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فيكون الاسم المقيّد في روايات الصدوق مبيّنا للمطلق في روايات الكليني.

والاتحاد مسلم بين العنوانين، كما يظهر من النجاشي، حيث قال: محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطاب زيد، وكذا ما في رجال الشّيخ من تلقيبه بالزيات، وكذا ما في مشيخة الصدوق.

بل وروى أيضاً في خصاله بسنده عن أبي سعيد الآدمي - وهو سهل كما لا يخفى - عن (محمد بن الحسين بن أبي الخطاب) مصرحاً به[3]، فتكون رواية سهل عن ابن أبي الخطاب واقعة، فيقوى كونه هنا أيضاً هو.

ولكن مما يضعف هذا الاحتمال أنه حتى لو ثبت ذلك فيما رواه الصدوق في الخصال، فإنه يسري التشكيك في كونه هو نفسه المطلق الذي في الكافي؛ لعدم اتحاد من يروي عنه في تلك الموارد، بل ما في الكافي وفي خصوص موردنا هنا، فإن (محمد بن الحسين) هذا يروي عن أبي السّفاتج، وأبو السّفاتج من الخامسة، فهو ممن يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وكما أشار إليه السيّد البروجردي تَدَّسُّ من كونه من الخامسة. وعلى ذلك فإن فرض

(١) الخصال، الصدوق، ص١٥١، ح١٨٥.

(٢) الخصال، الصدوق، ص٥٠٥، ح٣.

(٣) الخصال، الصدوق، ص٣٨٧، ح٧٥.

(محمد بن الحسين) هنا هو ابن أبي الخطاب الذي هو من السابعة، وتوفي سنة (٢٦٢هـ) محل إشكال، ينجم عن الالتزام به القول بسقوط الواسطة بينه وبين أبي السّفاتج، فالمصير إليه لا يخلو من مؤنة، وهو صعب.

الثاني: أنه تصحيف (محمد بن الحسن) وهو محمّد بن الحسن بن شمون.

ويؤيد هذا لاحتمال أن سهل بن زياد ممن تتعارف روايته كثيراً عن محمّد بن الحسن بن شمون في عشرات الموارد التي قد تفوق سبعين موردا أو ما يزيد عنها، حتى جعل الفيض رحمه الله السلسلة السندية – سهل عن محمّد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع – أحد السلاسل المتكررة التي اختصرها بقوله: (سهل عن الثلاثة)، ونبّه على ذلك في مقدمة كتابه[1]، ويؤيده أيضاً أن هناك موارد وقع فيها التصحيف لـ(محمد بن الحسن) هذا، فكتبوه (محمد بن الحسين)، فجعلوا (محمد بن الحسين) متوسطا بين (سهل بن زياد) و (عبد الله بن عبد الرحمن الأصم)[2]، والحال أن الراوي المتوسط بينهما كما هو المعروف إنما هو (محمد بن الحسن بن شمون)، بل وكذا بمراجعة مصادر تلك الروايات في الكتب الأخرى حيث يظهر جليا أنه محمّد بن الحسن بن شمون[3]، ولا يخفى أن تصحيف حسن بحسين والعكس من أكثر موارد التصحيف انتشارا في الكتب.

والبناء على هذا الاحتمال ليس فيه من مؤنة إلّا القول بتصحيف (حسن) بـ(حسين)، وهو من أسهل المؤن توفرا، نعم قد يقال: إنه لم يرد في سند غير هذا السند أن روى ابن شمون عن أبي السّفاتج، ولكنه أيضاً إشكال وارد على الاحتمال السابق، وهو أنه لم يرد أن روى ابن أبي الخطاب عن أبي السّفاتج، بل الصحيح امتناعه، في حين لا امتناع في رواية ابن شمون عنه.

---

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ج١، ص٣٥.

(٢) كما في الاستبصار ج٢، ص١٤١، ١٤٦؛ ونفس المورد في التهذيب ج٥، ص٦.

(٣) كما يظهر ذلك من الكافي، ج٤، ح١٨، ص٢٧٨.

ولكن قد يقال أيضاً: إن محمّد بن الحسن بن شمون من نفس طبقة محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فكلاهما من السابعة؛ فكما منعتم من روايته عن أبي السّفاتج باعتبار أنه من الخامسة، كذا يمنع من رواية ابن شمون عنه، ويؤيده أن السيّد البروجردي قدّس سرّه قال في تحديد طبقة محمّد بن الحسن البصري ومحمّد بن الحسن بن شمون بعد أن أشار إلى اتحادهما: «كأنه من السابعة».

ولكن هذا مما لا يصح، فمحمد بن الحسن بن شمون من السادسة كما أشرنا في الطبقات الصغير[1]، نعم قد يكون من صغارها، فالرجل ممن روى عن الخامسة وروت عنه السابعة، فلا يعد من السابعة البتة، خصوصاً مع عدم رواية الثامنة عنه، بل حتى لو روت فإن ذلك لن يفي بتغيير طبقته، فهو من المعمرين كما ذكروه.

فقد يوهم كونه من السابعة رواية محمّد بن يحيى العطار عنه، لكن الصحيح وقوع التصحيف فيه كما أشار السيّد الخوئي قدّس سرّه في المعجم[2].

نعم قد يقال: إن ما يفيد كونه من السابعة هو رواية إسحاق بن محمّد النخعي عنه، وهو ممن توفي سنة (٢٨٦هـ)، فهو من كبار الثامنة ممن تقرب وفاته من وفاة الأشعري الذي هو من السابعة. ويظهر أيضاً من الروايات أن ابن شمون أدرك أبا محمّد العسكري عليه السلام وخلافة المهتدي، وهو يؤيد ما قيل في سنة وفاته من أنها كانت سنة (٢٥٨هـ)[3]، لكن رواية إسحاق بن محمّد غير مأمونة، وقد نبّه النجاشي على هذا فقال: «وروى إسحاق بن محمّد بن أبان عنه حديثا فيه دلالة لأبي الحسن الثالث عليه السلام، وإسحاق مشكوك في روايته»[4]، ولو سلمنا - وأنا من المسلّمين - أنه بقي إلى تلك السنين، وأنه توفي سنة (٢٥٨هـ) إلّا أن ذلك لا يجعله من طبقة ابن أبي الخطاب المتوفى سنة (٢٦٢هـ)، حتى

---

(١) طبقات المكثرين، ص١٥١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٦، ص٢٣٩.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٥، ت٨٩٩.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٥، ت٨٩٩.

نمنع إدراكه للخامسة كما منعناها لابن أبي الخطاب؛ لكون الرجل من المعمرين، نعم لم يعمر فوق المائة وإن ذكر أقاربه أنه عمر (١١٤) عاما، ولعله مبالغة، بل هو معمر وليس ممن عمر عمراً طويلاً[١].

وعلى ذلك فمحمد بن الحسن بن شمون أسبق طبقة من محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وإن توفي الرجلان في سني متقاربة؛ لكن الأوّل معمر بخلاف الآخر، وتكون سنة ولادته في حدود (١٦٥هـ) وهي من سنوات ولادة الطبقة السادسة أو صغارها، والمقدّم في تحديد الطبقة كما نبهنا في غير موضع سنة الولادة على سنة الوفاة.

ثانيا: رجالات السند.

أما عليّ بن محمّد فهو خال الكليني علان، ثقة رازي، من الثامنة؛ وسهل هو الآدمي، رازي، ضعيف، من السابعة، وهما ممن مرَّ مرارا في كتابنا فلا نعيد[٢]، وخاتمة السند جابر، والمراد به جابر بن يزيد الجعفي، وهو ثقة على الأرجح[٣]، ويبقى الكلام في بقية رجال السند.

٥ محمد بن الحسين (محمد بن الحسن بن شمون)

والراجح كون الصحيح فيه هو (محمد بن الحسن) الذي يروي عنه سهل مكررا، وهو محمّد بن الحسن بن شمون، كما بيّناه آنفا في ترتيب السند.

ومحمد بن الحسن بن شمون من أشهر من يروي عنه سهل، وهو ضعيف كتلميذه، بل يتعداه في ذلك، وهو من معمري السادسة وتوفي في سني وفيات السابعة سنة (٢٥٨هـ) كما بيناه آنفا، قال عنه النجاشي: «أبو جعفر، بغدادي، واقف، ثم غلا، وكان

---

(١) المعمر من كان في التسعينات من عمره، ومن عمر عمرا طويلا هو من جاوز المائة كما في الاصطلاح.

(٢) في ج١ من هذا الكتاب، ح٢، ص٥٣؛ وص٥٩.

(٣) في ج٢ من هذا الكتاب، ح٧٨، ص٢٧٩.

ضعيفاً جداً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه. فأما من ذِكره فإن أبا عبد الله بن عياش حكى عن أبي طالب الأنباري أنه قال: حدّثني الحسين بن القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمون، قال: حدّثني محمّد بن الحسن، قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «من أخبرك أنه مرضني وغسلني وحنطني وكفنني وألحدني وقبرني ونفض يده من التراب، فكذبه»، وقال: «من سأل عني، فقل: حيٌّ والحمد لله، لعن الله من سئل عني فقال: مات»، وعاش محمّد بن الحسن بن شمون مائة وأربع عشرة سنة، وقيل: إنه روى عن ثمانين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقيل: إنه سمع من أبي الحسن عليه السلام حديثين، ومات محمّد بن الحسن سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل: إن آل الرضا عليه السلام مولانا أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمّد عليهم السلام يعولونه ويعولون أربعين نفسا كلهم عياله.

وأخبرنا بسنه أبو عبد الله بن الخمري رحمه الله قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن المغيرة الثلاج، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمون أبو القاسم، قال: حدّثنا أبي الحسين بن القاسم، قال: عاش محمّد بن الحسن بن شمون مائة سنة وأربع عشرة سنة.

وروى إسحاق بن محمّد بن أبان عنه حديثا فيه دلالة لأبي الحسن الثالث عليه السلام، وإسحاق مشكوك في روايته، والله أعلم، له من الكتب: كتاب السنن والآداب، ومكارم الأخلاق، وكتاب المعرفة.

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد الأنباري، قال: حدّثنا الحسين بن القاسم عنه، وله كتاب نوادر. أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمون بكتبه كلها ما خلا التخليط، قال أبو المفضل: حدّثنا أبو الحسين رجاء بن يحيى بن سامان العبرتائي، وأحمد بن محمّد بن عيسى بن الغراد جميعا عنه، وهذا طريق مظلم، وأخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا عبيد الله بن العلاء المذاري عن محمّد بن الحسن بن شمون، قال: ورد داود الرقي البصرة بعقب

اجتياز أبي الحسن موسى عليه السلام بها في سنة تسع وسبعين ومائة، فصار بي أبي إليه وسأله عنهما، فقال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «سواء على الناصب صلى أم زنى»[١].

وذكره في عداد أصحاب الإمام الجواد والهادي عليهما السلام، قائلا: «محمد بن الحسن بن شمون، بصري»[٢]، وفي أصحاب العسكري عليه السلام: «محمد بن الحسن بن شمون، غال، بصري»[٣]. وذكر في الفهرست أن له كتابا يرويه عنه أحمد بن أبي عبد الله البرقي[٤].

وذكره الكشي في ترجمة المفضل بن عمر في ضمن سند وقال: حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غالياً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمّد البصري، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمون، وهو أيضاً منهم..»[٥].

وذكر الكشي في ترجمته بعد أن أسماه (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخ أخرى (شمون): عن «أبي عليّ أحمد بن عليّ بن كلثوم السرخسي، قال: حدّثني إسحاق بن محمّد بن أبان البصري، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمون[٦]، أنه قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام أشكو إليه الفقر، ثم قلت في نفسي: أليس قال أبو عبد الله عليه السلام: (الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، والقتل معنا خير من الحياة مع عدونا)؟ فرجع الجواب: أن الله عزَّ وجل يمحص أولياءنا، إذا تكاثفت ذنوبهم بالفقر، وقد يعفو عن كثير، وهو كما حدّثت نفسك، الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، ونحن كهف من التجأ إلينا،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٥، ت٨٩٩.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٧٩، ت٥٦١٦؛ ص٣٩١، ت٥٧٧٥.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤٠٢، ت٥٩٠٣.

(٤) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٦٩٥، ت٢٣٤.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٦١٣.

(٦) في المطبوع ميمون، وهي كلها تحت عنوان (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخة العلاّمة محمّد بن ناصر الدين العاملي الكركي المصححة والتي اعتمدها كثيراً أيضاً (ميمون)، لكن هناك ما يشبه الصاد الصغيرة فوق الياء، مما يجعل الكلمة المكتوبة شبيهة بكلمة (شمون)، وعلى كل فالرواية في الرجل بدلالة رواية الكليني لها، وإن اختلف في اسم جده من أنه ميمون أو شمون.

ونور لمن استضاء بنا، وعصمة لمن اعتصم بنا، ومن أحبنا كان معنا في السنام الأعلى، ومن انحرف عنا فإلى النار، قال: قال أبو عبد الله: تشهدون على عدوكم بالنار، ولا تشهدون لوليكم بالجنة، ما يمنعكم من ذلك إلّا الضعف»[١].

وذكر أيضاً رواية أخرى، وفي الكافي أيضاً روايات لا يهمنا التعرض لها.

وقال في كتاب ابن الغضائري:» محمّد بن الحسن بن شمون، أصله بصري، واقف، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه ولا إلى مصنفاته، وسائر ما ينسب إليه»[٢].

٥ إسحاق بن عبد العزيز أبو السّفاتج

أبو السّفاتج لقب وليس كنية، كما يظهر من رجال البرقي، مؤيدا بما في ابن الغضائري، كما ستلاحظ عند سرد ما قيل فيه، واختلف في اسم الملقب بأبي السّفاتج، فقيل: إسحاق بن عبد الله، وقيل: إسحاق بن عبد العزيز، وقيل: إبراهيم.

وذكر الشّيخ الثلاثة في أصحاب الصادق عليه السلام، فقال: «إبراهيم أبو السّفاتج، يكنى أبا إسحاق، وقيل: إنه يكنى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال اسمه إسحاق بن عبد العزيز[٣]. وكان ذكر قبله بعنوانين متتاليين: «إسحاق بن عبد الله، أبو السّفاتج الكوفي»[٤]، ثم ذكر: «إسحاق بن عبد العزيز الكوفي»[٥].

وقال في رجال البرقي: «إبراهيم أبو السّفاتج لقب، ويكنى [أبا] إسحاق، وبعضهم يقول: يكنى أبا يعقوب السّفاتج، ومن قال هذا قال: اسمه إسحاق بن عبد العزيز، وهو كوفي[٦].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٨١٤.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٥، ت١٣٧.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٧٩، ت٥٦١٦؛ ص١٦٧، ت١٩٣٢.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٧٩، ت٥٦١٦؛ ص١٦١، ت١٨٢٤.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٧٩، ت٥٦١٦؛ ص١٦١، ت١٨٢٥.

(٦) رجال البرقي، البرقي، ص٢٧.

ولم يذكر البرقي أو الشّيخ شيئا عن حال الرجل، نعم ورد في كتاب ابن الغضائري وصف له، فقال: «إسحاق بن عبد العزيز البزاز، كوفي، يكنى أبا يعقوب، ويلقب أبا السّفاتج، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، يعرف حديثه تارة، وينكر (أخرى) ويجوز أن يخرج شاهدا»[١].

ولا دلالة فيما لدينا على وثاقته، بل توسطه بين الضعفاء في كثير من الأسناد مؤشر في جانب السلب، وهو من الطبقة الخامسة كما يظهر من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، ووصفه كذلك السيّد البروجردي طاب رمسه في الكنى من طبقات رجال الكافي وقال: «كأنه من الخامسة»، بعد أن ذكر روايته عن أبي بصير وزرارة، وهما من الرابعة، وذكر رواية القاسم بن عروة عنه، وهو من السادسة عنده (طاب ثراه)، فلا أدري لِمَ قال: (كأنه)، وكان ذكر في هذا المورد وهذه الرواية أنه من الخامسة، وذكر رواية محمّد بن الحسين عنه، ولم يتردد وجزم بكونه من الخامسة، ولو كان وضع هنا (كأنه) كان أنسب، وعلى كل تقدير فعندنا هو من الخامسة، وروى عنه من طبقته القاسم بن عروة كما هو الرائج من رواية بعضهم - أي الخامسة - عن بعض.

تحقيق الصدور:

السند مليء بالضعفاء، لكن بعض مضمون هذه الرواية صادر في روايات أخرى.

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٣٧، ت٣.

٣ - بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالُمحَدَّثِ

٤٤٣ / ١ . عِــدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَبِيّاً﴾[١]: مَا الرَّسُــولُ؟ وَمَا النَّبِيُّ؟ قَــالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ. وَالرَّسُولُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَيَرى فِي الْمَنَامِ، وَيُعَايِنُ الْمَلَكَ». قُلْتُ: الإمام مَا مَنْزِلَتُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يَرى، وَلَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ». ثُمَّ تَلَا هذِهِ الْآيَةَ ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ﴾[٢] (وَلاَ مُحَدَّثٍ)[٣]»[٤].

رجال السند:

فالعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، والوثـوق حاصل بأخبارهم بما يفوق خبر الثقة[٥]؛ وأحمد بن محمّد مشـترك بين ثقتين من السـابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونــه الأشـعري؛ وأحمد بن محمّد بن أبي نصر هو البزنطـي، الثقة الجليل، عظيم القدر،

---

(١) مريم (١٩): ٥١ و٥٤.

(٢) الحجّ (٢٢): ٥٢.

(٣) احتمل الميرزا رفيعا كونه بياناً للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. انظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص٥٤٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٨٨.

(٤) بصائر الدرجات، ص٣٨٨، ح٢، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن تغلب عن زرارة؛ وفيه، ص٣٩٠، ح٨، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال، عن ثعلبة عن زرارة؛ الاختصاص، ص٣٢٨، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. الوافي، ج٢، ح٥١٦، ص٧٣؛ البحار، ج١١، ح٤١، ص٤١.

(٥) مرّ الكلام فيها في ج١، ص٢٥.

من السادسة، توفي رحمه الله سنة (٢٢١هـ)؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد الفقيه الثقة، من الخامسة؛ وزرارة يكفينا ذكر اسمه في تعريفه ومنزلته ووثاقته، وقد فصلّنا في أحواله بما لا مزيد عليه سابقا، وكلهم قد مرَّ تفصيل أحوالهم رحمهم الله[1].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في سنده: صحيح[2]، وهو كذلك، وكل رجاله من المعروفين بالوثاقة والفضل.

(١) مرّ الكلام فيهم في ج١، ص٣٠؛ ج٢، ص٥٨١؛ ص٧١١؛ ص٣١٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٧.

٤٤٤/ ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إسماعيل بْنِ مَرَّارٍ[١]، قَالَ: كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إلى الرِّضَا عليه السلام[٢]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ[٣] أَنَّ الرَّسُولَ: الَّذِي يَنْزِلُ[٤] عَلَيْهِ جَبْرَئِيلُ، فَيَرَاهُ[٥]، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَرُبَّمَا رَأَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إبراهيم عليه السلام. وَالنَّبِيُّ[٦] رُبَّمَا سَمِعَ[٧] الْكَلَامَ، وَرُبَّمَا رَأَى الشَّخْصَ وَلَمْ يَسْمَعْ. وَالْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ»[٨].

---

(١) الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٣٨٩، ح٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العبّاس بن معروف - والمذكور في البحار، ج٢٦، ح٢٨، ص٧٥ نقلاً منه هو الحسن بن عبّاس المعروفي - وورد الخبر في الاختصاص، ص٣٢٨، عن الهيثم بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العبّاس المعروفي.

والظاهر أنّ «إسماعيل بن مرّار» في سندنا هذا محرّف من «إسماعيل بن مهران». وموجبه كثرة روايات عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار؛ فإنّه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مرّار عن غير يونس بن عبد الرحمن فيما يروي إسماعيل بن مرّار عن غير المعصوم. وقد ذكر الشّيخ الطوسي إسماعيل بن مرّار في رجاله، ص٤١٢، الرقم٥٩٧٢، وقال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن، روى عنه إبراهيم بن هاشم».

(٢) في «ف»: «فقال».

(٣) في «ف» والبصائر: «هو».

(٤) يجوز فيه وفيما يأتي المبنيّ للمفعول أيضاً من الإفعال.

(٥) في الاختصاص: «ويكلّمه».

(٦) في «ف»: «هو الذي».

(٧) في «بر» وشرح صدر المتألهين والبصائر: «يسمع».

(٨) بصائر الدرجات، ص٣٨٩، ح٤؛ والاختصاص، ص٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل، بن مهران؛ الوافي، ج٢، ح٥١٧، ص٧٤؛ البحار، ج١١، ح٤٢، ص٤١.

رجال السند:

علي وأبيه ممن مرا مراراً، لا كلام في الوثوق بأخبارهما، والكلام إنما هو في إسماعيل بن مرار، والحسن بن العباس المعروفي في هذا السند الغريب المتفرد المجهول، فأما إسماعيل بن مرار فقد مرَّ تفصيل الحال فيه شأنه[١]، ولكن يحتمل - وليس ببعيد - أن إسماعيل بن مرار هنا تصحيف إسماعيل بن مهران كما أشار المحققون في الهامش، وإسماعيل بن مهران ممن تطرقنا لحاله[٢]، ولكن لم يكن الكلام يتناسب مع ما قيل في الرجل، فلا بأس في تفصيل الكلام فيه هنا مرة أخرى.

٥ إسماعيل بن مهران:

الكلام في مواضع:

الموضع الأوّل: في تعدده.

قد يقال بتعدد المسمى بإسماعيل بن مهران؛ وذلك أن الشّيخ (قده) ذكر في الفهرست عنوانين باسم إسماعيل بن مهران[٣].

ويكاد يكون اتفاق الأعلام على وحدة الرجل وإن ذكره الشّيخ مرتين في كتابه، وفي هذا قال السيّد الخوئي قدست نفسه: إن الاتحاد يثبت لأمور:

«الأول: أن البرقي، والكشي، والنجاشي، وابن الغضائري لم يذكروا غير واحد، فلو كان هناك شخص آخر وكان له أصل لذكروه.

الثاني: أن الشيخ، ذكر في إسماعيل بن مهران، أن له كتاب الملاحم، وله أصل. وقد ذكر في كتب إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر، كتاب الملاحم، والأصل، فمن البعيد جدا أن يكون المسمى بهذا الاسم رجلين يشتركان في تسمية كتابيهما مع ندرة

---

(١) في ج٢ من هذا الكتاب، ص٧٥٢.

(٢) في ج١ من هذا الكتاب، ص٢٢٧.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٤٧، ت٣٢؛ وكرر في ص٥٢، ت٤١.

المسمى بمهران جدا.

الثالث: أن الشّيخ لم يتعرض لوثاقة إسماعيل بن مهران، ولا لحسنه، وإنما تعرض لوثاقة إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر، وأثنى عليه، فلو كان هو مغايرا لما ذكره ثانيا، فكيف لم يتعرض له في أصحاب الرضا عليه السلام، وتعرض لمن لم يذكر وثاقته، فمن المطمأن به أن الشّيخ إنما ذكره مكررا لأجل أن طريقه إلى كتابيه الملاحم، والأصل كان مغايرا لطرقه التي ذكرها في إسماعيل بن مهران بن محمّد، أو أنه غفل عن التعرض له أولا، فتعرض له ثانيا»[1].

وهو في محله، والاتحاد مسلم، وتبرير ذكر الشّيخ له مرتين إنما جاء بسبب غفلته عن ذكره أول مرة، وتكرر وجوده في مصادر الشّيخ التي كان يأخذ منها.

ولكن مع أن العنوانين المذكورين في الفهرست لرجل واحد، إلّا أن هناك رجلين باسم (إسماعيل بن مهران): أحدهما من أصحاب الطبقة الرابعة أو الخامسة، والثاني من السادسة، وبيان ذلك في تفصيل طبقته كما سيأتي في الفقرة اللاحقة.

الموضع الثاني: في طبقته.

ذكر النجاشي في طبقة إسماعيل بن مهران قائلا: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام»، وذكر أن الكشي عدّه في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا عليه السلام»[2].

وكذا ذكر الشيخ: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام، وروى عنه»[3].

وتحديده وفقا لمعطيات الأعلام الثلاثة رحمهم الله أنه من السادسة، فالسادسة هم

---

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٤، ص١٠٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٦، ت٤٩.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٤٧، ت٣٢.

من يروون عن الصادق عليه السلام بواسطة مشايخهم، وهم ممن عاصر الرضا عليه السلام، كصفوان ومحمّد بن أبي عمير والبزنطي ومحمّد بن سنان والحسن بن فضّال وعليّ بن الحكم وعليّ بن النُّعمان وأضرابهم، وهم من تكون ولاداتهم في حدود (١٦٠هـ)، ووفياتهم في حدود (٢٢٥هـ) تقريباً، وكذا ذكر السيّد البروجردي طاب رمسه في طبقته من أنه من صغار السادسة، وكذا ذكرنا في الطبقات الصغير أنه من السادسة.

فقد روى عنه إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمّد بن خالد، وسهل بن زياد، وصالح بن أبي حماد، وعليّ بن فضال، ومحمّد بن أحمد النهدي المعروف بحمدان، ومنصور بن العباس، وهؤلاء كلهم من السابعة بلا خلاف، وهذا هو حال رجلنا المتعاهد في الأسناد.

لكن الشّيخ ذكر في أصحاب الصادق عليه السلام من اسمه (إسماعيل بن مهران) مع أنه نبَّه في الفهرست من كونه ممن يروي عن أصحابه عليه السلام لا أنه من أصحابه، ويؤيده ما ذكر ابن حجر عن الكشي أنه ممن يروي عن الصادق عليه السلام، وهذا يعني أن الرجل وفق هذا كونه من الخامسة.

وقد يقال: إن الشّيخ لو كان ذكره في أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام لكان أصاب ووافق من شاهدناه في الأسناد.

ولكن الظاهر أن ذكر الشّيخ لإسماعيل بن مهران في أصحاب الصادق عليه السلام ناشئ من أصل كتابه، وهو كتاب ابن عقدة، وليس في الأمر سهو أو غفلة، وليس إسماعيل بن مهران ممن طال به العمر، بل هناك راو آخر من رجال الصادق عليه السلام بنفس الاسم، ويمكن أن نلحظ هذا الراوي في بعض الأسناد الغريبة التي رواها الصدوق في بعض كتبه.

فقد روى الصدوق عن شيخه «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، قال: حدّثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمّد عليهما السلام يقول: والله ما كلَّف الله العباد إلّا دون ما يطيقون، إنما كلَّفهم في اليوم والليلة خمس صلوات، وكلَّفهم في كل

ألف درهم خمسة وعشرين درهما، وكلَّفهم في السنة صيام ثلاثين يوما، وكلَّفهم حُجّة واحدة، وهم يطيقون أكثر من ذلك»[١].

وكذلك روى عن «محمد بن أحمد السناني رضي الله عنه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى بن زكريا القطان، قال: حدّثنا أبو بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن جعفر بن محمّد عليه السلام قال: إذا حج أحدكم فليختم حجه بزيارتنا؛ لأن ذلك من تمام الحج»[٢].

وكذلك روى عن «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، قال: حدّثنا أبو معاوية الضرير، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمّد عليه السلام يقول: من اغتسل ليالي الغسل من شهر رمضان خرج من ذنوبه كهيئة يوم ولدته أمه، فقلت: يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله ما ليالي الغسل؟ قال: ليلة سبع عشرة، وليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان..»[٣].

فيظهر أن هذا الراوي ممن تروي عنه السابعة – بكر بن حبيب – بواسطتين، ويروي مباشرة عن الصادق، فهو إما أن يكون من الرابعة أو الخامسة.

وهناك موارد أخرى وردت فيها رواية إسماعيل بن مهران خاصتنا – الذي تروي عنه السابعة – عمن توفي قبل وفاة الصادق عليه السلام كحمران بن أعين المتوفى (١٣٠هـ)، كما عن الصدوق عن أبيه رحمه الله، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن إسماعيل بن مهران عن حُمران بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام..»[٤].

فهذا السند فيه سقط لا محالة؛ فإن من غير الممكن أن يروي إبراهيم بن هاشم عن

---

(١) الخصال، الصدوق، ص٥٣١.

(٢) علل الشرائع، الصدوق، ج٢، ص٤٥٩.

(٣) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ص١٣٨.

(٤) صفات الشيعة، الصدوق، ص٢٨.

حُمران الذي توفي قبله بأكثر من (١٣٠ عاماً) بواسطة واحدة فقط!! ولا ينفع فيه التعمير أو غيره، فهو ترتيب ساقط عن الاعتبار، وليس في هذا السند دلالة على وجود إسماعيل من الخامسة.

وكذا ليس منه ما في العلل، قال: حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن عبد الله البرقي، عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمّد بن جابر عن زينب بنت عليّ قالت: قالت فاطمة عليها السلام..»[1].

فهذا السند أيضاً مما لا يمكن قبوله، فإنَّ أحمد البرقي الذي توفي سنة (٢٧٤هـ) يروي بثلاث وسائط عن زينب عليها السلام، وعليه فلا بد أن يكون هناك سقط أو تصحيف فيه، ويؤكد ذلك ما ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه، حيث قال: «وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة عليها السلام فقد رويته عن محمّد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمّد الخزاعي، عن محمّد بن جابر، عن عباد العامري، عن زينب بنت أمير المؤمنين عليهما السلام، عن فاطمة عليها السلام.

فيظهر السقط الكبير في العلل، حيث روى البرقي بخمس وسائط عن زينب عليها السلام.

ومن هذا يظهر أن من ذكره الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام ليس هو إسماعيل بن مهران السكوني الذي أدرك الرضا عليه السلام، والذي ذكروه في الفهارس، وجاء في أكثر الأسناد، وروت عنه السابعة، فذكره في المعاجم في ترجمة إسماعيل بن مهران لا يصح، وكذا فرض كونه معمرا عن بعض لا يصح أيضا.

وكان السيّد البروجردي قدس سره ذكر فيمن روى عنهم إسماعيل بن مهران عمرو بن شمر، استنادا إلى ما في الكافي[2]، مع أنه ذكر أن إسماعيل بن مهران من صغار السادسة، وهو غلط وسقط أيضاً، فإن عمرو بن شمر توفي سنة (١٥٧هـ)، ولم يدركه بعض من

---

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج١، ص٢٤٨.

(٢) الكافي، الكليني، ج٣، ح٧، ص٢١٩.

روى عنهم ابن مهران فضلا عن أن يدركه هو، والصحيح أنها بواسطة، وهو مؤكد بما نراه في بقية الأسناد من روايته عنه بواسطة سيف بن عميرة أو ابن محرز.

الموضع الثالث: في حاله.

يظهر أن هذا الرجل ممن كان يختلف فيه الأصحاب أيامه وأيام تلامذته، ويظهر الجدل في شأنه مما نقله الكشي، فقال فيما روي في إسماعيل بن مهران: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن عن إسماعيل بن مهران، قال: رمي بالغلو. قال محمّد بن مسعود: يكذبون عليه، كان تقيا، ثقة، خيراً فاضلاً[1].

فيظهر أن محمّد بن مسعود العياشي سأل شيخه عليّ بن الحسن بن فضّال كما هو متكرر في موارد كثيرة عن رجال كثيرين، والعادة أن يجيبه عليّ بن الحسن بن فضّال برأيه عن الرجل كأن يقول: كان ثقة أو إلى ذلك من العبارات، لكنه هنا أسند الفعل للمجهول وقال: إنه رمي بالغلو، ولم يبين من هو الرامي، وعليّ بن فضّال تلميذ إسماعيل بن مهران، وفي سكوته عن التوثيق، بل وفي نقله الرمي بالغلو والاقتصار عليه أيضاً دلالة إشارة على عدم الوثاقة، فعليه فالرجل في سني العقد الثاني بعد المائتين ونحوها كان ممن يرمى بالغلو، وعقّب محمّد بن مسعود العياشي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذه أنه كان تقيا، ثقة، خيراً، فاضلاً، وأنهم يكذبون عليه، ولم يعيّن من كذب عليه.

ولا أعرف من كان يرميه ويكذب عليه، ولكن لعل هذا السبب هو الذي يفسر رواية جل السابعة من زملاء أحمد بن محمّد بن عيسى الرواية عنه وإعراضه هو عن الرواية عنه، وهذا أيضاً يفسر ما وجد في كتاب ابن الغضائري، فعلى ذلك الرجل ممن اختلف فيه القدماء، والشيخ والنجاشي وابن مسعود كانوا في صف من وثقه واعتمد عليه، وتوقف فيه تلميذه ابن فضّال وكذا يحدس من الأشعري، وما نقل في كتاب ابن الغضائري يبين ذلك الجانب أيضاً.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٨٥٤.

والمحصلة أن نرجح قول من أثبت وثاقته في قبال من توقف فيه ولم يحكم بضعفه؛ لحكم الموثقين ولعدم حكم غيرهم، فلا تعارض بين الشهادتين، بل هناك نظير التضارب بين العلم بالشيء وعدم العلم به لا العلم بعدمه، بقي أن نذكر ما قيل فيه في الفهارس، وبعض النظر فيه.

فقال النجاشي فيه: «إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفي، يكنى أبا يعقوب، ثقة معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا عليه السلام. صنّف كتباً، منها الملاحم أخبرنا به محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد، قال: حدّثني عم أبي عليّ بن سليمان عن جد أبي محمّد بن سليمان عن أبي جعفر أحمد بن الحسن عن إسماعيل به. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا الحسين بن عبيد الله بن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عن سلمة بن الخطاب عنه. وله كتاب الإهليلجة، أخبرناه الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، قال: حدّثنا حمزة قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم عن أبي سمينة عن إسماعيل، كتاب صفة المؤمن والفاجر، كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب النوادر. أخبرنا بجميعها أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد القرشي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال عنه بها»[1].

وسند أبي غالب الزراري عن عم أبيه عليّ بن سليمان عن جد أبيه محمّد بن سليمان، غلط أشار إليه في القاموس وفي المعجم[2]، والصحيح فيه أنه عن عمي أبيه وجديه: عليّ بن سليمان ومحمّد بن سليمان، كما في موضع آخر.

وهذا الغلط تكرر أيضاً فيما ذكره الشّيخ في الفهرست في ترجمته، مما يشير إلى كونه خطأ في مصدر النجاشي والشيخ الذي أخذا منه.

قال الشيخ: «إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٦، ت٤٩.

(٢) قاموس الرجال، ج٩، ص٢٩٧؛ معجم رجال الحديث، ج٤، ص١٠٧.

زيـد، مولى، كوفي، يكنى أبي يعقوب، ثقة، معتمـد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام وروى عنه. وصنف مصنفات كثيرة منها، كتاب الملاحـم، أخبرنا به الحسـين بن عبيد الله، عـن أبي غالب أحمد بن محمّـد الزراري قراءة عليه، قال: حدّثني عم أبي عليّ بن سـليمان، عن جد أبي محمّد بن سليمان، عن أبي جعفر أحمد بن الحسـن، عن إسـماعيل بن مهران. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا به الحسـين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن سلمة بن الخطاب، عنه. وكتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام وكتاب النوادر، أخبرنا بهما أحمد بن عبدون، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عنه. وكتاب العلل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسى، قال: حدّثنا عليّ بن يعقوب الكناني، قال: حدّثنا عليّ بن الحسـن بن فضال، عنه. وله أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسـين، عن محمّد بن الحسـن الصفار، عن محمّد بن الحسين، عنه»[١].

وكرر الشّـيخ العنوان فقال مرة أخرى: «إسـماعيل بن مهران له كتاب الملاحم، وله أصـل، أخبرنا بهما عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن أبي جعفر محمّد بن جعفر بن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهران»[٢].

وذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام[٣]، أما من ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام[٤]، فليس صاحبنا كما بينّاه.

وفي كتاب ابن الغضائري: «إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر السكوني، يكنى أبـا محمّـد، ليس حديثه بالنقي، فيضطـرب تارة ويصلح أخرى، ويـروي عن الضعفاء

(١) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٤٧، ت٣٢.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٥٢، ت٤١.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٥٢، ت ٥٢٠٨.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١٦١، ت١٨١١.

كثيرا، ويجوز أن يخرج شاهدا»(١).

كنيـة الرجل كما ذكر العلمان هي أبو يعقوب، وكنيـة أبي محمّد مما انفرد به كتاب ابن الغضائـري، أمـا كونه ممن يروي عـن الضعفاء كثـيراً فليس ظاهرا مما يتوفـر لدينا من أسـناد، بل أكثر مشايخه من الثقات، نعم لو قيل: إن الضعفاء أكثروا عنه لأمكن قبوله، فقد كان سـهل بن زياد، وسلمة بن الخطاب، وأبو سمينة من رواة كتبه، وممن رووا عنه موارد عديدة .

وقال ابن النديم: «إسماعيل بن مهران أخو عيسى بن مهران. وله من الكتب، كتاب الملاحم»(٢).

فـإن كان ابـن النديم يقصد عيسـى بـن مهران المسـتعطف المعروف عنـد الخاصة والعامة، فهو لا يصح البتة؛ لاختلاف الطبقة، وإن لم يكن هو فهو تعريف بالأخفى.

وقال ابن حجر: «إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر الكوفي، ذكره أبو يعقوب، ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة، وقال الكشي له كتاب الملاحم وثواب القرآن والنوادر وغـير ذلك، يـروى عن مالك بن عطيـة الأحمسي وجعفر بن محمّـد الصادق وغيرهما، روى عنه سلمة بن الخطاب وبكر بن هشام وسهل بن زياد وآخرون»(٣).

ويظهر من هذا الكلام الخلط والخبط الذي عهدناه من ابن حجر في كلامه عن رواتنا وجهله بطبقاتهم؛ لأخذه من كتاب محرَّف عن كتاب ابن أبي طي، فها هو يكرر ما كرره في مواضع سـابقة، فهو يذكر أن من يروي عنه هم السـابعة كسـهل بن زياد وسلمة بن الخطـاب المتوفين في حدود (٢٨٠ أو قبلها)، وهو يروي عن الصادق عليه السلام المتوفى سـنة (١٤٨هـ)!! وقد يكون خلط بين الرجلين الذين فصلنا بيان طبقتهما.

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٣٨، ت٧.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم، ص٢٧٩.

(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج١، ص٤٤٠

والخلاصة: أن الرجل المتعاهد في الأسناد المسمى بإسماعيل بن مهران هو المذكور في الفهارس والذي هو من السادسة ثقة معتمد، وهناك رجل آخر هو الذي ذكره الشّيخ في الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام، وهو قد ورد في عدد يسير من أسناد الصدوق.

٥ الحسن بن العباس المعروفي:

لا يعرف من هو، ولم يرد إلّا في هذا السند، ونظيره سند البصائر وفيه الحسن بن العباس بن المعروف.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه): إنه مجهول[١]، ويقصد جهالته بجهالة الرجلين بعد إبراهيم بن هاشم، وخلاصة الكلام جهالة السند، وعدم الظفر بطريق آخر لتوثيق الصدور.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص ٢٨٨.

٤٤٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جعْفرٍ عليه السلام عَنِ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ. قَالَ: «الرَّسُولُ[١]: الَّذِي يَأْتِيهِ جبْرَئِيلُ قُبُلاً[٢]، فَيَرَاهُ، وَيُكَلِّمُهُ، فهذَا[٣] الرَّسُولُ. وَأَمَّا النَّبِيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَنَحْوَ مَا كَانَ رَأى رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله مِنْ أَسْبَابِ النُّبُوَّةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتّى أَتَاهُ جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنْ عِنْدِ الله بالرِّسَالَةِ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله - حِينَ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَجَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ الله - يَجِيئُهُ بِهَا جَبْرَئِيلُ، وَيُكَلِّمُهُ بِهَا قُبُلاً، وَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَيَرى فِي مَنَامِهِ، وَيَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَيُكَلِّمُهُ، وَيُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرى[٤] فِي الْيَقَظَةِ. وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يُحَدَّثُ، فَيَسْمَعُ، وَلاَ يُعَايِنُ[٥]، وَلَا يَرى فِي مَنَامِهِ»[٦].

رجال السند:

ماذكر من رجال في هذا السند فهم كلهم من الثقات؛ ولذا قال المجلسي رحمه الله: صحيح[٧]،

---

(١) في «ج» وشرح صدر المتألهّين: + «هو».

(٢) تقول: رأيته قُبُلًا وقَبَلًا و قُبُلًا وقِبَلًا، أي عياناً ومقابلةً. انظر: القاموس المحيط، ج٢، ص١٣٨١ (قبل).

(٣) في «ف»: + «هو».

(٤) في البصائر: «رآه»

(٥) في «ب»: «فلا يعاين».

(٦) بصائر الدرجات، ص٣٩٠، ح ٩، وفيه «حدّثنا أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن الأحول قال: سمعت زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام...» مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٨٨ - ٣٩٣، ح٣، ١٠، ١٣ و١٩؛ والاختصاص، ص٣٢٩؛ الوافي، ج٢، ح٥١٨، ص٧٤؛ البحار، ج١٨، ح٢٧، ص٢٦٦.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٨٩.

ولكن في البين مشكلة واحدة ينبغي التطرق إليها، فمع أن محمّد بن يحيى هو العطار الثقة المعروف؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الجليل الثقة؛ والأحول هو مؤمن الطاق ظاهرا، وهو الثقة المتكلم المعروف[1]، إلّا أن تحقق الملاقاة بين الحسن بن محبوب ومؤمن الطاق محل بحث ونظر، فكان لا بدّ من التوقف هنيهة هنا لبحث هذا المطلب.

في ملاقاة السراد للأحول:

مرَّ في تفصيل أحوال مؤمن الطاق أنْ أحلنا الكلام في طبقته لمورد آخر سيأتي، وهذا هو المورد الذي سنفي بوعدنا فيه إن شاء الله تعالى.

وقد تطرق السيّد البروجردي (طاب ثراه) لهذه الإشكالية كما يظهر من تقريراته، فقال: «وروى حسن بن محبوب – وكان من الطبقة السادسة – عن الأحول – وكان من الطبقة الرابعة – فلذا يحتمل كونها مرسلة»[2]، وذكر سيّدي الأستاذ (دامت بركاته) في محضر بحثه الشريف بحثا طويل الذيل في هذا الشأن، وقد لخص الاتجاهات في رد الإشكال في أمثال روايتنا في ثلاثة أجوبة، فقال: « وقد يجاب عن الإشكال المتقدم بأحد أجوبة ثلاثة:

الجواب الأوّل: بمنع كون الحسن بن محبوب من الطبقة السادسة، بل الأقرب أن يكون من الطبقة الخامسة، وأنه عمر حتى عاصر السادسة. ويكون من المعمرين على حدّ حماد بن عيسى الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعمر نيفا وتسعين، فبقي حتى سنة (٢٠٩هـ).

الجواب الثاني: بمنع كون الأحول من جملة الطبقة الرابعة، وكون الأقرب أنه من الطبقة الخامسة.

---

(١) مرّ الجميع في: ج١، ص٣٠،٢٩، ٣٨؛ ج٢، ح٨٧، ص ٣٩٩.

(٢) تقريرات ثلاثة، بحث السيّد البروجردي، ص١٠٧.

الجواب الثالث: أنه على تقدير التنازل عن ذلك، فالأرجح أن المقصود بالأحول هاهنا - وقصد دامت بركاته في رواية الفقيه في إرث الزوجة من العقار - ليس محمّد بن النُّعمان أبو جعفر الأحول، بل ابنه الحارث المذكور في الرجال والفهارس[١].

أقول: قبل البحث في أصل الإشكال ينبغي أن يعلم أن إشكال السيّد البروجردي لا يتناسب مع ما بناه طاب رمسه في طبقاته لرجال الكافي والتهذيب، حيث ذكر هناك في عنوان: (محمّد بن النُّعمان الأحول) أنه من الخامسة، وعليه فلا يرد إشكاله تدّس وفق هذا، نعم في باب الألقاب من طبقات الكافي في عنوان الأحول، تردد تدّس، وقال: «إنه من الخامسة أو الرابعة»، وعلى كل تقدير فالكلام جار في هذا المطلب؛ لبيان تفصيلاته والحقّ فيه.

فأما الجواب الأوّل:

فهو مما لا يمكن الالتزام به، وقد تقدم تفصيل الكلام في عمر ابن محبوب في بحث مفصل في الجزء السابق فليراجع[٢].

وأما الجواب الثاني:

وهو بكون طبقة مؤمن الطاق من الخامسة، فلا يلزم من رواية الحسن بن محبوب السراد الإرسال، فهو كما يظهر من كلام سيّدي الأستاذ دامت بركاته أنه مختار مرجع الطائفة دام ظله، وقال: إنه يؤيد هذا الوجه أمور:

الأول: ما يظهر من كتب الرجال، حيث عدّه الشّيخ في رجاله في أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام[٣]، وعدّه في الفهرست في أصحاب الصادق عليه السلام فحسب[٤]،

---

(١) تقرير بحث الإرث، السيّد محمّد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، باب الكون والمكان، ح٢٣٦.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٢٩٦، ت٤٣٣١. وص٣٤٣، ت٥١١٧.

(٤) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٢٠٧، ت٥٩٤.

وكذا فعل ابن النديم[1].

وقد يدفعه أن المذكور في رجال البرقي عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام ممن أدرك أبا جعفر عليه السلام[2]، ولكنه قد عدّه أيضاً في أصحاب الكاظم عليه السلام ممن أدرك الصادق عليه السلام ولم يعده فيهم ممن أدرك الباقر عليه السلام؛ مما يشير إلى بعض الاضطراب في تحديد طبقته عند البرقي أيضاً، وهو إن سلم أو اعتمدناه في عدّه من أصحاب الثلاثة عليهم السلام، فينتفي الإشكال أيضاً معه؛ لأنه بإدراكه للكاظم عليه السلام يكون الحسن بن محبوب ممن أدركه أيضاً، فإن مشايخ الحسن هم أهل الخامسة من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، نعم هو ينافي اعتماد الحل المذكور، لكن لا يمكن الوثوق بما جاء في رجال البرقي في قبال ما جاء في رجال الشيخ.

نعم ما ذكره ابن شهرآشوب يعارض كل هذا، حيث عدّه من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[3]، أي أنه جعله من الرابعة ممن لم تدركهم السادسة، فيثبت الإشكال وفقه إذا اعتمدنا قوله، ولا يصلح هذا الوجه أن يكون مؤيدا.

الثاني: وهو أيضاً مما ذكره سيّدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو ملاحظة طبقة من روى عنه، ومن روى عنهم، وقال: يظهر أن هناك من هو من طبقة الحسن بن محبوب ممن روى عن الأحول كمحمد بن سنان، ومحمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن.

وقد روى هو عن زرارة، ومحمّد بن مسلم، وبريد، ولو كان هؤلاء الذين هم أعلام الرابعة من زملائه لكان من المستبعد أن يروي عنهم، ويلاحظ أيضاً أنه يروي عن أبي جعفر عليه السلام مكررا بواسطة[4].

---

(١) فهرست ابن النديم، ابن البغدادي، ص٢٢٤.

(٢) الرجال، البرقي، ص١٧.

(٣) معالم العلماء، ابن شهرآشوب، ص١٣٠.

(٤) تقرير بحث الإرث، السيّد محمّد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

بـل ويمكن أن يضاف إليـه أيضاً رواية البزنطي عنه بعنـوان أحمد بن محمّد[١]، وهو من السادسة أيضاً، ولكن السند ضعيف وفق مبنى المشهور بمعلى بن محمّد، الذي وثقه السيّد الخوئي تتمُّن؛ لوروده في التفسـير، بل إن أحمد بن محمّد الذي يروي عنه معلى بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عبد الله الأنباري، نعم هو من السادسة أيضًا.

أقول:

أما محمّد بن سنان فلا يعتمد عليه؛ لما صح إليه من كونه لم يتلق رواياته من المشايخ، إنما هي كتب وجدها واشتراها من الأسـواق[٢]، وروى عن جمع ممن لم يدركهم هو أو مـن هـم في طبقته، وأشرنـا إلى هذا مكرراً، هـذا فضلا عن كونه روى عنه بواسـطة في موارد أخرى[٣]؛ مما يشكك بالملاقاة أيضاً.

وأما محمّد بن أبي عمير فكل أسـناده يروي فيها عن الأحول بواسـطة[٤]، خلا رواية واحدة[٥]؛ وهذه الرواية نفسـها أوردها الشّيخ في كتابيه، وكان فيها ابن أبي عمير يروي بواسـطة ابن مسـكان عن الأحـول[٦]، فيقوى، بـل ويتأكد وقوع السـقط في ما أورده الكليني بقرينة ما أورده الشّيخ مؤيدا ببقية الأسناد.

نعـم في مشـيخة الصدوق يروي محمّد بن أبي عمير والحسـن بن محبـوب جميعًا عن الأحـول[٧]، وفي الطريق كلام في محمّد بن علّي ماجيلويه، ويؤيد عدم صحة التسلسـل السـندي في هذا الطريق من جهة ابن أبي عمير لا أقل، ما نجده من رواية ابن أبي عمير

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ح٦، ص٤٦٣.
(٢) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٧٩٥.
(٣) معاني الأخبار، الصدوق، ص٢٢٦، باب معنى بلوغ الأشد والاستواء، ح١.
(٤) منها: الكافي، ج١، ص ١٣٣، ح١؛ ج٣، ح٥، ص١٣؛ وص٣٨، ح١؛ ج٧، ح٣، ص٨٥.
(٥) الكافي، ج٣، ح٢، ص٥٤٥.
(٦) الاستبصار، الطوسي، ج٢، ح٩٨، ص٣٣؛ التهذيب، الطوسي، ج٤، ح١١٦، ص٤٥.
(٧) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٢٨.

في جميع الموارد عن الأحول بواسطة على ما هو الصحيح كما تقدم؛ فإذا كان هو راوي كتابه كما يظهر من الصدوق، فلماذا تلك الواسطة دائماً؟!

والغريب أن الشّيخ والنجاشي لم يذكرا في فهرسيهما طريقهما لأحول الطاق، بينما ذكرا طريقهما لابنه الحارث بن الأحول، وكان ابن أبي عمير والحسن بن محبوب هما روايا كتاب ابنه الحارث!! مما يشير أيضاً إلى عدم كونهما من رواة كتاب الأب بنحو من الأنحاء.

أما رواية الصدوق تَتَّئُ في العلل بسنده المعتبر إلى ابن أبي عمير ومحمّد بن سنان عن مؤمن الطاق وعمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام[1]، فهو أيضاً مما يحتمل حصول التصحيف والقلب فيه، فإن من الأسناد المتعاهدة رواية ابن أبي عمير عن الأحول بواسطة عمر بن أذينة لا معه، فلا وثوق أيضاً به.

وأما صفوان بن يحيى فيظهر هذا في مورد واحد، وهو ما رواه الشّيخ عن أحمد بن محمّد عن العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان ومحمّد بن النُّعمان الأحول عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم فإن كانت الأوّلى فليجعل الفريضة في الركعتين..»[2].

ولكن من المعروف رواية ابن أبي عمير زميل صفوان عن الأحول بواسطة عبد الله بن مسكان؛ لذا مع تفرد هذا السند ويتمه فلا يمكن الاعتماد عليه في مقايسة الطبقة؛ لاحتمال أن يكون عبد الله بن مسكان روى عن الأحول فيه كما في غير سند.

وأما يونس بن عبد الرحمن، فهو وإن توهم جمعٌ أنه من أعمار هؤلاء المذكورين في السادسة، إلّا أن الصحيح أنه من جيل عليّ بن يقطين، والذي هو بالاتفاق من أصحاب الخامسة، وإن كان من صغارها.

---

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج٢، ح١، ص٣١٢.

(٢) التهذيب، الطوسي، ج٣، ص ١٦٥، ح٣٦٠؛ وج٣، ح٥٧٣، ص٢٢٦.

وبيانه بإجمال:

إن يونس بن عبد الرحمن كان ولد أيام هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥) هـ، وقد رأى الصادق عليه السلام في الحج بين الصفا والمروة[١]، مما يعني أنه ذهب إلى الحج قبل سنة (١٤٨هـ)، فهو أدركه عليه السلام وإن لم يرو عنه؛ فعلى هذا يكون بعمر عليّ بن يقطين - إن لم يكن أكبر منه - فعلي بن يقطين ولد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي عن (٥٧) عاماً سنة (١٨٢هـ)[٢]، لكن يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين لم يمت في مقتبل عمره كحال صاحبه عليّ بن يقطين، بل بقي حيّا إلى ما يقرب من معدل أعمار الرواة، وقد يكون مات رأس المائتين، قبلها أو بعدها بقليل، كما يظهر من بعض الروايات، فمن الخطأ بمكان عدّه من أصحاب ابن أبي عمير، وصفوان، ومحمّد بن سنان، ممن لم يدركوا الصادق عليه السلام، بل قد تكون ولاداتهم سنة وفاته عليه السلام أو بعدها حتى.

وقد وقع في هذا الأعلام من أساتذتنا حفظهم الله تبعاً للسيّد البروجردي قدس سره، حيث عدّه قدس سره في السادسة غافلاً عن كل تلك الحيثيات الزمنية ومقارناتها مع غيرهم، في حين عدَّ عليّ بن يقطين من الخامسة أو من صغارها.

أقول: المتيقن من أسناد الأحول رواية أصحاب الخامسة عنه، كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبان بن عثمان، كما هي أغلب أسناده، فالقول بإثبات كونه من الخامسة، برواية السادسة عنه لا يسلم البتة من الخدش.

الثالث: وهو أيضاً مما ساقه سيّدي الأستاذ دامت بركاته، وهو من مؤيدات كونه من الخامسة، وهو ما حكي من أنه ناظر بمحضر الرشيد الذي تولى الخلافة (١٧٠-١٩٣هـ)، فقد ذكر المرزباني المتوفى (٣٤٨هـ) ما نصه: «وحبسه الرشيد مرة، وجعل يرتقب قتله بحجة فلم يقدر، وكان كثيراً ما يحضر له الفقهاء وأصحاب الكلام لمناظرته

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٦، ت١٢٠٨.

(٢) ينظر رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٧٣، ت٧١٥، حيث ذكر النجاشي أنه ولد سنة (١٢٤هـ)، وتوفي سنة (١٨٣هـ).

فلا يوجبون عليه حُجّة، فأتاه عيسى بن موسى فقال: يا أمير المؤمنين أنا أعرف غرضك في مؤمن الطاق، قال له: افعل، فقال له: أحضر الفقهاء وأحضره، وقل له: لما اختصم عليّ والعباس في ميراث رسول الله ﷺ أيهما كان الظالم لصاحبه؟ فإيهما قال أنه الظالم، قتلته به. فأحضرهم وأحضره، وقال له ذلك، فقال: أنا لا أقول إنهما اختصما؛ لأنه لم يكن بينهما فرق، ولكن إذا كان الأمر كما ذكرت، فأخبرني لم خاصم جبرئيل وميكائيل إلى داود عليه السلام؟ فقال الرشيد: نحن نسألك عن شيء فعدت تسألنا، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا مثل ما أردت به، إن كان الأمر في خصومة العباس لعلي كما ذكرت؛ فإنها كانت على سبيل التنبيه وإيجاب الحجة على من اختصما إليه، كما كانت خصومة جبرئيل وميكائيل إلى داود على سبيل التنبيه والتوقيف لداود عليه السلام على الخطيئة، وكذا تنبيه من اختصما إليه بأن ميراث رسول الله ﷺ وفي أيديهما والخلافة إنما ورثت به، وإنما يجب أن تكون لمن الميراث له، فالتفت الرشيد إلى عيسى بن موسى، وقال: زعمت أنك تقتله، فانظر إلى جواب لم يسمع الناس بمثله، وأمر به فرد إلى الحبس[1].

وأيضاً ذكر الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) في خاتمة ترجمة محمّد بن النُّعمان في نهاية عدّ كتبه: «وكتاب (في أيام هارون الرشيد)»[2].

وأشار سيّدنا الأستاذ إلى أنه اسم الكتاب كما هو الظاهر، مما يشير إلى دركه لأيام هارون، ولكني أرجح أن هناك غلطا في العبارة، ولعل الأصل فيها: أن له كتاب... ولم يوجد في المخطوط - أو سقط - اسم الكتاب، ثم عقب الذهبي بذكر زمن وفاته، فقال: (في أيام هارون الرشيد)، وهذه هي عادة أهل الفهارس، وهذا ما أحدسه من تركيب العبارة، إضافة إلى غرابة عنوان (في أيام هارون الرشيد) أن يكون اسماً لكتاب من كتب الرجل، أو كتب عصره، ولكن على كل حال يبقى أن الشاهد في كلام الذهبي وقبله المرزباني - لو ثبتا - مستقيم.

---

(١) مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخراساني، ص٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٠، ص٥٥٤.

ولكن التشكيك في ثبوت نفس القصة، فإن في الأوّل الشك من جراء تكرر قصص المتكلمين والمناظرات مع عدم اكتراثهم بالأزمان، وكم لاحظنا من تكرر التضارب بين تلك القصص وأزمان الرجال فيها، فترى الراوي في السير والطرائف لا يعد أهمية لتحديد الخليفة إلّا كونه الخليفة، إلى غيرها مما اجتنب الكلام عنه مخافة التطويل، وأما الذهبي فلا أعرف مستنده وهو من المتأخرين الذين يعتمدون المدارك، ويبقى كونه مؤيدا ولا يرقى إلى درجة الدليل.

الرابع: وهو أيضاً مما ذكره دامت بركاته، وهو أن إبراهيم بن سيار النظّام المتوفى (٢٢١هـ)، وبشر بن خالد - المتوفى بعد (٢٣٣هـ) على الأقوى، أو (٢٥٣هـ) على قول، وهو شيخ البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) - قد أدركاه ولقياه، فقد ذكر الذهبي أن الجاحظ (١٥٩- ٢٥٥هـ) قال: «أخبرني أبو إسحاق النظّام وبشر بن خالد، أنهما قالا لشيطان الطاق: ويحك، اتقيت الله أن تقول في كتاب الإمامة: إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ثاني اثنين إذ هما في الغار، فضحك طويلاً، حتى كأننا نحن الذين أذنبنا» قلت (القائل الذهبي): إن صحت هذه الحكاية عنه دلت على زندقته»[1].

ثم بنى دامت بركاته على هذا، فأمكن عليه حينها رواية الحسن بن محبوب عن الأحول من باب أولى، بالمقايسة الزمنية؛ بتقريب أن صاحب الطاق ممن التقاه النظّام، والنظّام بعمر الحسن؛ لذا فلقاء الحسن بصاحب الطاق أيضاً لا إشكال فيه.

وهذا الشاهد - الذي لم يلتزمه حتى راويه الذهبي، وقال: إن صحت هذه الحكاية - لا يمكن الالتزام به جملة وتفصيلا، بل الفارق الزمني هو المكذب له، فالنظّام ممن ولد سنة (١٨٥هـ)؛ فإنه من صغيري الأعمار وممن اخترم في منتصف الثلاثينات من عمره، فلا تغرنكم سنة وفاته؛ فإنه ممن لم يدرك حتى الخامسة؛ ولذلك حتى لو كان مؤمن الطاق من الخامسة؛ فإنه يكون قد توفي رحمه الله في وقت قريب من ولادة النظّام هذا، فالرواية مكذوبة عليه رحمه الله، والله يجزي الذهبي بما دعا عليه بعده بسوء، حيث قال:

(١) تأريخ الإسلام، الذهبي، ج١١، ص١٨٣.

(قاتله الله)!! وحسبنا الله وكفى.

وفي قبال تلك الوجوه التي تشير إلى كون صاحب الطاق من الطبقة الخامسة، هناك ما يشير إلى كونه من الطبقة الرابعة، وقد أوصلها سيّدي الأستاذ دامت بركاته إلى خمسة وجوه.

الوجه الأوّل: ملاقاته ومناظرته لزيد بن عليّ بن الحسين - المستشهد سنة (١٢١هـ) - في أمر الإمامة، وقد روى الكشي ذلك بطريقين ضعيفين، وفي الروايتين دلائل ذكرها سيّدنا الأستاذ (دامت بركاته) على كون صاحب الطاق آنذاك سنة (١٢١هـ) قد تجاوز العقدين.

أقول: قد ثبت ترجيح كون مرويات هذا الطريق في رواية أخرى بالكذب، كما مرَّ بيانه في ترجمة مؤمن الطاق في روايات أحمد بن صدقة عن الأحمسي، وهذا الوجه ليس فيه من الدلالة ما يكفي لكونه من الرابعة، فإن كثيراً من الخامسة ممن كان لهم العقدين وقت زيد بن علي رحمه الله كالحسن بن صالح بن حي.

الوجه الثاني: توصيفه بالشيخ من قبل أبي عبد الله عليه السلام، فقد روى الكليني بسند معتبر عن حماد بن عثمان أنه «قال: بعثني عمر بن يزيد إلى أبي جعفر الأحول بدراهم، وقال: قل له: إن أراد أن يحج بها فليحج، وإن أراد أن ينفقها فلينفقها، قال: فأنفقها ولم يحج، قال حماد: فذكر ذلك أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام، فقال: وجدتم الشّيخ فقيها»[1].

فقد يظهر من توصيفه بهذا أنه بلغ الشيخوخة في زمانه عليه السلام، فهذا يشير إلى كون صاحب الطاق قد بلغ عمراً يناسب أن يطلق عليه وصف الشيخ، وزاد دامت بركاته أن قال ما نصه: «وقد يجاب عن هذا الوجه أن الرجل لم يكن قد بلغ الشيخوخة على كل تقدير في زمانه عليه السلام؛ فإن الشّيخ هو الرجل العجوز كما ذكره الزمخشري، فلا بد وأن يكون إطلاقها لإرادة التبجيل، وهو معهود في اللغة ولو تنزيلاً».

---

(١) الكافي، الكليني، ج٤، ص٣١٣.

وأضاف دامت بركاته قائلا في دفع الدخل: «إن البعض ذكر معنى أوسع للشيخ مما يجوز معه أن يكون الإطلاق في المقام حقيقياً، ففي اللسان: الشّيخ هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: من الخمسين إلى الآخر، وقيل: إحدى وخمسين إلى آخر العمر، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين[١]».

أقول: على كل تقدير لا يمكن الاطمئنان من تلك اللفظة لوحدها – في موقف قد يفهم منه بعض الدعابة في القول – من أن تلك اللفظة دالة على كونه ممن كان شيخاً في العمر أيام الصادق عليه السلام.

الوجه الثالث: إدراكه الباقر عليه السلام، ويظهر مما ورد من روايته عن أبي جعفر عليه السلام مباشرة، أو حضوره سؤال بعض الرواة عنده عليه السلام، واستشهد دامت بركاته بروايتنا هذه في تدعيم هذا الوجه.

أقول: إن الرواية التي رواها الأحول عن أبي جعفر عليه السلام، هي عينها التي رواها في البصائر بصيغة: (عن الأحول، قال: سمعت زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام، قال: أخبرني..) [٢].

ثم أنه لا يظهر غير هذه الرواية مما يمكن الاستشهاد به على ما تتبعت، بل قد يقال: إن الرجل يروي كل رواياته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة وأكثرها بواسطة سلام بن المستنير، فلا يبعد الخلل في سند هذه الرواية؛ لمخالفتها للمتعارف من باقي أسناد الرجل، ولعل الصحيح في سندها ما في البصائر مما ذكرناه حيث سمع زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام، بل أبعد من هذا، إذ يمكن أن يقال: إن هذه الرواية هي بواسطة زرارة على التوفيق، وأن هناك تصحيفاً في السند، وأصله سمعت زرارة قال أنه سأل أبا جعفر عليه السلام، فهذا الوجه أيضاً ليس مما يمكن الركون إليه والاطمئنان بملاقاة الأحول للباقر عليه السلام.

الوجه الرابع: كون الأحول من زملاء أبي حنيفة وأنداده؛ إذ اشتهرت مناظراته

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج٣، ص٣١، (شيخ).

(٢) البصائر، الصفار، ص٣٩٠.

على ما نقله الخاصة والعامة [١]، ولمّا كان أبو حنيفة ممن توفي سنة (١٥٠هـ) عن سبعين عاما، يكون صاحب الطاق نظيره في العمر، فيكون من الرابعة؛ إذ هذا هو معدل أعمار الرابعة.

أقول: وإن اشتهرت تلك المناظرات بين صاحب الطاق وبعض أئمة المخالفين، وحكاها الطرفان بتغيير المحق منهما، وبتغيير الغالب فيها، إلّا أنه لا يبعد أن تكون كلها موضوعة كما حققناه في موضع آخر، وأن كثيراً منها كان كذبة بإزاء أخرى، ويشهد لهذا أسنادها الضعيفة والإرسال في أغلبها.

ثم أنه لو ثبت أنه كان قد ناظر أبا حنيفة، فلا يثبت أنه كان بعمره أو كان زميلا له، فكم من متكلم من أصحابنا ممن كان يناظر رجالا من المخالفين ممن هم بعمر مشايخه، كما حكي في هشام والمفيد وغيرهم كثير.

وأما ما استشهد به دامت بركاته من تسمية أبي حنيفة له بأنه رأس الشيعة وعالمها؛ مما يفيد كونه رجلاً مبرزا آنذاك، فلا يمكن البناء عليه؛ لعدم التصديق أو الوثوق بما في تلك المناظرات من ألفاظ وضعف مستندها.

الوجه الخامس: أن الرجل ذُكر في بعض الروايات المادحة في عداد زرارة ومحمّد بن مسلم وبريد العجلي، وهؤلاء أعلام الرابعة ومبرزيهم، فروى الكشي بسند معتبر عن أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أحب الناس إليّ أحياءً وأمواتاً أربعة: بريد بن معاوية العجلي، وزرارة، ومحمّد بن مسلم، والأحول»[٢].

---

(١) فليلاحظ مناظراته في المتعة الكافي، ج٥، ص٤٥٠، ح ٨. ومناظرته في بطلان الطلاق على غير الكتاب والسنة الاختصاص، ص١٠٩. وفي الرجعة الاحتجاج، ج٢، ص١٤٨، وتاريخ بغداد، ج١٣، ص٤١٠. ورجال النجاشي، ص٣٢٥. وفي الإمامة الاحتجاج، ج٢، ص ١٤٨، ومع الخوارج المناقب لابن شهرآشوب، ص٢٣١. وأشار إلى مناظراته مع أبي حنيفة إجمالاً في لسان الميزان، ج٥، ص٣٠٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ص٣٤٧.

أقـول: هذه القرينـة وإن كانت ظاهرة بـدوا في كونه من طبقتهـم، إلّا أن الصواب القـول إن الظاهر منها أن هؤلاء الأربعـة من أصحاب الصادق عليه السلام وهم كلهم كذلك فعـلاً، وإن كان في الاصطـلاح كون بعضهـم من طبقة وآخرين مـن أخرى، فلا يدفع ذلك كونه أصغر منهم بنصف جيل أو نحوه كما سيتبين.

ثم ختم دامت بركاته هذا الجواب وقد رجحه على سـابقه، وقال: «وعلى ضوء ذلك كله فقد يرجح أن يكون الرجل قد بقي حتى روى عنه بعض أصحاب الطبقة السادسة كابن محبوب وصفوان وابن سنان، هذا ولا شك في أن الرجل قد بقي بعد الصادق عليه السلام وأدرك الكاظـم عليه السلام في بدايات إمامته، كما في الحديث المعتبر المروي من تحيّر هشـام بن سالم وإياه بعد وفاة الصادق عليه السلام»[١].

ويؤكد إدراكه للإمام الكاظم عليه السلام ما رواه ابن شـهر آشـوب، عـن عليّ بن أبي حمزة قال: «كنت معتكفاً في مسـجد الكوفـة؛ إذ جاء أبو جعفر الأحول بكتاب مختوم من أبي الحسن فقرأت كتابه...»[٢].

واسـتقرب دامـت بركاته أن الرجل من صغار الرابعة وقـد بقي إلى بعد (١٧٠هـ)، فأدركتـه بعـض السادسـة كالحسـن بن محبـوب، هذا ملخـص كلامه مجمـلاً في طبقة مؤمن الطاق.

أقول:

الفرضية التي يمكن أن يفسر من خلالها جميع ما ورد في حق الرجل، تكون بافتراض أن الرجل ممن ولد في حدود (٩٦هـ) فكان عمره (١٨عاماً) عند وفاة الباقر عليه السلام، وكونه توفي في حدود سـنة (١٦٦هـ) قريباً من عمـر المفضل بن عمر، وهذه الفترة الزمنية هي الفـترة الفاصلة بين الطبقتين الرابعة والخامسـة، وهذا مما يفسـر تردد الأعلام رحم الله الماضين وأطال في عمر الحاضرين في شأنه بين الخامسة والرابعة.

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ص٣٥٢.

(٢) مدينة المعاجز، البحراني، ج٦، ص٢٧٢.

وهـذه الفرضيـة تفسر ما ذكر فيه وفي زمنه بدون أن تشـذ عن الطبيعة، فهي تفرض أن لـه عمـراً طبيعياً لا يخرج عن حدود معدل أعمار الـرواة، ولا يقدح فيها ما قوي من القول في تقريبات زمنه.

ومن الأمور التي تفسرها هذه الفرضية ولا تتعارض معها:

أولاً: عدّه مع زرارة وبريد ومحمّد بن مسـلم في مدح لأصحاب الصادق عليه السلام، فهو بهذا العمر سـيكون قريباً في العمر من زرارة وصاحبيه؛ إذ الفرق بينه وبينهما لا يربو إلى أن يكـون فارق جيل، بل هو أقل، فـلا يبعد أن يعدّه الصادق عليه السلام في عداد أصحابه مع زرارة وبريد ومحمّد بن مسـلم في زمنه عليه السلام، فإنهم إن كانوا بعمر (٦٥عاما) وقتها، فهو بعمر (٥٠عاماً)، ولهذا لا يبعد أن يقول الصادق عليه السلام تلك الجملة سـنة (١٤٦هـ) قارناً إياه مع زرارة وأصحابه.

ثانياً: هذا ما يفسر سـماعه زرارة يسـأل أبا جعفر عليه السلام، فـإن الرواية التي يرويها عن أبي جعفر مباشرة في الكافي، رواها في البصائر بصيغة أنه لم يسأله، بل سمع زرارة يسأل الإمـام الباقـر عليه السلام عن ذلك كما نبهانـا عليه آنفا، ولعل هذا حصـل؛ لأنه لم يكن له من العمر ما يؤهله أن يسـأل الباقر عليه السلام في حضـور زرارة وأضرابه وقتها؛ إذ الرجل وقتها كان دون أن يكمل عقده الثاني.

ثالثاً: وأما مناظرته لزيد الشهيد، فهي قد حدثت وكان له من العمر (٢٦عاماً)، فلا يبعد أن يكون هذا، خصوصاً وأنه اشتهر بسرعة بديهته وحضور رده، وهو لا يتنافى مع كونه في مقتبل شبابه.

رابعاً: وأما وصف الصادق عليه السلام له بالشيخ، فهو وارد جداً حتى مع فرض كونه عليه السلام أراد كونه شـيخاً في العمر، فقد يكون بلغ الخمسـين قبل وفاة الصادق عليه السلام بسنتين، أي سنة (١٤٦هـ)، مما يعني أنه كان شيخاً في العمر وقت الصادق عليه السلام.

خامسا: أسـناده المتيقنة التي لا خـلاف فيها، فهو يروي عن الرابعـة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، ويروي عن أبي جعفر عليه السلام بواسـطة، وأكثرها بواسـطة سلام بن المستنير، وهو

ممن تروي عنه الخامسة بلا خلاف، فهو من هذين القرينتين التي أوجبت تردد الأعلام يظهر أنه من جيل من ذكرنا، بتقريب أنه بحسب ما فرضناه في عمره فهو أكبر من الخامسة فيصح روايتهم عنه، وهو أصغر من زرارة وأصحابه من الرابعة فهو يروي عنهم.

سادساً: إدراكه الأئمة عليهم السلام، ولا خلاف أنه ادرك أبا عبد الله عليه السلام، وتدل معتبرة هشام على الصحيح على أنه أدرك أول أيام موسى بن جعفر عليه السلام، وأنه أدرك الإمام الباقر عليه السلام في مقتبل عمره؛ نعم روايته عنه ليست بذلك الثبوت، بل الأمر كما قلنا أنه حضر عنده عليه السلام، ولكنه كان صغيرا أن يسأل فهو لم يتجاوز العقدين، وكان يسمع من هو أكبر منه يسأل كزرارة ومحمّد بن مسلم وبريد.

وهذا ما يفسر ذكره في أصحاب الثلاثة، فهو من حيث العمر أدركهم وإن لم يثبت روايته إلّا عن الصادق عليه السلام.

فعلى هذا يكون مؤمن الطاق ممن توسط بين الرابعة والخامسة، وعدّه من صغار الرابعة أو كبار الخامسة هو المتعيّن، لكن مع التسليم بمقدمتين، عدم روايته مباشرة عن الباقر عليه السلام، وعدم رواية السادسة عنه مباشرة، فهذا الرأي وإن كان قريبا من رأي السيّد الأستاذ دامت بركاته إلّا أنه يخالفه في عدم ثبوت روايته عن الباقر عليه السلام وإن كان أدركه، وكذا نخالفه في إدراك السادسة له؛ إذ لو أدركوه لما رووا عنه بواسطة، ولما كان ممن تروي عنه الخامسة؛ فإن السادسة لم يدركوا من توفي في حدود (١٦٦هـ).

وأما الجواب الثالث:

وهو أن من يروي عنه الحسن بن محبوب بعنوان الأحول، هو الحارث بن الأحول، وهو ابن صاحب الطاق، وهذا الجواب له مؤيدات:

أولها: أن الحسن بن محبوب هو راوي كتاب الحارث بن الأحول كما ذكرنا آنفاً، فلا يبعد أن يكون قد اشتبه اسم الأب بالابن بسقوط (ابن) بينهما، خاصة وأنه سقط في موارد أخرى، أو أن الأحول كما هو لقب للأب كذلك هو لقبه اكتسبه الابن بعده.

ثانيها: أن الأحول إذا كان لقباً مشتركاً للابن والأب، فالمنصرف فيه في الطبقة

الخامسة إلى الابن، والحسن بن محبوب إنّما يروي عن الخامسة.

ولكـن في تلك المؤيدات في هذا المورد خدش مـن جهتين، الأوّلى: أن كون الأحول لقب للابن كما هو لقب للأب محل توقف، وأخذ وردّ، والثانية: أن كون الأحول في هذا السـند من الطبقة الخامسـة خطأ؛ إذ الراوي الملقب بالأحول في هذه الرواية يروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام؛ فهو من الرابعة، وليس من الخامسـة، فلا يكون من المتيسر ادّعاء كونه الحارث بن محمّد بن عليّ بن النُّعمان مؤمن الطاق.

فالجـواب الثالث وإن أمكن قبوله في روايات أخرى كما في الرواية ناقشـها سـيّدي الأستاذ دامت بركاته في مبحث إرث الزوجة، إلّا أنه في المقام مما لا يمكن قبوله البتة.

فالنتيجـة مـن هذا البحث التريث فيما يرويه الحسـن بن محبوب عـن الأحول؛ لعدم الاطمئنان بحصول الملاقاة، نعم قد تكون روايات الأحول من طريق ابنه الحارث الذي هو أستاذ الحسن بن محبوب، والذي يروي كتابه لنا الحسن بن محبوب أيضاً، فلا يبعد أن يكون الحسن يروي كتب الأحول الموجودة، فلا يبعد أيضاً الوثوق بها بهذا التقريب، ولو أن ثبوت وثاقة الحارث أيضاً مما لا تسلم من كلام، فالقضية مربكة في جوانبها.

تحقيق الصدور:

الأقوى في سـندها ما في البصائر كما أسـلفنا، من كون الأحول سـمع زرارة يسـأل الباقر عليه السلام ولم يكن هو السـائل، وأما الوثوق بالصدور فمتحقق، فإنها مما رويت بأسناد أخرى في موارد أخرى.

٤٤٦/ ٤ . أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بُرَيْدٍ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ الله عليهما السلام فِي قَوْلِهِ[٢] عَزَّ وَجَلَّ[٣]: «﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ﴾[٤] (وَلاَ مُحَدَّثٍ)»، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هـٰذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَمَا الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ وَالْمُحَدَّثُ؟ قَالَ: «الرَّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمَلَكُ، فَيُكَلِّمُهُ. وَالنَّبِيُّ هُوَ

---

(١) في السند جهتان من الغرابة:

الأولى: عدم معهوديّة رواية عليّ بن حسّان عن ابن فضّال.

والثانية: أنّا لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسّان، في موضع.

ففي السند خلل لا محالة. وأمّا كيفيّة وقوع الخلل فتتّضح بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص٣٩١، ح١١، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم -والصواب مروان بن مسلم كما في البحار، ج٢٦، ص٧٦، ح٣١، وكما في رجال النجاشي، ص٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية عليّ بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن بريد. وقد ابتدأ السند السابق على هذا السند في بصائر الدرجات هكذا: «حدّثنا عليّ بن حسّان». ومضمون الخبرين قريب جدّاً.

هذا، والظاهر أنّ الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين - كما هو دأبه في كثير من روايات كتاب الحجّة - فوقع السقط والخلط بين سندي الخبرين المذكورين في البصائر حين الأخذ.

ثمّ إنّه تبيّن أيضاً وقوع التصحيف في عنوان «محمّد بن الحسين» وأنّ الصواب «محمّد بن الحسن» والمراد به الصفّار، يؤيّد ذلك ما ورد في الكافي، ح٥٢٦ و٦٢٨ و٧١٣ و١٢٥٨، من رواية محمّد بن يحيى وأحمد بن محمّد متعاطفين عن محمّد بن الحسن. وهذه الأخبار كلّها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذةٌ منه، على الظاهر.

(٢) في حاشية «ج»: «قول الله».

(٣) في «ب، ج، ض، بح، بر، بف»: «جلّ وعزّ».

(٤) الحجّ (٢٢): ٥٢.

الَّذِي يَرى فِي مَنَامِهِ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَتِ النُّبُوَّةُ وَالرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَالْمُحَدَّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يَرَى الصُّورَةَ». قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأى فِي النَّوْمِ[١] حَقٌّ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَلَكِ؟ قَالَ: «يُوَفَّقُ لِذلِكَ[٢] حَتّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ[٣] خَتَمَ اللهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ»[٤].

رجال السند:

والكلام في هذا السند أولاً في ترتيبه ونصه، وثانيا في اعتباره وعدمه.

أولاً: في ترتيب السند.

والكلام أولاً: في رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسان.

الرائج جدا رواية محمّد بن الحسن الصفار عن عليّ بن حسان وهي موارد كثيرة جدا[٥]، فما في هذا المورد من رواية محمّد بن الحسين عن علّي بن حسان ليس بثبت، ليس لأننا لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسان – كما في هامش طبعة دار

---

(١) في «ج»: «المنام».

(٢) في البصائر، ص٣٩١: «يوقع علم ذلك» بدل «يوفّق لذلك».

(٣) في «ف»: «ولقد».

(٤) بصائر الدرجات، ص٣٩١، ح١١، عن أحمد بن الحسن بن علّي بن فضّال، عن علّي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٤١، ح ٨؛ وص٣٩٢، ح١٣؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمة بمن يشبهون...، ح ٧٠٦؛ والاختصاص، ص٣٢٩؛ الوافي، ج٢، ح٥١٩، ص٧٥؛ البحار، ج٢٦، ص٧٧، ذيل ح٣١.

(٥) منها ما في الكافي، ج١، ح٣، ص١٩٧؛ البصائر، ص٣٩، و١١٥، و٢١٩، و٣٩١، و٤٣٥؛ وغيرها من موارد كثيرة في كتب الصدوق، بل وفي مشيخته فهو يروي عن عليّ بن حسان من طريق محمّد بن الحسن الصفار أيضاً.

الحديث؛ فقد ذكر الحميري رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسان[١]، نعم لا يبعد أن يكون هذا المورد مصحفا أيضاً - بل لأنَّ عين تلك الرواية رواها الصفار كما هو مبين في الهامش، وأن عين هذا السند قد كرره الكليني عن عليّ بن حسان في موضع آخر، وكان فيه (محمد بن الحسن) وليس (محمد بن الحسين)[٢]، وكان الكليني قد أخذه أيضاً من كتاب البصائر حيث رواه الصفار في مواضع من البصائر؛ لذا يرجح بقوة حصول التصحيف في هذا المورد، خصوصاً وأن تصحيف الحسن بالحسين وبالعكس من الكثرة بمكان، هذا إذا اقتصرنا على هذه القطعة من السند، وفي الفقرات القادمة تتمة لبيان ترتيب هذا السند الذي اختلط حابله بنابله.

ثانيا: في رواية عليّ بن حسان عن ابن فضال.

قال محققو طبعة دار الحديث أن هناك غرابة في السند من جهتين: عدم معهوديّة رواية عليّ بن حسّان عن ابن فضّال، وأنهم لم يجدوا رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسّان، في موضع.

ولو عكسوا القول، وقالوا أنهم لم يجدوا رواية لابن حسان عن ابن فضال، وأنه لم يتعاهد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسان؛ لكان قولهم صحيحا، فإن في الأسناد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن الحسان - كما أشرنا في رواية قرب الأسناد - وإن لم يجدوه، ولكنه ليس متعاهداً، وليس في الأسناد رواية عليّ بن حسان عن ابن فضال، فهو ليس موجودا وإن ترددوا في إنكاره، وذكروا فقط أنه ليس متعاهداً!.

وعلى كل تقدير فإن عليّ بن حسان الذي يروي عنه الصفار مباشرة هو عليّ بن حسان الواسطي الذي هو من السادسة وطال به العمر وجاوز المائة، وهو أكبر من الحسن بن عليّ بن فضال، وإن كان كلا منهما من السادسة؛ لذا ترتيب السند بهذا مما لا يمكن قبوله على غرابته.

---

(١) قرب الأسناد، الحميري، ص٣٣٣، ح١٢٣٤.

(٢) الكافي، الكليني، ج١، ح٣، ص١٩٧.

والظاهر – كما عليه تحقيق طبعة دار الحديث– وكما عليه الرواية السابقة كما تبين من تحقق التصحيف في سندها، وأن الأصل الخالي من التصحيف فيه هو سند البصائر، وأن هناك بعض الاختلاط عند استلالها من كتاب البصائر، فالسند على هذا:

أحمد بن الحسن بن فضّال عن عليّ بن يعقوب الهاشمي[٣]، وأما اسم عليّ بن حسان فلعله جاء بسبب الحديث السابق له؛ فإن الصفار ذكره في بداية السند السابق لهذه الرواية فاختلط بهذا السند بشكل ما في كتاب الكليني.

ثالثا: في اسم مروان بن مسلم.

وبعد أن رجحنا ما في البصائر من سند في هذه الرواية إلى غاية عليّ بن يعقوب الهاشمي، فإن سلسلة السند بعد هذا الاسم تختلف بين الكتابين أيضاً، فذكر الكليني بعده اسم: (مروان بن مسلم)، بينما ذكر في البصائر اسم: (هارون بن مسلم).

والصحيح ما في الكافي؛ إذ عليّ بن يعقوب الهاشمي هو راوي كتاب مروان مسلم كما يظهر من النجاشي[٤]، وأنه هو من يروي عنه كما يظهر من روايته عنه في الاختيار[٥].

وقد وقع نظير هذا التصحيف بسبب قرب كتابة الاسمين – فهارون يكتبونها (هرون) مما يجعلها قريبة من (مروان) خصوصاً عند جعل ألفها مقصورة – في الكافي في مواضع أخرى، وقد نبّه إليها السيّد الخوئي طاب ثراه[٦].

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي تحقيقه هو:

أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن أحمد بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن بريد بن معاوية.

---

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص٣٩١، ح١١.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤١٩، ت١١٢٠.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٥٢.

(٦) منها ما في: معجم رجال الحديث، ج١٢، ص٥٥؛ ج١٣، ص ٢٣٩، وص٢٤٠.

وكل هؤلاء الرجال عدا محمّد بن يحيى العطار وبريد بن معاوية – الثقتان المعروفان – ممن لم نتطرق إليهم في الأجزاء السابق.

٥ أحمد بن محمّد:

والظاهر أنه العاصمي[1]، شيخ الكليني، ثقة كوفي، من الثامنة.

قال النجاشي: «أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله، وهو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم المحدّث، يقال له: العاصميّ، كان ثقة في الحديث، سالما خيرا، أصله كوفيّ وسكن بغداد، روى عن الشيوخ الكوفيّين. له كتب، منها: كتاب النجوم، وكتاب مواليد الأئمة وأعمارهم، أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدّثنا الحسين بن عليّ بن سفيان عن العاصميّ»[2].

وذكره الشّيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا: «أحمد بن محمّد بن عاصم، أبو عبد الله، يقال له: العاصمي، ابن أخ عليّ بن عاصم المحدّث، روى عنه ابن الجنيد وابن داود»[3].

وقال الشّيخ في الفهرست: «أحمد بن محمّد بن عاصم، أبو عبد الله، وهو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث، ويقال له: العاصميّ، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة، سكن بغداد، وروى عن شيوخ الكوفيين. وله كتب، منها كتاب النجوم، أخبرنا به الشّيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النُّعمان المفيد رحمه الله وأحمد بن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد أبي عليّ، قال: حدّثنا العاصميّ أحمد بن محمّد»[4].

أقول: وخاله عليّ من شيوخ الشيعة، ومات في حبس المعتضد.

وقال ابن شهرآشوب: «أحمد بن محمّد بن عاصم بن عبد الله العاصمي، المحدّث

---

(١) مرَّ في ج١، ح٣٢، ص٢٥٤. وهنا مزيد تفصيل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٩٣ ت٢٣٢.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤١٦، ت٦٠١٦.

(٤) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٧٣، ت٨٥.

الكوفي، ثقة، سكن بغداد، من كتبه كتاب النجوم»[1].

أقـول: قد يقال بغرابة رواية ابن الجنيد المتـوفى (٣٨١هـ)، والبزوفري عنه؛ إذ يظهر أن العاصمـي ممن أدركه كلا من الحسـين بن عليّ بن سـفيان هـو البزوفري - وهو كما في الطبقـات الصغـير قـد ولد في حـدود (٢٨٥هـ)، ويحتمـل أن يكون تـوفي قريبا من (٣٥٥هـ) - وأبي عليّ الإسـكافي المعـروف بابن الجُنَيد - المتوفى سـنة (٣٨١هـ) - فإنَّ هذين الشـيخين من عالي الأسـناد، فقد رويا عن غير واحد من الثامنة كحميد بن زياد (٣١٠هـ)، وأحمد بن إدريس (٣٠٦هـ)، مما ينفي غرابة روايتهما عن العاصمي، لكونهما من العاشرة أو نحوها.

٥ محمد بن الحسن:

ومحمد بن الحســن هو الصفار، وقـد مرَّ بيان حاله في الجـزء الأوّل من الكتاب، ولم نفصل الكلام فيه، بل في تعيينه في تلك الرواية، ولذا سنبسـط الكلام في هذا الموضع في شـأنه، وهو قمي ثقة، من الثامنة، من كبارها، توفي (٢٩٠هـ)؛ فلذا روت عنه التاسـعة وبعض الثامنة، ومنه يتبين رواية الكليني عنه تارة بواسطة وأخرى مباشرة، وما وقع في بعض أسناد الصدوق من المباشرة فلا ريب بسقوط الواسطة؛ إذ الرجل توفي والصدوق لم يولد بعد، والواسطة المعهودة هي محمّد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق.

قال النجاشي: «محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مولى عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن السـائب بن مالك بن عامر الأشعري، أبو جعفر الأعرج، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية.

له كتب، منها: كتاب الصـلاة، كتاب الوضوء، كتاب الجنائز، كتاب الصيام، كتاب الحـج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، كتاب التجارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الفرائض، كتـاب المواريث، كتاب الدعاء، كتـاب المزار، كتاب الرد على الغـلاة، كتاب الأشربة،

---

(١) معالم العلماء، ابن شهرآشوب، ص٥٢.

كتاب المروءة (المروة)، كتاب الزهد، كتاب الخمس، كتاب الزكاة، كتاب الشهادات، كتاب الملاحم، كتاب التقية، كتاب المؤمن، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب بصائر الدرجات، كتاب ما روي في أولاد الأئمة عليهم السلام، كتاب ما روي في شعبان، كتاب الجهاد، كتاب فضل القران.

أخبرنا بكتبه كلها - ما خلا بصائر الدرجات - أبو الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعري القمي قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد عنه بها. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى عن أبيه عنه بجميع كتبه و ببصائر الدرجات. توفي محمّد بن الحسن الصفار بقم سنة تسعين ومائتين رحمه الله»[١].

وقال الشّيخ في فهرسه: «محمد بن الحسن الصفار، قمي، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، كتاب بصائر الدرجات، وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته، ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عنه. وأخبرنا بذلك أيضاً، جماعة، عن ابن بابويه، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن رجاله، إلّا كتاب بصائر الدرجات، فإنه لم يروه عنه ابن الوليد. وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن الصفار»[٢].

ويظهر من النجاشي والشيخ أن ابن الوليد لم يرو البصائر، ولعل هناك ما منعه من أن يروي البصائر في حين روى بقية كتب الصفار، ولعل هذا حدث؛ لفرط حساسية ابن الوليد تجاه بعض المضامين التي تجد نظائرها بنحو من الأنحاء في كتاب البصائر.

ويلقب الصفار بممولة، وقد ذكر هذا غير مرة، فذكر الكشي في أحد الأسناد وقد وصف فيه بلقب (ممولة): محمّد بن الحسن الصفار المعروف بممولة[٣]، ولا يبعد أن يكون الصحيح (ممولة) بالتاء وليس بالهاء، مع أن ما اعتمده من نسخة كان بالهاء أيضاً،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٤، ت٩٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص٢٢٠، ت٦٢١.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٧١٦.

ولعل ذلك نشأ من التسامح في إهمال أو نسيان أو اندراس نقطتي التاء الموصولة كما يحدث كثيراً.

خاصة مع ما نقل الشّيخ كذلك فيه حين عدّه في رجال العسكري عليه السلام، وقال: محمّد بن الحسن الصفار، له إليه عليه السلام مسائل، يلقب ممولة[١]. ولم أعرف منشأ هذا اللقب ومعناه!

٥ أحمد بن الحسن بن فضال:

كوفي ثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٦٠هـ) أي قبل محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب بسنتين، قال السيّد البروجردي قدس سره في طبقات الكافي أنه من كبار السابعة، بينما وصف ابن أبي الخطاب أنه من السابعة، والصحيح كونه من أواسط السابعة وليس من كبارها كما عليه السيّد البروجردي قدس سره في طبقات الفقيه والتهذيب.

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن فضّال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحيا، وكان ثقة في الحديث. روى عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء. أخبرنا بهما قراءة عليه: أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمّد القرشي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين»[٢].

وقال الشيخ: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن فضّال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحيا، غير أنه ثقة في الحديث. وروى عنه أخوه، عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين والقميين. وله كتب، منها: كتاب الصلاة، وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما، أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، وأخبرنا أحمد بن عبدون،

---

(١) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤٠٢، ت٥٨٩٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨٠، ت١٩٤.

قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن، عن أخيه، ومات أحمد بن الحسن هذا، سنة ستين ومائتين»[١].

وعدّه الشّيخ في رجاله من أصحاب العسكريين عليهما السلام[٢]. ونقل الكشي عن شيخه العياشي: «أن أحمد بن الحسن كان فطحيا»[٣]، ويؤكد فطحيته ما ذكر في قصة وفاة أبيه، والاختلاف بينه وبين أحمد بن زرارة[٤].

٥ علي بن يعقوب الهاشمي:

راوٍ لم يذكره أهل الفهارس والرجال، يظهر أنه من السادسة، يقع واسطة بين أحمد بن فضّال الذي هو من السابعة، ومروان بن مسلم الذي هو من الخامسة، وهو راوي كتاب مروان، والصحيح عدم ثبوت روايته عن غيره، قال السيّد البروجردي (قده) في طبقات الفقيه والكشي والتهذيب والنجاشي: «من السادسة»، وفي طبقات الكافي: «كأنه من السادسة».

وكل سند يأتي وفيه: (علي بن يعقوب عن هارون بن مسلم)، فصحيحه (عن مروان بن مسلم) وليس هارون، وكذا ما في سند: عنه عن (مر بن مسلم) فصوابه عن (مروان بن مسلم)، وليس (مر)، والكلام في عليّ بن يعقوب في نقطتين.

أولاً: في تحديده

ذكر صاحب القاموس احتمال كونه عليّ بن يعقوب بن عون بن العباس بن ربيعة المذكور في العيون، ودفعه مستبعداً؛ بأن من في (العيون) ناصبي، وأما من في باقي الأخبار إمامي كما يظهر منها[٥]، وزاده السيّد الأستاذ دام ظله بعداً، وذكر أنه

(١) الفهرست، الطوسي، ص٦٧، ت٧٢.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٨٣، ت٥٦٤٦؛ ص٣٩٧، ت٥٨٢٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٨١٢.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦.

(٥) قاموس الرجال، التستري، ج٧، ص٦٠٧ – ٦٠٨.

يظهر أن اسم جدّ الرجل هو الحسين، كما في أحد أسناد النجاشي[1]، وهو ما يظهر من ترجمة مروان بن قيس، فقد ذكر النجاشي في طريقه عليّ بن يعقوب بن الحسين الهاشمي[2].

أقول: ليس هناك من دليل على اتحاد من ذكره في العيون باسم عليّ بن يعقوب بن عون سوى أن الرجلين هاشميان، وهذا ليس فيه ما يكفي لإثبات الاتحاد بين مَنْ في العيون ومَنْ في باقي الأسناد، وكذا أيضاً ما أورده السيّد الأستاذ دام ظله ليس فيه ما يدل على الاتحاد بشكل كاف بين عليّ بن يعقوب المذكور في ترجمة مروان بن قيس، والمذكور في ترجمة مروان بن مسلم، فإن الاسم المقيّد وإن كان يقيّد الاسم المطلق بعد المصير إلى الاتحاد، لكن هذا مع وجود ما يكفي من قرائن للاتحاد، وهي مفقودة من جهة عدم اتحاد الراوي والمروي عنه في أي سند، بل قد يكون هناك قرينة على الافتراق بالتقريب التالي، وهو أن النجاشي ذكر أولاً ترجمة مروان بن مسلم، وذكر طريقه إليه بواسطة من سمّاه عليّ بن يعقوب الهاشمي، وهذا متكرر في الأسناد، ثم ذكر بعدها ترجمة مروان بن قيس الذي لا يعرف في سند رواية، وروى عنه من اسمه عليّ بن يعقوب بن حسين الهاشمي، فإضافة إلى عدم اتحاد أي راو أو مروي عنه بين العليين، يحتمل أن النجاشي أضاف قيد الحسين لبيان الفرق، هذا إذا كان النجاشي يعرف الرجلين.

وعلى كل تقدير فلا يطمأن بكون الرجل هو ابن عون أو ابن الحسين، بل يقتصر على كونه عليّ بن يعقوب الهاشمي.

ثانيا: في قبول روايته

وقد وثقه الميرزا النوري (طاب ثراه)؛ لرواية ابن فضّال عنه، ولم يرتض السيّد الأستاذ دام ظله هذه الطريقة، كما هو مختارنا في موضع سابق أيضاً.

---

(١) قبسات من علم الرجال، ج١، ص٣٨٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤١٩، ت١١٢١.

ولكنه طرح وجها آخر لقبول رواية الرجل، وقال: ويمكن توثيقه[١] لوجه آخر وهو أن الملاحظ أن أحمد بن الحسن بن فضّال قد أكثر الرواية عن عليّ بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم، كما يظهر من ملاحظة جوامع الحديث - وذكر في هامشه موارد لتكرر تلك السلسلة - والظاهر أن الهاشمي لم يكن صاحب كتاب، وإنما كان يروي كتب الآخرين؛ ولذلك لم يذكر له أي كتاب في فهارس الأصحاب، وقد روى كتاب مروان بن مسلم مباشرة، والهاشمي كان مجرد شيخ إجازة في روايته له، وشيوخ الإجازة لما لم يكن لهم دور حقيقي في نقل الروايات، بل كان دورهم شرفياً فقط؛ لئلا تنقطع سلسلة السند، لم يضر عدم وثاقتهم باعتبار الرواية، فليتأمل، وإلى هذا المعنى أشار العلّامة المجلسي الأوّل[٢]، ويضاف إلى ذلك أن عليَّ بن يعقوب لم يكن هو الراوي الوحيد لكتاب مرون بن مسلم، بل قد رواه غيره أيضاً، وبذلك يضعف احتمال وقوع الخلل فيما رواه عنه؛ لما مرَّ مرارا من أن شهرة الكتاب وتعدد رواته عن مؤلفه يقلل من احتمال وقوع الخلل تحريفا أو تزويرا أو اشتباها ونحو ذلك حتى فيما إذا كان الوسيط ممن لم تثبت وثاقته، فتدبر[٣].

أقول: ويزيد في النفس اطمئنانا متابعة متون ما يرويه فليس فيه مؤشرات الوضع أو الغرابة والاستيحاش.

٥ مروان بن مسلم:

كوفي، ثقة، من الخامسة، يختلط اسمه في أحيان عدّة باسم (هارون بن مسلم)، الثقة الوجه، ولا يخفى اختلاف الطبقة؛ فإن هارون من السادسة، ومروان من الخامسة، والأسناد المتناظرة كاشفة عن التصحيف، ويتأكد وقوعه من مطالعة تلك الروايات في مصادر روائية أخرى، كما في روايتنا هذه.

---

(١) يقصد دام ظله قبول روايته وعدم ضرر جهالته بالسند، أي توثيق السند وليس توثيق الراوي.

(٢) روضة المتقين، المجلسي، ج١٤، ص٢٦٣.

(٣) قبسات من علم الرجال، ج١، ص ٣٨٦-٣٨٧.

قال النجاشي: «مروان بن مسلم، كوفي، ثقة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، قال: حدّثنا عليّ بن يعقوب الهاشمي، قال: حدّثنا مروان بن بكتابه»[١].

وقال الشيخ: «مروان بن مسلم، له كتاب رواه محمّد بن أبي حمزة، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمّد بن الحسين، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عنه»[٢].

أقول: سند الشّيخ فيه بعض التصحيف، والصحيح أنه أخبره به جماعة من مشايخه عن أحمد بن محمّد بن الحسن وليس (الحسين) عن أبيه وهو ابن الوليد.

قال السيّد الخوئي طاب ثراه: «إن صدر عبارة الفهرست يدل على أن راوي كتاب مروان بن مسلم، هو محمّد بن أبي حمزة، وذيله يدل على أنه الحسن بن عليّ بن فضال، وبينهما تهافت، والظاهر أن ما في ذيله هو الصحيح، وأن ما في صدره نشأ من سهو القلم، فإن رواية الحسن بن عليّ بن فضّال عن مروان بن مسلم كثيرة في الكتب الأربعة: ولم نجد رواية محمّد بن أبي حمزة عنه، والله العالم»[٣].

أقول: ليس من المحرز وقوع السهو عند الشّيخ في هذا الموضع، بل الشّيخ قصد بكلمة (عنه) أي عن محمّد بن أبي حمزة، وهذا الطريق من جهة سعد عن محمّد بن الحسين عن الحسن بن فضّال عن محمّد بن أبي حمزة متكرر، وموجود في مشيخة الصدوق، في طريقه إلى عبد الملك بن عتبة[٤]؛ فلذا يحتمل وبقوة أن الشّيخ والصدوق كلاهما نقلا طريقهما من فهرست ابن الوليد، والذي يروي عن سعد عن ابن أبي الخطاب عن الحسن عن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤١٩، ت١١٢٠.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٢٥١، ت٧٦٢.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٩، ص١٣٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٨٨.

محمّد بن أبي حمزة.

تحقيق الصدور:

السند يوجب وثاقة بالصدور بالرغم من الكلام في شأن عليّ بن يعقوب، وإن وصفه المجلسي رحمه الله بالضعيف[1].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٢.

٤ - بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ للهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلاَّ بِإِمَامٍ[١]

٤٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ أبي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ: عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ؈، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ للهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلاَّ بِإِمَامٍ[٢] حَتّى[٣] يُعْرَفَ[٤]»[٥].

رجال السند:

ورجالات السند كلهم ممن مرَّ تفصيل أحوالهم في مواضع سابقة، وكلهم ممن بنينا على وثاقتهم[٦] عدا الرقي[٧].

تحقيق الصدور:

وصف المجلسي ؆ السند بالصحيح[٨]، وفي السند داود الرقي، ويظهر منه

---

(١) في شرح صدر المتألّهين: «بالإمام».

(٢) في حاشية «ض، بح، بس»، والاختصاص: «حيّ».

(٣) في «بس» والاختصاص: «حتّى».

(٤) في «ب، ف»: «يعـرّف». وفيه وجوه: «يعرِّفَ» أي حتّى يعرّف الإمام الناس ما يحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يُعَرَّف»؛ أو «يُعْـرَفَ» أي حتّى يُعرّف الله تعالى، أو الإمام، أو الحقّ والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٤٨؛ الوافي، ج٢، ص٦١؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٩٣.

(٥) الاختصاص، ص٢٦٩، عن داود الرقّي؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٠، ص٦١.

(٦) مروا كلهم في ج١ من الكتاب، ح١ وح٣٦.

(٧) ذكرنا الاختلاف فيه وجهالته به عندنا، انظر: الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢٢.

(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٣.

قدســت نفســه أنه يذهب إلى توثيق داود الرقي حيث وصف أسنادا عدّة ليس فيها من يخدش فيه إلّا هو، وذكر في عباراته ما يفيد أن هذه الأسناد مما يختلف فيه وأن الصحيح عنده رحمه الله صحتها[١].

ورواية ابن أبي عمير عن قرينه الحســن بن محبوب عن داود الرقي تسلسل يظهر من رواية الشّــيخ في الفهرست لكتاب داود الرقي، فهو يرويه بإسناده إلى ابن أبي عمير عن الحســن عن داود. ومع ضعف الســند بالرقي إلّا أن المتن مما يحصــل الوثوق بصدوره، حيث إنه قد روي بأسناد متعددة وسيأتي بعضها هنا.

(١) منها: ما في مرآة العقول، ج ٨، ص٣، ٤١، ٤٣، ٦٨، وج ١٠، ص١٦٣.

٤٤٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتّى[1] يُعْرَفَ[2]»[3].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة بعدد غفير، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[4].

تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي رحمه الله بالضعيف[5]؛ لمكان معلى بن محمّد، والسند صحيح على مباني السيّد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى، وعلى كل تقدير فالوثوق متحصل بصدور تلك الرواية عنهم عليهم السلام؛ لورودها بأسناد أخرى عديدة.

---

(١) في «بس» والاختصاص: «حيّ».

(٢) في «ب»: «يعرّف». وفي قرب الأسناد: «يعرفونه».

(٣) قرب الأسناد، ص٣٥١، ح١٢٦٠، بسند آخر عن الرضا عن أبي جعفر عليهما السلام. الاختصاص، ص٢٦٨، مرسلاً عن الرضا عن أبي جعفر عليهما السلام؛ الوافي، ج٢، ح٤٩١، ص٦١.

(٤) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٣.

٤٤٩ / ٣. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ[١]: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لاَ تَقُومُ للهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلاَّ بِإِمَامٍ حَتَّى[٢] يُعْرَفَ[٣]»[٤].

رجال السند:

أحمد بن محمّد هو العاصمي الثقة، ومحمّد بن الحسن هو الصفار الثقة[٥]، ويبقى الكلام في بقية الرجال.

٥ عبّاد بن سليمان

لم يوثق صريحاً وفي تحقق رواية الأشعري عنه تردد، بل روى عنه بواسطة البرقي الأب كما في طريق النجاشي إلى كتابه! فإن ما في الأسناد رواية أحمد بن محمّد المطلق عنه، ولم يقيّد في سند من أنه الأشعري أو البرقي، فرواية الأشعري عنه بواسطة البرقي محمّد مع إمكان ملاقاته لعلها حدثت كما مرَّ في بكر بن صالح، بتقريب أن أحمد الأشعري ممن يحتمل قويا أنه روى عنه كما في أسناد سعد بن عبد الله الأشعري عن عبّاد بن سليمان، ولكنه أعرض عن الرواية عنه بالمباشرة - كما ترجح أنه فعل في بكر بن صالح - تجنبا عن الرواية عن الضعفاء إلّا بواسطة، كما كانوا يفعلون ونبهنا إلى وقوعه في محله[٦].

فهذه إشارة سلبية في حق عبّاد، وهناك إشارة سلبية أخرى وهي إكثاره الرواية عن محمّد بن سليمان الديلمي وأبيه الضعيفين.

---

(١) في «و» وحاشية «ج، بح»: «عمار». وفي «بح»: «عباد».

(٢) في «بس»: «حيّ».

(٣) في «ب، ج»: «يعرّف». وفي حاشية «ج»: + «الخلق».

(٤) بصائر الدرجات، ص٥٠٦، ح١٣، عن عبّاد بن سليمان؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٢، ص٦١.

(٥) مرّ في ح٤٤٦، في هذا الجزء.

(٦) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٣، ح٢٢٠، ص٤٠.

تنبيهات على بعض أسناد الرجل:

ما يرد عنه عن سدير فبسقوط محمّد بن سليمان الديلمي عن أبيه، وما يرد فيه عن سعيد بن سعد فهو تصحيف سعد بن سعد، وكذا ما يرد من (عبّاد بن سليمان عن أبيه) فهو تصحيف (عبّاد بن سليمان عن محمّد بن سليمان عن أبيه).

وقد روت عنه في الأسناد الثامنة وخصوصا كبارها كالصفار، وصغار السابعة، وروى هو عن السادسة، فهو من كبار السابعة، وهنا تكون رواية البرقي الأب عنه مخالفة للمقايسة، ولعل هناك بعض الكلام فيها.

قال فيه النجاشي: «عبّاد بن سليمان، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقي، عن عبّاد بكتابه (بالكتاب)»[1].

وذكره الشّيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وقال: «عبّاد بن سليمان، روى عن محمّد بن سليمان الديلمي، روى عنه الصفار»[2].

أقول: ما ذكره الشّيخ يظهر من طريقه في الفهرست إلى كتاب سليمان الديلمي، فقد روى الصفار عنه وهو عن محمّد بن سليمان عن أبيه، والظاهر أنهم لا يعرفون عن الرجل شيئاً غير ما وجدوه في الفهارس التي أخذوا منها، وهو مقتصر على الطرق منه وإليه، وليس في ذلك حاله أو مدحه أو قدحه.

نعم ما يرويه عن سعد هو كتاب سعد المبوّب، مما يوحي بوجه إلى كونه شيخ إجازة في طريق هذا الكتاب، مما لا يضر بالسند، بتقريب كون الرواية مأخوذة من هذا الكتاب، ولكن الاطمئنان بهذا الوجه غير متحقق.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩٣، ت٧٩٢.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤٣٣، ت٦٢٠٠.

٥ **سعد بن سعد:**

هو سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد، أخوه إسماعيل، وولد عمه: زكريا بن إدريس، وسهل بن اليسع، ومحمّد بن عيسى والد أحمد الاشعري، وأحمد بن إسحاق، وعليّ بن إسحاق، وزكريا بن آدم، وإسماعيل بن آدم، وإسحاق بن آدم، كلهم من ولد عبد الله، والأخير هو ابن سعد الذي هو أبو جد راوينا سعد بن سعد، وسعد ثقة أشعري، قمي، من السادسة.

قال فيه النجاشي: «سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القمي، ثقة، روى عن الرضا وأبي جعفر عليهما السلام.

كتابه المبوّب رواية عبّاد بن سليمان، أخبرناه عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا الحسن بن متيل عن عباد بن سليمان عن سعد به.

كتاب غير المبوّب رواية محمّد بن خالد البرقي، أخبرنا الحسين وغيره عن ابن حمزة، عن ابن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن خالد، عنه.

مسائله للرضا عليه السلام، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقي، عنه»[1].

وقال الشّيخ في الفهرست: «سعد بن سعد الأشعري، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن الحسن بن أبي خالد شنبولة، عنه»[2].

أقول:

أولاً: ولم يذكر الشّيخ أي كتاب من كتب سعد أراد، المبوب أم غير المبوب أم المسائل،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٩، ت ٤٧٠.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص ١٣٦، ت ٣١٧.

ويظهر من طريق النجاشي أن الشّيخ كان يقصد كتاب سعد غير المبوب.

ثانيا: أن الشّيخ مع أنه ألزم نفسه بذكر المدح والقدح في فهرسته وذكر التوثيقات، إلّا أنه لم يذكر في سعد كعادته في غيره أي شيء عن الوثاقة، في حين أشار إليها في الرجال!

فقد ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «سعد بن سعد الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري، قمي، ثقة»[١]، وكذا ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام[٢]، نعم في بعض النسخ في هذا المورد (سعيد)، وهو تصحيف.

وعن الكشي بسنده المعلّق «عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وزكريا بن آدم عني خيرا فقد وفوا لي، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فخرجت فلقيت موفقا، فقلت له: إن مولاي ذكر صفوان ومحمّد بن سنان وزكريا بن آدم وجزاهم خيرا، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فعدت إليه، فقال: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد عني خيرا فقد وفوا لي»[٣].

٥ محمد بن عمارة[٤]:

يحتمل انطباقه على من ذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وهو: «محمد بن عمارة (عمار) بن الأشعث»[٥]. نعم في بعض النسخ (عمار)، وكذا في روايتنا هذه في بعض النسخ عمار، ولا يعرف عن الرجل شيء.

---

(١) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٥٨، ت ٥٣٠١.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٥٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٧٩٢.

(٤) مرَّ الكلام فيه في، ج٣، ح٣٧٩، ص٤٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٦٥، ت٥٤٠٩.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في هذا السـند: مجهول[1]، والسند وإن كان مجهولاً إلّا أن المتن مما يوثق بصدوره، كما مرّ في السابق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٤.

٤٥٠/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أبان بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَمَعَ الْخَلْقِ، وَبَعْدَ الْخَلْقِ»[١].

رجال السند:

أما محمّد بن يحيى فهو العطار الثقة القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٢]، وليس أحمد البرقي وإن رواها أيضاً في غير موضع؛ لأنه إن أراد البرقي لقال (عن أبيه) ولم يقل (عن البرقي)؛ والبرقي هو محمّد بن خالد البرقي، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة[٣]، وعند ذكر السيّد البروجردي له في طبقات الكافي في أول عنوان وقع بعض السهو وردد بين كبار السادسة والسابعة! ثم استقر إلى أنه من كبار السادسة في العنوانين الأخيرين له، والظاهر أنه يقصد في الترديد بين صغار السادسة أو السابعة، فصغار السادسة هم الأقرب للسابعة وليس العكس، كما هو واضح، وعليه فاستقراره في العنوان التالي المفترض أن يكون من صغار السادسة عنده وليس كما هو مدون أنه من كبار السادسة والصحيح أنه من صغار السادسة كما أثبتناه في غير موضع.

وأما خلف فهو ابن حماد بن ناشر الأسدي، الكوفي، هو ثقة بحسب النجاشي، ولكن أحاديثه تتضمن ما لا يقبل، ولعل ما ذكر في كتاب ابن الغضائري عنه فيه وجه وجيه، ويظهر أن صفة مرويات الرجل مثلما ذكر في الكتاب.

---

(١) بصائر الدرجات، ص٥٠٧، ح١؛ كمال الدين، ص٢٢١، ح٥، بسندهما عن محمّد بن خالد البرقي؛ كمال الدين، ص٢٣٢، ح٣٦، بسند آخر؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٣، ص٦١.

(٢) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح ١.

(٣) مرّ الكلام فيه في ج١، ح ٣٣.

وأما طبقته فهو من صغار الخامسة؛ فقد روى عنه الوشاء وعليّ بن أسباط، وهما من السادسة، وكذا البرقي الأب الذي هو أيضاً من السادسة، من صغارها، وروى هو مكثرا عن الخامسة، وفي بعض أسناده عمن توفي أيام الرابعة كأبان بن تغلب (١٤١هـ) - كما في روايتنا - وعن مالك الجهني المتوفى في حدود (١٤٨هـ)، وعن عمرو بن شمر (١٥٧هـ) فهو من الخامسة، لكنه قد يكون من صغارها، وردد السيّد البروجردي تَتُنُّ في طبقات الكافي بين كونه من السادسة أو الخامسة، ولا أظن أن كونه من السادسة يستقيم البتة؛ فلم يرو عنه من هو من السابعة، بل روت عنه السابعة كلها بواسطة، نعم ما ذكره النجاشي من سنده إليه بواسطة محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب فيه سقط، وقد نبهنا مرارا وفي غير كتاب على أن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب مما لا يقاس على أسناده؛ لكثرة السقط فيها، فعدّه في الخامسة أسلم كما عليه في طبقات التهذيب، خصوصاً أن الخامسة ممن تكثر رواية بعضهم عن بعض، نعم عدم رواية أحد من الخامسة عنه يشير إلى أنه من صغارها، وقد مرّ تفصيل الكلام في الرجل[1]؛ وأبان بن تغلب الثقة الكوفي المعروف[2]، وإن كان في إدراك خلف له بعض الريبة.

تحقيق الصدور:

الحديث مقبول، ووصفه في مرآة العقول بالصحيح[3]، كما هو المشهور، وسنده على رأي مرجع الطائفة وأساتذتنا دام ظلهم ضعيف.

---

(١) مرّ تفصيل الكلام فيه في ج٣، ح٣٦٧، ص٤٠٧.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٢، ح٤٤، ص١٢٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٤.

٥ - بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

٤٥١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أبي عُمَيْرٍ، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: تَكُونُ[١] الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ إِمَامَانِ[٢]؟ قَالَ: «لاَ، إِلاَّ وَأَحَدُهُمَا صَامِتٌ»[٣].

رجال السند:

العدّة من مشايخ الكليني رحمه الله مما يوجب إخبارهم الوثوق بالصدور والاستفاضة في عهدهم؛ وأحمد بن محمّد بن عيسى هو الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)؛ ومحمّد بن أبي عمير، بغدادي، من أعاظم السادسة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[٤]، وكلهم ممن مرَّ ذكرهم، ويبقى الكلام في الحسين بن أبي العلاء.

---

(١) في «بف»: «يكون».

(٢) في كمال الدين، ص٢٣٣: + «في وقت واحد».

(٣) كمال الدين، ص٢٢٣، ح١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص٢٣٣، ح٤١؛ وص٤١٦، ضمن ح٩، بسند آخر؛ وفي بصائر الدرجات، ص٥٣١، ح٢٠، بسند آخر؛ وفيه، ص٥٣٦، ح٤٤، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر الثاني عليه السلام، ح٨٣٩؛ وباب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، ح٩٣٢؛ والإرشاد، ج٢، ص٢٧٧، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كلّ المصادر - إلّا كمال الدين، ح١٧ - مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٤، ص٦٣.

(٤) مرّ تفصيل الكلام في العدّة، والأشعري في: ج١، ح١، ص٢٥، وفي ابن أبي عمير في: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

٥ الحسين بن أبي العلاء[١]:

هو الحسين بن خالد، كان وجها، فهو ثقة وفق المختار، ويظهر أنه من الخامسة خلافا لبحث سابق في عدّه ممن عمر من الرابعة، وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأوّل: في ذكر مدارك أحواله

قال فيه النجاشي: «الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو عليّ الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن منتاب، وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: هو مولى بني عامر، وأخواه علي، وعبد الحميد – روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام – وكان الحسين أوجههم. له كتب منها: ما أخبرناه وأجازه محمّد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمّد الحافظ، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي، ومحمّد بن أحمد بن الحسين القطواني، قالا: حدّثنا أحمد بن أبي بشر عن الحسين بن أبي العلاء»[٢].

وقال الشّيخ في الفهرست: « الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمّد بن أبي عمير، وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء»[٣].

وذكره في أصحاب الباقر عليه السلام ووصفه بالخفاف[٤]، وعدّه أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام قائلا: «العامري، أبو عليّ الزندجي الخفاف الكوفي، مولى بني عامر، يبيع الزندج. أعور»[٥].

---

(١) مرَّ الكلام فيه في ج١، ح٢٧، ص٢٣٣. وهنا مزيد تفصيل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٢، ت١١٧.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١٠٧، ت٢٠٤.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١٣١، ت١٣٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١٨٢، ت٢٢٠٢.

قال في الأعيان: «والزندج لم يتضح لي معناه، ولعله مصحف»[١]، ونقل السيّد الخوئي طاب ثراه اللفظ – في ترجمة الرجل – بصيغتين مردداً (الوندجي) و(الزندجي)، مما يشير إلى عدم وضوحها لديه قدست نفسه أيضاً، وقال في الفائق: كان يبيع (الزندج)، وهو نوع من الثياب، فنسب إليه، وقيل: الزندجي نسبة إلى زندجان إحدى قرى بوشنج، وبوشنج من قرى ترمذ[٢]. ولم يذكر ما مصدره في كون الزندج نوعاً من الثياب، ولعله أخذه من هوامش بعض المحققين المعاصرين لكتب العلامة والذين لم يشيروا إلى مصدر قولهم أيضاً.

وأقول: الظاهر أن الزندج مصحف، والصحيح فيه هو «اليرندج، والأرندج، وهو جلد أسود، قال أبو عبيد: أصله بالفارسية «رنده»، وأنشد للأعشى: أرندج إسكاف يخالط عظلما، قال ابن السكيت: ولا يقال الرندج»[٣].

فلما كان الرجل أو أبوه خفافاً أو خصافاً فيقرب جداً أنه كان يبيع الجلد الذي يصنع منه الخف كما هو ظاهر من بيت الأعشى.

ونقل الكشي عن العياشي وعن حمدويه في شأنه كما يظهر من الاختيار: «قال محمّد بن مسعود، عن عليّ بن الحسن: الحسين بن أبي العلاء الخفاف، وكان أعور.. وقال حمدويه: الحسين بن أبي العلاء هو أزدي، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفاف، وكنية خالد أبو العلاء، أخوه عبد الله بن أبي العلاء»[٤].

وروى البرقي في المحاسن عن أبيه، عن «محمد بن علي، عن موسى بن سعدان، عن حسين بن أبي العلاء، قال: خرجنا إلى مكة نيف وعشرون رجلا، فكنت أذبح لهم في كل منزل شاة، فلما أردت أن أدخل على أبي عبد الله عليه السلام قال لي: يا حسين، وتذل المؤمنين؟

---

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج٦، ص٧.

(٢) الفائق في رواة وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج١، ص٣٩٦.

(٣) ينظر: الصحاح، الجوهري، ج١، ٣١٨.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٩.

قلت: أعوذ بالله من ذلك، فقال: بلغني أنك كنت تذبح لهم في كل منزل شاة؟ قلت: ما أردت إلّا الله، فقال: أما كنت ترى أن فيهم من يحب أن يفعل فعلك فلا يبلغ مقدرته ذلك فتقاصر إليه نفسه؟ فقلت: أستغفر الله ولا أعود»[1].

والرواية ضعيفة السند بأبي سمينة الكذاب، وليس فيها دلالة على القدح أو المدح بوجه يفيد إثبات الوثاقة أو سلبها.

وروي عن الرضا عليه السلام مرسلاً أنه ذكر أن الحسين هو من اشترى أمه لأبيه الكاظم عليه السلام[2]، ويظهر من هذه الرواية مكانته وقربه من الإمام الكاظم عليه السلام، لكنها مرسلة لا يمكن الاستناد إليها.

المبحث الثاني: في وثاقته

واستدل على وثاقته بأمور:

الأول: رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه، وهو مبنى توثيق مرجع الطائفة، والسيّد الأستاذ دام ظلهما.

الثاني: وجوده في تفسير عليّ بن إبراهيم، وهو مبنى توثيق السيّد الخوئي طاب ثراه للرجل.

الثالث: وجوده في أسناد كامل الزيارات، وهو مبنى المرجع الحكيم.

الرابع: توثيقه بمقولة الشّيخ المارة في الفهرست من أن له كتاباً يعد في الأصول؛ إذ الأصول هي تلك الكتب التي اعتمدها أصحاب الجوامع وتلقاها أصحابنا بالقبول، فاعتماد كتابه دال بالأولوية على القول بوثاقته، وهذا الوجه يقوى الاعتماد عليه في قبول روايات أصله لا القول بوثاقته، فلا تلازم بين وثاقة الراوي ووثاقة المروي بشكل دائم، والمقام في البحث عن وثاقة الراوي.

---

(١) المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ج٢، ص٣٥٩.

(٢) الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، ج١، ص٣١٠.

وقد اعترض السيّد الأستاذ دام ظله على هذا الوجه، بالقول: «ولكن هذا مبني على كون المراد بالأصول هي كتب الحديث الأصلية التي اعتمدها أصحابنا في تصنيفاتهم وجوامعهم، وهذا المعنى وإن كان يناسبه بعض تعابيرهم كقول الشّيخ في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان: له كتاب نوادر، ومن أصحابنا من عدّه في الأصول، وقول النجاشي في ترجمة مروك... ولكن هناك تعابير أخرى يظهر منها أنه لا يعتبر في الأصل أن يكون معتمداً عليه عند الأصحاب، كقول الشّيخ في ترجمة إسحاق بن عمار: أصله معتمد عليه، فإن ظاهر القيد هو كونه للاحتراز مما يعني أن من الأصول مما لا يعتمد عليه، وكقوله في ترجمة ابن نوح السيرافي: له كتب في الفقه على ترتيب الأصول، وقوله في ترجمة بندار بن محمّد: له كتب على نسق الأصول، وقوله في ترجمة حُميد بن زياد: له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول، فإن الظاهر من هذه التعابير أن العبرة بالتسمية بالأصل هي غير ما ذكر آنفا.

وبالجملة: المناط في ما سمي بالأصل أو عدّ من الأصول في كلمات المتقدمين ليس بذاك الوضوح، فيشكل الاستناد إليه دليلا على كون صاحب الأصل مقبول الرواية عند الأصحاب كما بنى عليه جمع من الأعلام قدس سرهم»[1].

أقول: إن العبارات التي استشهد بها دام ظله – كما يظهر من مقررها – بعضها غير تام الدلالة.

فأما ما في ترجمة إسحاق بن عمار من وجود قيد (معتمد عليه)، فهو غير تام الدلالة، بتقريب أن القيد إنما ذكره الشّيخ بعد ذكر انحراف الرجل وكونه فطحياً، فقال: له أصل، وكان فطحياً إلّا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه، دفعا لدخل عدم اعتماد أصله لفطحيته؛ باحتمال كون أصله ليس من أصول أصحابنا، ولو كان للاحتراز كما ادّعى دام ظله؛ لكان قد حصل لنا شاهد واحد على ذكر أصل واحد – على أقل تقدير – من أنه غير معتمد، فلم نعلم أنهم قد ذكروا لنا أصلاً واحداً غير معتمد، فتكون تلك العبارة مؤكدة لاعتماد

---

(١) قبسات من علم الرجال، السيّد محمّد رضا السيستاني، ج١، ص٢٢٤.

كل الأصول، ولو كان صاحبها فطحياً منحرفاً.

والأقـوى في توثيقه، ما ذكره ابن الغضائـري رحمه الله كما نقله النجاشي في كتابه من أنه كان أوجـه أخوته، فـإن ذكر الوجاهـة وإن كان بحد ذاته لا دلالة فيه إلّا على الشـهرة والمعرفة، إلّا أنه في كتب الرجال مختلف عنه في غيرها.

قال في الأعيان: «قال المجلسي: لا يخفى عدم دلالة قوله وكان أوجههم على التوثيق صريحا، فإن الظاهر أن المراد بالأوجه الأشـهر والأعرف بـين الناس، وهو لا يدل على التوثيـق إلّا أن يقال: المراد الأوجه بين أرباب الحديث، وهو مسـتلزم لأكثرية الاعتماد عليـه. أقول: الأوجـه ظاهر في مثل المقام في الأشـهر والأعرف بـين أهل الحديث ولا يكـون ذلك إلّا بالوثاقـة والاعتماد عليه، فهو لا يقصر عن التوثيـق إن لم يزد عليه، فلا ينبغي الوسواس في ذلك...»[١].

في دلالة (وجه) على الوثاقة:

سبق أن سردنا مبحثا سريعا في دلالة (وجه) على الوثاقة، ولما كان في ملحقات أحد الأجـزاء خفي وضاعَ على طالبيه، فأردنا تكـراره في موضع من المتن لعله يكون مفيدا، فأوردنـاه هنا، والكلام ليس في اصطلاح (وجـه أصحابنا)، بل في لفظ (وجه) المطلق، وإفادته جلالة القدر أو الوثاقة في الرواية والحديث أو عدمه.

فـ(الوجـه) كما يظهر من تتبع موارد اسـتعماله عند النجاشي رحمه الله والذي اسـتعمله نيفا وسبعين مرة، ومن متابعة تلك الموارد فإنه مرة يقوم بإضافتها إلى وصفٍ ما، كقوله في ترجمة أبان بن تغلب: «وكان قارئا من وجوه القراء»[٢]، وكقوله في عليّ بن إسـماعيل بن شـعيب: إنه «كان من وجوه المتكلمين»[٣]، وكقوله في عبد الله بن الحسين القطربلي:

---

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج٦، ص٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠، ت٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٥١، ت٦٦١.

«وكان من وجوه أهل الأدب»[1]، وكقوله في ابن السكيت المعروف: «وكان وجها في علم العربية واللغة»[2]، ففي كل هذا الموارد فإن (الوجه) هو بمعنى المتقدم، والمتميز، والبارع، وصاحب المرتبة، وعالي المنزلة في ما هو وجه فيه، وهو موافق ومساوق لاستعماله في اللغة، من كونه وجها للمقيد، أي هو بمنزلة الحاكي عنهم وممثلهم، كمنزلة الوجه للإنسان، فلا ريب على هذا لو قال النجاشي: (كان من وجوه أصحابنا) أن يكون دالاً فيه على علو المنزلة والجلالة فضلا عن الوثاقة عند أصحابنا؛ ولذا ترى أنه في أعاظم الرواة؛ كبريد العجلي الذي هو من الأربعة المخبتين من حفظة الدين، لم يذكر النجاشي فيه أنه ثقة، بل وصفه بأنه وجه من وجوه أصحابنا، ثم قال: له محل عند الأئمة عليهم السلام، وكذا فعل في الفقيه الجليل ثعلبة بن ميمون فلم يذكر أنه ثقة، لكنه ذكر في وصفه قائلا: «كان وجها في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، نحوياً، لغوياً، راويةً، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد»[3]، وكذا في الحسن الوشاء فذكر وجاهته عند أصحابنا فقط، وكذا مع الخشاب كان قد فعل.

أما إطلاق القول بأنه وجه من غير إضافة إلى فئة – وهو محل الكلام – فقد يقال أن الظاهر من إطلاقها عند النجاشي إطلاقها. فتكون بمعنى: عالي المنزلة أو المتقدم مطلقا، لكن الصحيح تقييدها بموضوع الكتاب وغرضه وخطه العام، فتكون دالة على علو المنزلة، والتقدم عند أهل العلم والتصنيف والرواية عند أصحابنا، مما يكون دالا التزاما على جلالة القدر فضلا عن الوثاقة كما سيأتي مزيد بيان.

لكن هل يمكن أن يقال بانصراف علو المنزلة هنا إلى علو المنزلة الاجتماعية وهو بعيد عن الوصف بالوثاقة؟ الظاهر خلافه، بل هو يحتاج إلى التقييد، كأن يقول: كان وجها عند العرب كما وصف ابن قيس بها، أو يقول: كان وجها عند الواقفة، كما فعل في الحسن بن عليّ بن أبي حمزة البطائني وغيره من وجوه الواقفة، أو كان وجها عند

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٠، ت٦٠٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٩، ت١٢١٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١١٧، ت٣٠٢.

السلطان، كما فعل في غير واحد، ونحوها من القيود التي تنزع اللبس من مفاد تلك الوجاهة وأنها ليست في عالم الرواية والحديث.

ثم إن هناك من القرائن ما يشهد بدلالة الكلمة على الوثاقة:

منها: أن النجاشي في معرض تأليف كتاب في المصنفين والرواة، فلو قال في وصف أحدهم أنه كان أمينا في النقل، فلا يمكن أن ينصرف إلى أنه أمين في نقل البضائع، فالمقام في المصنفين والرواة وأهل العلم والدين والحديث، فعدم التقييد بقوة التقييد بغرض الكتاب.

ومنها: أن الوصف المطلق في كتاب النجاشي لم يقترن أبدا برجل ضعيف، بل العكس هو الذي نراه، فقد تزامنت تلك الكلمة في وصفة الثقات، بل وكثير من عظيمي المنزلة كالعلاء بن رزين القلاء وغيره. ويظهر من بعض الموارد أنها من صيغ المدح والتعديل كما في مواطن عديدة منها ما ورد في عليّ بن شجرة وأبيه وأخيه، فقال: «وكلهم ثقات، وجوه جِلَّة»[1]، بل قيل: إن الإطلاق في (وجه) إما أن يكون بمعنى المقيد بأنه وجه من وجوه الأصحاب، أو أنه أقوى دلالة في المدح.

وعلى كل حال فالرأي المعتضد بالشهرة والكثرة والغلبة عند الرجاليين هو ما ذهبنا إليه، حتى ذكر بعضهم أنه لا ريب ولا إشكال في دلالة (وجه) على الوثاقة، ويكاد يكون قول إن الوصف بالوجه لا يفيد قبول الراوي الموصوف به، قولاً نادراً لا مستند له إلّا التشكيك في دلالة تلك الكلمة على المدح الموجب لقبول الراوي على أقل تقدير.

إذا تقرر هذا، فحينئذٍ يمكن أن يقال: أن كلمة (أوجه) تدل على ما هو أكثر من الوثاقة، وتدل على توثيق، حتى أخوته، لكن الصحيح أن يقال: إن صيغ التفضيل كالأوثق، والأفضل، والأوجه، ربما دلت في كثير من الأحيان على إرادة توفر تلك الصفة في الفاضل فحسب لا فيهما - الفاضل والمفضول - معاً، وهو استخدام رائج لصيغة التفضيل، وما زال مستمراً.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٧٥، ت٧٢٠.

نعم مع بعض قرائن الحال والمقام ربما انصرف إلى وجود الصفة في كليهما، وفي المقام فإن صفة الوجاهة ثابتة لا ريب للحسين بن خالد الخفاف، ومن ثم يمكن الاطمئنان بوثاقة الرجل بلا أدنى تردد.

المبحث الثالث: طبقة الرجل

ذكر السيّد البروجردي قدست نفسه أنه من الطبقة الخامسة، وتبعه السيّد الأستاذ دام ظله، وذكرتُ في الطبقات الصغير أنه من الرابعة التي أدركتها السادسة، وقال في الفائق: «روى عنه صفوان بن يحيى، ومحمّد بن أبي عمير، وأبان بن عثمان وغيرهم، عمر حدود التسعين سنة، وكان حيا قبل سنة (١٨٣هـ)»[١]، وهو بهذا يشير إلى كونه من الرابعة التي عمرت فأدركتها السادسة، وكذا ذكر في المفيد من كونه معمراً وفق ما استظهره هو من معجم رجال الحديث[٢].

ومن متابعة أسناده فحسب يظهر أنه من الخامسة، فهو يروي عن الرابعة كأبي بصير (١٥٠هـ)، وابن أبي يعفور (١٣١هـ)، وروت عنه السادسة كمحمد بن أبي عمير (٢١٧هـ)، وصفوان بن يحيى (٢١٠هـ)، نعم يظهر أنه روى عن بعض الخامسة، وكذا روت عنه بعض الخامسة، فقد روى عن إسحاق بن عمار، وروى عنه أبان بن عثمان، وكلاهما من الخامسة؛ لذا يتعارض عدّ الشّيخ إياه من أصحاب الباقر عليه السلام، والذي يشير إلى كونه من الرابعة، وما نجده من أسناد تشير إلى كونه من الخامسة، بل ولا نجد في ما بأيدينا روايته عن الباقر عليه السلام أو عمن هو في طبقة مشايخ الرابعة، فالمتحصل أن الرجل الذي في الأسناد من الخامسة، ولا دلالة على كونه معمراً أو كونه من الرابعة، بل القرائن السندية تشير بوضوح إلى عكس هذا، فيتبين خطأ ما بنينا عليه في الطبقات الصغير في طبعته الأوّلى، والله هو العاصم، والصحيح ما عليه السيّد الأستاذ دام ظله تبعا للسيّد البروجردي قدست نفسه من كونه من الخامسة.

---

(١) الفائق في رواة وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج١، ص٣٩٦.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث، محمّد الجواهري، ص١٦٢.

تحقيق الصدور:

الرواية صحيحة السـند، وقال المجلسي بحسن السـند[1]، بعكس ما يظهر مما نقلناه عنه من صاحب الأعيان، وعلى كل تقدير فالرواية أسنادها متعددة، والوثوق بالصدور متحقق.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٥.

٢/٤٥٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ وَسَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إسحاق بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو[١] إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ[٢]، كَيْمَا[٣] إِنْ زَادَ[٤] الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً، رَدَّهُمْ[٥]، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً، أَتَمَّهُ لَهُمْ»[٦].

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيا إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو ممن يوثق بنقله لقرائن مرت في محلها[٧]؛

---

(١) «إنّ الأرض لا تخلو» أي لا تخلو من الخلق، من الخلوّ. والمراد: أنّ آخر من يموت هو الحجّة، هذا هو الأظهر عند المجلسي، أو لا تخلو عن إمام سابق إلّا وفيها إمام لاحق، أو لا تخلو من أحد، أو لا تمضي، من خلا فلان: إذا مضى، أو لا تكثر نباتها ولا تنبت حشيشها، من أَخْلَتِ الأرضُ، إذا كثر خلاها وهو النبات الرطب. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٥٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٩٥.

(٢) في الغيبة والبصائر، ص١٣٨: «عالم»؛ وفي البصائر، ص٥٠٦، ح١٠: «حجّة».

(٣) في «بر»: «كي».

(٤) في البصائر، ص٣٥١: «كلّما زاد». وفي البصائر، ص٥٠٦: «كيما ازداد».

(٥) في البصائر، ص٣٥٢: «إلى الحقّ».

(٦) الغيبة، ابن أبي زينب النّعماني، ص١٣٨، ح٣ عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٦، ح١٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار؛ وفيه، ص٣٥٢، ح٧، بسنده عن إسحاق بن عمّار؛ وفيه، ص٣٥١، ح١؛ وعلل الشرائع، ص١٩٩، ح٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٥١، ح٢؛ وص٣٥٢، ح٦؛ وكمال الدين، ص٢٠٣، ح١١؛ وص٢٢٨، ح٢٣؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٥، ص٦٣.

(٧) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص١٦٣.

ومحمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[١]، ويظهر أنه يرويها عن شيخين من مشايخه هنا: منصور بن يونس، وهو الثقة الذي قيل بوقفه، من الخامسة[٢]؛ وسعدان بن مسلم هو عبد الرحمن العامري الملقب بسعدان، ممن عُمِّر عمرا طويلا - ولد قبل (١١٠هـ)، وتوفي قرابة (٢١٥هـ) - لم يوثق صريحاً، وثقه السيّد الخوئي طاب ثراه؛ لوقوعه في أسناد تفسير القمي، ووثقه مرجع الطائفة لرواية صفوان عنه، وسبق أن شككت في رواية ابن أبي عمير عنه؛ لأنها وردت في التفسير، ولكن الظاهر أن هذا المورد مما فاتني في البحوث السابقة في شأنه[٣]، وأنه حتى لو ورد السند والرواية في مواضع أخرى بعدم وجود سعدان فيه إلّا أن الظاهر عدم التنافي وصحة وجوده هنا؛ وأما إسحاق بن عمار فهو إسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي، الكوفي، الإمامي، الثقة[٤].

تحقيق الصدور:

السند معتبر، ووصفه المجلسي بالحسن الموثق[٥]، والوثوق متحصل بلا إشكال، خاصة وأنها قد رويت بأسناد متعددة كثيرة باختلاف بعض الألفاظ، فقد رواها في البصائر بسنده إلى ابن أبي عمير عن منصور عن إسحاق، ويلاحظ أنه لم يذكر سعدان، وكذا بنفس المضمون في البصائر عن محمّد بن عبد الجبار، عن الحجال، عن ثعلبة بن ميمون عن إسحاق بن عمار[٦]، ورواها الصدوق بأسناد متعددة أخرى[٧].

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

(٣) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٤، ص١٦٨-١٧٠.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٦، ص٩٩.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٥.

(٦) ينظر البصائر، ص٣٥١، ح٢، ح٣.

(٧) ينظر العلل، ج١، ص١٩٩.

٤٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِيِّ[1]، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ[2]: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «مَا زَالَتِ[3] الْأَرْضُ إلاَّ وَللهِ فِيهَا الْحُجَّةُ[4]، يُعَرِّفُ[5] الْحَلاَلَ[6] وَالْحَرَامَ، وَيَدْعُو النَّاسَ[7] إلى سَبِيلِ الله»[8].

---

(١) في المحاسن، ص٢٣٦، ح٢٠٢، عن عليّ بن الحكم، عن الربيع بن محمّد المسلمي، وفي بصائر الدرجات، ص٥٠٤، ح١، بسنده عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمّد المسلمي، لكنّ المذكور في جميع نسخ المحاسن، هو المسلي - كما صرّح به في حاشية المحاسن، ج٢، طبعة الرجائي، ص٣٦٨، ذيل ح٨٠٢ - والمذكور في البحار، ج٢٣، ص٤١، ذيل ح٧٨، نقلاً من البصائر هو المسلي، وهو الصواب. والمُسْلِيّ - بضمّ الميم وسكون السين - منسوب إلى بني مُسْلية، وهي قبيلة من بني الحارث. راجع: الإكمال لابن ماكولا، ج٧، ص١٩٥؛ الأنساب للسمعاني، ج٥، ص٢٩٥.

(٢) في «ض»: «القاري». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص٢٢؛ رجال الطوسي، ص٢٦٤، الرقم٣٧٩٠.

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٢٩٥: «قوله عليه السلام: ما زالت الأرض، من زال يزول فعلاً تامّاً، أي من حال إلى حال؛ فإنّ الأرض دائماً في التغيّر والتبدّل، أو من زال يزال فعلاً ناقصاً، فكلمة إلّا زائدة».

(٤) في الغيبة: «حجّة».

(٥) ظاهر صدر المتألّهين في شرحه، ص٤٦١، كون «يعرف» من المجرّد معلوماً؛ حيث قال: «أي عرفاناً شهودياً عن كشف إلهيّ وإلهام، لا بطريق استفادة بشريّة، ورواية سمعيّة، أو اجتهاد رسميّ، أو استنباط فكريّ».

(٦) في «بر»: «بالحلال».

(٧) في البصائر والغيبة وكمال الدين: - «الناس».

(٨) المحاسن، ص٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح٢٠٢؛ وفي الغيبة للنعماني، ص١٣٨، ح٤، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٤، صدر ح١، عن أحمد بن محمّد؛ كمال الدين، ص٢٢٩، صدر ح٢٤، بسنده عن ربيع بن محمّد المسلي؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٦، ص٦٣.

رجال السند:

محمـد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي في حدود (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمّد مشـترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشـعري، ثقة من السـابعة توفي بعد (٢٧٤هــ)[١]؛ وعـلّي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسـة[٢]، ويبقـى الكلام في ربيع بن محمّد، وعبد الله بن سليمان.

٥ ربيع بن محمّد المسلي:

رجل من الخامسة لا نعرف مدركا مختارا يوجب القول بوثاقته، وفيه مطالب ثلاثة: في ذكره في فهارس الرجال، وفي اتحاده مع ربيع الأصم، وفي وثاقته.

المطلب الأوّل: في ذكره في الفهارس

قال النجاشي: «ربيع بن محمّد بن عمر بن حسـان الأصم المسـلي، ومسلية قبيلة من مذحج، وهي مسلية بن عامر بن عمرو بن عُلة بن خالد بن مالك بن أُدَد، روى عن أبي عبـد الله عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال في كتبهم، لـه كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا عباس بن عامر عنه به»[٣].

وذكره الشّـيخ مرتين فقال: «ربيع بن محمّد المسـلي: له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد القمـي، عن محمّد بن الحسـن بن الوليد، عن محمّد بن الحسـن الصفـار، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر القصباني، عنه»[٤].

وقال في الثانية بعد الأوّلى مباشرة: «ربيع الأصم: له أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي

(١) مرت ترجمتها في ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٦٤، ت٤٣٣.

(٤) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١٢٧، ت٢٩٠.

المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عنه»[١].

المطلب الثاني: في اتحاده مع ربيع الأصم

يظهر من فهرست الشّيخ أن هناك رجلين أحدهما يلقب بالمسلي، وآخر يلقب بالأصم، حيث ذكرهما مستقلين واحدا تلو الآخر، وأن الأصم صاحب الأصل بين الرجلين، ويظهر من النجاشي من تصريحه الواضح أن في البين رجلاً واحدا، واسمه ربيع بن محمّد الأصم المسلي.

وهذا تعارض بين مقولة الشّيخ والنجاشي، وقد يقال بترجيح مقالة النجاشي لثلاثة أمور:

أولها: أن النجاشي كان ناظرا إلى الفهرست وبيان أخطائه، فكل ما فرق فيه هو من باب الحاكمية على ما في فهرست الشيخ، فإن تأليفه لكتابه كان متأخرا عن تأليف الشّيخ لفهرسه.

ثانيها: أن النجاشي كان في تمام نضجه العلمي حين ألّف كتابه بأمر السيّد، بينما ألّف الشّيخ فهرسه في مقتبل عمره، وأن النجاشي ممن اختص بالرجال والأنساب بخلاف الشّيخ الذي تفرعت وتشعبت تأليفاته، حتى اشتهرت أضبطية النجاشي، بل هي متقومة بالاستقراء على الصحيح، مما يفضي إلى ترجيح أقوال النجاشي المعارضة بأقوال الشيخ.

ثالثها: أنه يظهر من النجاشي التفصيل في شأنه، مما يشير إلى معرفته الواضحة بالرجل، وإجمال الشّيخ ظاهر في عدم معرفته الكافية به.

ولكن يمكن أن يقال: إن تلك الوجوه - لو سلمت - لا تستقيم؛ فإن متابعة أسناد العنوانين في الكتب الأربعة يظهر نصرة لما ذكره الشيخ، فنرى أن الأصم - والذي ليس

---

(١) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١٢٨، ت٢٩١.

لـه إلّا روايتان، تتكرران في كل المصادر الأربعة - قد اختص بالرواية عنه - سواء في الكافي أو في التهذيب أو في الفقيه - الحسن بن محبوب السراد[1]، وهو أيضاً ما يظهر من طريق الشّيخ في الفهرست في عنوان الأصم، والذي مرَّ بيانه في المطلب الأوّل.

أما عنوان (ربيع بن محمّد) أو هو بإضافة (المسلي) بعده، فلم يرو الحسن بن محبوب في أي مورد عنه إلّا في رواية يتيمة رواها الصفار والكليني[2]، وأكثر عنه عليّ بن الحكم والعباس بن عامر القصباني، وهذا أيضاً يظهر من طريقي الشّيخ والنجاشي إلى المسلي، حيث يرويان كتابه من طريق العباس بن عامر، ولم يرد في سند من الكتب الأربعة رواية القصباني أو عليّ بن الحكم أو أي راوٍ من الرواة الذين يروون عن المسلي أن رووا عن الأصم.

فقد يقال أو لعله قد قيل: إن اللبس قد حصل للنجاشي أثر اللبس الذي حصل في مصادره التي نقل ما جاء فيها عن الرجل، فدمج بين العنوانين، ولا يظهر أن النجاشي كان يعرفه، بل يظهر من قوله: ذكره أصحاب الرجال في كتبهم اعتماده عليهم. وأما

---

(١) الأوّلى: عن ابن محبوب عن ربيع الأصم، عن أبي عبيدة الحذاء، ومالك بن عطية، عن أبي الورد كلاهما، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكثت في مرضه حتى انقضت عدتها، فإنها ترثه ما لم تتزوج، فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه. (الكافي، ج ٦، ص١٢١، ح٢؛ الفقيه، ج٣، ص٥٤٥، ٤٨٧٧؛ الاستبصار،ج٣، ح١٠٨٢، ص٣٠٤؛ التهذيب، ج ٨، ص٧٧، ح٢٦٢).

الثانية: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن ربيع الأصم، عن الحارث بن المغيرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق، فأصاب فجوراً وهو بالحجاز، فقال: يضرب حدّ الزاني مائة جلدة ولا يرجم، قلت: فإن كان معها في بلدة واحدة وهو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج إليها، ولا تدخل هي عليه أرأيت إن زنى في السجن؟ قال: هو بمنزلة الغائب عن أهله، يجلد مائة جلدة. (الكافي، ج٧، ص١٧٨، ح٣؛ الفقيه، ج٤، ص٣٩، ح٥٠٣٦؛ التهذيب، ج١٠، ص١٥، ح٣٧).

(٢) البصائر، ص٤٥٧، ح٢؛ الكافي، ج١، ح٤، ص٣٨٧.

المعلومات العرضية التي ذكرها فكانت تختص بالقبائل والأنساب وهي تطبيق لمعرفته بالأنساب، وتوضيح حال اسم المسلي.

لكن الصحيح في المقام أن يقال:

يظهر أن النجاشي قد استل معلوماته من كتاب الرجال لعلي بن فضّال الذي قرأه النجاشي مع أحمد بن الحسين الغضائري على شيخهما أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون، وعليّ بن فضّال كان تلميذا للعباس بن عامر القصباني تلميذ الربيع.

ومن المعلوم براعة عليّ بن فضّال في الرجال بما لا يخفى على من خبر آراءه وما قيل فيه، والرجل قريب عليه فهو شيخ شيخه القصباني، فالمعلومات الواردة من قبله مما يقوى جدا الاعتماد عليها.

وأما الشّيخ فيظهر أنه وجد في فهرست ابن الوليد ترجمة باسم ربيع بن محمّد المسلي، ووجد في الأسناد من يناظر هذا (الاسم وأسناده) في كتب الحديث، ووجد في فهرست ابن بُطة ترجمة باسم الربيع الأصم، وكان الطريق مختلفاً عن طريق سابقه، فهو بواسطة الحسن بن محبوب، والذي توفر في الروايات التي رواها الشّيخ وقبله الصدوق والكليني روايتان فيهما الأصم من طريق الحسن بن محبوب فحسب، وأن ابن الوليد وصف مصنف الربيع بن محمّد بالكتاب، بينما وصفه ابن بُطة بالأصل، مما دعاه إلى القول بالتعدد أو ترجيحه وعدم رؤية اتحاده.

لكن الحقيق بالأمر بعد التدقيق جيدا في المطلب والتقلب بين وسادة الرأيين، أن ما ذكره النجاشي هو الأقوى؛ إذ الظاهر أن ابن بُطة وابن الوليد وابن فضّال لم يذكروا إلّا رجلاً واحداً، فذكر ابن بطة ربيع الأصم، وذكر ابن الوليد ربيع بن محمّد المسلي، وكان ابن فضّال ذكر قبلهم ربيع بن محمّد الأصم المسلي.

ويبقى المؤيد الأقوى للشيخ أنه لم يرد في سند أن الربيع الأصم وصف بأنه ابن محمّد، لكن هذا المؤيد إنما يستقيم لو كان التتبع تاما للروايات، على أننا لم نحظ إلّا بما وصل إلينا، ومع ذلك فنجد في تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي «قال: حدّثني جعفر بن

محمّد الفزاري (قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر القصباني، عن الربيع بن محمّد بن عمرو بن حسان المسلي الأصم، عن فضيل (بن الزبير) الرسان عن أبي داود السبيعي، قال: أخبرني) أبي (أبو) عبد الله الجدلي: عن (أمير المؤمنين علي عليه السلام)»[١].

وكذا في رواية الهداية الكبرى: «عن جعفر بن محمّد، عن محمّد بن عبد الرحمن الزيات، عن الربيع بن محمّد الأصم، عن بني الجارود، عن القاسم بن الوليد الهمداني، عن الحارث الأعور الهمداني، قال: كنّا مع أمير المؤمنين عليه السلام بالكناسة، إذ أقبل أسد يهوي فضعضعنا من حوله حتى انتهى إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: أرجع ولا تدخل دار هجرتي بعد اليوم وبلغ السباع عني تتجافى الكوفة...»[٢].

مما يشير بوضوح إلى اتحاد الرجلين من جهتين:

الأولى: حصول اتحاد في الراوي عنه، فالراوي عن الأصم في هذه الرواية هو العباس بن عامر القصباني الذي يروي عن المسلي في الفهارس والروايات، فتكون المحصلة أن العنوانين ممن روى عنهما الحسن بن محبوب والقصباني.

الثانية: قد حصل في الروايتين التصريح المنصص على كون الأصم هو ابن محمّد وهو مسلي.

فيقال باتحاد العنوانين الذين فرق الشّيخ بينهما نتيجة لاختلاف عنوان ابن بُطة وابن الوليد واختلاف طريقهما، وعدم توفر دواعي القول بالاتحاد عند الشيخ.

ويبقى المؤيد الثاني للتعدد وهو كون الأصم صاحب أصل والمسلي صاحب كتاب، وفيه أن كونه من أصحاب الأصول هو ما وجد في فهرست ابن بُطة، وفهرست ابن بُطة يقع فيه مثل هذا الخلط في عدم التفريق بين الكتاب والأصل، أو أنهم اختلفوا في كون

---

(١) تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم، ص٣١٢.

(٢) الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الخصيبي، ص١٥٢.

كتاب الرجل أصلاً أو كتاباً عادياً، والأولى الأخذ بما قال ابن فضال.

المطلب الثالث: في وثاقته

ينبغي أن يكون واضحا أن الشّيخ والنجاشي لا يعرفان عن حال الرجل أكثر مما قرآه في مصادرهم، فالنجاشي هنا يستقي معلوماته من كتاب الرجال لابن فضال، والذي قرأه مع ابن الغضائري على شيخهما ابن عبدون، ولا أقرب من ابن فضّال ممن قال الرجل ولم يذكر فيه مدحا أو قدحا وإلا لنقله النجاشي، وكذا الشّيخ فهو لم يذكر إلّا ما وجده في فهرسي ابن الوليد وابن بطة.

أما الطرق الأخرى فليس من شيء نتعلق بها إلّا أمرين، وهما أيضاً لا يستقيمان:

الأول: كونه صاحب أصل، ولكن في ثبوت ذلك تردد؛ إذ الوحيد الذي نصّ على ذلك هو ابن بُطة كما نستظهر من فهرس الشيخ، وهو معارض بما في فهرس ابن الوليد وابن فضال. نعم على القول بتعدد الرجلين يكون الأصم هو صاحب الأصل، ولا يفيد هذا في توثيق ربيع بن محمّد، هذا كله إذا سلمنا كون أن من له أصل ثقة، ولكن هذا ليس مسلما على إطلاقه.

الثاني: رواية الحسن بن محبوب عنه، والحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع، وفيه: أن كون رواية أصحاب الإجماع وفق المختار لا تدل على وثاقة المروي عنه، بل كون الحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع أيضاً ليس مسلما في حد نفسه، فقد رددوا بينه وبين الحسن بن فضّال حين عدّوهم.

الثالث: ورود اسمه في تفسير القمي، وهذا المبنى يجعله ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه، ولكن لم نعتمد هذا المبنى للتوثيق في كتابنا.

بعض التصحيفات في اسمه

روى في المحاسن: عنه، عن عليّ بن الحكم، عن الربيع بن محمّد المسلمی، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لم يكن رسول صلى الله عليه وآله يأكل طعاماً، ولا يشرب

شراباً إلّا قال: «اللهم بارك لنا فيه، وأبدلنا به خيراً منه» إلّا اللبن، فإنه كان يقول: «اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه»[١].

والصحيح فيه المسلي، كما في بقية الموارد.

روى في البصائر قال: «حدثنا أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبي الربيع محمّد المسلي، عن عبد الله بن سليمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل أن تقول نفس: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾، قال: علي عليه السلام جنب الله»[٢].

والصحيح كما في بقية الموارد الربيع بن محمّد، وليس أبو الربيع محمّد.

روى البصائر عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمّد المكي[٣]، وبدلالة اتحاد الطبقة والراوي يعلم أنه هو نفسه، والظاهر أن (المكي) تصحيف (المسلي) وليس لقبا آخر له، لقرب الاسمين في الكتابة، وسهولة التصحيف إلى (المكي) من (المسلي)؛ لغرابة الأخير، وقرب كتابته من الأوّل، ولعدم وصفه في غير هذا المورد بكونه مكي.

وردت روايتنا في المقام في البصائر وكان فيها ربيع بن محمّد المسلمي[٤]، والصحيح أنه المسلي بدلالة بقية الموارد في الروايات والفهارس.

٥ عبد الله بن سليمان:

ويسمى أيضاً في الأسناد مصغرا، عبد الله بن سُليم، ويعرف عبد الله بن سليمان المطلق بكونه العابدي بدلالة رواية ربيع عنه، ذكره الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: عبد الله بن سليمان العامري، كوفي[٥]، وعبد الله بن سليمان المطلق ينصرف إلى

---

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج٢، ح٥٧٦، ص٤٩١.
(٢) بصائر الدرجات، محمّد الصفار، ص٨٢، ح٨.
(٣) بصائر الدرجات، محمّد الصفار، ص٢٨٢، ح١.
(٤) بصائر الدرجات، محمّد الصفار، ص٥٠٤، ح١.
(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٢٦٤، ت٣٧٩٠.

غيره وهو الصيرفي، وهو المذكور في الفهارس ومشيخة الفقيه، ولا طريق محكم لمعرفة حال وثاقته، وهو من الرابعة كحال عبد الله بن سليمان الصيرفي.

بعض التصحيفات في اسمه

وفي سند آخر مشابه للسلسلة السندية – علي بن الحكم عن ربيع عن عبد الله – فيه عبد الله بن سنان بدلا من عبد الله بن سليمان[1]، والظاهر أيضاً التصحيف وأن الصحيح هو عبد الله بن سليمان بدلالة السلسلة وأن شهرة عبد الله سنان مع شبه سليمان بسنان كانت من أهم عوامل التصحيف إليه.

وفي كامل الزيارة وردت تلك السلسلة المتكررة أيضاً، وفيها بدلا من عبد الله بن سليمان، عبد الله بن مسكان[2]، والصحيح (سليمان) وحرف إلى مسكان لنفس أسباب تصحيفه إلى سنان، وكذا روى ربيع بن محمّد في مورد آخر عن عبد الله بن مسكان، والصحيح فيه أيضاً عبد الله بن سليمان[3].

تحقيق الصدور:

السند – كما وصفه المجلسي رحمه الله – مجهول[4]، والوثوق بصدور الرواية متعذر، مع أن المفهوم من متن الرواية مقبول وصادر إلّا أن صدور هذه الرواية لم يثبت.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص٢٩٧، ح١١.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص٢٨١، ح٤٤٦.

(٣) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص٢٨٢، ح٤٥٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٥.

٤٥٤/ ٤ . أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أبِي الْعَلَاءِ: عَنْ أبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى[١] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لاَ»[٢].

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة، خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية[٣]؛ ومحمّد بن عليّ هو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[٤]، ويعلم أنه هو بملاحظ تكرر رواية أحمد بن مهران عنه عن موسى بن سعدان، وموسى بن سعدان ممن يروي عنه محمّد بن عليّ الصيرفي مكررا في المحاسن، وقد ذكر النمازي عنوان (محمد بن عليّ بن موسى الصيقل)، وهو غلط وخلط، وذكر أنه ممن لم يذكروه مع أنه ورد في رواية، وقال: «لم يذكروه، وقع في طريق الكليني عن أحمد بن مهران، عنه»[٥]. وغاب عنه أنه تصحيف واضح لسند الكليني عن أحمد بن مهران عن محمّد بن عليّ عن موسى الصيقل؛ وأما الحسين بن أبي العلاء، فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته هذا[٦].

---

(١) في «بح»: «أتبقى».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، ص١٣٨، ح٥، عن الكليني، عن بعض رجاله، عن أحمد بن مهران؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٥، ح٥، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء؛ وفي بصائر الدرجات، ص٥٠٦، ح١٤؛ وعلل الشرائع، ج١، ح١٢، ص١٩٧، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٧، ص٦٤.

(٣) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٤) مرت ترجمته في: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٥) مستدركات علم رجال الحديث، الشاهنمازي، ج٧، ص٢٤٧.

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٥١.

تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سـندها ضعيفاً إلّا أن المتن لا ريب في صدوره من المعصومين عليهم السلام؛ لصـدوره من أسـناد متعـددة لا يبعد القول باسـتفاضتها، كـما في البصائـر، والإمامة والتبصرة، وغيرها، وأما في مرآة العقول فقد وصف المجلسي رحمه الله السند بالضعف[١].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٦.

٤٥٥/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبي بَصِيرٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام[١]، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَدَعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ، وَلَوْلاَ ذٰلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ»[٢].

رجال السند:

هذه السلسلة السندية من السلاسل السندية المعروفة[٣]، فعلي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٤]؛ ومحمّد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، ثقة معروف، من كبار السابعة[٥]، وقد ناقشنا سابقا رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس بن عبد الرحمن، ثقة مشهور، من صغار الخامسة[٦]؛ وعبد الله بن مسكان، ثقة عين، توفي قبل سنة (١٨٧ هـ) بقليل،

---

(١) في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النُّعماني، ص١٣٨، ح٦، عن الكليني... عن أبي عبد الله عليه السلام؛ كمال الدين، ص٢٠٣، ح١٢، بسنده عن محمّد بن عيسى...، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي بصائر الدرجات، ص٣٥١، ح١؛ وعلل الشرائع، ص١٩٥، ح٤؛ وص١٩٩، ح٢٢؛ والاختصاص، ص٢٨٨، بسند آخر عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ بصائر الدرجات، ص٣٥١، ح٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي البصائر، ح٥؛ والاختصاص، ص٢٨٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٨، ص٦٤.

(٣) على سبيل المثال لا الحصر ينظر: الكافي، ج١، ح٥، ص١٧٨؛ ج١، ح٣، ص٢٧٣؛ ج١، ح١، ص٢٨٦؛ ج٢، ح٢٠، ص٢٨٤؛ ج٢، ح٢، ص٣٦٦؛ ج٢، ح٧، ص٤٠٥؛ ج٣، ح٦، ص٤٠٥؛ ج٧، ح٣، ص١٩٧، وغيرها.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) مرت ترجمته في ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

من الخامسة[١]؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، ثقة من الأربعة المخبتين، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

وصف المجلسي قدست نفسه السند بالصحة[٣]، وهو كذلك وفق مشهور المتأخرين، وعلى كل حال فالوثوق الإجمالي حاصل بالمتن إجمالاً بلا أدنى إشكال؛ إذ أن ألفاظ المتن يحدس أن هناك بعض التغيرات قد طرأت عليها؛ نتيجة لمقارنتها مع ألفاظ ما روي عن ابن مسكان بأسناد أخرى لهذه الرواية.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٦.

٦/٤٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبي حَمْزَةَ، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ أَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرُكَ الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ»[١].

رجال السند:

هذا السند مرَّ بعينه[٢]، ومرَّ بيان ضعفه وفق المختار بالقاسم وبالبطائني؛ ومحمّد بن يحيى هنا هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[٣]؛ والقاسم بن محمّد هو الجوهري مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولا؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيّناه في غير موضع؛ وعليّ بن أبي حمزة هو البطائني الواقف، لا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الثقة الضرير، كوفي من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، وكونه يحيى بدلالة رواية البطائني عنه، فهو قائده وتلميذه الخصيص به.

تحقيق الصدور:

وصف شيخنا المجلسي السند بالضعف[٤]، وهو كذلك، وهذه الرواية يظهر أنها

---

(١) بصائر الدرجات، ص٥٠٥، ح٣؛ وكمال الدين، ص٢٢٩، ح٢٦؛ وص٢٣٤، ح٤٣، بسند آخر عن عليّ بن أبي حمزة؛ الوافي، ج٢، ح٤٩٩، ص٦٤.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٦.

من كتاب الملاحم للبطائني؛ ولذا رويت في غير موضع بانتهاء الأسناد إليه، بل ورواها السيّد عليّ بن طاووس في كتاب الإقبال نقلا عن كتاب الملاحم مصرحاً به، ونقل تتمة الحديث، حيث قال بعدها الإمام الصادق عليه السلام «قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرني بها استريح إليه، قال: يا أبا محمّد ليس يرى أمة محمّد صلى الله عليه وآله فرجا أبداً ما دام لولد بني فلان ملك حتى ينقرض ملكهم، فإذا انقرض ملكهم أتاح الله لأُمة محمّد رجلاً منا أهل البيت، يشير بالتقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشى، والله إني لأعرفه باسمه واسم أبيه، ثم يأتينا الغليظ القصرة ذو الخال والشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطا وعدلا كما ملأها الفجار جورا...»[١].

وذكر العجب العجاب في تفسير هذه الرواية، فمع إنها ظاهرة أشد الظهور في الحديث عن الإمام الحجة المنتظر عجل الله فرجه، إلّا أنه قال: إن هذا الحديث يحتمل أن يكون الإشارة إلينا والإنعام علينا!! ثم كرر مستدلا بعد الرواية قائلا: «أقول: ومن حيث انقرض ملك بني العباس، لم أجد ولا أسمع برجل من أهل البيت يشير بالتقى ويعمل بالهدى، ولا يأخذ في حكمه الرشى، كما قد تفضل الله به علينا باطناً وظاهراً، وغلب ظني أو عرفت أن ذلك إشارة إلينا وإنعام، فقلت ما معناه: يا الله إن كان هذا الرجل المشار إليه أنا.. الخ»[٢].

وهذه هفوة غفر الله له وعفا عنه وأدخله فسيح جناته، فإن السيّد عليّ بن طاووس رحمه الله هو أخو فقيه أصحابنا أحمد بن طاووس رضي الله عنه، ومن طالع حياته رحمه الله قد لا يستغرب مقالته تلك مع الإذعان بمجانبتها للصواب، فقد ثنيت له الوسادة وحكم بالعدل والقسطاس المستقيم، وفي هذا شجون، فالظرف الزمني والاجتماعي قد يؤثر في فهم النص الروائي إذا غفل الراوي واقتصر في نظره على برهة معينة من الزمان، رحم الله الماضين من سلفنا ومشايخنا الصالحين وغفر لنا ولهم، ونولهم رضوانه وجنانه.

---

(١) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج٣، ص١١٦.

(٢) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج٣، ص١١٧.

٤٥٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛ وَ[١]عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أسامة وَهِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمَّنْ يَثِقُ بِهِ[٢]مِنْ أصحاب أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَّ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «اللهُمَّ، إِنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ[٣] حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ»[٤].

رجال السند:

قبل الكلام في الرجال ينبغي فرز سندي الرواية:

السند الأوّل: عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن أبي أسامة عن أبي حمزة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

---

(١) في السند تحويل بعطف «علّي بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة وهشام بن سالم» على «عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة».

(٢) في «ف»: «عمّن حدّثه».

(٣) في «بف» والوافي: «عن».

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن علّي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أسامة، عن هشام؛ ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح٩٠٣، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمّد؛ وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة. وفي بصائر الدرجات، ص٥٠٦، ح١٥؛ وعلل الشرائع، ص١٩٥، ح٢؛ وكمال الدين، ص٣٠٢، ح١٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ثقة من أصحابنا، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفيه، ص٣٠٢، ح١١، بسند آخر عن الصادق، عن علي عليه السلام مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره؛ كفاية الأثر، ص١٦٣، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن الحسن عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٠، ص٦٤.

السند الثاني: عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن شيخيه أبي أسامة وهشام بن سالم عن أبي حمزة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

فأما رجال الثامنة والسابعة:

علي بن محمّد المنصرف إليه في هذا المحل هو عليّ بن محمّد علّان، خال الكليني، رازي، ثقة، من الثامنة[1]، ويؤيده روايته عن سهل؛ وسهل بن زياد هو الآدمي الرازي المطرود من قم، والذي شهد عليه أحمد بالكذب والغلو، والفضل بالحمق، ضعيف من السابعة[2].

وعلي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[3]، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة[4].

وأما السادسة فيرويها الحسن بن محبوب، من جلّة أصحابنا، ثقة، أحد الأركان الأربعة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة، وهو عن الخامسة أبي أسامة، وهو زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، نعم عدّه السيّد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة[5]؛ وهشام بن سالم هو الجواليقي الثقة، من الخامسة، توفي قبل سنة (١٨٣هـ[6])، وهما يرويانها عن أبي حمزة الثمالي وهو ثابت بن أبي صفية، الثقة المعروف، من كبار الرابعة[7]، وهو عن أبي إسحاق

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٦.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٩.

(٣) ينظر: ج١، ص١٦٣، ح٩.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٥) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٥، ص١٧٤.

(٦) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٠، ص٤٠.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

السبيعي هو عمرو بن عبد الله، الغالب حسنه وتشيعه، خلافاً لما في المعجم، معمر، تابعي، من الثالثة، ولد سنة (٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٢٧هـ)، وهو من أهم أساتذة أبي حمزة الثمالي [1]، عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ولعله كما اعتاد السبيعي أن يعمي على أستاذه الحارث كما فصلناه في أحوالهما.

تحقيق الصدور:

سبق وأن مرت تلك الرواية في ترجمة أبي إسحاق السبيعي، في قرائن كونه من الشيعة، ووصفنا مجموع تلك الروايات بالصحة، ونروم منها الصحة إليه في أنه روى هذه الروايات، فالسند من الكليني إليه مما لا شك فيه ولا لبس، فقد رواها عن شيخين من مشايخه الثقات، وهما: عليّ بن إبراهيم القمي، وخاله عليّ بن محمّد علّان، ورواها الأوّل عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله، والثاني عن سهل بن زياد، وهو وإن كان ضعيفاً إلّا أنه لا يضر بالسند لمكان إبراهيم، بل يوثق به في نقل تلك الرواية؛ لنقل الثقة لها بعين اللفظ مما يفيد الوثوق بنقله في هذا المورد أيضاً، وكلاهما نقل عن الحسن بن محبوب السراد، الثقة الجليل، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، وهو عن شيخيه الذين لا مطعن عليهما: زيد بن يونس الشحام الثقة، وهشام بن سالم الجواليقي الثقة، وهما عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي، الثقة الجليل، من كبار الرابعة، ممن توفي سنة (١٥٠هـ)[2].

فالسند صحيح إليه، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي، الغالب حسنه وتشيعه، وأما قوله في السند: «عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، فهو كما ذكرنا يرجح انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمداني، تلميذ أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه يعمي عليه لتداخلات وظروف قد مرَّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمداني، عربي،

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٠، ص٥٣.

(٢) مرت ترجمة شيخي الكليني وشيخيهما وابن محبوب في الجزء الأوّل، ومرت ترجمة الباقين في الجزء الثاني فليلاحظ فهارس الجزأين.

كـوفي، وهو أسـتاذ أبي إسـحاق السـبيعي، وهو من أوليـاء أمير المؤمنـين عليه السلام كما عن البرقي، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية[١].

قال المجلسي في وصف سندها: «مجهول»[٢]، ولكنه وفق المختار سند معتبر، يوجب الوثوق بالصدور كما يظهر مما أوضحناه.

---

(١) يلاحظ: ج٣، ص٣٥٨، ح ٣٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٦.

٨/٤٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «وَاللهِ، مَا تَـرَكَ اللهُ أَرْضاً مُنْذُ قَبَضَ اللهُ[١] آدم عليه السلام إِلاَّ وَفِيهَا إِمَـامٌ يُهْتَدى بِهِ إِلى اللهِ، وَهُوَ حُجَّتُهُ عَلى عِبَـادِهِ، وَلَا تَبْقَى[٢] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةٍ للهِ عَلى عِبَادِهِ»[٣].

رجال السند:

كل رجالات السـند ممن مروا سابقا، وقد يقال أن المشكلة فقط في محمّد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ[٤] - فعلي بن إبراهيم[٥]، ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني[٦]،

---

(١) هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» والوافي والبصائر والغيبة والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الله».

(٢) في «بر»: «لا يبقى».

(٣) الغيبـة للنعـماني، ص١٣٨، ح٧، عـن الكليني؛ بصائـر الدرجـات، ص٥٠٥، ح ٤، عن محمّد بن عيسـى؛ علل الشرائع، ص١٩٧، ح١١، بسـنده عن محمّد بن عيسـى رفعه إلى أبي حمزة؛ وفي المحاسـن، ص٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح٤٥؛ وثواب الأعمال، ص٢٤٥، ح٢، بسندهما عن أبي حمـزة، عن أبي عبـد الله عليه السلام مع زيادة في أوّلـه وآخره؛ وفي علل الشرائـع، ص١٩٧، ح١٣؛ ورجـال الكـشّي، ص٣٧٢، ح ٦٩٨، بسـند آخـر عن ذريح، عـن الصادق عليه السلام؛ كـمال الدين، ص٢٢٠، ح٣، بسـند آخر عن موسـى بن جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص٢٣٠، ح٢٨، بطريقين آخرين عـن ذريح عن الصـادق عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مـع زيادة في آخره، وفي كلّهـا - إلّا البصائر والغيبـة - إلى قولـه: «وهو حجّته على عباده». وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسـير؛ الوافي، ج٢، ح٥٠١، ص٦٤.

(٤) ينظر: ج٣، ص ٣١٨، ح٣٣٩.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥، وتحديده هنا بالثمالي؛ بدلالة رواية محمّد بن الفضيل عنه.

وأبي حمزة الثمالي[١]، كلهم من الثقات - إلّا أن هناك مشكلة أخرى، وهي وقوع السقط في السند.

فمن المعروف صعوبة تحقق رواية محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن، فما بالك بروايته عن شيخ يونس محمّد بن الفضيل، إضافة إلى استبعاد ذلك من حساب الطبقة؛ فإن محمّد بن الفضيل من الخامسة، ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من كبار السابعة.

ويؤكد السقط أن محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني قد روى غير مرة عن محمّد بن الفضيل بواسطة شيخه يونس بن عبد الرحمن[٢]، وفي غير الكافي تجده روى عنه بواسطة السادسة أيضاً، كعلي بن الحكم والحسن الوشاء[٣].

لا يقال: أن محمّد بن الفضيل ممن روت السابعة كما في أسناد محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه مباشرة، وهو ما يظهر أيضاً من طريق النجاشي إلى كتاب محمّد بن الفضيل، فقد سبق وأن نبهنا إلى وقوع السقط في أسناد ابن أبي الخطاب عن محمّد بن الفضيل، وأنها بواسطة النضر بن شعيب على الأظهر، وليس هذا بغريب عن أسناده كما نبهنا في الطبقات الصغير إلى كثرة السقط في أسناده.

تحقيق الصدور:

يظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسى اليقطيني، وقد سقطت الواسطة بينه وبين محمّد بن الفضيل نتيجة لسوء الانتزاع، وإهمال التعليق، ولذا لا يصار إلى أن الواسطة بينهما هي

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٢) ينظر: الكافي، ج١، ص١٨٧؛ ح٣؛ ج٣، ح٤، ص٣٣٩؛ ج٥، ح٦، ص٤٥٤؛ ج٧، ح٢، ص١١١؛ ج٧، ح٤، ص٣٠٩.

(٣) روى بواسطة علّي بن الحكم كما في عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢٥٤؛ البصائر، ص٢٢٩، ح٦؛ وبواسطة الوشاء كما في البصائر، ص٤٥٧، ح٣.

يونس بن عبد الرحمن كون الواسطة الوحيدة في بقية الموارد في الكافي هي (يونس بن عبد الرحمن)، فكون الرواية مأخوذة من الصفار، وكون الواسطة في البصائر عليّ بن الحكم أو الوشاء مما يوجب عدم الاطمئنان بتعيّن الواسطة في واحد معيّن من الرواة.

وصف المجلسي رحمه الله السند بالمجهول[٤]، وكان المفترض وصفه له بالضعيف وليس المجهول، وعلى كل حال فإن السند وإن كان ضعيفا، بل ويعاني سقطا، إلّا أن الوثوق متحصل، خاصة مع ضم بقية الأسناد المذكورة للرواية في بقية الكتب – كما في الهامش – إلى المضمون المطمأن بصدوره.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص ٢٩٧.

٤٥٩ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ: قَالَ أبو الْحَسَنِ ﵇: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَأَنَا وَاللهِ ذلِكَ الْحُجَّةُ»[1].

رجال السند:

من السلاسل المتكررة مئات الموارد هي رواية الحسين بن محمّد الأشعري عن معلى بن محمّد البصري عن الحسن الوشاء، وهنا الإرسال في الطبقة السادسة، ولا يطمأن بكونه الوشاء حتى مع تكرر السلسلة بشكل أكثر من بقية السلاسل المشابهة؛ لورود بعض الضعفاء في مثل هذه السلسلة في هذه الطبقة، مما يشير إلى احتمال كون الإرسال قد نشأ من التعمية.

وعلى كل تقدير فالحسين بن محمّد هو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[2]؛ ومعلى بن محمّد البصري المضطرب المذهب، من السابعة[3]، ولا يعلم من هم أصحابه؛ أما أبو عليّ فهو الحسن بن راشد البغدادي الثقة، وكيل الإمام العسكري ﵇، والحسن بن راشد اسم مشترك بين ثلاثة رجال، مرّ منهم اثنين، وزير العباسيين، وصاحب كتاب الراهب والراهبة والذي هو من الخامسة[4]، والطفاوي الضعيف الذي يروي عنه حفيده القاسم بن يحيى، والطفاوي من السادسة[5]، وبقي الثالث وهو البغدادي، الوكيل الثقة، الذي هو من السابعة.

---

(١) كمال الدين، ص٢٢٢، ح٩، بسند آخر عن الحسن بن علّي العسكري ﵇، مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٣، ص٦٥.

(٢) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٣) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٠٨، ص٢٥٣.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٢٤، ص٢٩٥.

٥ الحسن بن راشد:

هـو أبو عليّ الحسـن بن راشـد، مولى آل المهلب، بغـدادي، ثقة، عـالي المنزلة جليل القدر، لاشك ولا ريب أنه كان من أصحاب الإمامين الجواد والهادي عليهما السلام، لكن الكلام في إدراكه أيام الرضا عليه السلام، وبقائه إلى أيام العسكري عليه السلام.

أولاً: الكلام في إدراكه الرضا عليه السلام.

فأمـا إدراكه أيام الرضا عليه السلام، فيمكـن أن يدلّ عليه ما رواه الصدوق عن أبيه «رضي الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أبي عليّ الحسن بن راشد، قال: قدمت أحمال، وأتاني رسول الرضا عليه السلام قبل أن أنظر في الكتب أو أوجه بهـا إليه، فقال لي: يقـول الرضا عليه السلام: سرح إلي بدفتر، ولم يكـن لي في منزلي دفتر أصلا، قال: فقلت فأطلب ما لا أعرف بالتصديق له، فلم أجد شيئا ولم أقع على شيء، فلما ولى الرسـول، قلت: مكانـك، فحللت بعض الأحمال فتلقاني دفـتر لم أكن علمت به إلّا إني علمت أنه لم يطلب إلّا الحق فوجهت به إليه»[١].

لكـن الصفار رواها مضمرة بصيغة (قال: قدمت عليّ أحمال، فأتاني رسـوله قبل أن أنظر في الكتب أن أوجهه بها إليه)[٢].

وكذا أيضاً رواها قطب الدين الراوندي، لكن محقق الكتاب أضاف إليها ما في رواية الصدوق في المتن، وأشار إلى ذلك في الهامش[٣].

وقد يقال: إن الرواية المضمرة تكون كالمجمل، والرواية المسندة هي المبين للإضمار، كما هو التصرف السـائد في مثل هذه الموارد، لكن لا يبعد – بل يقرب – أن يكون الأمر بالعكس، فإن روايات أبي عليّ بن راشـد معظمها مضمر للتقية، وبعضها الآخر يرويها

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج٢، ح٤٠، ص٢٣٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص٢٦٩، ح١٥.

(٣) الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، ج٢، ح٢٤، ص٧٢٠.

عن أبي الحسن ويريد به الإمام الهادي عليه السلام، والذي يلقبه تارة أخرى بالعسكري أو صاحب العسكر، مما يقرب الاشتباه بإضافة الرضا عليه السلام مكان أبي الحسن.

ولكن هذا ليس هو المورد الوحيد الذي وردت فيه روايته عن الرضا عليه السلام، بل هناك مورد آخر، وهو أيضاً ما رواه الصدوق عن أبيه رضي الله عنه، «قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أحمد بن عبد الله الخليجي - في العيون: الخلنجي، وهو الصحيح - ، عن أبي عليّ الحسن بن راشد، قال: سألت الرضا عليه السلام عن تكبيرة الافتتاح، فقال: سبع...»[١].

لكن رواها في العيون[٢]، وقد كان قبل كلمة (الرضا) عبارة: (أبا الحسن) مما يشير إلى الاحتمال المذكور آنفا، من تبدل المذكور في رواية الأصل (أبو الحسن) ثم حولت إلى (الرضا) توهما؛ كونها الكنية المشهورة له عليه السلام.

ولكن حتى مع التشكيك في إفادة تلك الروايات رواياته عن الرضا عليه السلام إلّا أنه قد يكون ممن أدركه وإن لم يكن قد روى عنه، باعتبار وفاته قرابة (٢٦٠هـ)، فيكون ممن ولد في حدود (١٩٠هـ) أو حتى قبلها مثل أن تكون ولادته (١٨٥هـ)، ويؤيد إدراكه للرضا عليه السلام ما رواه ابن شهر آشوب عن «الجلاء والشفاء: إنه لما مضى الرضا جاء محمّد بن جمهور القمي - والصحيح العمي -، والحسن بن راشد، وعليّ بن مدرك، وعليّ بن مهزيار، وخلق كثير من سائر البلدان إلى المدينة وسألوا عن الخلف بعد الرضا فقالوا: بصريا، وهي قرية أسسها موسى بن جعفر عليه السلام على ثلاثة أميال من المدينة، فجئنا ودخلنا القصر، فإذا الناس فيه متكابسون، فجلسنا معهم، إذ خرج علينا عبد الله بن موسى وهو شيخ...»[٣].

---

(١) الخصال، الصدوق، ص٣٤٧.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج١، ح١٨، ص٢٥١.

(٣) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج٣، ص٤٨٩.

ثانيا: الكلام في بقائه إلى أيام الحسن العسكري عليه السلام.

ويشير إلى بقائه إلى أيامه عليه السلام ما ورد في رواية الاختيار وفيها: «وذلك أنه كانت لأبي محمّد عليه السلام خزانة، وكان يليها أبو عليّ بن راشد رضي الله عنه، فسلّمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغايظ بذلك أبا محمّد عليه السلام...»[١].

فيدل هذا على أنه كان يلي خزانة الإمام الحسن العسكري عليه السلام مما يعني بقاءه إلى بعد (٢٥٤هـ)، ولعلها تشير أيضاً إلى أنه قد يكون توفي قبل (٢٦٠هـ) بدلالة الترضي فيها.

وكذا يشير إلى بقائه إلى ذلك الزمن ما رواه المفيد في إرشاده قال: وروى أبو عليّ بن راشد عن أبي هاشم الجعفري، قال: شكوت إلى أبي محمّد الحسن بن علي عليهما السلام الحاجة، فحك بسوطه الأرض فأخرج منها سبيكة فيها نحو الخمس مائة دينار، فقال: «خذها يا أبا هاشم واعذرنا»[٢].

ولكن عين الرواية رواها الكليني عن شيخه «علي عن أبي أحمد بن راشد»[٣].

ولم يرتض محققو الطبعة الحديثة أن يصحح هذا السند الغريب في الكافي بافتراضه مصحفا وأن الصحيح هو ما في الإرشاد، واستدلوا ببعد الطبقة باعتبار عدم إمكان الثامنة الرواية عن ابن راشد، لكن إن ثبت أن ابن راشد ممن بقي إلى (٢٦٠هـ) فهذا يعني إمكان رواية الثامنة عنه، فسيكون ككثير من السابعة كالفضل بن شاذان المتوفى (٢٦٠هـ) أو حتى (٢٥٩هـ)، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، وأحمد بن الحسن بن فضّال المتوفى (٢٦٠هـ)، بل يظهر أنه من السابعة حتى وإن لم يبق إلى بعد سنة (٢٦٠هـ) وأنه توفي قبلها، فهو ممن ثبت روايته ومعاصرته للإمامين الجواد والهادي عليهما السلام، وأصحابهما هم أهل السابعة، وهذا ما نصصنا عليه في الطبقات الصغير، وإليه أيضاً كان قد أشار السيّد البروجردي قدس سره قبلها في طبقات الكافي.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٤٣.

(٢) الإرشاد، المفيد، ج٢، ص٣٢٩.

(٣) الكافي، الكليني، ج١، ح٥، ص٥٠٧.

فإنكار رواية شيخ الكليني عن ابن راشد للطبقة غلط، نعم يمكن أن يدعى غرابته، وعدم الظفر به في مورد آخر، فلا يركن إلى رفع الغرابة بغرابة، وعلى كل تقدير فثبوت كون الراوي هو الحسن بن راشد البغدادي ليس بتلك القوة التي توجب الوثوق.

ويشير إلى وفاته قبل (٢٥٤هـ) ما رواه الكشي في الاختيار، قال: «حدثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، عن محمّد بن الفرج، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن أبي عليّ بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وابن بند. فكتب إلي: ذكرت ابن راشد - رحمه الله - فإنه عاش سعيداً، ومات شهيداً - ودعا لابن بند والعاصمي - وابن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثمائة سوط ورمي به في دجلة»[1].

فإن راوي الرواية محمّد بن الفرج ممن مات قبل وفاة الهادي عليه السلام سنة (٢٥٤هـ) بفترة لا بأس بها.

فالرجل رضي الله عنه وأسكنه جنته ممن استشهد في الثلث الأوّل من العقد الخامس بعد المائتين، فهو وإن كان من السابعة، لكنه توفي مع كبارها ولم يكن من المصنفين؛ وهذان الأمران يفسران عدم رواية الثامنة عنه.

في فضله ووثاقته:

وثقه الشّيخ عند عدّه في أصحاب الجواد عليه السلام، وقال: الحسن بن راشد، يكنى أبا علي، مولي لآل المهلب، بغدادي، ثقة[2]. ثم عدّه ثانيا عند ذكره لأصحاب الهادي عليه السلام[3].

وكذا عدّه في الغيبة من الوكلاء الممدوحين، وذكر أن منهم أبا عليّ بن راشد، ثم ذكر روايتين فيه شأنه:

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٦٣. ورواها في الغيبة، الطوسي، ص٣٥١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٧٥، ت٥٥٤٥.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٨٥، ت٥٦٧٣.

الأولى: أخبرني ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن عيسى، قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلى الموالي ببغداد والمدائن والسواد وما يليها: قد أقمت أبا عليّ بن راشد مقام عليّ بن الحسين بن عبد ربه ومن قبله من وكلائي، وقد أوجبت في طاعته طاعتي، وفي عصيانه الخروج إلى عصياني، وكتبت بخطي. وهذه الرواية صحيحة ودلالتها على جلالة القدر والوثاقة ظاهرة.

الثانية: روى محمّد بن يعقوب رفعه إلى محمّد بن فرج قال: كتبت إليه أسأله عن أبي عليّ بن راشد وعن عيسى بن جعفر (بن عاصم) وعن ابن بند، وكتب إلي: ذكرت ابن راشد رحمه الله، فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً – ودعا لابن بند والعاصمي – وابن بند ضرب بعمود وقتل، وابن عاصم ضرب بالسياط على الجسر ثلاث مائة سوط ورمي به في دجلة.

ثم ختم قائلا: فهؤلاء جماعة المحمودين، وتركنا ذكر استقصائهم؛ لأنهم معروفون مذكورون في الكتب[1].

وكان الكشي قد أورد عدّة روايات يمكن أن يلاحظ فيها حال الرجل:

الأولى: «حدثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، عن محمّد بن الفرج، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن أبي عليّ بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وابن بند. فكتب إلي: ذكرت ابن راشد رحمه الله، فإنه عاش سعيدا ومات شهيدا، ودعا لابن بند والعاصمي، وابن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثمائة سوط ورمي به في دجلة»[2].

الثانية: «قال عليّ بن سليمان بن رشيد العطار البغدادي: فلعنه أبو محمّد عليه السلام، وذلك أنه كانت لأبي محمّد عليه السلام خزانة، وكان يليها أبو عليّ بن راشد رضي الله عنه، فسلمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغايظ بذلك أبا محمّد عليه السلام فلعنه وبرئ

---

(١) ينظر: الغيبة، الطوسي، ص٣٥١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٦٣.

منه ودعا عليه، فما أمهل يومه ذلك وليلته حتى قبضه الله إلى النار..»[١].

الثالثة: «وجدت بخط جبرئيل بن أحمد، حدّثني محمّد بن عيسى اليقطيني، قال: كتب عليه السلام إلى أبي عليّ بن بلال في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين: بسم الله الرحمن الرحيم. أحمد الله إليك وأشكر طوله وعوده، وأصلي على محمّد النبي وآله، صلوات الله ورحمته عليهم، ثم إني أقمت أبا عليّ مقام الحسين بن عبد ربه، وائتمنته على ذلك بالمعرفة بما عنده الذي لا يقدمه أحد، وقد أعلم أنك شيخ ناحيتك، فأحببت إفرادك وإكرامك بالكتاب بذلك، فعليك، بالطاعة له، والتسليم إليه، جميع الحق قبلك، وأن تحض موالي على ذلك، وتعرفهم من ذلك، ما يصير سببا إلى عونه، وكفايته، فذلك توفير علينا، ومحبوب لدينا، ولك به جزاء من الله وأجر، فإن الله يعطي من يشاء ذو الإعطاء والجزاء برحمته، وأنت في وديعة الله. وكتبت بخطي، وأحمد الله كثيراً»[٢].

وتاريخ الكتاب هو (٢٣٢هـ)، ويذكر أن الوكيل السابق عليّ بن الحسين بن عبد ربه توفي سنة (٢٢٩هـ) كما ورد في الاختيار عن الكشي «عن حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن عبد الله، قال: سألته أن ينسئ في أجلي فقال: أو يكفيك ربك ليغفر لك خيراً لك، فحدّث بذلك عليّ بن الحسين إخوانه بمكة، ثم مات بالخزيمية في المنصرف من سنته، وهذا في سنة تسع وعشرين ومأتين رحمه الله، فقال: وقد نعى إليّ نفسي، قال: وكان وكيل الرجل عليه السلام قبل أبي عليّ بن راشد»[٣].

الرابعة: «محمد بن مسعود، قال: حدّثني محمّد بن نصير، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: نسخة الكتاب مع ابن راشد إلى جماعة الموالي، الذين هم ببغداد، المقيمين بها والمدائن، والسواد، وما يليها: (أحمد الله إليكم ما أنا عليه من عافيته وحسن عادته وأصلي على نبيه وآله، أفضل صلاته، وأكمل رحمته، ورأفته، وإني أقمت أبا عليّ

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٤٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٩٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٩٧.

بن راشد مقام عليّ بن الحسين بن عبد ربه، ومن كان قبله من وكلائي، وصار في منزلته عنـدي، ووليته ما كان يتولاه غيره من وكلائي قبلكـم، ليقبض حقي، وارتضيته لكم، وقدمتـه على غيره في ذلك، وهو أهله وموضعه، فصيروا رحمكم الله إلى الدفع إليه ذلك وإلي، وأن لا تجعلوا له على أنفسكم علّة، فعليكم بالخروج عن ذلك، والتسرع إلى طاعة الله، وتحليـل أموالكم، والحقن لدمائكم، وتعاونوا على البّر والتقوى، واتقوا الله لعلكم ترحمـون، واعتصمـوا بحبل الله جميعـا، ولا تموتن إلّا وأنتم مسـلمون، فقد أوجبت في طاعته طاعتي والخروج إلى عصيانه عصياني، فالزموا الطريق، يأجركم الله ويزيدكم من فضلـه، فإن الله بما عنده واسـع كريم، متطول على عباده، رحيـم، نحن وأنتم في وديعة الله، وحفظه. وكتبته بخطي، والحمد لله كثيراً)..

وفي كتـاب آخـر: (وأنا آمرك يا أيوب بن نوح أن تقطـع الإكثار بينك وبين أبي علي، وأن يلـزم كل واحد منكما ما وكل بـه وأمر بالقيام فيه بأمر ناحيته، فإنكم إذا انتهيتم إلى كل ما أمرتم به استغنيتم بذلك عن معاودتي، وآمرك يا أبا عليّ بمثل ما أمرت به أيوب، أن لا تقبل من أحد من أهل بغداد والمدائن شيئا يحملونه، ولا يلي لهم استيذانا علي، ومر مـن أتاك بشيء من غير أهل ناحيتك أن يصيره إلى المـوكل بناحيته، وآمرك يا أبا عليّ في ذلك بمثل ما أمرت به أيوب، وليعمل كل واحد منكما مثل ما أمرته به)»[١].

وأما الشّـيخ المفيـد، فقد عدّه في الرسـالة الهلالية، من الفقهاء الأعلام، والرؤسـاء المأخـوذ عنهـم الحـلال والحـرام، الذيـن لا يطعـن عليهـم بـشيء ولا طريـق لـذم واحد منهم[٢].

تحقيق الصدور:

قـال المجلسي رحمه الله: ضعيف[٣]، والسـند وإن كان ضعيفـاً إلّا أن الحميري روى

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٠٠.

(٢) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٤٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٧.

الرواية بسند قريب صحيح عن الثقة المعروف أحمد بن إسحاق القمي، وقد رواها عن الحميري والد الصدوق[1]، ورواها ابنه الصدوق عنه في كمال الدين كما ذكر في الهامش.

والإمام المكنى بأبي الحسن هنا هو الإمام الهادي عليه السلام، وإن كان يلقب أحياناً في روايات أبي عليّ بن راشد بالعسكري أو صاحب العسكر ويضمره في كثير من الأحيان. والختام أن الرواية موثوقة الصدور عن الإمام أبي الحسن العسكري عليه السلام وإن كان سند الكليني إليها قاصراً، نعم، تمام ألفاظها يؤخذ مما في كمال الدين.

(١) الإمامة والتبصرة، عليّ بن بابويه القمي، ص١٠٠.

٤٦٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: تَبْقَى[١] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ[٢]، لَسَاخَتْ[٣]»[٤].

رجال السند:

هذه السلسلة السندية مرت وتمر، ولا يظن أن المشكلة فقط في محمّد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ[٥] - فعلي بن إبراهيم[٦]، ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني[٧]، وأبي حمزة الثمالي[٨]، كلهم من الثقات - إلّا أن المشكلة الخافية هي وقوع

---

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والبصائر والعلل. وفي «و» والمطبوع: «أتبقى».

(٢) في كمال الدين والغيبة للطوسي: + «ساعة».

(٣) في حاشية «ف»: + «الأرض». وقوله: «لساخَت»، أي انخسفت بأهلها وذهبت بهم، أو رَسَبتْ، أي ذهبت في الماء وغاصت وغابت. انظر: لسان العرب، ج٣، ص٢٧ (سوخ).

(٤) الغيبة للنعماني، ص١٣٨، ح٨، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح٢، عن محمّد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص١٩٦، ح٥، بسنده عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص١٩٨، ح١٦؛ وكمال الدين، ص٢٠١، ح١؛ والغيبة للطوسي، ص٢٢٠، ح١٨٢، بسندها عن محمّد بن عيسى بن عبيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن الفضيل - في الغيبة: محمّد بن الفضل - عن أبي حمزة الثمالي؛ علل الشرائع، ص١٩٨، ح١٨، بسنده عن محمّد بن الفضيل؛ الغيبة للنعماني، ص١٤١، ضمن ح٢، بسند آخر؛ كمال الدين، ج١، ص٢٠٤، صدر ح١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ كفاية الأثر، ص١٦٢، ضمن الحديث، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٢، ص٦٥.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥، وتحديده هنا بالثمالي؛ بدلالة رواية محمّد بن الفضيل عنه.

(٨) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

السقط في السند، وقد مرَّ تفصيل هذا السند[1].

تحقيق الصدور:

السـند وإن كان مخدوشـاً ضعيفاً، يعاني من السـقط، ووصفه المجلسي (طاب ثراه) بالجهالة[2]، إلاّ أن المضمون موثوق بصدوره من المعصومين ﷺ.

(١) مرّ بيانه في ح٤٥٨ من هذا الجزء.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٧.

٤٦١ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَبْقَى[١] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَإِنَّا نُرَوّى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهَا لَا تَبْقَى بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلاَّ أَنْ يَسْخَطَ اللهُ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ[٢]؟ فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقَى[٣]، إِذاً لَسَاخَتْ»[٤].

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمي ثقة، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٥]؛ ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، جليل، ثقة عين، من كبار السابعة[٦]؛ محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي ضعيف، يرمى بالغلو، من الخامسة[٧]، وهنا سقط بين محمّد بن عيسى اليقطيني ومحمّد بن الفضيل، وقد مرَّ بيان ذلك[٨].

---

(١) في «ب»: «تبقى» بدون همزه الاستفهام.

(٢) في شرح صدر المتألّهين، ص٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا الترديد شكّ من الراوي، أو من محمّد بن الفضيل».

(٣) في «ض، بح»: + «الأرض». وفي الغيبة: + «الأرض بغير إمام ولو بقيت».

(٤) الغيبة للنعماني، ص١٣٩، ح٩، عن الكليني؛ وفي كمال الدين، ص٢٠١، ح٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح١٧، بسند آخر عن محمّد بن الفضيل؛ وفي بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح١، وص٥٠٩، ح٦، وعلل الشرائع، ص١٩٧، ح١٥؛ وص١٩٨، ح١٩، وعيون الأخبار، ج١، ح٢، ص٢٧٢، وكمال الدين، ص٢٠٢، ح٥؛ وص٢٠٣، ح٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفي عيون الأخبار، ج١، ح١، ص٢٧٢ و٤، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٤، ص٦٥.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٧) ينظر: ج٣، ص ٣١٨، ح٣٣٩.

(٨) مرّ بيانه في ح٤٥٨ من هذا الجزء.

تحقيق الصدور:

وفي هذه الرواية يسأل محمّد بن الفضيل بن كثير الرضا عليه السلام عن الرواية السابقة، فالسند وإن كان مخدوشا ووصفه المجلسي بالجهالة[1] إلّا أن الرواية يوثق بصدورها عن الرضا عليه السلام، فقد رواها الصفار عن ابن أبي الخطاب عن أبي داود المسترق عن أحمد بن عمر، وكلهم من الثقات.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٧.

٤٦٢ / ١٢ . عَلِيٌّ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هَرَاسَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ الإمام رُفِعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لَمَاجَتْ[٢] بِأَهْلِهَا كَمَا[٣] يَمُوجُ الْبَحْرُ[٤] بِأَهْلِهِ»[٥].

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمـي ثقة، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٦]؛ ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني جليل، ثقة عين، من كبار السابعة[٧]؛ ويبقى الكلام في أبي عبد الله المؤمن وأبي هراسة، وهما مجهولان.

٥ أبو عبد الله المؤمن:

هو زكريا بن محمّد أبو عبد الله الأزدي، مختلط الأمر، قد يُعد له كتاب من الأصول[٨]،

---

(١) في «ب، ض، ف، بر»: + «بن إبراهيم».

(٢) في الغيبة والبصائر: «لساخت».

(٣) في «ج»: + «كان».

(٤) «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كلّ شيء اضطرابه. والباء في كلا الموضعين بمعنى «مع» أو للتعدية. انظر: لسان العرب، ج٢، ص٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٥٤.

(٥) الغيبة للنعماني، ص١٣٩، ح١٠، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح٣، عن محمّد بن عيسى؛ كمال الدين، ص٢٠٢، ح٣، بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص٢٠٣، ح٩، بسنده عن محمّد بن عيسى ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبي هراسة. وفيه، ص٢٠٢، ذيل ح٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٦، ص٦٦.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٨) بقرينة قول الشّيخ فيمن لم يرو عنهم ص٤٠٩: أحمد بن الحسين بن مفلس الضبي النخاس، روى عنه حُميد كتاب زكريا بن محمّد المؤمن وغير ذلك من الأصول، باعتبار تلك العبارة دالة على كون

ولكن إن سلم ذلك فهو أصل منتحل الحديث كما أشار النجاشي؛ ولذا لا يقال بمحاولة توثيقه كونه صاحب أصل، ففضلا عن عدم التسليم بالصغرى والكبرى، فإن التسليم بوجود الحد الوسط أيضاً ممتنع[١].

قال فيه النجاشي: «زكريا بن محمّد، أبو عبد الله المؤمن، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى، ولقي الرضا عليه السلام في المسجد الحرام، وحكى عنه ما يدل على أنه كان واقفا، وكان مختلط الأمر في حديثه، له كتاب منتحل الحديث. أخبرنا الحسين، وغيره، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عنه به»[٢].

وطريق النجاشي إليه قد يظن أن فيه قطعاً وإرسالاً باعتبار أن الحسين الغضائري المتوفى (٤١١هـ) من الحادية عشرة، وابن محمّد بن يحيى العطار من التاسعة، ولكن سبق وأن نبهنا إلى علو أسناد ابن العطار، وأنه بقي شيخا للرواية لغاية سنة (٣٥٦هـ).

وقال الشيخ: «زكريا المؤمن، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عنه»[٣]. وعده في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام[٤].

وقد ذكر ابن النديم أن كتبه في كتب مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة عليهم السلام[٥]، وفي هذا مؤشر إيجابي، لكنه لا يصل إلى درجة التوثيق.

بقي شيء مهم في مدارك وثاقته، فمن المعلوم انصراف اسم زكريا بن محمّد إلى الرجل

كتابه من الأصول أيضاً، ولكن في تسليم ذلك تردد.

(١) فإنه لو سلم كونه صاحب أصل، وأن صاحب الأصل لا بد وأن يكون ثقة، فإن المراد من صاحب الأصل في الثانية هو الأصل المعتمد، وليس مطلق الأصل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٢، ت٤٥٣.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٣٢، ت٣١٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٥٨، ت٥٢٩٦.

(٥) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٧٥.

لانحصاره به، وقد ورد اسمه في أسناد تفسير القمي[1]، ولكنه غاب عن نظر السيّد الخوئي تتَنُ فلم يذكر ذلك، ولو كان قد وقع عليه نظره لكان وثقه؛ لعدم صراحة كلمات النجاشي في تضعيفه كما في معلى بن محمّد ومحمّد بن جمهور وأضرابهم ممن وثقهم (قدست روحه).

التحقيق في طبقته:

ذكرتُ في الطبقات الصغير في عنوان (زكريا بن محمّد أبو عبد الله المؤمن) أنه «لم تثبت رواية الأشعري عنه، فإن الأصل فيها هو ما عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد عن محمّد بن عيسى وهو اليقطيني عنه، وأنه من الخامسة التي أدركتها بعض السابعة»[2].

وتردد السيّد البروجردي تتَنُ في طبقات الكافي في عنوان (أبي عبد الله المؤمن)، فقال: «إنه من الخامسة أو السادسة».

وذكر أنه روى عن: إسحاق، وإسحاق بن عمار، وجابر، وعبد الأعلى مولى آل سام، وعمار بن أبي عاصم، وابن مسكان.

ولا يخفى أن كل هؤلاء من الخامسة عند السيّد البروجردي تتَنُ، فعبد الأعلى عنده تتَنُ من كبارها، نعم عبد الأعلى في طبقاتنا الصغير من الرابعة.

وذكر أنه روى عنه: عليّ بن الحكم، وعليّ بن يوسف (وصوابه الحسن بن عليّ بن يوسف)، ومحمّد بن عيسى، وأبو عبد الله الرازي الجاموراني، وابن بقاح.

وأمر من روى عنه عنده تتَنُ مختلف، فعلي بن الحكم من السادسة، والجاموراني ومحمّد بن عيسى من السابعة، وابن بقاح مردد بين السادسة والسابعة، هذا ما عنده تتَنُ في طبقات الكافي.

وأما في طبقاتنا الصغير فعلي بن الحكم، وابن بقاح من السادسة، والجاموراني،

---

(١) تفسير القمي، عليّ بن إبراهيم، ج١، ص٣٠١.

(٢) معجم طبقات المكثرين، ص٩٣، ت١٨٥.

ومحمّد بن عيسى من كبار السابعة.

ومنه يتضح أن نتاجه تَتِّئُ لا يتناسب مع مبانيه، فكان عليه أن يحكم بكونه من السادسة؛ لروايته عن الخامسة، ورواية بعض السادسة والسابعة عنه، لا أن يتردد بينهما؛ لأن كونه من الخامسة لا يستقيم مع رواية السابعة عنه، نعم يظهر منه في عناوين الرجل الأخرى مثل: زكريا بن محمّد، وزكريا المؤمن، وزكريا بن محمّد الأزدي، الميل إلى كونه من السادسة، حيث ذكر في كل واحد من تلك العناوين قائلا: «كأنه من السادسة».

ثم إنه تَتِّئُ ذكر من روى عنه في الكافي، لكنه غفل ولم يذكر أبا هراسة المذكور في روايتنا هذه، فلم يذكره فيمن روى عنه أبو عبد الله المؤمن، ولم يذكره في رواة الكافي، وأبو هراسة هنا ممن يروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام مما يعني أنه من الرابعة، مما يؤيد كون المؤمن من الخامسة.

ويظهر لي أن زكريا بن محمّد المؤمن من صغار الخامسة ممن ولد في حدود (١٢٤هـ)، وتوفي في حدود (١٩٤هـ) وهذا ما يبرر روايته عن الخامسة، والقليل من الرابعة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، ورواية السادسة وبعض كبار السابعة عنه، بالتقريب التالي: إن أهم رواته المطمَأن من روايتهم عنه هو اليقطيني، فهو أكثر من روى عنه، وهو راوي كتابه كما يتضح من فهرسي النجاشي والشيخ، واليقطيني من كبار السابعة، وإنه ممن روى عن أبي عبد الله عليه السلام كما صرح ونصّ على ذلك النجاشي، وهو مؤيد بما وجدناه في المحاسن[1]، وأنه ممن روى عن عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام، وأنه ممن روى عن أبي عبيدة الحذاء[2] الذي توفي قبل (١٤٨هـ) – وإن كان السند قد ذكر فيه عن أبي عبد الله الحذّاء، لكنه تصحيف – وإمكان روايته عنه يوجب كونه ممن ولد في العقد الثاني من المائة الأوّلى على أفضل تقدير.

---

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج٢، ص٣٩٤.

(٢) البصائر، محمّد بن الحسن الصفار، ص٦٨.

وأما ما ورد من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عنه[1]، فذكرنا أنه لا بد وأن يكون تصحيفا (لمحمد بن أحمد عن محمّد بن عيسى عنه) فهو راوي كتابه وهو السند المعتاد، ولم يرد أن روى عنه أحمد في غير هذا المورد، ولكن بمراجعة المخطوطات ومراجعة الطبعة الحديثة للكافي تبين أن ما ذكرناه هو عين الصواب، فقد ورد السند في المخطوطات طبقاً لما توقعناه ونصاً لما افترضناه، وأن طبعة الكافي القديمة قد ورد فيها ذلك خطأً.

فالصحيح أن زكريا المؤمن ممن لم ترو عنه من السابعة إلّا بواسطة خلا بعض كبارها، فقد روى عنه البرقي دائما بواسطة، ولم يرد أن غير الجاموراني واليقطيني ممن روى عنه، وذكرنا أن هؤلاء من كبار السابعة غير مرة، فعلى هذا: إن من الصحيح عدّه من صغار الخامسة؛ وهذا يعلل رواية بعض كبار السابعة والسادسة عنه، وعدم رواية بقية أهل السابعة عنه، وكذا يبرر روايته عن الخامسة، وبعض الرابعة، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام.

فيكون من جيل يونس بن عبد الرحمن، وعليّ بن يقطين، وعيسى بن عبد الله العلوي المولودين في حدود (١٢٥هـ)، ممن أدركوا الصادق عليه السلام - فقد رأى يونس أبا عبد الله عليه السلام في الحج وإن لم يرو عنه، وروى عنه ابن يقطين - نعم توفي ابن يقطين وله من العمر (٥٧ عاماً) سنة (١٨٢هـ)، وبقي يونس إلى ما بعد (١٩٩هـ)، ويظهر أن صاحبنا من جيل يونس أو أسبق منه بقليل، وهو بعمر يونس أيضاً، فيكون من صغار الخامسة الذين أدركتهم بعض كبار السابعة لا لطول عمرهم، بل لقربهم ولاداتهم من أيام ولادات السادسة.

٥ أبو هراسة:

لم يرد في كتب الحديث إلّا في هذه الرواية، ولعله منها استله الشّيخ وذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر[2] عليه السلام، ولعله رجاء الشيباني ولد إبراهيم بن أبي هراسة الذي

---

(١) الكافي، الكليني، ج٢، ح٢١، ص٢٢١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٥٠، ت١٦٧٧.

عدوه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، قال النجاشي في ولده: «إبراهيم بن رجاء الشيباني، أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة، وهراسة أمه، عامّي روى عن الحسين بن عليّ بن الحسين، وعبد الله بن محمّد بن عمر بن علي، وجعفر بن محمّد، وله عن جعفر نسخة. أخبرنا عليّ بن أحمد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم»[٣].

الراوي العامي المعروف والذي ضعفه أغلب رجالييهم يعرف بابن هراسة وليس ابن أبي هراسة، وهو من الخامسة كما يبدو، فوالده على هذا زوج هراسة وليس أباها، وذكر الابن جمع كثير منهم، ولعل أرأفهم به هو ابن حيان فقال: «إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق شيباني، من أهل الكوفة، كان من العباد الخشن، روى عنه الثوري، وحدّث عنه الكوفيون، كان أبو عبيد يطلق عليه الكذب، وهو من النوع الذي ذكرت أنه غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب»[٤].

ولو قيل: إننا لم نشهد لوالده رواية إلّا في هذا المورد، وأن (أبا هراسة) هنا تصحيف (لابن هراسة)، لكن حينئذٍ يحكم بالإرسال؛ لأنه من الخامسة إن لم يكن من صغارها، والسند الموجود لا يغني في توثيق الصدور، فلذا إذا كان من طريق لتوثيق الصدور فليس هو سند الكليني المذكور.

تحقيق الصدور:

الرواية رواها الصفار عن «محمد بن عيسى قال: حدّثني المؤمن، حدّثني أبو هراسة عن أبي جعفر عليه السلام...»[٥]. ورواها الصدوق قائلا: حدّثنا أبي ومحمّد الحسن رضي الله عنهما، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أبي عبد الله

---

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣، ت٣٤.

(٤) المجروحين، ابن حبان، ج١، ص١١٢.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص٥٠٨.

زكريا بن محمّد المؤمن، عن أبي هراسة، عن أبي جعفر عليه السلام.. الخ »[١]. ورواها بتفصيل في أسنادها وقال: حدّثنا أبي ومحمّد بن الحسن رضي الله عنهما، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله جعفر، قالا: حدّثنا محمّد بن عيسى، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن، والحسن بن عليّ بن فضال، عن أبي هراسة»[٢]. ورواها أيضاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام بسند ضعيف[٣].

المتحصل مع عدم غرابة المضمون وموافقته لغيره من الروايات، لكن الوثوق بتحقق صدور الرواية من قبل أبي هراسة على لسان أبي جعفر الباقر عليه السلام من كل هذه الأسناد ليس بثابت، نعم من الثابت رواية أبي هراسة لها لتعويض زكريا بابن فضّال في السند، ويوثق بالصدور – مع عدم تقديم السند للحجة الكافية – للمتن الذي يدل على معنى صعب أن يكون واضحا للوضاعين أيام الباقر عليه السلام، وتكرر روايته عن الأئمة عليهم السلام من بعده، فالوثوق متحقق بصدورها وإن وصف المجلسي سندها بالضعف[٤] كما هو الصحيح.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٢٠٢.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٢٠٣.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٢٠٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص ٢٩٨.

٤٦٣ / ١٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا الْحَسَنِ[١] الرِّضَا عليه السلام: هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لاَ». قُلْتُ: إِنَّا نُرَوّى أَنَّهَا لاَ تَبْقَى إِلاَّ أَنْ يَسْخَطَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: «لا تَبْقَى[٢]، إِذاً لَسَاخَتْ»[٣].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكررا، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٤].

تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي رحمه الله السند بالضعيف[٥]؛ لمكان معلى بن محمّد، والسند صحيح على مباني السيّد الخوئي طاب ثراه، لكن المتن متحقق الصدور عن الرضا عليه السلام وإن حكمنا بضعف السند، فقد صدرت بأسناد متعددة فيها المعتبر كما مرّ بيانه في الباب.

---

(١) في «ب» والبصائر والغيبة: - «أبا الحسن».

(٢) في «ج»: + «الأرض».

(٣) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ٧، عن الحسين بن محمّد؛ وفي علل الشرائع، ص١٩٨، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج١، ح٣، ص٢٤٦، بسندهما عن المعلّى بن محمّد؛ وفي كمال الدين، ص٢٠٣، ح٨؛ وعلل الشرائع، ص١٩٨، ح٢١ بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٥، ص٦٥.

(٤) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب ص١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٨.

٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلاَّ رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

٤٦٤/ ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلاَّ اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا[١] الْحُجَّةَ[٢]»[٣].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)؛ وأما أحمد بن محمّد فهو على الأقوى الأشعري، وإن كان يحتمل كونه البرقي، ولا ضير فكلاهما ثقة من السابعة، توفيا في العقد السابع بعد المائتين؛ ومحمّد بن سنان راو كوفي معروف، اختلف في شأنه، والأقوى وثاقته في نفسه وكونه قد ارتكب تدليسا مضرا بالملاقاة، من السادسة، توفي في آخر سنة (٢٢٠هـ)؛ وأما ابن الطيار هنا فهو الابن حمزة وليس الأب محمّد، وحمزة بن محمّد الطيار، من الخامسة، ممن لم يذكر بتوثيق، وقد مرَّ بيان أحوالهم جميعا في الأجزاء السابقة[٤].

---

(١) في الغيبة: «الثاني منها» بدل «أحدهما».

(٢) في «بر» والبصائر، ح٣: + «على صاحبه». وفي البصائر، ح٤: + «ولو ذهب أحدهما بقي الحجّة».

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح٤ عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عمارة بن طيّار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ الغيبة للنعماني، ص١٣٩، ح١، بسنده عن محمّد بن سنان، عن أبي عمارة حمزة بن الطيّار؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح٥، عن محمّد بن عيسى عن أبي عمارة بن طيّار؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٧، ص٦٦.

(٤) ينظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي: ج١، ح١، ص٢٩-٣٠؛ ج١، ح٧، ص١٠٧؛ ج٢، ص٦٠٣، ح١٣٥.

تحقيق الصدور:

السند وإن كان ضعيفا كما وصفه المجلسي رحمه الله[1]، إلاّ أن الرواية مما يوثق بصدورها بقرينة روايتها عن أبي عبد الله عليه السلام بأسناد متعددة، فلا يبعد حصول الوثوق بصدور هذا المضمون حتى مع ضعف كل الطرق؛ لحصول التظافر السندي في الباب، فإن رواة الخبر لو كانوا كلهم ممن ثبت ضعفهم؛ لأمكن التشكيك في التظافر السندي، ولم يوثق بالنقل؛ إذ لنا أن نقول حينئذٍ لِمَ اقتصر الضعفاء فقط على نقلها، لكن لما كان النقلة مختلفون وجهالتنا بهم كانت في طبقات مختلفة، تَحَقَقَ التظافر السندي. فالرواية متظافرة الأسناد على هذا، فقد رويت بأسناد عدّة؛ منها ما عن محمّد بن سنان وهو عن ابن الطيار، وبسند الكليني عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن النهدي، عن أبيه، عن يونس بن يعقوب، وهو سند معتبر، وبسند العطار وأحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمّد، عن الخشاب، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن كرام، كما ستأتي مواضع تلك الأسناد في الباب، وفي غير الكافي.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٨.

٤٦٥ / ٢. أحمد بْنُ إدريس وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى جَمِيعاً، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «لَوْ بَقِيَ[٢] اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ عَلى صَاحِبِهِ»[٣].

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى؛ مِثْلَهُ.

رجال السند:

قبل التطرق لرجال السند ينبغي أولاً معالجة نحو إشكال في هذا السند، وهو رواية

---

(١) قد أكثر أحمد بن محمّد – وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمّد بن يحيى عنه – من الرواية عن محمّد بن سنان، بل أكثر روايات محمّد بن سنان قد وردت عن طريق أحمد بن محمّد بن عيسى. وهذا واضح لمن تتبّع الأسناد، ولم نجد توسّط محمّد بن عيسى بن عبيد بينهما إلاّ في هذا المورد، وما ورد في التهذيب، ج٩، ح٣٧٥، ص٨٨ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن عيسى عن محمّد بن سنان، لكنّ الظاهر زيادة «عن محمّد بن عيسى» في سند التهذيب؛ فإنّ الخبر رواه الكليني في الكافي، ح١١٥٢٢، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، كما لم ترد عبارة «عن محمّد بن عيسى» في بعض نسخ التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج٢، ص٣٠١ – ٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلاّمة السيّد موسى الشبيري دام ظله في تعليقته على السند تحريف «أحمد بن محمّد»، وأنّ الصواب في العنوان هو «محمّد بن أحمد»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النُّعماني، وأيّد ذلك بكثرة رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن سنان بواسطة محمّد بن عيسى بن عبيد.

(٢) في الغيبة: + «في الأرض».

(٣) الغيبة للنعماني، ص١٣٩، ح٢، بطريقين: الأوّل: عن الكليني، عن عدّة من رجاله وأحمد بن إدريس ومحمّد بن يحيى جميعاً، عن أحمد بن محمّد...، والآخر: عن الكليني، عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٧، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن إسماعيل، عن ابن سنان؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٨، ص٦٦.

أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن محمّد بن سنان، من جهات:

الأولى: عدم الظفر برواية أحمد الأشعري عن اليقطيني وغرابتها.

الثانية: عدم الظفر برواية أحمد الأشعري عن ابن سنان بواسطة اليقطيني وغرابتها.

الثالثة: أن أحمد بن محمّد بن عيسى من أشهر رواة محمّد بن سنان فلا يروي عنه بواسطة مطلقا، بل كل روايات أحمد عن محمّد بن سنان هي بالمباشرة، ولا يخفى أن من يروي عنه بواسطة وهو بعنوان (ابن سنان) هو عبد الله بن سنان الذي هو من الخامسة.

والحلول المقترحة في مسلكين:

المسلك الأوّل: بافتراض أن أحمد بن محمّد هنا في هذا السند ليس أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، بل هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فهو ممن يروي عن اليقطيني وهو ممن يروي أحيانا كثيرة عن ابن سنان بواسطة، بل وردت رواية أحمد بن محمّد البرقي عن محمّد بن عيسى اليقطيني عن محمّد بن سنان مرات عدّة في المحاسن[1]، فيكون من التسلسلات المعهودة.

ولكن الانصراف في مثل هذا السند من أحمد بن محمّد هو إلى الأشعري، ومن الغريب أيضاً وجود مثل هذا التسلسل السندي في الكافي، وإن كان من تسلسلات صاحب المحاسن، خاصة مع وجود شيخي الكليني قبله في الكافي.

المسلك الثاني: وقوع التصحيف في السند، وفيه ثلاثة احتمالات:

الأول: تصحيف (عن) من (الواو)، وأن الصحيح (ومحمد بن عيسى) وليس (عن محمّد بن عيسى)، فيكون السند الصحيح هو: شيخي الكليني: أحمد، ومحمّد، عن شيخيهما: أحمد بن محمّد بن عيسى، ومحمّد بن عيسى بن عبيد، كليهما عن شيخهما محمّد بن سنان، ولكن هذا الاحتمال ليس بشي؛ لكونه أكثر غرابة، فالحل به هروب من

---

(١) منها ما في المحاسن: ج١، ص٢٧٣؛ ج٢، ص٣٧٢، ص٤٣٤.

الرمضاء إلى النار.

الثاني: التصحيف بزيادة وحشر اسم (عن محمّد بن عيسى) في المقام وهو أيضاً ليس بمتعين، وإن كان ما يقويه هو أن محمّد بن يحيى العطار غالبا ما يروي عن شيخه أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن سنان بتسلسل سندي متكرر مرارا، ولكن وجود أحمد بن إدريس مشتركا مع محمّد بن يحيى العطار مما يضعف هذا الاحتمال؛ لإخلاله عندئذٍ بالتسلسل السندي وتصييره غريبا أيضاً.

الثالث: ما قاله السيّد الشبيري دام ظله، وهو أن (أحمد بن محمّد) تصحيف من (محمد بن أحمد)، وأن السند الصحيح هو: أحمد بن إدريس ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، وأن لا أحمد بن محمّد بن عيسى في البين، وأن من روى عنه شيخي الكليني (قدست روحه) هو صاحب النوادر محمّد بن أحمد بن يحيى، وهو عن اليقطيني عن ابن سنان.

وهذا الاحتمال هو المتعين من جهتين:

الأولى: أن رواية محمّد بن أحمد عن محمّد بن عيسى اليقطيني عن محمّد بن سنان متداولة بكثرة في كل الكتب[1]، فهذه السلسلة من السلاسل السندية المتكررة.

الثاني: المتعاهد في الأسناد أن الكليني إذا ذكر في مقدمة السند شيخيه: (أحمد بن إدريس، ومحمّد بن يحيى) معا، فإنه يلحقهما بالرواية عن محمّد بن أحمد في موارد كثيرة، ولم يرد في مورد واحد – عدا موردنا – أن يرويا معا عن أحمد بن محمّد، بل المتعارف روايتهما معا عن محمّد بن أحمد[2].

---

(١) منها ما في: الكافي ج٧، ح١١، ص٢٦٢؛ الفقيه ج٤، ح٥٥٦٢، ص٢٣٥؛ التهذيب، ج١، ح١٤٥٤، ص٤٩٩، وغيرها.

(٢) وردت رواية شيخي الكليني عن محمّد بن أحمد في موارد كثيرة في الكافي منها: ج١، ح٦، ص٣٦٩؛ ج٣، ح٥، ص٩؛ ج٣، ح١٧، ص٣٨؛ ج٣، ح٨، ص٢٨٥؛ ح٣، ص٣٤٤، ح٢٠؛ ج٤، ح٣، ص١٤٥؛ ج٤، ح٥، ص٣٦٦. فليلاحظ.

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي الكلام فيه في المقام هو:

أحمد بن إدريس ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن حمزة ابن الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام.

ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن محمّد بن عيسى عن بقية المشايخ في السند السابق.

ورجال السند كلهم ممن مرَّ تفصيل أحوالهم عدا صاحب النوادر الذي سيأتي تفصيل حاله لاحقًا في أول سند يذكر فيه صريحا بدون تصحيف إن شاء الله تعالى.

ففي الثامنة: أحمد بن إدريس، وهو أبو عليّ الأشعري القمي الثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء[١]؛ ومحمّد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٢]؛ ومحمّد بن الحسن الصفار صاحب البصائر، ثقة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)، من كبار الثامنة[٣]؛ وفي صغار السابعة محمّد بن أحمد، وهو محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر أشعري، قمي ثقة؛ وسهل بن زياد الآدمي رازي، ضعيف[٤]؛ ومن كبار السابعة محمّد بن عيسى بن عبيد، جليل، ثقة عين[٥]؛ ومن السادسة محمّد بن سنان الزاهري، كوفي، توفي سنة (٢٢٠هـ)، لا تقبل روايته وإن ذهبنا إلى وثاقته[٦]، وينتهي السند بحمزة وهو ابن محمّد الطيّار، كان أبوه ثقة جليل القدر، وأما هو فلا مستند لإثبات وثاقته من الخامسة[٧].

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٥.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج٤، ح ٤٤٦.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٩.

(٥) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٧) مرّ الكلام في حمزة بن الطيار ج٢، ح١٣٥، ص٦٠٣.

تحقيق الصدور:

السـند مجهول، وقال المجلسي (قدسـت روحه): ضعيف بسنديه[١]. وهذا من جهة رجال السند من السند المدرج، لكن من جهة المتن فالوثوق متحصل بالمضمون، بالنظر إلى بقية روايات الباب كما فصّلناه في الأوّلى.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٩.

٤٦٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّامٍ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ». وَقَالَ: «إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ؛ لِئَلاَّ يَحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَى الله - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ للهِ عَلَيْهِ»[١].

رجال السند:

روى الصدوق وأبوه هذه الرواية عن أحمد بن إدريس عن عبد الله بن محمّد عن الخشاب عن جعفر بن محمّد عن كرام[٢].

وعبد الله بن محمّد هو بنان، أخو أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وقد اخترنا القول بثبوت وثاقته، مع إنه لم يذكر بتوثيق صريح، أو يرد في أحد طرق التوثيق العامة، مما يعوض الإرسال في سند الكليني.

وأما رجال السند فمحمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، وقد مرّ ذكره مرارا[٣]؛ والخشاب من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة، وقد مرّ أيضاً[٤]، ويبقى تفصيل الحال في جعفر بن محمّد، وكرّام.

٥ جعفر بن محمّد:

وهو هنا جعفر بن محمّد بن حكيم الخثعمي؛ إذ الخشاب هو راوي كتابه - كما نصّ حمدويه - ويتكرر كثيراً أن يروي عنه مرة بعنوان جعفر بن محمّد - كما في روايتنا -،

---

(١) الغيبة للنعماني، ص١٤٠، ح٣ عن الكليني؛ علل الشرائع، ص١٩٦، ح٦، بسنده عن ابن الخشّاب الوافي، ج٢، ح٥٠٩، ص٦٧؛ البحار، ج٥٣، ح٢٠، ص١١٤.

(٢) الإمامة والتبصرة، علّي بن بابويه، ص٣٠؛ علل الشرائع، الصدوق، ج١، ح٦، ص١٩٦.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢.

وأخرى بعنوان جعفر بن محمّد بن حكيم[١]، وثالثة بعنوان جعفر بن محمّد بن حكيم الخثعمي[٢].

فلا ريب في كون المطلق هنا هو نفسه جعفر بن محمّد بن حكيم الخثعمي المدائني أو الكوفي، الذي ذكره الشّيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام[٣]، وذكره البرقي أيضا[٤]، وقد ذكرت أحاديثه عن عمه عبد الملك في كتب العامة، وذكره ابن حجر في لسانه[٥].

وقال الكشي: «سمعت حمدويه بن نصير، يقول: كنت عند الحسن بن موسى، أكتب عنه أحاديث جعفر بن محمّد بن حكيم، إذ لقيني رجل من أهل الكوفة، سماه لي حمدويه، وفي يدي كتاب فيه أحاديث جعفر بن محمّد بن حكيم. فقال: هذا كتاب مَنْ؟ فقلت: كتاب حسن بن موسى، عن جعفر بن محمّد بن حكيم. فقال: أما الحسن فقل فيه ما شئت، وأما جعفر بن محمّد بن حكيم فليس بشيء»[٦].

أقول: لم نعلم من هو الذي قدح بجعفر بن محمّد، ولكن هل يمكن استشفاف إقرار الكشي أو حمدويه بهذا القدح؟ فيه تردد وتأمل.

وروى عليّ بن فضّال عنه كتاب أبيه[٧]، وعمه[٨]، وكلاهما ثقة جليل، فهل يقال بأن في رواية عليّ بن فضّال عنه هذين الكتابين، وكون أحدهما من الأصول دلالة وثاقة؟ فإن النجاشي ذكر أن عليّ بن فضّال قلَّ ما روى عن ضعيف[٩]، فيبعد أن يروي كتبا من

(١) الأمالي، الصدوق، ص٥٨١.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص٤٢٧.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٣٣، ت٤٩٦١.

(٤) رجال البرقي، أحمد البرقي، ص٤٩.

(٥) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٢٣.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢،ص٨٢٢.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٧، ت٩٥٧.

(٨) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٨٠، ت٤٨٥.

(٩) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٥٧، ت٦٧٦.

الأصول عن الضعفاء، لكن فيه أيضاً تردد وتأمل؛ لاحتمال انحصار طريق الكتابين به، مما يجعل ابن فضّال يرويه عنه بنحو من الاضطرار دفعا لفقدان الأصل.

فجهالتنا بحال الرجل هي محط الركب، وهو من السادسة، ولعله توفي بعد (٢٢١هـ) بدلالة رواية عليّ بن فضّال عنه، فإنه لم يرو عن أبيه الحسن بن فضّال؛ لأنه مات وكان لعلي من العمر (١٨ عاما)، والحسن توفي سنة (٢٢١هـ) على الصحيح، فعلى هذا لا بد أن يكون جعفر بن محمّد بن حكيم ممن توفي بعد هذه السنة بمدة.

٥ كرّام:

وكرّام لقب له، وأما اسمه فهو عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، وثقه النجاشي مكررا، ووصفه بالعين، وذكر وقفه، وعن الشّيخ أنه واقفي خبيث، وقال أشياخ حمدويه بوقفه، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر العلّامة عن ابن الغضائري أن الواقفة تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيرا، روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، وهو من الخامسة، هذا ملخص حال الرجل.

ذكره النجاشي وقال: «عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولاهم، كوفي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثم وقف على أبي الحسن عليه السلام، كان ثقة ثقة، عينا، يلقب كراما. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسين بن خازم، قال: حدّثنا عبيس عن كرام بكتابه»[١].

وقال الكشي: في أصحاب موسى بن جعفر وعليّ بن موسى عليهما السلام.. كرام بن عمرو عبد الكريم: حمدويه، قال: سمعت أشياخي يقولون: إن كراما هو عبد الكريم بن عمرو واقفي[٢].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٥، ت٦٤٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٣٠.

وذكره الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي الكوفي[1]. وفي أصحاب الكاظم عليه السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، لقبه كرام، كوفي، واقفي خبيث، له كتاب، روى عن أبي عبد الله[2] عليه السلام.

وفي الفهرست: «عبد الكريم بن عمرو الخثعمي. له كتاب، أخبرنا به الشّيخ المفيد رحمه الله والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عنه، ولقبه كرام»[3]. وعدّه ممن وقف بعد أن بذلوا له شيئا مما اختانوه من الأموال[4].

وعدّ المفيد كرّام الخثعمي من فقهاء أصحابنا الذين وصفهم بأنهم الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة[5].

ولا يمكن اعتماد هذا الكلام في نفي الوقف عن الرجل باعتبار أن المفيد وصفه أنه لا طعن عليه، ومن المعلوم أن الوقف طعن من الطعون، فإن المفيد في هذه الرسالة عدّ من عدّ حتى ذكر منهم مشاهير الرواة من المذاهب الباطلة كأبي الجارود زياد بن المنذر صاحب مذهب الجارودية، وسماعة بن مهران الواقفي، وعبد الله بن بكير الفطحي!!

فلا يمكن لكلمات المفيد في الهلالية من معارضة وصف الشّيخ والنجاشي وأشياخ حمدويه إياه بالوقف.

نعم، هناك بعض الروايات اعتمد عليها البعض رحمه الله في نفي وقفه، باعتبار أنه

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٣٩، ت٣٢٧٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٣٩، ت٥٠٥١.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٧٨، ت٤٨٠.

(٤) الغيبة، الطوسي، ص٦٤.

(٥) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٤٢

روى فيها النص على الإمام الرضا عليه السلام، لكن لا يستقيم سند لما تستقيم دلالته، ولا تستقيم دلالة لما يستقيم له سند، وقد عرضها السيّد الخوئي قدس سره في ترجمته في المعجم فلا نزيد إلّا أمراً واحداً، وهو أنه يثبِت وقفه روايته على أن الإمام موسى الكاظم هو القائم بنحو إشارة وعناية[١].

وقال العلّامة: قال ابن الغضائري: إن الواقفة تدّعيه، والغلاة تروي عنه كثيراً، والذي أراه التوقف عما يرويه[٢].

وما نقله العلّامة الحلي عن ابن الغضائري (رحمهما الله) فيه كلام، فهو ليس موجودا في المنتزع من حلّ الإشكال، هذا أولاً، وثانيا – وهو ما أشار إليه السيّد الأستاذ دام ظله – أن العبارة المحكية من أن الواقفة تدّعيه لا تناسب عبد الكريم بن عمرو؛ لاتفاق الرجاليين على وقفه، فلا معنى لأن يدعيه الواقفة، بل هو منهم بلا ريب، وثالثاً – وهو أيضاً مما أشار إليه السيّد الأستاذ دام ظله – أن دعوى رواية الغلاة عنه كثيراً أيضاً غريبة؛ إذ لم نلاحظ في ما بأيدينا رواية الغلاة عنه ولو في مورد واحد، فضلا عن الكثرة، ومثل هذا غريب أن يصدر عن ابن الغضائري، وهو الخبير كما عبَّر السيّد الأستاذ دام ظله.

واحتمل دام ظله أن العلّامة قدس سره لما كان يعتمد على كتاب أستاذه ابن طاووس – حلّ الإشكال – في نقل أقوال ابن الغضائري، قد اشتبه عليه الأمر فنقل ما ذكره ابن الغضائري في رجل آخر وحكاه بشأن عبد الكريم بن عمرو، خاصة مع الأخذ بالاعتبار طريقة كتابة الكتب القديمة لمن خبرها حيث تكتب التراجم واحدة تلو الأخرى بدون فاصل؛ فيحصل الاشتباه للناظر؛ فينتقل بنظره من اسم إلى اسم، فيذكر ما أورده المصنف في ترجمة رجل في ترجمة رجل آخر.

ثم استشهد دام ظله بما نقله ابن داود في عبد الملك بن المنذر حيث قال فيه: (الواقفية

---

(١) الغيبة، الطوسي، ص٥٤.

(٢) الخلاصة، العلّامة الحلي، ص٣٨١.

تدّعيه، وتروي عنه كثيرا، وأرى ترك حديثه إلّا في شاهد)، بتقريب أن العلّامة نقل ترجمة عبد الملك ووضعها في ترجمة عبد الكريم باعتبار تقارب العبارتين، مع تفرد العلّامة بنقل ما ذكره في ترجمة عبد الكريم بن عمرو، وتفرد ابن داود بنقل ترجمة عبد الملك بن المنذر، فيشك حينئذٍ في أن المذكور عند العلّامة هل هو ترجمة عبد الملك، أم هل هو ترجمة عبد الكريم[1].

ولكن في كلامه دام ظله نظر:

أولاً: أن الجزء الأخير من العبارة: (والذي أراه التوقف عما يرويه)، والظاهر من الخلاصة نسبتها للعلّامة وليس لابن الغضائري، وهو ما أقرّه السيّد الأستاذ دام ظله أيضاً، لكن مقتضى القول باتحاد عبارة العلّامة وعبارة ابن داود - باعتبار أنهما نقلاها عن حلّ الإشكال - يوجب كون ذلك الذيل من كلام ابن الغضائري كما يظهر من عبارة ابن داود.

ثانيا: مقتضى الاتحاد هو أحد أمرين:

إما أن هناك - في كتاب حلّ الإشكال - ترجمة واحدة لرجل واحد، فنقلها ابن داود تحت عنوان عبد الملك بن المنذر، ونقلها العلّامة تحت عنوان عبد الكريم بن عمرو، تصحيفا من أحدهما للآخر، وهو أمر لا يصار إليه البتة.

وإما أن هناك - في كتاب حلّ الإشكال - ترجمتان، أحدهما لعبد الملك بن المنذر، والأخرى لعبد الكريم بن عمرو، واقتصر العلّامة على نقل اسم عبد الكريم مع ترجمة عبد الملك، ونقل ترجمة عبد الملك مع نقل ما قاله النجاشي فيه، ونقل ابن داود ترجمة عبد الملك، وغفل عن ترجمة عبد الكريم فلم ينقلها من رأس، وهذا أيضاً ليس من المناسب ادعاؤه، فهو يتضمن حدوث عدّة أحداث بالاتفاق، كأن يسهو العلّامة فيكتب اسم عبد الكريم ويدرج ترجمة عبد الملك، مع سهو ابن داود ونسيانه لترجمة عبد الكريم كلها، ونسيان التستري لكل من الترجمتين معا، فإن تحقق هذا الشرط السهوي الثلاثي

---

(١) ينظر: قبسات من علم الرجال، ج١، ص٣٣٢.

مما لا يناسب توقع حدوثه إلّا في عالم الاحتمالات الرياضية والعقلية الصرفة.

ثالثاً: أن العبارتين وإن كان مضمونهما قريباً، إلّا أن تصحيف أحدهما بالأخرى ليس بذلك الأمر اليسير، فالفروقات اللفظية عدّة، نعم يمكن تجاوز واغتفار التغيير في المضمون نتيجة للاختلاف في ورود ذكر الغلاة في صيغة العلّامة، وعدم ورودها في صيغة ابن داود؛ لاحتمال سقوطها أو زيادتها.

ولكن مع عدم قبول كلام السيّد الأستاذ دام ظله يظل الأمر محيراً فيما نقله العلّامة، ومن أين جاء به، وإذا كان موجوداً في حلّ الإشكال، فلماذا لم يذكره التستري وابن داود فيما نقلاه من حلّ الإشكال؟!

وروى في المحاسن عن «محمد بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الكريم وهو كرام بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن آية في القرآن تشككني، قال: وما هي؟ قلت: قول الله: ﴿**إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ قال: وأي شيء شككت فيها؟ قلت: من صلى وصام وعَبَدَ الله قُبِلَ منه؟ قال: إنما يتقبل الله من المتقين العارفين، ثم قال: أنت أزهد في الدنيا أم الضحاك بن قيس؟ قلت: لا، بل الضحاك بن قيس، قال: فإن ذلك لا يتقبل منه شيء مما ذكرت»[(١)].

أقول: الضحاك بن قيس هنا ليس هو الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري أبو أنيس، الأمير المشهور، الصحابي الصغير الذي قتل في وقعة مرج راهط سنة أربع وستين[(٢)]؛ فإنه لم يعرف بزهد أو تقوى عند الفريقين، بل الظاهر أنه الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه الضحاك، قيل: مات سنة سبع وستين، وقيل: اثنتين وسبعين[(٣)].

وعلى كل تقدير فالرجل ممن يوثق بروايته وإن كان واقفاً.

---

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج١، ص١٦٨.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٤٤٣.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٧٢.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف بجهالتنا بحال جعفر بن محمّد بن حكيم، بتقريب أن مشكلة الإرسال قد حلّت بالتعويض بعبد الله بنان، ووصفه المجلسي تَتَنُّ بالإرسـال[1]، ولكن القسـم الأوّل مـن الرواية متحقق الصدور وهـو المتكرر في هذا الباب، وأما إضافة أن آخر من يمـوت هـو الإمام، فلم يـرد إلّا في هذا المـورد، وينحصر في رواية جعفـر بن محمّد بن حكيم المجهول، فالوثوق بصدور عين الرواية غير متحقق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٩.

٤٦٧/ ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ[١]، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلاَّ اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ، أَوْ الثَّانِي الْحُجَّةَ[٣]»[٤]. الشَّكُّ[٥] مِنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ[٦].

رجال السند:

العدّة من مشايخ الكليني ممن يحصل الوثوق بإخبارهم؛ وأحمد بن محمّد البرقي هو صاحب المحاسن، ثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٧٤هـ)؛ وعليّ بن إسماعيل هنا هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى المعروف بابن السندي، من السابعة، لم يوثقه غير نصر بن الصباح؛ وابن سنان هو محمّد بن سنان الراوي الكوفي المعروف، ثقة، ولكن لا يعتمد على روايته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)؛ وحمزة هو أبو عمارة ابن محمّد الطيار - وهو ابن المتكلم المعروف محمّد الطيار - ممن لم يوثق، وهو من الخامسة[٧].

---

(١) في الغيبة: «عن محمّد بن سنان».

(٢) في «بح، بس»: وكمال الدين، ص٢٠٣: «عن حمزة الطيّار».

(٣) في «ض»: - «أو الثاني الحجّة».

(٤) الغيبة للنعماني، ص١٤٠، ح٤ عن الكليني. كمال الدين، ص٢٠٣، ح١٠، بسنده عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص٢٣٢، ح٣٨، بسنده عن محمّد بن سنان، عن حمزة بن حُمران، عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «لكان أحدهما الحجّة» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ص٢٣٠، ح٣٠، بسند آخر عن حمزة بن حُمران، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٢، ح٥٠٧، ص٦٦.

(٥) في «ف»: «والشكّ».

(٦) في كمال الدين: «الشكّ من محمّد بن سنان».

(٧) مرّ الكلام في العدّة والبرقي وابن سنان في ج١، ص٢٥، ص١٠٥، ص١٠٧)، وحمزة بن الطيار ج٢، ص٦٠٣.

وقبل الانتقال إلى محصلة الكلام في صدورها ينبغي فرد الكلام في عليّ بن إسماعيل حيث لم نتطرق له في الأجزاء السابقة.

٥ علي بن إسماعيل:

ذكرنا ملخص حاله في كتاب الألف وأنه «أشعري، عربي، قمي، روى في كامل الزيارات، وأنه هو نفسه عليّ بن السندي، وهو يروي عن حماد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه "يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي". ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشّيخ المبتدئة به إلى حريز وحماد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حماد، ومن الرواة فيها عن حماد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم المومأ إليه - عليّ بن السندي - هو ما أشار إليه نصر في كونه (علي بن إسماعيل)، فليلتفت إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين خلافا للسيّد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين كما يظهر ذلك جليا في كامل الزيارات والاختصاص.

هذا في تحديده، وأما وثاقته فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وعليّ بن إسماعيل ممن لم يستثنه ابن الوليد»[١].

في طبقته:

«قال السيد البروجردي قدس سره في طبقات الكافي تحت عنوان عليّ بن السندي القمي: «من السادسة أو السابعة»، وعدّه من السابعة في طبقات الفقيه والتهذيب والفهرست، وقال في طبقات الكافي تحت عنوان عليّ بن إسماعيل: «كأنه من السابعة». والرجل كما هو ظاهر الأسناد من الطبقة السابعة.»[٢]

---

(١) الألف رجل، ص٣٥٢، ت٥٧٠.

(٢) الألف رجل، ص٣٥٢-٣٥٣، ت٥٧٠.

تحقيق الصدور:

أن الروايــة مما يوثق بصدور جزء من متنها؛ لما مـرَّ بيانه في الحديث الأوّل من الباب من أن تلك الرواية من الروايات المتظافرة الأسناد، وإن لم تكن صحيحة السند.

نعم، ذلك التفصيل الذي شـك فيه البرقي - كما عن الكليني - أو محمّد بن سـنان - كـما عن الشـيخ - لا يوثق بصـدوره، وهو على كل تقدير ممن لم يخـبر الراوي بثبوته، بـل بشـكه فيه. وأما في البصائر فلم يذكر هذا الشـك، وكان أورد نفـس الرواية بنفس السند، بل وختمها بقوله: (لكان أحدهما الحجة على صاحبه)[١]. ومن ترتيب الروايات في البصائر يظهر أن الكليني إنما اعتمد البصائر، ولعل هناك سببا ما لهذا الاختلاف بين الروايتين في الكافي وبصائر الدرجات، لا حاجة للإطالة في الكلام فيه.

ومحصل الكلام أن الرواية موثوقة الصدور، وإن كان سندها كما وصف المجلسي ﵀ ضعيف[٢].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص٥٠٨، ح٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٩.

٤٦٨/ ٥. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ[1] فِي الْأَرْضِ[2] إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ الْإِمَامُ[3] أَحَدَهُمَا»[4].

رجال السند:

أما أحمد بن محمّد عن محمّد بن الحسن، فهما العاصمي عن الصفار، ثقتان مرّ الكلام في أحوالهما[5]؛ وأما النهدي هنا فهو الهيثم بن أبي مسروق بدلالة رواية الصفار عنه، والطبقة، وهو يروي عن أبيه هنا، ويونس بن يعقوب هو الثقة الذي مر بيان حاله[6].

٥ النهدي:

هو أبو محمّد الهيثم بن أبي مسروق عبد الله النهدي، ثقة بمدح حمدويه، مرّ تحقيق حاله بإيجاز[7]، ولا بأس ببسط الكلام هنا؛ للوقوف على بعض النقاط المهمة في حال الرجل، وفي حال المسمى بالنهدي في هذه الرواية بالخصوص.

النقطة الأوّلى: في تحديد النهدي الذي يروي عنه محمّد بن الحسن هنا.

قال السيّد البروجردي قدس سره في طبقات الكافي في باب الألقاب: (النهدي) الذي

---

(١) في «ب»: «لو لم يبق».

(٢) في البصائر: «الدنيا».

(٣) في «بح»: «الحجّة على صاحبه» بدل «الإمام». وفي الغيبة: «أحدهما الإمام».

(٤) بصائر الدرجات، ص٥٠٨، ح٢، عن الهيثم النهدي؛ الغيبة للنعماني، ص١٤٠، ح٥ عن الكليني؛ كمال الدين، ص٢٣٢، ح ٣٨، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج٢، ح٥١٠، ص٦٧.

(٥) مرّ الكلام فيهما في ح٤٤٦ من هذا الجزء.

(٦) مرّ في ج٢، ح١٠٤، ص٤٧٠، وسيأتي مزيد تفصيل في ح٥٣٨.

(٧) مرّ في ج١، ح٢٧، ص٢٣٢.

روى عنه محمّد بن الحسن لعله القاسم، وهو من السابعة. وبهذا فالمذكور في هذه الرواية بتقريب السيّد البروجردي تتُنُّ ليس هو الهيثم بن أبي مسروق، بل الأقرب عنده تتُنُّ أنه القاسم، وسبب تقريبه تتُنُّ ذلك؛ لرواية أحمد بن محمّد - العاصمي - عن محمّد بن الحسن - الصفار - عن القاسم النهدي في موضع آخر من الكافي[1]؛ مما يشير إلى اتحاده مع المومأ إليه هنا، بقرينة اتحاد سلسلة الرواة عنه.

لكن هذا كله اشتباه منه تتُنُّ؛ فإن النهدي الذي يروي عنه الصفار مكثراً في بصائره هو الهيثم بن أبي مسروق النهدي فليراجع بصائر الدرجات[2]

بل مما ينهي النزاع ويظهر منه خطأ السيّد البروجردي تتُنُّ جلياً في تقريبه، هو أن الصفار روى عين تلك الرواية في كتابه الذي كان مصدر الكليني عن الهيثم النهدي عن أبيه عن يونس بن يعقوب، وقد ذكر أنه الهيثم النهدي صراحة[3]، بل ويظهر منه أيضاً كما هو واضح أن الكليني كان قد اعتمد البصائر كمصدر لهذه الرواية، كما هو حال كثير من أحاديث هذا الباب، وعليه فلا كلام في كون النهدي في روايتنا هو الهيثم بن أبي مسروق النهدي.

النقطة الثانية: في طبقة الهيثم بن عبد الله النهدي.

روت عنه السابعة وبعض كبار الثامنة، وروى هو عن السادسة، إلّا في روايتين حيث روى عن هشام بن سالم وهو بعيد بدون بواسطة، ولعل الواسطة الحسن بن محبوب حيث توسط بينهما في موارد أخرى، أما روايته عن الحسين بن علوان الكلبي فلا ضير فيها؛ فإنه وإن كان من الخامسة، لكنه ممن عمر وبقي إلى سنة (٢٠٠هـ)، وروى أيضاً عن أبيه الذي قد يقال أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ولعله بعمر يونس ممن أدرك

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ح٤، ص٤٦٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص٣٢؛ ٢١٤؛ ٢٧٠؛ ٢٧٢؛ ٢٧٦؛ ٣٣٥، بل وفي موارد أخرى كثيرة.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص٥٠٨، ح٢.

أبا عبد الله عليه السلام وبقي إلى (٢٠٠هـ)، قلت في الطبقات الصغير: «إنه من كبار السابعة»، وفقا لتلك المعطيات من إدراك الثامنة له، ورواية السابعة عنه، وروايته عن كبار السادسة، أما السيّد البروجردي قدس سره فقال: الهيثم بن أبي مسروق النهدي من السادسة أو من السابعة، وواضح أن أمر التردد لروايته عن هشام وأبيه باعتبارهما من الخامسة.

النقطة الثالثة: في عدّ الشّيخ الهيثم النهدي في أصحاب الباقر عليه السلام.

وفي بحث متفرع من النقطة السابقة يلاحظ أن الشّيخ عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام، وقال: «هيثم النهدي هو ابن أبي مسروق»[1]. وبهذا فسيكون الرجل وفق هذا المعطى ليس من السابعة أو السادسة، بل من الرابعة!

ولكن هذا لا يصح البتة، فالهيثم النهدي ابن أبي مسروق الذي في الأسناد لا يمكن أن يكون قد أدرك الباقر عليه السلام قطعاً، وأشار جمع غفير إلى سهو الشّيخ في هذا المورد، وأن الأنسب أن يذكره في أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام، وليس من الصحيح عدّه في أصحاب أبي جعفر الأوّل عليه السلام، فإن الرجل من أهل السابعة أو السادسة على أبعد الأقوال، وبل وروى عنه جمع من الثامنة - كالصفار - والسابعة، فلا يجوز بحال عدّه في الرابعة.

أما في سبب هذا الخطأ الذي ارتكبه الشّيخ فقد عزاه السيّد الخوئي قدس سره إلى توهم الشّيخ بين الإمامين بسبب اتحاد الكنية، كما يظهر بدوا. فقال قدس سره: «ولا يبعد أن الشّيخ رأى روايته عن أبي جعفر عليه السلام، فتخيل أن المراد بأبي جعفر هو الباقر عليه السلام، مع أن المراد به هو الجواد عليه السلام، ومما يؤكد ذلك أن الهيثم بن أبي مسروق، روى عن عليّ بن أسباط كما تقدم، وعليّ بن أسباط من أصحاب الرضا عليه السلام، وبقي إلى زمان الجواد عليه السلام»[2].

أقول: المتابع للشيخ يجد أنه كثيراً ما يستل العنوان والطبقة من الأحاديث وكتب

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٤٨، ت١٦٤٨.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢٠، ص٣٤٨.

الحديث فيدرجه في كتاب الرجال، وقد مرَّ علينا العديد من هذا، وعلى ذلك يمكن قبول ما أفاده السيّد الخوئي تتئُّ، لكن الحق أن ذلك محل توقف، فإننا لم نجد رواية لهيثم النهدي ابن أبي مسروق عن أبي جعفر عليه السلام فيما بأيدينا من كتب الحديث، حتى يتوهم الشّيخ ذلك التوهم الشنيع، فهو احتمال نظري، نشأ عند السيّد الخوئي تتئُّ وبعض من سبقه، بسبب تشابه كنية الإمامين فاحتملوا ذلك، ورموا الشيخ رحمه الله بهذا ظنا وحسبانا.

أما صاحب القاموس (طاب ثراه) فقد عزاه إلى متابعة الشّيخ للكشي في هذا، فقال: «الظاهر أن الشّيخ في الرجال استند إلى الكشّي المحرّف في طبقاته كما في فقراته، فعنوانه في الكشّي في طبقة أصحاب الباقر عليه السلام»[1].

أقول: قول التستري ناشئ من التتبع والتدبر، فكتاب معرفة الناقلين للكشي - كما يظهر مما وصل إلينا منه في كتاب (الاختيار) - قد حشره في عداد أصحاب الباقر عليه السلام، ويؤيد قبول الشّيخ لكلام الكشي أن الواصل إلينا هو ما اختاره نفس الشّيخ من كتاب معرفة الناقلين للكشي، وكان الرجل فيه في عداد أصحاب الباقر عليه السلام مما يعني إقراره له.

ولا يقال: أن تأليف الرجال كان سابقاً للاختيار، فإن المدعى متابعة الشّيخ في الرجال لكتاب معرفة الناقلين للكشي الذي كان بيد الشّيخ واستند إليه كثيراً، ثم اختصره وهذبه في ما أسماه بكتاب الاختيار.

ولعل أصل الاشتباه هو أن هناك التباسا بين الهيثم بن عبد الله بن أبي كهمس وبين الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق، فالأول من المحتمل جدا أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام، ولكنا لا نرى أن الشّيخ عدّه فيهم، ولذا قد يكون منشأ ذكر هذا الاسم ليس فقط متابعة الكشي، بل والتوهم بين الهيثمين ولد عبد الله.

---

(١) قاموس الرجال، التستري، ج١٠، ص٥٤٨.

النقطة الرابعة: في ذكر النهدي فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

أمـا ذكره فيمن لم يرو عنهم، فهو المتعـيّن والصحيح، فإنه وإن عاصر من الأئمة عليهم السلام إلّا أنه ممن لم يرو عنهم عليهم السلام، ولكن في عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام وعدّه فيمن لم يرو عنهم تنافٍ آخر، فكيف يعدّه الشّيخ فيمن روى عنهم وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

قال السـيّد الخوئـي قدس سره: «قد تكرر ذكر الشّـيخ الرجل الواحـد في أصحاب أحد المعصومين سلام الله عليهم، وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام، كما في المقام، وبين الأمرين تناف ظاهـر عـلى ما مرّ غير مرة، فإنه – قدس الله نفسـه – قد التـزم في أول كتابه بأن لا يذكر أحـدا في أصحاب أحد المعصومين إلّا وله رواية عنه سـلام الله عليـه، وهذا ينافي عدّه فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام»[1].

أقول: بعد اعتبار أن عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام غلط، يمكن القول أن في عدّه فيمن لم يرو عنهم قرينة أخرى على وجود غلط ما في عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام، خاصة وأنه لم يرو عنهم عليهم السلام حقا، واحتمال أن يكون من أراد الشّيخ ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام هو الهيثم بن عبد الله أبو كهمس؛ ليرتفع بذلك إشكالات ثلاثة، على تأمل في أصل الثالث:

أولها: التنافي بين عدّ الاسمين في البابين، ثانيها: عد الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق في أصحاب الباقر عليه السلام مع إنه من السابعة، الثالث: عدم عدّ الهيثم بن عبد الله أبي كهمس في أصحاب الباقر عليه السلام مع أنه يمكن أن يكون منهم، فقد نقل عن ابن يعفور الذي توفي وفق ما حققناه سنة (١٣١هـ)، وقد عدّه السيّد البروجردي قدس سره في الأسماء من المرددين بين الرابعة والخامسة، وإن التزم في الكنى في كونه من الخامسة.

النقطة الخامسة: في رواية سعد عن الهيثم.

إن شـيخ إجازتنا السـيّد الجلالي حفظه الله وفي خضم عرض رأيـه المختار في قضية تكرار الأسـماء عند الشّـيخ في أحد الأبواب وفي باب من لم يرو عنهم، أول ما استشهد

---

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢٠، ص٣٤٧.

بمثال لدعم مدعاه حفظه الله أن قال: فمثلاً رواية سعد بن عبد الله الأشعري المتوفى سنة (٣٠٠هـ) عن الهيثم بن أبي مسروق الذي هو من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام المتوفى (١١٤هـ)، أو الجواد عليه السلام المتوفى سنة (٢٢٠هـ)؛ فإن هذا غير ممكن إذا لاحظنا طبقتهما[١].

أقول: ظاهر كلامه دامت بركاته كأنه يريد أن يقول سواء كان الهيثم من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام أو من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام فإن سعد ممن لا يمكنه الرواية عنه. وهذا خطأ جلي، فجل أساتذة سعد هم من أصحاب الجواد عليه السلام، أليس من أشهر أساتذة سعد هو الأشعري أحمد بن محمّد بن عيسى؟ ولا شبهة ولا ريب في كونه من أصحاب الجواد عليه السلام، بل سعد كما هو المعروف ممن توفي بعد أو قبل سنة (٣٠٠هـ) بعام واحد، فهو من الثامنة، وعلى ذلك فأساتذته من السابعة، والسابعة هم أصحاب الجواد عليه السلام. ولذا ترى مشايخ سعد هم كلهم من أصحاب الجواد عليه السلام كأحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأيوب بن نوح.

ثم أضاف دامت بركاته قائلاً: فنلاحظ أن الهيثم شخص معروف من جهة روايته، وهو في طبقة من روى عن الأئمة عليهم السلام، لكن رواية سعد عنه مباشرة تفيد أن سعداً قد أدرك الهيثم، ولازم ذلك: إما أن يكون الهيثم قد بقي إلى عصر لقيه سعد، وهذا شيء لم يذكروه، أو أن يكون الهيثم الذي روى عنه سعد شخصاً آخر غير الهيثم الراوي عن الأئمة عليهم السلام، فهذا من طبقه من لم يرو. وبما أن الهيثم واحد قطعاً، وليس هناك شخص آخر بهذا الاسم في الأسانيد، لعدم ذكرهم له، وبما أن سعداً لا يمكن أن يروي مباشرة عن الراوي عن الأئمة عليهم السلام، فاللازم هو الالتزام بأن هذا السند: (سعد عن الهيثم) قد سقطت فيه واسطة - واحدة أو أكثر - ومعنى ذلك أن الرواية مرسلة[٢].

---

(١) مجلة تراثنا، ج٧، ص٥٧.

(٢) مجلة تراثنا، ج٧، ص٥٧.

أقول: الالتزام بهذا أغرب من الغرابة، ولا أعلم كيف غفل السيّد الفاضل أطال الله عمره عن إن سعد إنما يروي عن أصحاب الجواد ﷺ.

النقطة السادسة: في حال الهيثم النهدي.

والهيثم كوفي قريب الأمر، كما عن النجاشي، فاضل يذكره الأصحاب بخير، كما عن حمدويه، وهذا كافٍ وافٍ بالوثوق به كما حقق في محله، من دلالة ذلك على الوثاقة عندهم، وقد قال الكشي في أبي مسروق وابنه الهيثم: «حمدويه، قال: لأبي مسروق ابن يقال له الهيثم، سمعت أصحابي يذكرونهما بخير، كلاهما فاضلان»[1].

وقال النجاشي: «هيثم بن أبي مسروق، أبو محمّد - واسم أبي مسروق عبد الله النهدي - كوفي، قريب الأمر، له كتاب نوادر، قال ابن بطة: حدّثنا محمّد بن عليّ بن محبوب عنه»[2].

وقال الشيخ: «الهيثم بن أبي مسروق، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن الصفار، عنه»[3].

وذكره فيمن لم يرو عنهم ﷺ، قائلا: «هيثم بن أبي مسروق النهدي، روى عنه سعد بن عبد الله»[4].

ومن غرائب الغفلة ما وقع لبعضهم حيث أراد توثيق الهيثم ابن أبي مسروق فقال: «وقد قال النجاشي: هيثم بن أبي مسروق قريب الأمر، وروى الكشّي: أنّه من فراخ الشيعة. مضافاً إلى انجباره بعمل الشيخ»[5].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الكشي، ج٢، ص٦٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٧، ت١١٧٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٦٠، ت٧٨٨.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٤٩، ت٦٣٨٧.

(٥) التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، ص١٢٤.

ولا يخفى الخبط هنا، فالكشي لم يقل تلك الكلمة في حق أحد، بل هي وصف في إحدى الروايات للحسين بن منذر من قبل الإمام عليه السلام، فلا نسبة القائل صحيحة، ولا نسبة من قيل في حقه، فلا هي من الكشي، ولا هي في حق الهيثم ابن أبي مسروق، ولو كان قد نقل ما قاله الكشي لكان أوضح في الدلالة على الوثاقة من هذا!

الخاتمة في حال الهيثم أن الرجل فاضل، مذكور بخير؛ فهو ممن يوثق بنقله، وهو من كبار السابعة.

عن أبيه:

وأبوه هو عبد الله النهدي، المكنى بأبي مسروق، ذكره الكشي في ترجمة مع ابنه الهيثم كما مرّ في ولده في الترجمة السابقة، ومدحه حمدويه بوصفين؛ أنه كان فاضلا، وكان أصحابنا يذكرونه بخير، وهذا - كما مرّ مراراً - كافٍ في الاطمئنان بأخبار الرجل والاستيثاق بما يرويه.

تحقيق الصدور:

الرواية موثوقة الصدور وإن وصفها المجلسي رحمه الله بالجهالة[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٩٩.

٧ - بَابُ مَعْرِفَةِ الإمام وَالرَّدِّ إليه

٤٦٩ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا[١] مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ لِي أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللهَ مَنْ يَعْرِفُ اللهَ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللهَ[٢] فَإِنَّمَا يَعْبُدُهُ هكَذَا[٣] ضَلَالًا»[٤]. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللهِ؟ قَالَ: «تَصْدِيقُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَصْدِيقُ رَسُولِهِ[٥] صلى الله عليه وآله، وَمُوَالَاةُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَالِائْتِمَامُ[٦] بِهِ وَبِأَئِمَّةِ الْهُدى عليهم السلام، وَالْبَرَاءَةُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ، هكَذَا يُعْرَفُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ»[٧].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة

---

(١) في «ب»: «حدّثني».

(٢) في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لا يعرفه».

(٣) «هكذا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة، ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوهاً أخر. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٦٧؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٥٧؛ الوافي، ج٢، ص٨٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٠.

(٤) «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضلّ الشيء يَضِلّ ضَلالًا، أي ضاع وهلك. و«ضلالًا» تمييز لنسبة «يعبده»، أو حال عن فاعله على المبالغة؛ وفي حاشية بدر الدين: «ضلّالاً» جمعاً، واحتمله المجلسي. انظر: الصحاح، ج٥، ص١٧٤٨ (ضلل)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٥٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٠.

(٥) في «ف، ض» وحاشية «بح»: «رسول الله».

(٦) «الائتمام»: الاقتداء. يقال: ائتمّ به، أي اقتدى به. الصحاح، ج٥، ص١٨٦٥ (أمم).

(٧) تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٥٥، ص١١٦ عن أبي حمزة الثمالي مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج٢، ح٥٢١، ص٨٠.

بعـدد غفـير، وسـبق أن نبهنا مـرارا على خدشـها بالمعلى البـصري، مع وثاقـة تلميذه وشيخه فيها[١].

وأمـا محمّد بـن الفضيل، فهـو الأزدي، الضعيف بدلالـة أبي حمزة، وقـد مرّ إجمال حاله[٢]، وأما طبقته فهي الخامسـة، وإن ذكر السـيّد البروجردي تَدَّسُ في طبقات الكافي أنه من السادسـة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السـابعة كرواية محمّد بن عيسـى اليقطيني، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقيـة أسـنادهما إليه، وقد أشرنـا إلى ذلك في كتاب الألف[٣]، وهـو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسـة في جل أسـناده؛ وأما أبـو حمزة فقد مرّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠هـ)[٤].

تحقيق الصدور:

سـند الرواية ضعيف، وكـذا قال المجلسي فيه: ضعيف على المشـهور[٥]، ولا طريق لإثبات الصدور على مقدار ما بحثنا.

---

(١) منها ما ورد في ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٣) الألف رجل: ص٤٧٨، ت٨٢٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٠١.

٤٧٠/ ٢. الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلّىً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أحمد بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أذينة، قَالَ: حدّثنا غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِناً حَتّى يَعْرِفَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَئِمَّةَ كُلَّهُمْ وَإِمَامَ زَمَانِهِ، وَيَرُدَّ إِلَيْهِ، وَيُسَلِّمَ لَهُ». ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟!»[١].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - هي عين السابقة وهي من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٢]؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار[٣]، وهو الحلال أبو علي، أحمسي، بجلي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فَعَدُّ الشّيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهم منه رحمه الله، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيّد البروجردي قدس سره في طبقات الكافي والفقيه والنجاشي والتهذيب، نعم في طبقات الكشي عدّه من كبارها، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة مباشرة، وأما توسط أبيه هنا فغريب للغاية، ولعله حشو، وينتج مثل هذا الحشو في النسخ نتيجة أن كثيراً من أسناده هي عن أبي خديجة، فيعتاد الناسخ أن يلحق بعد اسم أحمد بن عائذ جملة (عن أبي خديجة)، ولكنه حين النسخ وما أن بدأ بكتابة (أبي) رفع نظره للمنسوخ منه، كما هي عادة من ينسخ ويبتدئ بما يعرفه فيتناول ببصره التالي، فوجد أن السند ليس عن (أبي خديجة)، بل عن (ابن أذينة)، فلم يكمل وعاد وكتب عن ابن أذينة، ويكون قد سها عما كتبه خطأً، ولعل في هذا الشرح بدوا تكلف كما يبدو

---

(١) الوافي، ج٢، ح٥٢٢، ص٨١؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٧، ص٦٣.

(٢) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

للبعض، لكن لممارسي النسخ هذا واضح جدا، ومن باب تسمية هذا التصحيف كما اعتدنا في تصنيفنا لأنواع التصحيف لنا أن نسميه (التصحيف الناتج عن نسيان الغلط الناشئ من الاعتياد)؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[١].

تحقيق الصدور:

تعدد رواة الخبر في الرابعة مما لا تنجم عنه مشكلة في هذه الطبقة مع أن ظاهرها الإرسال في هذه الطبقة، فالمشكلة على هذا ليست في جهالة عائذ الحلال والد أحمد؛ لأنه ليس موجودا وفق ما ذهبنا إليه من وقوع الحشو والتصحيف، وليس في الإرسال في الرابعة، بل هي فقط في معلى بن محمّد البصري. فالسند غير ناهض لإثبات الصدور، ولم نجد على ما بأيدينا ما يثبت الصدور، وهو كما قال المجلسي: ضعيف على المشهور[٢].

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٠١.

٤٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الإمام مِنْكُمْ وَاجِبَةٌ عَلى جَمِيعِ الْخَلْقِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله إِلى النَّاسِ أَجْمَعِينَ رَسُولاً وَحُجَّةً للهِ عَلى جَمِيعِ خَلْقِهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ، وَاتَّبَعَهُ، وَصَدَّقَهُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الإمام مِنَّا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ[1]، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ[2] وَيَعْرِفْ[3] حَقَّهُمَا، فَكَيْفَ يَجِبُ[4] عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الإمام وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ[5] وَيَعْرِفُ[6] حَقَّهُمَا؟!».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَيُصَدِّقُ رَسُولَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللهُ؟ أَيَجِبُ[7] عَلى أُولئِكَ حَقُّ مَعْرِفَتِكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ هؤُلَاءِ يَعْرِفُونَ فُلَاناً وَفُلَاناً[8]؟» قُلْتُ: بَلى، قَالَ: «أَتَرى أَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةَ هؤُلَاءِ؟ وَاللهِ، مَا أَوْقَعَ ذلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا الشَّيْطَانُ، لَا[9] وَاللهِ، مَا أَلْهَمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقَّنَا إِلَّا اللهُ

---

(١) في «ب»: «ورسوله».

(٢) في حاشية «بح»: «ولم يصدّق رسوله».

(٣) عطف على «يصدّقه». وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «ولم يعرف».

(٤) في الوافي ومرآة العقول: «تجب».

(٥) في «ج، ف»: «برسوله».

(٦) في «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «لم يعرف». وقوله: «يعرف حقّهما» في الموضعين معطوف على المنفيّ لا النفي، إلّا أنّه في الأوّل مجزوم وفي الثاني مرفوع. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٥٩؛ الوافي، ج٢، ص٨٢.

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي؛ وفي المطبوع: «يجب» بدون الهمزة.

(٨) في حاشية «ف، بر»: + «وفلاناً».

(٩) في «ب»: «ولا».

عَزَّ وَجَلَّ»[١].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، من السابعة، توفيا في العقد السابع بعد المائتين؛ الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الثقة المعروف، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة؛ وهشام بن سالم هو الجواليقي الثقة، من الخامسة، توفي قرابة (١٨٣هـ)؛ وزرارة هو ابن أعين الشيباني غني عن التعريف، ثقة، من حفاظ الدين، معروف، فصلنا في حاله الكلام بلا مزيد عليه، توفي سنة (١٤٨هـ)، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

ما ذكر من رجال في هذا السند فهم كلهم من الثقات المعروفين؛ ولذا قال المجلسي رحمه الله: صحيح[٣]، بل يلاحظ أنهم أعيان الثقات من المشايخ في كل طبقة.

---

(١) الوافي، ج٢، ح٥٢٣، ص٨١.

(٢) مرّ الجميع في: ج١، ص ٢٩؛ ٣٠؛ ٣٨؛ ج٢، ص٤٠، ص ٣١٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٠١.

٤٧٢/ ٤ . عَنْهُ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أبي الْمِقْدَام، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللهَ وَعَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ؛ وَمَنْ لَا يَعْرِفِ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا يَعْرِفِ[١] الإمام مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ[٢]، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ هكَذَا - وَاللهِ - ضَلَالًا[٣]»[٤].

رجال السند:

الضمير المعلّق راجع إلى محمّد بن يحيى العطار، الثقة القمي، كبير أصحابنا في زمانه؛ وأحمد هو عينه في الرواية السابقة، وكذا الحسن بن محبوب السراد[٥]؛ وأما عمرو بن أبي المقدام فهو الراوي المار الذي قبلنا روايته[٦]، وتوفي أيام الخليفة العباسي هارون كما عن ابن سعد، وبالتحديد كما عن عباد كما في التاريخ الصغير أنه مات سنة (١٧٢هـ)، ووقع من الخطأ في الجزء السابق في نسبة تضعيفه إلى أساتذتنا وإلى مرجع الطائفة، وسيأتي مزيد

---

(١) في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي ومرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام، الواو للحال عن المنفيّ أو النفي داخل على مجموع المعرفتين»، وفي الوسائل: «وما يعرف».

(٢) في «بح»: - «أهل البيت».

(٣) قال صدر المتألّهين في شرحه، ص٤٦٩: «وقوله: هكذا والله، جملة اسميّة مؤكّدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هكذا والله. وقوله: ضلالاً، حال أو تميز، والعامل معنى الإشارة». ويدلّ هذا الحديث على توقّف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام عليه السلام وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله عليه السلام: «إنّما يعرف الله» إلخ، يدلّ على توقّف معرفة الله تعالى على نفسها، فيوهم توقّف الشيء على نفسه، ويرتفع التوهّم باختلاف مراتب المعرفة. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٦٩.

(٤) الوافي، ج٢، ح٥٢٤، ص٨٢؛ الوسائل، ج١، ح٣٠٢، ص١٢٠.

(٥) ينظر: ج١، ح ١.

(٦) ينظر: ج٣، ص ٣٥٢، ح ٣٥١.

بيان؛ وأما جابر فهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة[١].

مزيد بيان في أحوال عمرو بن أبي المقدام

هو عمرو بن أبي المقدام، يكنى بأبي محمّد أو أبي ثابت، واسمه عمرو بن ثابت بن هرمز الحداد، بكري، عجلي، مولى فارسي، كوفي. هو ممن روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى والحسن بن محبوب السراد، وورد اسمه في كامل الزيارات، وتفسير القمي.

طبقته:

يظهر أن الرجل ممن ولد في حدود (٩٧هـ) وليس (٨٥هـ) كما ذكرنا في جزء سابق، وتوفي سنة (١٧٢هـ)، وهذا يفسر حكاياته عن أبي جعفر عليه السلام، وكثير منها أنه كان مع أبيه، أي أن أباه كان يصطحبه معه إلى لقاء الباقر عليه السلام حين كان فتى، ويفسر روايته عن جابر بن يزيد المتوفى (١٢٨هـ) أي حين كان له من العمر (٣١) عاما، ويفسر إدراك مجموعة من السادسة له حيث تكون ولاداتهم في حدود سنة (١٥٠هـ) مما جعل بعضهم يدرك آخر سني حياة هذا الراوي الذي أدرك بعضا من صغار الثالث وشاهد أبا جعفر الباقر عليه السلام مما يجعل السند قريبا عاليا.

أقوال الأعلام فيه:

الكشي: «روى الكشي عن شيخه حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبي العرندس الكندي، عن رجل من قريش قال: كنا بفناء الكعبة وأبو عبد الله عليه السلام قاعد، فقيل له: ما أكثر الحاج! فقال عليه السلام: ما أقل الحاج! فمرّ عمرو بن أبي المقدام، فقال: هذا من الحاج»[٢]. والسند لا يعين على الوثوق بالصدور.

---

(١) ينظر: ج٢، ص٢٧٩، ح ٧٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٧٣٨، ص٦٩٠.

البرقي:

فذكـر في رجاله «أبان بن أبي عياش الحـذاء وهو ابن أبي المقدام بن هرم الفارسي»[١] وهذا تصحيف ظاهر، وسـقط منه (عمرو بن ثابت)، ومن ثم خلط بين عنواني أبان بن أبي عيـاش وابن أبي المقدام. وهرم أيضاً تصحيـف صوابه مهزم على الأرجح. وذكر في موضع آخر «عمرو بن المقدام»[٢] ووقع أيضاً التصحيف فيه بسقوط التكنية بالابن. ثم ذكره ثالثا في عنوان «عمرو بن أبي المقدام واسم أبي المقدام ثابت»[٣].

ابن الغضائري:

أما ابن الغضائري فهناك كلام في انتساب ما نقلوه عنه، فقال العلّامة في القسم الأوّل من الخلاصة تحت اسـمه: «لعل الذي وثقه ابن الغضائـري، ونقل عن بعض أصحابنا تضعيفه هو هذا»[٤]. ثم ذكر في القسم الثاني عنوان «عمرو بن ثابت بن هرم، أبو المقدام الحـداد، مولى بني عجلان»[٥] وقال تحت اسـمه: «ضعيف جدا، قالـه ابن الغضائري. وقـال في كتابه الآخـر: عمر بن أبي المقدام ثابت العجلي، مولاهـم الكوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة»[٦]. وَرَفْعُ الكنية «أبو المقدام» يشـير إلى أن المترجم له صاحب تلك الكنية، وهو الأب وليس الابن، ولعل هذا هو الصواب.

وذكـره ابن داود في قسـم الممدوحين ولم ينقل مدحا له، بينما نقله في قسـم الضعفاء «الثاني» وقال نقلاً عن ابن الغضائري: «طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا،

---

(١) الرجال، البرقي، ص٩.

(٢) الرجال، البرقي، ١١.

(٣) الرجال، البرقي، ١٦.

(٤) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحليّ، ص٢١٢.

(٥) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحليّ، ص٣٧٧.

(٦) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحليّ، ص٣٧٧.

وهو عندي ثقة»[1].

وعن مجمع الرجال للقهبائي أنه ضعيف جداً وفق كتاب ابن الغضائري، وهذا عين ما وقع للعلّامة، ولعله ناشئ من نقلهما للمورد من كتاب حلّ الإشكال ووقوع الخلط بينه وبين أبيه في المورد.

أما النجاشي فذكره أولاً في ترجمة أبيه ثابت بن هرمز، وذكر أنه له نسخة عن عليّ بن الحسين عليه السلام يرويها عنه ابنه عمرو. وهذا أمر مقبول فطبقة أبيه مما يقتضي هذا الأمر، ثم أفرد له ترجمة خاصة فقال: «ثابت بن هرمز الحداد مولى بني عجل، روى عن عليّ بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام. له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسين بن تمام، عن محمّد بن القاسم بن زكريا المحاربي، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت به»[2].

وتحديد الطبقة هنا يعاني لبسا، فهو ممن لم يدرك السجاد عليه السلام قطعا، بل ولم يكن من جيل تلاميذ الباقر عليه السلام وإن رآه وجلس معه في زمن أبيه، ولعل التوهم نشأ من ابن سعد في الطبقات حيث ذكر أنه يروي عن محمّد بن عليّ وأبيه، وقد يتوهم من هذا أنه يروي عن الباقر وأبيه السجاد عليهما السلام، ولكن مراد العبارة أن عمرو بن ثابت يروي عن الباقر عليه السلام، ويروي عن أبيه ثابت.

الطوسي: ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام مرة، وفي أصحاب الصادق عليه السلام مرتين، وذكر تارة أنه من التابعين، وأخرى أنه ممن روى عنهما عليهما السلام. وورد اسمه في الفهرست مصحفا بعنوان «عمرو بن ميمون»، ومتابعة الترجمة تشير بوضوح إلى اتحاده مع عمرو بن ثابت.

---

(١) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحليّ، ص٣٧٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩٠، ت٧٧٧.

أقوال العامة فيه

بعد وفاة الرجل سنة (١٧٢هـ) كما عن البخاري، تناقل أهل الرجال عند العامة أقوالهم فيه جيلاً بعد جيل، فمن الجيل اللاحق له ذكر ابن سعد المتوفى (٢٣٠هـ) الرجلَ في الطبقات الكبرى، وقال: «عمرو بن أبي المقدام العجلي، توفي في خلافة هارون، واسم أبي المقدام ثابت، وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه، وكان متشيعا مفرطا»[١].

وابن معين (٢٣٣هـ) فقال: «ليس بشيء»، وذكره تارة فضعفه، وأخرى فقال: «ليس بثقة ولا مأمون»[٢]، وأنه لا يكتب عنه.

ونقل أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في علله عن ابن مبارك: «لا تحدّثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف»[٣].

وعن البخاري (٢٥٦هـ) في تاريخه الكبير والضعفاء: «ليس بالقوي عندهم»[٤].

وعن العجلي (٢٦١هـ) في معرفة الثقات: «شديد التشيع، غال فيه، واهي الحديث»[٥].

وفي ضعفاء النسائي (٣٠٣هـ) قال: «متروك الحديث»[٦].

ونقل العقيلي (٣٢٢هـ) العديد من الأقوال فيه منها: «عن جرير أنه كان يخرج

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٦، ص٣٨٣.

(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، ج١، ص٢٧٠.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل، ج٣، ص٤٨٦.

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، ج٦، ص٣١٩، ت٢٥١٤؛ الضعفاء الصغير، البخاري، ص٨٧، ت٢٥٧.

(٥) معرفة الثقات، العجلي، ج٢، ص١٧٣، ت١٣٦٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص٢٢٠، ت٤٥.

حديثه، فيقولون: لا نريده، فيقول: أدركته صالحا، فيقولون: تغيّر بعدك»[١]، ونقل عن يحيى بن معين أنه «لا يكذب في حديثه»، ولم نجده في كتاب ابن معين بروايتيه. وذكر أبو حاتم (٣٢٧هـ) ما قيل فيه وأشار إلى طبقته، فذكر أنه ممن يروي عن «أبي إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، ومحمّد بن علي، وأبيه». وربما يتوهم أن المقصود بمحمد بن عليّ وأبيه أنهما الباقر والسجاد عليهما السلام، لكن المقصود وإن كان محمّد بن عليّ هو الباقر عليه السلام، لكن (أبيه) أي أبو عمرو ثابت بن هرمز الراوي المعروف حيث تشتهر رواية ابنه عمرو عنه.

وذكره ابن حبان (٣٥٤هـ) في ثقاته، ولكنه أيضاً ذكره في المجروحين وقال: «وهو الذي يقال له ابن أبي المقدام، يروى عن أبيه. روى عنه العراقيون. مات سنة ثنتين وسبعين، وقد قيل سنة سبعين ومائة، كان ممن يروى الموضوعات. لا يحل ذكره إلّا على سبيل الاعتبار»[٢].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه) في وصف سنده بأنه مختلف فيه[٣]، وهو صحيح عند السيّد الخوئي قدست نفسه ومرجع الطائفة دام ظله. والاختلاف في سنده إنما هو من جهة عمرو بن أبي المقدام، فقد يضعفه البعض لكلام ابن الغضائري، بينما يوثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، ويوثقه السيّد السيستاني دام ظله والسيّد الأستاذ تبعا لما نقل عن ابن الغضائري، ورواية ابن أبي عمير عنه، ووثقناه لوصف العامة له بالصدق مع استيائهم من مذهبه ووصفهم إياه بالغلو والترفض وأنه رجل سوء.

---

(١) ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج٣، ص٢٦٢.

(٢) المجروحين، ابن حبان، ج٢، ص٧٦.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٠٣.

٤٧٣ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنِ الْأَئِمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «كَانَ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِمَاماً، ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام إِمَاماً[١]، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام إِمَاماً[٢]، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِمَاماً[٣]، ثُمَّ كَانَ[٤] مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام إِمَاماً، مَنْ أَنْكَرَ ذلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالى - وَمَعْرِفَةَ رَسُولِهِ[٥] صلى الله عليه وآله».

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ[٦] جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَعَدْتُهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لي[٧]: «إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ[٨] لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالى - فِي أَرْضِهِ»[٩].

رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[١٠]؛

---

(١) في «ب»: - «إماماً».

(٢) في «ب، بر، بس»: - «إماماً».

(٣) في «ب، بر، بس، بف»: - «إماماً».

(٤) في «ب»: - «كان».

(٥) في «ج، ض، ف، بح» والوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألّهين: «الرسول».

(٦) قوله: «ثمّ أنت»: إمّا تصديق، أي إخبار بإذعانه وتصديقه بإمامته. أو استفهام. والسكوت على الأوّل تقرير، وعلى الثاني للتقيّة أو لأمر آخر. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٦٣؛ الوافي، ج٢، ص٨٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٤.

(٧) في «ض بس»: - «لي».

(٨) في «بس» وحاشية «ج»: «احدّثك».

(٩) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح٥٢٥، ص٨٣.

(١٠) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

ومعلى بن محمّد البصري المضطرب المذهب، من السابعة[١]؛ ومحمّد بن جمهور هو العمي، وهو ضعيف على الأقوى، من صغار السادسة، ومرّ بيان حاله[٢]، وبقي فيه بحث نذكره هنا؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة، مرَّ[٣]، وكذا معاوية بن وهب ثقة، حسن الطريقة، من الخامسة[٤]، ويبقى الكلام في مبحث نستدركه في محمّد بن جمهور، وفي تفصيل حال ذريح.

في توثيق السيّد الخوئي تَتُلُ لابن جمهور:

الأمر الأوّل: قال السيّد الخوئي قدست نفسه في ترجمة خالد بن يزيد، أبو خالد القماط، ضمن استعراضه لوجوه عدم الاستدلال بروايات وردت في شأن القماط: «الرواية ضعيفة السند، ولا أقل من أن في سندها محمّد بن جمهور العمي»[٥]، واستمر قدست نفسه في رأيه هذا كما يظهر في ترجمة زيد بن علي[٦]، ثم وثقه في ترجمته باعتباره ممن روى عنه عليّ بن إبراهيم في التفسير، وأن عبارات الذم التي ذكرها النجاشي والشيخ لا تعارض توثيق التفسير.

الأمر الثاني: ذكر النجاشي في شأن ابن جمهور قائلاً: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»[٧]، ولم يوثقه الشيخ، بل ذكر أنه «بصري غال»[٨]، وفي كتاب ابن الغضائري: «محمد بن الحسن بن جمهور، أبو عبد الله العمي، غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً، يحلل فيه محرمات الله

---

(١) ينظر: ج١، ص ٢١٨، ح٢١.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦٥، ص٢٣٦.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٨، ص٤٢.

(٦) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٨، ص٣٦٣.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٧، ت٩٠١.

(٨) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٦٤، ت٥٤٠٤.

عز وجل»[١].

ومع كل هذا شفع فيه التفسير ووثقه وقال:» الظاهر أن الرجل ثقة، وإن كان فاسد المذهب، لشهادة عليّ بن إبراهيم بن هاشم بوثاقته، غاية الأمر أنه ضعيف في الحديث...»[٢].

بينما ذكر النجاشي في موسى بن سعدان أنه: «ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب كثيرة»[٣]، ولم يتطرق الشّيخ إلى وصفه بالضعف أو غيره، وفي كتاب ابن الغضائري قال: «ضعيف في مذهبه غلو»[٤]، وهو قدست نفسه لا يعتد بكتاب ابن الغضائري، لكنه قال في شأن موسى بن سعدان: «إن توثيق عليّ بن إبراهيم يعارضه تضعيف النجاشي، المؤيد بتضعيف ابن الغضائري، فيصبح الرجل مجهول الحال، فلا يعتد بروايته»[٥].

وهذا في غاية الغرابة منه قدست نفسه، فمع أن عبارات القوم في وصف سوء محمّد بن جمهور كانت أشد وأقوى إلّا أنه شفع التفسير فيه، في حين لم يشفع ذلك في موسى بن سعدان مع أن الأمر فيه أهون من سابقه!

٥ ذريح:

هو ذريح بن محمّد المحاربي، ثقة من الطبقة الخامسة كما يظهر من رواية السادسة عنه، كصفوان وابن أبي عمير وعليّ بن الحكم، وكونه ممن روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، وأما ما في رواية الكشي بسنده عن داود الرقي من سؤاله للرضا عليه السلام عن مضمون رواية يرويها ذريح عن أبي جعفر عليه السلام، فليس دليلا كافياً لإدراكه الباقر عليه السلام؛ لضعف سندها، ولعدم استساغة الركون لإدراكه الباقر عليه السلام مع رواية السادسة عنه بكثرة، ولم يذكر في

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٢، ت١٣١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٦، ص١٩١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٤، ت١٠٧٢.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٠، ت١٢٣.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢٠، ص٥١.

المعمريـن، بل وذكر النجاشي والشـيخ كونه من أصحاب الصـادق والكاظم عليهما السلام، ولم يذكرا إدراكه الباقر عليه السلام، بل وإمكان أن يكون رواها عن الباقر عليه السلام بواسطة، فلم يذكر داود الرقي السند كاملا.

قال النجاشي في ترجمته: «ذريح بن محمّد بن يزيد، أبو الوليد المحاربي، عربي من بني محـارب بن خصفة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحســن عليهما السلام. ذكره ابن عقدة وابن نوح. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن تمام، قال: حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن المثنى قراءة عليه، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير البجلي عن ذريح»[1].

وذكره الشّـيخ في أصحاب الصادق عليه السلام: « ذريح بن يزيـد المحاربي الكوفي، يكنى أبا الوليد»[2].

ووثقـه في الفهرسـت قائلا: « ذريـح المحاربي، ثقة. له أصل، أخبرنا به أبو الحسـين بن أبي جيد القمي، عن محمّد بن الحســن ابن الوليد، عن محمّد بن الحســن الصفار، عن إبراهيم بن هاشـم، عن ابن أبي عمير، عنه. ورواه أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحسن الطويل، عن عبد الله بن المغيرة، عنه»[3].

وذكـر في كتاب ابـن الغضائري: «ذُرَيْحُ، المُحارِبيُّ. روى أبو سَـعيد سـهل بن زياد الآدمـي حديثاً ضعيفاً، وأنّه سـأل أبـا عَبْد الله عليه السلام عـن أخبار جابِر؟ فقـال: «إلْهِ عن أحاديـث جابِر، فإنّها إذا وَقَعَتْ إلى السَـفَلَةِ أذاعُوها». وليـسَ هذا من المدح أو الذمّ في طائِـل، مع أنّ طريقه ضَعِيفٌ؛ لأنّ صاحبَ الكتاب قال: «وروى مُحَمَّدُ بنُ سِـنان، عن عَبْدِ الله بن جَبَلَة الكِنانيّ، عن ذُرَيْح المُحارِبيّ، عن أبي عَبْدِ الله عليه السلام»[4].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٦٣، ت٤٣١.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٢٠٣، ت٢٥٩٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٢٩، ٢٨٩.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٤٩، ت٥٩.

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف[1]، نعم رواها جعفر بن محمّد بن شريح الحضرمي عن ذريح في ما وصل من كتاب محمّد بن المثنى الحضرمي، وهذا لا يبعد حصول بعض الاطمئنان بصحة انتساب الرواية.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٠٤.

٦/٤٧٤ . عِـدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَـنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَـنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمـنِ بْنِ أبي لَيْلى، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أبي عَبْـدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُـونَ صَالِحِينَ حَتّى تَعْرِفُوا، وَلَا تَعْرِفُوا[١] حَتّى تُصَدِّقُوا، وَلاَ تُصَدِّقُوا[٢] حَتّى تُسَلِّمُوا[٣] أَبْوَاباً[٤] أَرْبَعَةً[٥] لَا يَصْلُحُ أَوَّلُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا، ضَلَّ أصحاب الثَّلَاثَةِ، وَتَاهُوا تَيْهاً[٦] بَعِيـداً[٧]؛ إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَـلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَقْبَلُ[٨] اللهُ[٩] إِلاَّ الْوَفَاءَ[١٠] بِالشُّرُوطِ وَالْعُهُودِ، فَمَنْ[١١] وَفى للهِ - عَزَّ وَجَلَّ[١٢] - بِشَرْطِهِ[١٣]،

---

(١) في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح١٥٤١: «لا تعرفون». وقوله: «لا تعرفـوا»: إمّا خبر، مثل «لا تكونون» بحذف النون للتخفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدّقوا». انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٦٢؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٥.

(٢) في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح١٥٤١: «لا تصدّقون».

(٣) «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحاح، ج٥، ص١٩٥٢ (سلم).

(٤) في مرآة العقول: «أبواباً، منصوب بتقدير «الزموا» أو «خذوا» أو «اعلموا»».

(٥) في الوافي: «أشار بالأبواب الأربعة إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانيّة، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السـلام، كما يتبيّن ممّا ذكره بعده. و«أصحاب الثلاثة» إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج».

(٦) «تاهوا تيهاً» أي ذهبوا متحيّرين. الصحاح، ج٦، ص٢٢٢٩ (تيه).

(٧) في الوافي: «عظيمًا».

(٨) في البحار والكافي، ح١٥٤١: «لا يتقبّل».

(٩) في البحار: - «الله».

(١٠) في البحار والكافي، ح١٥٤١: «بالوفاء».

(١١) في البحار والكافي، ح١٥٤١: «ومن».

(١٢) في «ف» والمرآة: «وفى الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفى الله عزّ وجلّ». وفي الكافي، ح١٥٤١: «وفى الله» بدل «وفى لله عزّ وجلّ».

(١٣) في «ج» والبحار والكافي، ح١٥٤١: «بشروطه».

وَاسْتَعْمَلَ[(١)] مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا[(٢)] عِنْدَهُ، وَاسْتَكْمَلَ[(٣)] وَعْدَهُ. إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطُرُقِ[(٤)] الْهُدى، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ[(٥)]، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى﴾[(٦)] وَقَالَ: ﴿إِنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[(٧)] فَمَنِ اتَّقَى اللهَ فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللهَ مُؤْمِناً بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فَاتَ[(٨)] قَوْمٌ، وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا[(٩)] أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ[(١٠)] مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، اهْتَدى[(١١)]؛ وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدى.

وَصَلَ[(١٢)] اللهُ طَاعَةَ وَلِيِّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ

---

(١) في «ج، ف، بس» وحاشية «بح، بف» والبحار والكافي، ح١٥٤١: «استكمل».

(٢) في البحار: «تمّا».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار والكافي، ح١٥٤١. وفي المطبوع: + «[ما وعده]».

(٤) في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألّهين والكافي، ح١٥٤١: «بطريق».

(٥) قال الجوهري: «المَنار: عَلَم الطريق... والمَنارَة: التي يؤذّن عليها، والمَنارَة أيضاً: ما يوضع فوقها السراج. والجمع: مناور، بالواو؛ لأنّه من النور». وقال ابن الأثير: «المَنار: جمع المَنارَة، وهي العلامة تجعل بين الحدّين». الصحاح، ج٢، ص٨٣٩؛ النهاية، ج٥، ص١٢٧ (نور).

(٦) طه (٢٠): ٨٢.

(٧) المائدة (٥): ٢٧.

(٨) في حاشية «ج»: «مات».

(٩) في البحار: «فظنّوا».

(١٠) في «بف»: «لأنّه».

(١١) في «ض»: «فقد اهتدى».

(١٢) في حاشية «ف»: «ووصل».

طَاعَةَ وُلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِعِ اللهَ وَلَا رَسُولَهُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا أُنْزِلَ[١] مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[٢]، وَالْتَمِسُوا[٣] الْبُيُوتَ الَّتِي أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ[٤]؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَكُمْ[٥] أَنَّهُمْ ﴿رِجالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَإِقامِ الصَّلاةِ وَإِيتاءِ الزَّكاةِ يَخافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصارُ﴾[٦] إِنَّ اللهَ قَدِ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ[٧] لِأَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ بِذٰلِكَ[٨] فِي نُذُرِهِ[٩]، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلاّ خَلا فِيها نَذِيرٌ﴾[١٠] تَاهَ مَنْ جَهِلَ، وَاهْتَدىٰ مَنْ أَبْصَرَ وَعَقَلَ؛ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَلٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي

---

(١) في «بف» وحاشية بدرالدين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافي، ح١٥٤١: «بما نزل».

(٢) الأعراف (٧): ٣١. المراد بالزينة العلم والعبوديّة، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. انظر شروح الكافي.

(٣) «التمسوا»، أي اطلبوا، من الالتماس بمعنى الطلب. انظر: الصحاح، ج٣، ص٩٧٥ (لمس).

(٤) اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ﴾.

(٥) في البحار والكافي، ح١٥٤١: «قد خبّركم».

(٦) النور (٢٤): ٣٧.

(٧) «استخلص الرسل»، أي استخصّهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصّه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عمّا سواه. انظر: الصحاح، ج٣، ص ١٠٣٧ (خلص)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٦٨؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٩.

(٨) في البحار والكافي، ح١٥٤١: «لذلك».

(٩) في الوافي: «نذوره». و«النُّذُر» إمّا اسم من الإنذار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. و«في» على الأوّل للتعليل. والمعنى على الثاني: كائنين في نذره. انظر: مرآة العقول، ج٢، ص٣١٠؛ الصحاح، ج٢، ص٨٢٥ - ٨٢٦ (نذر).

(١٠) فاطر (٣٥): ٢٤.

الصُّـــدُورِ﴾[١] وَكَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْـصِرِ؟! وَكَيْفَ يُبْصِرِ مَــنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ[٢]؟! اتَّبِعُوا رَسُــولَ اللهِ ﷺ وَأَهْلَ بَيْتِهِ[٣] ﷺ، وَأَقِرُّوا بِمَا نَزَلَ[٤] مِنْ عِنْـدِ اللهِ[٥]، وَاتَّبِعُوا آثَارَ[٦] الهُـدى؛ فَإِنَّهُمْ[٧] عَلامَاتُ الْأَمَانَةِ[٨] وَالتُّقى. وَاعْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَـى بْنَ مَرْيَمَ ﷺ، وَأَقَرَّ بِمَنْ سِـوَاهُ مِنَ الرُّسُـلِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ اقْتَصُّوا[٩] الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ المُنَارِ، وَالْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الحُجُبِ الْآثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ»[١٠]

رجال السند:

مرَّ نظير هذا السند في كتاب العلم[١١]، والكلام فيه هو عين الكلام، ولكن مرَّ هناك أن الواسطة المجهولة في السند هي محمّد بن أبي عمير على الأرجح، بل ويطمأن في

---

(١) الحجّ (٢٢): ٤٦.

(٢) في البحار والكافي، ح١٥٤١ وكمال الدين: «لم ينذر».

(٣) في البحار والكافي، ح١٥٤١ وكمال الدين: - «وأهل بيته عليهم السلام».

(٤) في «ف»: «نزّل». وفي «بح» والبحار: «أنزل الله».

(٥) في «بس»: «من عنده».

(٦) في «بس» وحاشية «بف»: «آيات».

(٧) في «بس»: «وإنّهم». وفي شرح المازندراني: «لأنّهم». وفي البحار وكمال الدين: «فإنّها».

(٨) في «ب»: «الإمامة».

(٩) في كمال الدين: «أقصدوا». وقصّ الأثر واقتصّه وتقصّصه كلّها بمعنى، أي تتبّعه وطلبه واتّبعه. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٠٥١ (قصص).

(١٠) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح١٥٤١. وفي كمال الدين، ص٤١١، ح٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن عبدالرحمن، من قوله: «وكيف يهتدي من لم يبصر»؛ الوافي، ج٢، ح٥٢٦، ص٨٣؛ الوسائل، ج١٥، ح٢٠٢٣٤، ص١٨٤؛ البحار، ج٦٩، ح١٢، ص١٠.

(١١) ينظر: ج٢، ح١١٥، ص٥٤٦.

هـذا المورد كونه هـو لرواية الصدوق جزءًا مهـمًا من هذه الرواية عـن طريق محمّد بن أبي عمـير كما يظهر في هوامش التحقيق، ولكن هذا يفضي إلى مشـكلة في السـند والتي فاتنـا التعـرض لها في الجزء الثاني، وأشرنا إليها في الطبقـات الصغير، وهي أن محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي المعروف من الرابعة، وتوفي سـنة (١٤٨هـ)، في حين أن ابن أبي عمير من السادسـة، وتوفي سـنة (٢١٧هـ)، مما يشير إلى عدم الملاقاة، خصوصاً أن ابـن أبي عمير ممن لم يدرك الرابعة ومن تـوفي في حقبتهم، بل جلّ من أدركه هم أهل الخامسـة. وأما السيّد البروجردي طاب رمسه فذكره في طبقات رجال الكافي ولم يذكر طبقتـه، وذكر قبله عنوان (محمد بـن عبد الرحمن) الذي يروي عنه أحمد بن رزق، وعدّه من الخامسة، ولا يخفى أن محمّد بن الرحمن هذا ليس ابن أبي ليلى، بل هو الأشل.

نعم ذكر تتَسُّ في الكنى عنوان ابن أبي ليلى، واستظهر أنه محمّد بن عبد الرحمن، وعدّه من الرابعة.

تحقيق الصدور:

السند لا يساعد في إثبات الصدور، ووصفه المجلسي أيضاً بالضعف[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٠٥.

٤٧٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَغِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «أَبَى اللهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلاَّ بِأَسْبَابٍ[١]؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً، وَجَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحاً، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْماً[٢]، وَجَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَاباً نَاطِقاً، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، ذَاكَ[٣] رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وَنَحْنُ[٤]»[٥].

رجال السند:

مـرّ نظير هذا السـند مرات كان آخرها في هذا الجزء في بـاب أنّ الأرض لا تخلو من حُجّة[٦]، نعم كان الكليني قد بدأ ذلك الموضع بمحمد بن يحيى، وهنا بدأ السند بالعدّة التي أحد أفرادها هو محمّد بن يحيى، ولا كلام في اعتبار السـند إلى الحسـين بن سـعيد، ولكن الكلام في سند ابن سعيد إلى المعصوم عليه السلام.

والمشـكلة أن من روى عنه الحسـين بن سـعيد ممـن لا يعرف عنـه أي شيء، فهو لم يـرد إلّا في هذه الروايـة التي رواها الصفار في بصائره واسـتلها الكليني وسـعد منها،

---

(١) في «بس» ومرآة العقول والبصائر، ح١: «بالأسباب».

(٢) في مـرآة العقـول: «العَلَم - بالتحريك - أي ما يعلم بالشرع، أو بالكسر، أي سـبب العلم، وهو القرآن».

(٣) في «ب» والوافي والبصائر، ح١: «ذلك».

(٤) قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسـول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، ومن الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم المسبّب؛ فالعلم بالأشياء كلّها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».

(٥) بصائر الدرجات، ص٦، ح١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٦، ح٢؛ وص٥٢٥، ح٢، بسـند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٥٢٧، ص٨٦.

(٦) ينظر: ح٤٥٦.

وحاولـت جاهداً أن أحصل على أوصاف إضافية للرجـل فلم أفلح، فضلاً عن معرفة من أرسل عنه ابن صغير هذا في طريقه إلى ربعي الثقة الذي هو من الخامسة، والذي مرّ ذكره سابقا[١].

وقد روى الصفـار في بصائره الرواية بمتنين فيهما بعـض الاختلاف، واحدة بنفس سندنا، والأخرى بسند مرسل عن اليقطيني كما ذكر في هوامش التحقيق.

تحقيق الصدور:

يبقى السـند قـاصرًا عن أداء وظيفته في تحصيل الوثاقة، لكـن المتن في بعض أجزائه مرتكز شرعي حديثي، ووصفه المجلسي بالجهالة[٢].

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣١٢.

٤٧٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ دَانَ اللهَ[1] - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ[2] فِيهَا نَفْسَهُ[3] وَلَا إِمَامَ لَهُ[4] مِنَ اللهِ، فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ، وَاللهُ شَانِئٌ[5] لِأَعْمَالِهِ، وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ[6] ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا[7]، فَهَجَمَتْ[8] ذَاهِبَةً وَجَائِيَةً يَوْمَهَا، فَلَمَّا جَنَّهَا[9] اللَّيْلُ، بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ[10] مَعَ[11] رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا[12]

---

(١) «دان الله» أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج٥، ص٢١٨ (دين).

(٢) في «بر»: «بجهده». وقوله: «يجهد»، من الجَهد والجُهد بمعنى المشقّة. يقال: جَهَد نفسه يَجْهَد، أي كلّفها مشقّة؛ وأجهد لغة قليلة. والمعنى: يجدّ ويبالغ فيها، ويكلّف مشقّة في العبادة وتحمّلها، ويحمل على نفسه فوق طاقتها. انظر: المغرب، ص٩٧ (جهد)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٧٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣١٣.

(٣) في «بر»: «نفسه فيها».

(٤) في الوافي: - «له».

(٥) «الشانئ»: المُبْغض، من الشَناءَة مثال الشناعة بمعنى البُغْض. انظر: الصحاح، ج١، ص٥٧ (شنأ).

(٦) في المحاسن، ح٤٧: + «لا راعي لها».

(٧) «القطيع»: الطائفة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).

(٨) في المحاسن، ح٤٧ والغيبة: «فتاهت».

(٩) في «بس»: «أجنّها». وفي المحاسن، ح٤٧: «أن جنّها». و«جنّها الليل»، أي سترها. النهاية، ج١، ص٣٠٧ (جنن).

(١٠) في الوافي والكافي، ح٩٧٤: - «غنم».

(١١) في «ب، ض، بس، بف» وحاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين والوافي والكافي، ح٩٧٤: + «غير».

(١٢) «فحنّت إليها»، أي اشتاق؛ من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقة صوتها إثْر ولده. انظر: النهاية، ج١، ص٤٥٢ (حنن).

وَاغْـتَرَّتْ بِهَـا[١]، فَبَاتَـتْ[٢] مَعَهَـا فِي مَرْبِضِهَـا[٣]، فَلَـمَّا أَنْ سَـاقَ الرَّاعِـي قَطِيعَـهُ، أَنْكَـرَتْ رَاعِيَهَـا وَقَطِيعَهَـا، فَهَجَمَتْ مُتَحَـيِّرَةً تَطْلُـبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَـا[٤]، فَبَصُرَتْ بِغَنَـمٍ[٥] مَـعَ رَاعِيهَـا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاغْـتَرَّتْ بِهَا، فَصَـاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِـي بِرَاعِيكِ وَقَطِيعِـكِ؛ فَأَنْـتِ[٦] تَائِهَةٌ مُتَحَيِّرَةٌ عَنْ رَاعِيـكِ وَقَطِيعِكِ، فَهَجَمَتْ ذَعِـرَةً[٧] مُتَحَيِّرَةً تَائِهَـةً[٨] لَا رَاعِـيَ لَهَـا يُرْشِـدُهَا إِلَى مَرْعَاهَـا أَوْ يَرُدُّهَـا[٩]، فَبَيْنَا[١٠] هِـيَ كَذَلِـكَ إِذَا[١١] اغْتَنَـمَ الذِّئْـبُ ضَيْعَتَهَـا[١٢]، فَأَكَلَهَـا. وَكَذَلِـكَ وَاللهِ يَـا مُحَمَّـدُ، مَـنْ أَصْبَحَ مِـنْ هٰذِهِ

---

(١) «اغـتّرت بها»، أي غفلت بها عـن طلب راعيها؛ من الغِرَّة بمعنى الغفلـة، أو خُدِعَت بها. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٧١؛ الصحاح، ج٢، ص٧٦٨ (غرر).

(٢) في الوافي: «وباتت».

(٣) في الكافي، ح٩٧٤ والغيبـة: «ربضتها». و«مربِض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المرابض. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٠٧٦ (ربض).

(٤) في «ض»: - «وقطيعها».

(٥) في الغيبة: «بسرح غنم آخر» بدل «بغنم».

(٦) في «بر» والوافي والكافي، ح٩٧٤، والغيبة: «فإنّك». وفي حاشية «ف»: «فإنّك تا الله».

(٧) «ذَعِرةً»، أي خائفةً فازعةً، من الذُعْر بمعنى الخوف والفزع. انظر: لسان العرب، ج٤، ص٣٠٦ (ذعر).

(٨) في الوافي والكافي، ح٩٧٤: «نادّة»، أي شاردة نافرة.

(٩) في الغيبة: + «إلى مربضها».

(١٠) في «بـح»: «بينما». وفي الغيبة: «فبينما». وقال ابن الأثير في النهاية، ج١، ص١٧٦ (بين): «أصل بينا: بين، فأشبعت الفتحة فصارت ألفاً. يقال: بينا وبينما، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة». وفي شرح صـدر المتألّهين، ص٤٧٣: «بينـا هي كذلك، أي كانت بين أوقـات تحيّرها؛ فإنّه قد يحذف مضاف إليه «بين» ويعوّض عنه بالألف».

(١١) في «ض»: «إذ».

(١٢) في «ج، ف»: «ضيّعتهـا». و«الضيعـة»: الهلاك. يقال: ضاع الشيء يضيـع ضيعةً وضَياعاً، أي هلك. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٢٥٢ (ضيع).

الْأُمَّـةِ لَا إِمَـامَ لَـهُ مِنَ اللهِ - عَـزَّ وَجَلَّ - ظَاهِـرٌ[١] عَادِلٌ، أَصْبَـحَ ضَالاًّ تَائِهـاً، وَإِنْ[٢] مَـاتَ عَلَى هـذِهِ الْحَالَـةِ[٣]، مَاتَ مِيتَـةَ كُفْـرٍ وَنِفَاقٍ.

وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أَئِمَّةَ الْجَوْرِ وَأَتْبَاعَهُمْ لَمَعْزُولُونَ عَنْ دِينِ اللهِ، قَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا؛ فَأَعْمَالُهُمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا ﴿كَرَمَادٍ اشْـتَدَّتْ بِهِ الرِّيـحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾[٤]»[٥].

رجال السند:

رجال هذا السـند كلّهم مـن المعروفين بالوثاقة والفضل والجلالة، وهذه السلسـلة سـتأتي متكررة في الكافي، فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٦]؛ ومحمّد بن الحسـين هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر، همـداني كوفي، جليل من أصحابنا،

---

(١) احتمل المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

(٢) في «ض»: + «من».

(٣) في الوافي والوسائل، ج١؛ والكافي، ح٩٧٤؛ والغيبة: «الحال».

(٤) إبراهيـم (١٤): ١٨. و﴿اشْـتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فى يَـوْمٍ عَاصِفٍ﴾، أي حملته وطيّرتـه في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بالعصف - وهو اشتداد الريح - للمبالغة.

(٥) الـكافي، كتاب الحجّة، باب فيمـن دان الله عزّ وجلّ بغير إمام...، ح٩٧٤؛ وفي المحاسـن، ج١، ص٩٢؛ كتـاب عقاب الأعمال، ح٤٧ إلى قوله: «لمعزولون عـن دين الله»؛ وفيه، ص٩٣، كتاب عقـاب الأعـمال، ح٤٨، من قولـه: «إنّ أئمّة الجـور»، وفيهما بسـنده عن العلاء بـن رزين، مع اختلاف يسـير؛ وفي الغيبة للنعماني، ص١٢٧، ح٢، بطريقين عن محمّد بن مسـلم، مع اختلاف يسـير؛ الوافي، ج٢، ح٥٨٠، ص١١٨؛ الوسـائل، ج١، ح٢٩٧، ص١١٨، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة - إلى قوله -: ضالاً تائهاً»؛ وج ٢٨، ص٣٥٠، ح٣٤٩٤٠.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح١، ص٢٩.

عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسـن التصانيف، مسـكون إلى روايته، توفي سـنة (٢٦٢هـ)، من السـابعة[١]؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمّد البجلي، مولى، كوفي، كان بيّاعاً للسـابري، ثقـة، عين، له منزلة شريفـة عند الرضا عليه السلام، من جلّـة أصحابنا، وهو أوثق أهـل الحديث في زمانه وأعبدهم، توفي سـنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسـة[٢]؛ والعلاء بـن رزين، هو القـلاء، ثقة وجه، جليل القدر، صحب محمّد بن مسـلم وفقه عليه، من الخامسـة[٣]؛ ومحمّد بن مسـلم، أبو جعفر ثقفي، مولى، كوفي، وجـه أصحابنا بالكوفة، فقيـه، ورع، صحـب أبا جعفـر وأبا عبـد الله عليهما السلام، وكان مـن أوثق الناس، توفي سـنة (١٥٠هـ)، من الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

سـند هـذه الرواية غاية في الاعتبـار والصحة، إضافة إلى أن هـذه الرواية قد رويت بأسـانيد أخـر صحيحـة في كتب أخـرى إلى محمّد بن مسـلم، وصف المجلسي السـند بالصحة[٥].

وهـي في توصيـف المخالف في الاعتقاد كالغنمـة التائهة الضالة عـن قطيعها، التي تكون قريبة المنال من الافتراس.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٤١.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣١٣.

٤٧٧ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ مُقَرِّنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إلى أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أمير الْمُؤْمِنِينَ ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾[1]؟ فَقَالَ: نَحْنُ عَلَى[2] الْأَعْرَافِ[3] نَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيمَاهُمْ؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ[4] الَّذِي[5] لَا يُعْرَفُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا بِسَبِيلِ مَعْرِفَتِنَا؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ يُعَرِّفُنَا[6] اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ[7] عَلَى الصِّرَاطِ؛ فَلَا[8] يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إلاَّ مَنْ عَرَفَنَا وَ[9] عَرَفْنَاهُ[10]؛ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَنَا وَأَنْكَرْنَاهُ؛ إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ شَاء، لَعَرَّفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَلكِنْ جَعَلَنَا أَبْوَابَهُ وَصِرَاطَهُ وَسَبِيلَهُ[11] وَالْوَجْهَ

---

(١) الأعراف (٧): ٤٦.

(٢) في البحار والبصائر: - «على».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتألّهين: + «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كلّ عالٍ مرتفع. أو جمع العُرُف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشريف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. انظر: لسان العرب، ج٩، ص٢٤١ - ٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣١٦.

(٤) في شرح المازندراني، ج٥، ص١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف، والشهيد والشهداء».

(٥) في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

(٦) في الوافي: «يوقّفنا (خ ل)».

(٧) في البصائر: - «بسبيل معرفتنا - إلى قوله: - يوم القيامة».

(٨) في الوافي: «يوقّفنا (خ ل)».

(٩) في البصائر: - «عرفنا و».

(١٠) في مرآة العقول، ج٢، ص٣١٨: «قوله: وعرفناه، الظاهر أنّه من المجرّد... وربما يقرأ من باب التفعيل، أي مناط دخول الجنّة معرفتهم بنا وبإمامتنا وتعريفنا ما يحتاجون إليه».

(١١) في حاشية «ف»: «سبله».

الَّــذِي يُؤْتى مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَــنْ وَلَايَتِنَا، أَوْ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَــا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ لَناكِبُونَ[١]، فَلاَ[٢] سَــوَاءٌ مَنِ اعْتَصَمَ النَّاسُ بِهِ، وَلَا سَــوَاءٌ حَيْثُ[٣] ذَهَبَ النَّاسُ إلى عُيُونٍ كَدِرَةٍ يَفْرَغُ[٤] بَعْضُهَا فِي[٥] بَعْضٍ، وَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْنَا إلى عُيُونٍ صَافِيَةٍ تَجْرِي بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا نَفَادَ لَهَا وَلَا انْقِطَاعَ»[٦].

رجال السند:

أما الحسـين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شـيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[٧]؛

---

(١) «لناكبون»، أي لعادلون. يقال: نكب عن الطريق ينكُب نُكوباً، أي عدل. انظر: الصحاح، ج١، ص٢٢٨ (نكب).

(٢) في البصائر: «ولا».

(٣) في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و«لا سواء» تأكيد لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أئمّة الضلال وأئمّة الهدى. و«حيث» تعليل له. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٧٦.

(٤) فـرغ الماءُ يَفْـرَغ فَراغاً، أي انصبّ، وأفرغتُه أنا. احتمل المجلسي كـون «يفرغ» من الإفعال أيضاً معلوماً أو مجهولاً. انظر: الصحاح، ج٤، ص١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٢٠.

(٥) في «ج، ض، ف، بح، بر، بس» وفي حاشية «بف» وشرح صدر المتألّهين: «من».

(٦) بصائر الدرجات، ص٥١٧، ح ٨، عن الحسـين بن محمّد بن عامر. وفيه، ص٥١٦، ح٦، بسـند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف يسـير؛ تفسـير فرات، ص١٤٢، ح١٧٤؛ وص١٤٤، ح١٧٦، بسـند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف، وفيه إلى قوله: «لا يدخل النار إلّا من أنكرنا وأنكرناه»؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٤٨، ص١٩ عن الثمالي، عـن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «والوجه الذي يؤتـى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص٥١٩-٥٢٠، ح١٣ و١٥؛ الوافي، ج٢، ح٥٢٨، ص٨٦؛ البحار، ج٨، ح٢٢، ص٣٣٩، إلى قوله: «إلّا من أنكرنا وأنكرناه».

(٧) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

ومعلى بن محمّد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة[1]؛ ومحمّد بن جمهور فهو العمي، وهو بصري أيضاً، فاسد المذهب، غال ضعيف، من السادسة، ومرّ بيان حاله[2]، وفيه بحث ذكرناه سالفًا[3]؛ وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري، غال ضعيف، من الخامسة على الأظهر، وتعين عنوان عبد الله بن عبد الرحمن بالأصم إضافة إلى توسطه بين محمّد بن جمهور والهيثم بن واقد كما هو المعهود في أسناد الأصم، فإن تلك السلسلة البصرية المتحدة في المذهب والوصف تشير إلى ذلك أيضاً، والكلام في حاله ومن بعده في السند.

ه عبد الله بن عبد الرحمن:

هو الأصم بقرينة الموقع السندي، والراوي والمروي عنه، والسلسلة المتحدة المذهب والمكان، اشتهر بالضعف والغلو، وذم كتابه في الزيارات، وهو من صغار الخامسة.

قال النجاشي: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي بصري، ضعيف، غال ليس بشيء. روى عن مسمع كردين وغيره. له كتاب المزار، سمعت ممن رآه فقال لي: هو تخليط. وله كتاب الناسخ والمنسوخ. أخبرنا غير واحد عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عن محمّد بن عيسى بن عبيد عنه»[4].

وقال ابن الغضائري: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي، أبو محمّد، ضعيف مرتفع القول، وله كتاب في الزيارات ما يدل على خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة»[5].

روى في كامل الزيارات، ولكن الحق أن هذه القرينة ناقصة جدا لتفيد الوثاقة، خاصة

---

(١) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٣) ينظر: ح٤٧٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٧، ت٥٦٦.

(٥) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧٦، ت٨٧.

مع معرفة حال الرجل، خاصة أن السابعة روت عنه في حين أعرض عنه أحمد الأشعري منهـم، وهذا مؤشر في طرفـين؛ الأوّل تأكيد لضعفه، والثاني تأكيد من أن أحمد بن محمّد بن عيسى من الفئة التي تتحفظ من الرواية عن الضعفاء، وأنه ممن يختار مشايخه بعناية؛ كما هو حال النجاشي.

القول في طبقته

كنـا ذكرنـا في الطبقـات الصغـير أنه مـن الخامسـة[1]، وفي كتـاب الألـف أنه من السادسـة[2]، ولكن الأدق أنه من كبارها، واسـتقرب السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقـات الكافي والكشي والتهذيـب كونه من السادسـة، وردد في طبقات الفقيه بين الخامسـة والسادسـة، وتردد في طبقات الفهرسـت بين السـابعة والثامنة. وهذا التردد سهو لا محالة، فهو قد روى في الفهرست عن كردين مسمع، وروى عنه محمّد بن الحسن بن شمون والذي تردد فيه قدست نفسه في نفس الكتاب بين السادسة والسابعة، فكيف يتردد في أسـتاذه بين السـابعة والثامنة؟! بل المفروض إذا كان من تردد فبين السادسـة والخامسة وفقا لهذا.

والصحيح كونه من كبار السادسـة، ممن لم يتسـن روايته عـن أفاضل الرابعة، وممن أدركه كبار السـابعة كمحمد بن عيسـى بن عبيد اليقطيني، فإن المطمأن من أسـناده أن السابعة كأحمد البرقي وسهل بن زياد ومعلى بن محمّد وأحمد بن محمّد رووا عنه بواسطة واحدة، نعم ما ورد من رواية عليّ عن أبيه عنه لا يوثق بعدم السـقط فيه؛ لتكرر هذا في روايته عن الخامسـة، وما ورد أيضاً من رواية الأصم عن أبي حمزة الثمالي فالصحيح أنه أيضاً بواسطة، ولعلها الحلبي.

٥ الهيثم بن واقد:

جـزري وكتب جريري، خـزري مصحفا، لم يوثق صريحا، وما ذكـره ابن داود ففيه

---

(١) معجم طبقات المكثرين، غيث شبرّ، ص١١٤، ت٢٧٥.

(٢) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٣٢٦، ت٥١٩.

توهم منه رحمه الله سيأتي بيانه، وهو من الخامسة، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير.

ذكر السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي فيه بعد عدّ من روى عنه، ومن روى عنهم قائلا: «لعله من السادسة». ولا أعرف كيف يستقيم هذا مع إنه ممن روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهذا ما أكده النجاشي والشيخ حيث عداه من أصحابه عليه السلام، ولم يعترض عليه السيّد البروجردي في تعداد من روى عنهم في كتابه، وهو ممن روت عنه السادسة، بل ومن يشك منهم أنهم من صغار الخامسة كيونس، ولم يرو عنه أحد ممن ثبت كونه من السابعة. والصحيح كونه من الخامسة، ولعله هو عم الواقدي الذي يروي عنه، والمولود سنة (٩٧هـ) كما ذكر ابن سعد في طبقاته[١]، نعم يشك في الاتحاد لاختلاف اللقب فصاحبنا جرزي، وعم الواقدي أسلمي.

وعلى كل تقدير يظهر من رواية أنه بقي إلى بعد (١٨٣هـ)، وأدرك الرضا عليه السلام[٢].

قال النجاشي: «الهيثم (هيثم) بن واقد الجزري، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه محمّد بن سنان. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم قال: حدّثنا أبو سمينة قال: حدّثنا محمّد بن سنان عنه بكتابه»[٣].

وعدّه الشّيخ الطوسي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قائلا: «الهيثم بن واقد الجزري، مولى»[٤]. والموجود في كتاب ابن داود: «هيثم بن واقد الجزري ق (جش) ثقة»[٥]. ولم نجد في النجاشي هذا التوثيق في النسخ. وذكر التفريشي معقبًا على ابن داود في النقد:

---

(١) طبقات ابن سعد، ابن سعد، ج٥، ص٤٠٨.

(٢) دلائل الإمامة، محمّد بن جرير الطبري، ص٣٧٥، ح٣٣٨.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٦، ت١١٧١.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام، ص٣٢٠.

(٥) رجال ابن داود، ابن داود، ص٢٠١.

«قال ابن داود: ق كش، ثقة. ولم أجد توثيقه في الرجال والكشي وغيرهما»[١].

ويظهر أن نسخة ابن داود التي عند التفريشي كانت تشير إلى التوثيق عند الكشي وليس عند النجاشي، وكثيرا ما يختلط رمز (جش) مع رمز (كش)، وعلى كل تقدير فإننا لم نجد فيهما توثيقاً للهيثم بن واقد.

والصواب هو ما أشار إليه التستري؛ إذ قال: «وأمّا في نسخة كتاب ابن داود في هذا «ثقة» فكانت كلمة «ثقة» في عنوان «الهيثم بن محمّد الثمالي» الّذي عنون قبل هذا، الّذي قد وثّقه النجاشي فحرّفت عن موضعها، لوقوع التحريف في نسخة كتابه كثيراً، وإلاّ فكيف ترك توثيق من وثّقه النجاشي ووثّق من لم يوثّقه أحد؟»[٢]

وصوابه بيّن، ولا أعرف كيف خفي على الأعلام كشف هذا التصحيف، بل قال السيّد الخوئي قدست نفسه معقبا على ذكر ابن داود من التوثيق: «الهيثم بن واقد الجزري لم يتعرضه الكشي، وأما النجاشي فلم يذكر فيه التوثيق، ولعل نسخة ابن داود كانت مشتملة عليه، والله العالم»[٣].

وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، وهو وارد أيضاً في الكامل، ولكنه ليس من شيوخ ابن قولويه المباشرين.

قال في القاموس: لا يبعد عاميّته، فروى صيد التهذيب خبراً «هيثم» هذا في طريقه في «حرمة الحمر الأهليّة» وقال: أكثر رجاله عامّة[٤].

أقول: مضمون رواياته الأخرى لا يناسب هذا أبدًا.

---

(١) نقد الرجال، التفريشي، ج٥، ص٥٧.

(٢) قاموس الرجال، التستري، ج١٠، ص٥٨٩.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢٠، ص٣٥٦.

(٤) قاموس الرجال، التستري، ج١٠، ص٥٨٩.

٥ مُقرّن:

لا يعرف من هو، وهناك من ذكر بهذا الاسم؛ الأوّل من ذكره عبد الله بن المغيرة قال: حدّثنا مقرن عن جده ربيعة بن سميع عن أمير المؤمنين عليه السلام»[١]، وهناك أربعة ذكرهم الشّيخ في رجاله في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام هم: مقرن بن عبد الرحمان، مولاهم كوفي؛ مقرن بن سويد بن نجيح الكوفي؛ مقرن بن صالح الهمداني، مولاهم كوفي؛ مقرن القيناني، روى عنه أبو سعيد المكاري»[٢].

تحقيق الصدور:

السند ضعيف لا ريب، وجل رواته من الغلاة والضعفاء، فلا يقوى في إثبات صدور تلك المروية، وصفه المجلسي بالضعف[٣].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨، في ترجمة ربيعة بن مسمع.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٩٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص ٣١٦.

٤٧٨/ ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أبي أيوب الْخَزَّازِ[1]، عَنْ أبي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ أَبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا أبَا حَمْزَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَاسِخَ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ دَلِيلاً، وَأَنْتَ بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطُرُقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ دَلِيلاً»[2].

رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[3]؛ ومعلى بن محمّد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة[4]؛ وعلّي بن محمّد هنا غريب لا يعرف من هو، وهو ثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه وإن كان غير معروف؛ لوروده بين الراويين معلى وبكر في تفسير القمي مما يؤكد اتحاده، وقد يبدو في النظر أن عليّ بن محمّد هنا حشو وتصحيف عن زيادة معلى بن محمّد الذي يصحف أحياناً إلى عليّ بن محمّد، ولكن هذا مما لا يستقيم خصوصاً مع تكرر مثل هذا التسلسل في كتب مختلفة وفي مرات ثلاثة أو أربعة؛ وأما بكر بن صالح ضعيف، من السادسة على الصحيح[5]؛ وأما تفصيل الريان بن شبيب فهو خال المعتصم الثقة، وسيأتي تفصيل حاله؛ ويونس

---

(١) هكذا في «ب، بر، بس» والوافي؛ وفي «ألف، ج، ض، ف، بح»، والمطبوع: «الخزاز»؛ وفي «و»: «الخزّار»؛ وفي «بح»: «الحرار»؛ وأيّوب هذا هو أيوب بن الحرّ الجعفي. راجع: رجال النجاشي، ص١٣٠، الرقم ٢٥٦.

أقول: هكذا هو هامش طبعة دار الحديث، ولكنه توهم واضح كما نبينه في الشرح.

(٢) الوافي، ج٢، ح٥٢٩، ص٨٧.

(٣) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) ينظر: ج٣، ح٢٢٠، ص٤٠.

هو ابن عبد الرحمن، الثقة المعروف[١]؛ وأبي أيوب الخزاز شيخ يونس، وتلميذ أبي حمزة الثمالي، وهو إبراهيم الخزاز، الثقة المعروف[٢]، ويظهر جليا توهم المحققين في طبعة دار الحديث لنسيانهم الكنية عند إدراج الهامش فتكلموا عن أيوب بن الحر الثقة الآخر، والذي لا محل له هنا من أصل، فليلاحظ؛ وأبو حمزة هو الثمالي ثابت بن دينار، الثقة المعروف[٣].

ويبقى تفصيل الكلام في الريان.

ه الريان بن شبيب

قال النجاشي: «ريان بن شبيب خال المعتصم، ثقة، سكن قم وروى عنه أهلها، وجمع مسائل الصباح بن نصر الهندي للرضا عليه السلام. أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد الصفواني، قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي، قال: الريان بن شبيب»[٤].

قيل: إنه خال المأمون، كما في إثبات الوصية للمسعودي، في قصة تزويج المأمون بنته من الجواد عليه السلام.

أقول: ولكن في مروج الذهب للمسعودي أن أم المعتصم يقال لها ماردة بنت شبيب[٥].

ولكن في المقتضب خلط بين الريان بن الصلت، والريان بن شبيب؛ لتعاصرهما، واتحاد مكانهما وأجوائهما، ولشهرة ابن الصلت جرى ذلك التوهم، فقال: «أنشدني أبو سهل النوشجاني لأبيه مصعب بن وهب النوشجاني، وكان الذي باع ماردة أم المعتصم

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٢) ينظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٧؛ ج٣، ح٣٤٤، ص٣٣٥.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٦٥، ت ٤٣٦.

(٥) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، ج٣، ص٤٥٩.

من الرشيد، فولدت له المعتصم، قال الشريف أبو الحسين: حدّثني بذلك عليّ بن الريان بن الصلت، عن أبيه الريان خال المعتصم»[٦].

ويظهر من كتب تأريخية عديدة أنه أخو ماردة أم المعتصم الشهيرة، ويبقى عجبي كيف توهم المجلسي الأوّل في روضة المتقين حين جاء ذكرها في رواية أخيها الريان؛ إذ قال: «أوصت ماردة لقوم نصارى فراشين بوصية...» فقال بعد ذكر اسمها: أنه اسم امرأة نصرانية[٧]، ومن الواضح أن الريان بن شبيب في هذه الرواية يتحدث عن وصية أخته، ومما يؤكده بلا أدنى شك تتمة الرواية حيث يقول: فقلت: إن أختي أوصت بوصية لقوم نصارى..»

فلا أعلم كيف فات المجلسي الأوّل مثل هذا مع شهرة المرأة في الكتب واشتهار قصصها مع الرشيد، وحب الرشيد لها، والأشعار التي بينهما والقصص الكثيرة عنها، وشهرتها في ما وصل إلينا من كتب التراث.

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند قاصر في كثير من رجالاتها، نعم على مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فإن الضعف فقط في بكر بن صالح، وقد وصفه المجلسي بالضعف[٨].

---

(٦) مقتضب الأثر، أحمد بن عبيد الله الجوهري، ص ٤٨.

(٧) روضة المتقين، المجلسي الأوّل، ج١١، ص٧٣.

(٨) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢٠.

٤٧٩/ ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أيوب بْنِ الحُرِّ[1]، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾[2] فَقَالَ[3]: «طَاعَةُ الله، وَمَعْرِفَةُ الْإِمَامِ[4]»[5].

رجال السند:

السلسلة السندية من عليّ والعبيدي عن يونس من السلاسل السندي التي يوثق بها، ومرَّ الكلام في مثلها مرارا[6]؛ وأيوب بن الحر ثقة، من الخامسة، مرَّ آنفا[7]؛ وأما أبو بصير فهو يحيى بن القاسم، الثقة المعروف، من الرابعة[8].

تحقيق الصدور:

سند الرواية قوي، نعم هناك إشكال مرَّ التعرض له سابقا في الملاقاة بين يونس والعبيدي، وتم تجاوزه، وقد وصفه المجلسي بالصحة[9].

---

(١) في الكافي، ح٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدل «عن أيوب بن الحرّ».

(٢) البقرة (٢): ٢٦٩.

(٣) في المحاسن، وتفسير العيّاشي، ح ٤٩٦: + «هي».

(٤) في الكافي، ح٢٤٦٢، وتفسير العيّاشي، ح٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتناب الكبائر التي أوجب الله عليها النار» بدل «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

(٥) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح٢٤٦٢؛ المحاسن، ص١٤٨، كتاب الصفوة، ح٦٠، بسنده عن أبي بصير؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح٤٩٦، ص١٥١ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج١، ص٩٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٥٣٠، ص٨٧.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ص٧٦٥، ح٢٠٣.

(٨) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٣٢١.

(٩) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٠٥.

٤٨٠/ ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أبي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَالله، قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكَ إِذاً[١]»[٢].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، قمي، من الثامنة، توفي قرابة راس المائة الثالثة[٣]؛ وعبد الله بن محمّد هو بنان، أخو أحمد بن محمّد عيسى، من السابعة، وثقنا بروايته[٤]؛ وعليّ بن الحكم هو الثقة الكوفي، جليل القدر، معروف، من السادسة[٥]؛ وأبان هو أبان بن عثمان الأحمر، كوفي، سكن البصرة، عدّه الكشي من أهل الإجماع، ونقل ابن حجر عن ابن أبي عمير أنه كان أحفظ الناس للحديث، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين[٦]؛ وأما أبو بصير فهو يحيى الأسدي، الثقة المعروف، من الرابعة، توفي قرابة (١٥٠هـ)[٧].

تحقيق الصدور:

السند يوثق به وفق ما تبنيناه في شأن بنان بن محمّد بن عيسى، وصفه المجلسي بالجهالة[٨]؛ لمكان بنان، عبد الله بن محمّد بن عيسى.

---

(١) قرأها المازندراني في شرحه: «إذن»، ثمّ قال: «وإذن، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح٥٣١، ص٨٨.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٨١.

(٥) ينظر: ج٢، ص ١٥٩، ح٥٧.

(٦) ينظر: ج٢، ص ٤٥٨، ح١٠٠.

(٧) ينظر: ج٢، ، ص ٢٠٨، ح٦١.

(٨) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢١.

٤٨١/ ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[1] في قَوْلِ الله تَبارَكَ وَتَعَالى: ﴿أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النّاسِ﴾ فَقَالَ: «مَيْتٌ[2] لاَ يَعْرِفُ شَيْئاً»، وَ﴿نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النّاسِ﴾: «إِمَاماً يُؤْتَمُّ[3] بِهِ»، ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها﴾[4] قَالَ[5]: «الَّذِي لاَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ»[6].

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، القمي، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة راس المائة الثالثة[7]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، والأرجح كونه الأشعري الثقة، شيخ قم، من السابعة[8]، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، من السادسة[9]؛ ومنصور بن يونس واقفي، من

---

(١) أي يتكلّم.

(٢) في «بح»: «ميّت». وفي حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «ميتاً». وفي شرح صدر المتألّهين، ج٢، ص٥٥٢: «قوله عليه السلام: ميت، الأوّلى أن يكون النسخة: ميتاً، بصورة النصب؛ ليكون على وجه الحكاية، كما في ﴿نُورًا يَمْشِي بِهِ فِى النَّاسِ﴾ وكذا ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِى الظُّلُمَٰتِ﴾».

(٣) في الوافي والبحار وتفسير العيّاشي: «يأتمّ».

(٤) الأنعام (٦): ١٢٢.

(٥) في البحار: - «﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ قال».

(٦) تفسير العيّاشي، ج١، ح٨٩، ص٣٧٥ - ٩٠، عن بريد العجلي، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٥٣٢، ص٨٨؛ البحار، ج٦٧، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٩) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

الخامســة، ممن يوثــق بنقله[١]؛ وأما بريد فهــو بريد بن معاوية العجــلي، الثقة المعروف، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

السند مما يوجب وثاقة في صدور الرواية وكذا وصفه المجلسي بالموثق[٣].

---

(١) ينظر: ج ٢، ص٤٤٠، ح٩٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ص٣٩٥، ح٨٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢١.

٤٨٢/ ١٤. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبو جَعْفَرٍ عليه السلام: دَخَلَ أَبو عَبْدِ الله الجُدَلِيُّ[١] عَلى أَمير المُؤْمِنِين عليه السلام، فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبا عَبْدِ الله، أَلَا أُخْبِرُكَ بِقَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْها وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ[٢] وُجُوهُهُمْ فِي النّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلاّ ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣]؟ قَالَ: بَلى يَا أَمير المُؤْمِنِين، جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: الحَسَنَةُ: مَعْرِفَةُ[٤] الْوَلايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَالسَّيِّئَةُ: إِنْكَارُ الْوَلايَةِ وَبُغْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَرَأَ[٥] عَلَيْهِ[٦] هذِهِ[٧] الْآيَةَ»[٨].

(١) «الجدلّي»: نسبة إلى الجَديلَة، وهي حيّ من طيّ ء، وهو اسم امّهم، وهي جَدِيلَة بنت بسيع بن عمرو، من حِمْيَر، إليها ينسبون. الصحاح، ج٤، ص١٦٥٤ (جدل).

(٢) «فكبّت»، من الكبّ، وهو إسقاط الشي ء على وجهه. وصرعه، أي طرحه على الأرض. يقال: كبّه الله لوجهه، أي صرعه، فأكبّ على وجهه. ومجي ء الإفعال للازم - كما هنا - من النوادر. انظر: المفردات للراغب، ص٦٩٥؛ الصحاح، ج١، ص٢٠٧ (كبب).

(٣) النمل (٢٧): ٨٩ - ٩٠.

(٤) في «ف»: + «الإمام و».

(٥) في «ف»: «تلا».

(٦) في «ف»: - «عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

(٧) في «ب، ج، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهّين والوافي: - «هذه».

(٨) المحاسن، ص١٥٠، كتاب الصفوة، ح٦٩؛ وتفسير فرات، ص٣١٢، ح٤١٨؛ وفضائل الشيعة، ص٣٤، ح٢٩؛ والأمالي للطوسي، ص٤٩٣، المجلس١٧، ح٤٩، بسندها عن أبي عبد الله الجدلي، مع اختلاف يسير؛ وراجع: تفسير فرات، ص١٣٩، ح١٦٨ - ١٦٩؛ وتفسير القمّي، ج٢، ص٧٧ و١٣١؛ الوافي، ج٢، ح٥٣٣، ص٨٩؛ البحار، ج٧، ح٧٦، ص٣٠٤.

رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[١]؛ ومعلى بن محمّد فهو البصري، مضطرب المذهب، من السابعة[٢]، ومعلى ينقل عن شيخيه محمّد بن أورمة ومحمّد بن عبد الله، وهما بين من يتوقف فيه فلا يقال بوثاقته وبين من لا يوثق بمن هو من الرواة، وإن كان لا يبعد أن يكون هناك قلب في الاسم، كما سيأتي تفصيل الكلام في العنوانين، وهما ممن يروي عن عليّ بن حسان ابن أخ عبد الرحمن، وهما ضعيفان، مرَّ العم عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، وأنه ضعيف، من الخامسة[٣]، ويبقى تفصيل الكلام في ابن أخيه، وابن أورمة، وزميله المسمى محمّد بن عبد الله.

٥ محمد بن أورمة:

قمي، قال فيه النجاشي: «أبو جعفر القمي، ذكره القميّون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو حتى دس عليه من يفتك به، فوجده يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده، وقال بعض أصحابنا: إنه رأى توقيعا من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمّد بن أورمة وبراءته مما قذف به، وكتبه صحاح، إلّا كتاباً ينسب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنه مخلط. كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الأيمان والنذور، كتاب العتق والتدبير، كتاب التجارات والإجارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المزار، كتاب حقوق المؤمن وفضله، كتاب الجنائز، كتاب الخمس، كتاب تفسير القران،

---

(١) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٣) ينظر: ج٣، ص٣٢١، ح ٣٤٠.

كتاب الرد على الغلاة، كتاب المثالب، كتاب المناقب، كتاب التجمل والمروة، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، كتاب التقية، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الزهد، كتاب الأشربة، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام. أخبرنا الحسين بن محمّد بن هدية قال: حدّثنا جعفر بن محمّد قال: حدّثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدّثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدّثنا أحمد بن عليّ بن النُّعمان قال: حدّثنا محمّد بن أورمة بكتبه»[1].

وذكره الشّيخ في فهرسه قائلا: «له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها - إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو - ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عنه. وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد»[2].

وعدّه الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام ووصفه بالقمي[3]. ثم ذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام واصفا إياه بالضعف[4].

وعن كتاب ابن الغضائري: «أبو جعفر القمي اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئا ينسب إليه تضطرب فيه النفس، إلّا أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه، ورأيت كتابا خرج من أبي الحسن عليّ بن محمّد عليهما السلام إلى القميين في براءته مما قذف به، (وحسن عقيدته وقرب) منزلته، وقد حدّثني الحسن بن محمّد بن بندار القمي رحمه الله قال سمعت مشايخي يقولون: إن محمّد بن أورمة لما طعن عليه بالغلو (اتفقت) الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلي الليل من أوله

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٢٩، ت٨٩١.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص٢٢٠، ت٦٢٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٧، ت٥٤٣٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٤٨، ت٦٣٦٢.

إلى آخره، ليالي عديدة، فتوقفوا عن اعتقادهم»[١].

وهنا أمور:

الأول: أن النجاشي قال: «وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده»، في قبال ما نقله الشيخ؛ إذ قال: «وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد».

ويظهر أن الشّيخ قد نقل عن فهرس الصدوق رحمه الله، والنجاشي نقل عن كتاب ابن الوليد رحمه الله، والأصل فيما ذكره الصدوق راجع إلى ابن الوليد كما هو المعروف عنه من تبعه لأستاذه ابن الوليد، وعدم الخروج عن دائرته في التوثيق والتضعيف.

الثاني: أن ما نقله النجاشي يظهر تطابقا مع ما أورده في كتاب ابن الغضائري من رؤية ابن الغضائري لكتاب الإمام عليه السلام في براءته من التهمة.

الثالث: محصل الحال في الرجل، أن النجاشي لم يذكر إلّا ما نقله الأصحاب عنه ولم يتبرع برأيه في الرجل، بل نقل الرأيين في الرجل، وأما الشّيخ فقد نقل عنه رأي الصدوق وابن الوليد من القميين في الرجل وتبعهم بحسب الظاهر في رجاله وضعفه، ولم يتطرق مطلقا لقضية محاولتهم الفتك وكونه ممن يقضي الليل بالصلاة. وفي كتاب ابن الغضائري يمكن أن يستظهر التوثيق من عباراته.

ولكن تتبع سلاسله السندية توجب الريبة في قبول الرجل حيث يحتوشه الضعفاء، فيكثر عنه المعلى البصري وسهل، ويكثر هو عن عليّ بن حسان وعمه، ومن الصعب إيجاد سند خالص رجاله من تهمة الغلو والضعف في أسناد ابن أورمة، ولذا فالتوقف

---

(١) رجال الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٤، ت١٣٣.

فيه هو محل الركب.

٥ محمّد بن عبد الله:

ولا يعرف من محمّد بن عبد الله الذي يروي عنه المعلى بن محمّد، ويروي هو عن عليّ بن حسان ولا قرينة في البين على تحقيق المراد منه، نعم لا يبعد أن يكون الاسم مقلوبا، وأن الصحيح أنه عبد الله بن محمّد، وليس محمّد بن عبد الله، فهو من يروي عن عليّ بن حسان مكررا[١]، وهو عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي الثقة؛ بدلالة ما رواه في التوحيد والتهذيب[٢].

وقد ذكره النجاشي تحت عنوان عبد الله بن أبي عبد الله، فقال: «عبد الله بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي، أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة سليم الجنبة، وكذلك أخوه أبو محمّد الحسن. ولعبد الله كتاب نوادر، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الزراري، عن محمّد بن جعفر، عنه بكتابه، ونسخة أخرى نوادر صغيرة رواه أبو الحسين النصيبي أخبرناها بقراءة أحمد بن الحسين، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، عنه. ونسخة أخرى صغيرة، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله»[٣].

وعدّه الشّيخ في رجاله من أصحاب العسكري ﴿عليه السلام﴾، قائلا: «عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي: كوفي»[٤]. وقال الكشي: « قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء؟»[٥] وكان عدّ منهم: عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي،

---

(١) التهذيب، الطوسي، ج٣، ح٢٣١، ص٧١.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص٤٥٧، ح ١٨؛ التهذيب، الطوسي، ج٣، ح٢٣٠، ص٧١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٩، ت٥٧٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٠٠، ت٥٨٦٦.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١٠١٤، ص٨١٢.

فقال: «وأما عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي فما علمته إلّا خيرا ثقة »[١].

٥ علي بن حسان (الهاشمي):

وهو عليّ بن حسان بن كثير الها شمي، مولى بني هاشم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، وما يرد في الأسناد من رواية عليّ بن حسان الموصوف بالواسطي - وهو ثقة - عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو تحريف، والصحيح فيه حذف الواسطي. وهو ضعيف جدا، ذكروه في الغلاة كما عن النجاشي، غال، ضعيف، كما عن ابن الغضائري، كذاب واقف كما عن ابن فضال، وهو من السادسة.

قال فيه النجاشي: «علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس، ضعيف جدا، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كله»[٢].

وأما ابن فضال فقد روى الكشي عن شيخه محمّد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال عن عليّ بن حسان؟ قال: عن أيهما سألت؟ أما الواسطي: فهو ثقة، وأما الذي عندنا: يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذاب، وهو واقفي أيضاً لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام»[٣].

الشيخ الطوسي في فهرسته: «علي بن حسان الهاشمي، مولى لهم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار والحسن ابن متيل جميعاً، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عنه، عن عمه عبد الرحمن بن كثير»[٤].

وفي الكتاب المنسوب لابن الغضائري: «عليُّ بنُ حَسّان بن كثير، مولى أبي جَعْفَر الباقر عليه السلام، أبو الحَسَن. روى عن عمّهِ عَبْد الرحمن. غال، ضَعِيْفٌ. رأيتُ لهُ كِتاباً سَمّاه

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨١٢.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٥١، ت٦٦٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص ٧٤٨، ح٨٥١.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص١٦٣، ت ٤٢٧.

تفسير الباطِنِ لا يَتَعَلَّقُ من الإسلام بِسَبَب. ولا يَرْوِي إلّا عن عمّهِ»[١].

تحقيق الصدور:

السند ضعيف مليء بالضعفاء، وكذا وصفه المجلسي بالضعف[٢].

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧٧، ت ٨٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٢٢.

٨ - بَابُ فَرْضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٤٨٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[1]: «ذِرْوَةُ الْأَمْرِ[2] وَسَنَامُهُ[3] وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ[4] وَرِضَا الرَّحْمنِ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ[5] بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». ثُمَّ قَالَ[6]: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - يَقُولُ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلّى فَما أَرْسَلْناكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾[7]»[8].

---

(١) في «ف»: + «سمعته يقول».

(٢) «ذِرْوَة الأمر» و«ذُرْوَته»: أعلاه. والجمع: ذُرَى. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٣٤٥ (ذرو).

(٣) «السَنام»: واحد أسنمة البعير والناقة، بمعنى أعلى ظهرها، وسَنام كلّ شيء أعلاه وما ارتفع منه. انظر: لسان العرب، ج١٢، ص٣٠٦ (سنم).

(٤) في تفسير العيّاشي: «الأنبياء».

(٥) في الأمالي: «طاعة الإمام».

(٦) في الكافي، ح١٤٩٤: - «ثمّ قال».

(٧) النساء (٤): ٨٠.

(٨) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعبد الله بن الصلت جميعاً، عن حمّاد بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص٦٨، المجلس٨، ح٤ بسنده عن الكليني؛ المحاسن، ص٢٨٦؛ كتاب مصابيح الظلم، ضمن الحديث الطويل ٤٣٠، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير العيّاشي، ج١، ص٢٥٩، صدر ح٢٠٢، عن زرارة؛ الوافي، ج٢، ح٥٣٤، ص٩٠؛ الوسائل، ج١، ص١١٩، ح٢٩٨؛ البحار، ج٦٨، ح١٠، ص٣٣٢.

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)[١]؛ وإبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، موثوق به عند الجميع، من السابعة[٢]؛ وحماد بن عيسى أبو محمّد، كوفي سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[٣]؛ وحريز بن عبد الله السجستاني أبو محمّد الأزدي، كوفي، كان يتجر إلى سجستان، ثقة من الخامسة[٤]، وستتكرر هذه السلسلة السندية كثيراً في كتاب الكافي، فهي من السلاسل المعهودة؛ وزرارة هو ابن أعين الشيباني، الثقة المعروف، غني عن التعريف، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة[٥].

تحقيق الصدور:

السند مما يوجب الوثوق بالصدور، وقال المجلسي: حسن[٦].

---

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص٦٣١.

(٢) ينظر: ج١، ح٩، ص٦٣١.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٤) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٢٩٨.

(٥) ينظر: ج٢، ، ص٣١٣، ح٨٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٢٣.

٤٨٤/ ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أبانِ بْنِ عُثْمانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً إِمَامٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ الْحَسَنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ إِمَامٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ»[١].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٢]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، من السابعة[٣]؛ والحسن بن علّي الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي، من السادسة[٤]؛ وأبان هو أبان بن عثمان الأحمر، من أصحاب الإجماع، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين[٥]، ويبقى الكلام في أبي الصبّاح وهو:

○ إبراهيم بن نُعيم:

أبو الصبّاح الكناني، عبدي من عبد القيس، نسب إلى كنانة؛ لأنه نزل عندهم، كوفي، وثقه العلمان، ولعلهما استندا لرواية الميزان، وثقه ابن فضال، ذكره السيّد البروجردي قدست نفسه في الكنى من طبقات الكافي وقال: «كأنه من الرابعة»، والظاهر كونه من

---

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح٧٥٣، ص٩١.

(٢) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٣) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٤) ينظر: ج١، ح١٢، ص٢١٩.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٠٠، ص٤٥٨.

الرابعة ممن عمر فأدركته السادسة.

ذكره النجاشي وقال: «إبراهيم بن نعيم العبدي، أبو الصباح الكناني، نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد الله عليه السلام يسميه الميزان؛ لثقته، ذكره أبو العباس في الرجال، رأى أبا جعفر، وروى عن أبي إبراهيم عليهما السلام. له كتاب يرويه عنه جماعة، أخبرنا محمّد بن علي، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم عن محمّد بن أحمد بن ثابت القيسي، قال: حدّثنا محمّد بن بكر والحسن بن محمّد بن سماعة، عن صفوان، عنه به»[1].

أقول: يلاحظ أن النجاشي ذكر رؤيته لأبي جعفر عليه السلام ولم يذكر روايته عنه، في حين ذكر روايته عن أبي إبراهيم عليه السلام، ولكن الأسناد تشير إلى روايته عن أبي جعفر عليه السلام وبقائه إلى وقت أبي إبراهيم عليه السلام، فلو كان التعبير أنه روى عن أبي جعفر عليه السلام ورأى أبا إبراهيم عليه السلام، لكان موافقا لما في الأسناد، ولعل هناك تصحيفا أو توهما بين كلمة (رأى) و(روى) بقلبهما.

وكيفما كان فالجملة تشير إلى كونه من الرابعة أو من صغارها وأنه ممن أدركته السادسة، وهو الموافق أيضاً للأسناد، ومنه يتضح خلافنا للسيّد البروجردي قدست نفسه.

ويذكر أن ابن داود ذكر في رجاله أنه توفي بعد سنة (١٧٠هـ) وله سبعين ونيف[2]، ويظهر أنه تصحيف تسعين ونيف كما يحصل أن يقع مرارا مثل هذا التصحيف، والذي يشير إلى وقوعه هنا أسناده التي تظهر تعمير الرجل، وأنهم لم يكونوا يذكرون الأعمار إلا لنكتة كالتعمير ونحوه، مع سهولة تصحيف سبعين بتسعين وتكرر ذلك.

أما الشّيخ في الفهرست فقال: «أبو صباح الكناني، قال ابن عقدة: اسمه إبراهيم بن نعيم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع والحسن بن عليّ بن فضال، عن محمّد بن الفضيل عنه.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩، ت ٢٤.

(٢) رجال ابن داود، ابن داود، ص٣٤، ت٤٢.

ورواه صفوان بن يحيى عنه»[١].

أقول: يلاحظ أن النجاشي والشيخ نقلا ذكر الرجل في كتاب ابن عقدة، في حين أن الشّيخ قد ذكر ما استله من فهرست ابن الوليد في سنده إليه، وذكر أيضاً ما كان اعتمده النجاشي في الطريق بواسطة صفوان، ومنه يعلم أن الرجل ممن روت عنه الخامسة كابن فضيل - الذي هو الأزدي كما ذكر السيّد الأستاذ دامت بركاته في محضر درسه، وإن كان السيّد البروجردي قد ذكر في محمّد بن الفضيل أنه من السادسة، وهو أيضاً محل نظر تطرقنا إليه في الطبقات الصغير - والسادسة كصفوان، وهو أيضاً يؤيد ما ذهبنا إليه في طبقة الرجل.

وذكره الشّيخ في أصحاب الباقر عليه السلام فقال: «إبراهيم بن نعيم العبدي الكناني، يكنى أبا الصباح، كان يسمى الميزان من ثقته، له أصل رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن الفضيل، وأبو محمّد صفوان بن يحيي بيّاع السابري الكوفي عنه، وروى عنه غير الأصول عثمان بن عيسى، وعليّ بن الحسن بن رباط، ومحمّد بن إسحاق الخزاز، وظريف بن ناصح وغيرهم، وممن روى عنه أبو الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام صابر، ومنصور بن حازم، وابن أبي يعفور»[٢].

وكرر ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام: «إبراهيم بن نعيم العبدي، أبو الصباح الكناني، من عبد القيس، ونسب إلى بني كنانة؛ لأنه نزل فيهم»[٣]، ولم يذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام، مما يؤيد كونه ليس من رواته عليه السلام وإن كان قد لحقه، ويؤيد وجود الخلط في عبارة النجاشي بين (رأى) و(روى).

وذكر الكشي ما روي فيه تحت عنوان «ما روي في أبي الصباح الكناني، إبراهيم بن نعيم» روايات:

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص٢٧١، ت ٨٤٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٢٣، ت١٢٣٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٥٦، ت١٧٢٩.

الأولى: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد، عن الوشاء، عن بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان! فقال له: جعلت فداك، إن الميزان ربما كان فيه عين، قال: أنت ميزان ليس فيه عين»[1].

أقول: سند الرواية قاصر؛ لأن عليّ بن محمّد هو ابن فيروزان، وهو لم يذكر بتوثيق صريح، فضلا عن الإرسال بعد الوشاء، وعين الميزان في هذا المحل زيادته، وليس ميله الذي في الوسط.

ومنه يظهر إمكان القدح في توثيق النجاشي والشيخ كون توثيقهما مدركياً أو على الأقل احتمال كونه كذلك بصورة معتد بها، فينتقل حالة توثيقهما إلى المدرك، وهو غير ناهض بنفسه، ولكن الذي يهون الخطب أن الرجالي الخبير والسابق لهما (ابن فضال) كان ذكر وثاقة الرجل.

الثانية: «بهذا الأسناد (أي سند الرواية السابقة)، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن بريد العجلي، قال: كنت أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال: كان أصحاب أبي والله خيرا منكم، كان أصحاب أبي ورقا لا شوك فيه، وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه، فقال أبو الصباح الكناني: جعلت فداك فنحن أصحاب أبيك، قال: كنتم يومئذ خيرا منكم اليوم»[2].

قال السيّد الخوئي قدست نفسه أن هذه الرواية مضافا إلى ضعف سندها فإنها غير قابلة للتصديق[3].

ولكنها في مقام بيان اختلاف الحال والحض على الحسنى، وهي قابلة للتصديق فيما أرى.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٥٤، ص٦٣٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٥٥، ص٦٤٠.

(٣) معجم رجال الحديث، ج١، ص٢٨٩.

الثالثة: «محمد بن مسعود، قال: كتب إليَّ الشاذاني، قال: حدّثنا الفضل، قال حدّثني علـيّ بـن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني، قال: جاءني سـدير، فقـال لي: إن زيداً تـبرأ منك، قال: فأخذت عليَّ ثيـابي، قال: وكان أبو الصباح رجـلاً ضارياً، قال: فأتيته فدخلت عليه وسـلمت عليه، فقلت له: يا أبا الحسـين بلغني أنـك قلت الأئمة أربعة، ثلاثـة مضـوا، والرابع هـو القائم. قال زيد: هكـذا قلت. قال: فقلـت لزيد: هل تذكر قولـك لي بالمدينـة في حياة أبي جعفر عليه السلام وأنـت تقول: أن الله تعالى قـضى في كتابه أنه: ﴿مَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُـلْطَانًا﴾ وإنما الأئمة ولاة الدم وأهل الباب، وهذا أبو جعفر الإمام، فإن حدث به حدث فإن فينا خلفا. وقال: كان يسمع مني خطب أمير المؤمنين عليه السلام وأنا أقول: فـلا تعلّموهم فهم أعلم منكم، فقال لي: أما تذكر هذا القول؟ فقلـت: بلى فإن منكم من هو كذلك. قال: ثم خرجت من عنده فتهيأت وهيأت راحلة ومضيت إلى أبي عبد الله عليه السلام ودخلت عليه، وقصصت عليه ما جرى بيني وبين زيد.

فقال: أرأيت لو أن الله تعالى ابتلى زيداً فخرج منا سيفان آخران بأي شيء يعرف أي السيوف سيف الحق؟ والله ما هو كما قال، لئن خرج ليقتلن، قال: فرجعت فانتهيت إلى القادسية فاستقبلني الخبر بقتله رحمه الله»[1].

أقـول: سـند هذا الخـبر صحيح، فإن الكـشي ذكر بعـده أن عليَّ بن محمّـد بن قتيبة الـذي وثقناه في موضع سـابق رواه عن أبي محمّد الفضل بن شـاذان عن عليّ بن الحكم أيضًا، لكن متن الرواية مضطرب، ولربما كانت بعض الجمل بصيغة الاسـتفهام وليس الإخبار، وعلى كل تقدير فالمتن المضطرب لا يجعل مجالا للوثوق بصدورها بهذه الصيغة وإن صح السند.

ثم ذكر الكشي عن شـيخه محمّد بن مسـعود، قال: قال عليّ بن الحسـن: أبو الصباح الكناني ثقة، وكان كوفيا، وإنما سمي الكناني؛ لان منزله في كنانه فعرف به، وكان عبدياً.

وعلي بن الحسـن بـن فضال هو خريـت الرجـال، ووارث أبيه الذي يُعـد الرجالي

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٥٦، ص٦٣٩.

الأوّل، في هذه الصنعة.

وعدّ المفيد في رسالته العددية أبا الصباح الكناني، من الفقهاء الأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام الذين لا مطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف بالمعلى بن محمّد، وهو صحيح وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه لتوثيقه معلى، وقال المجلسي: ضعيف[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢٤.

٤٨٥/ ٣. وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حدّثنا حَمَّادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرٍ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَنَا، وَأَنْتُمْ[1] تَأْتَمُّونَ بِمَنْ لاَ يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ»[2].

رجال السند:

يقصد بهذا الإسناد الحسين بن محمّد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[3]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف على المشهور، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لورود اسمه في التفسير، من السابعة[4]؛ والحسن بن عليّ هو الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة[5]؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري الثقة، من أصحاب الإجماع[6].

وأما بشير العطار فيمكن القول باتحاده مع بشير الدهان بناءً على القول بعدم التصحيف في رواية المحاسن، أو على القول بتصحيف العطار هنا وأن الصحيح فيه هو الدهان وليس العطار.

وقد يقال أيضاً باتحاده مع بشير الكناسي باعتبار رواية الكليني عين هذه الرواية في

---

(١) في «ج، بف»: + «قوم».

(٢) المحاسن، ص١٥٣، ح٧٨، بسنده عن بشير الدهّان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن الرسول صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الكافي، كتاب الروضة، ح١٤٩٣٨، بسنده عن بشير الكناسي، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٩، ص٤٨، عن بشير الدهّان، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي، ج٢، ح٨٥٣، ص٩١.

(٣) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٦) ينظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

الروضة بإبدال الكناسي محل العطار[١].

وعلى تحقق الفرضين أعلاه فيقال حينئذ باتحاد العناوين الثلاثة (العطار، الدهان، الكناسي).

وعلى فرض تحققه فيبقى طريق التحقق من وثاقة العطار محصورا بالمبنى المهجور من قبل السيّد الخوئي قدست نفسه في توثيق كل رواة كامل الزيارة باعتبار رواية بشير الدهان هناك، وأما رواية صفوان وابن أبي عمير عنه فهي أيضاً محل كلام؛ إذ تفرد السند، وتفرد الرواية التي أوردها الصفار[٢]، والصدوق[٣] عن صفوان، مما يوجب الريبة في اعتماد التسلسل السندي خصوصاً أن صفوان ممن يروي عن بشير بواسطة ابنه (محمد بن بشير)[٤]، وأنه لم يرو من السادسة عنه خلا محمّد بن سنان، وهو ممن لا تؤمن أسناده، وأن الرجل روى عنه أساتذة صفوان كثعلبة بن ميمون، ومنصور بن يونس، وأضرابهم من الخامسة. وقد مرَّ الكلام فيه[٥].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشهور»[٦]، ومع أن السند ضعيف إلى بشير إلّا أن تحقق الوثوق في إسناد الرواية إليه لا غبار عليه، فقد رويت بأسناد أخرى صحيحة إليه، مما يغني عن الطريق إليه في هذا المورد، ويبقى إثبات الصدور متوقفا على الحكم بوثاقة بشير أو الوثوق بإخباره، وهو غير بعيد مع مثل هذا النص.

---

(١) الكافي، ج٨، ح١٢٣، ص١٤٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص٣٢٥

(٣) ينظر: الخصال، ص٦٤٥، ح٢٨.

(٤) الخصال، ص٦٤٧ قال: حدّثنا أبي رضي الله عنه، ومحمّد بن الحسن، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطار رضي الله عنهم، قالوا: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن سندي بن محمّد البزاز، عن صفوان بن يحيى قال: حدّثني محمّد بن بشير، عن أبيه بشير الدهان.

(٥) ينظر: ج٢، ح٥١، ص١٦١.

(٦) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢٤.

٤٨٦/ ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ المُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾[٢] قَالَ: «الطَّاعَةُ المَفْرُوضَةُ»[٣].

رجال السند:

أما محمّد بن يحيى فهو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، كبير قم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٤]، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي، الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠هـ)[٥]؛ وحماد بن عيسى أبو محمّد، كوفي، سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع

---

(١) في «بس»: -«بن محمّد».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٥، ح٢، عن أحمد بن محمّد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص٥٢٩، ح١٣، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص٥٢٩، ح١٤، بسند آخر مثله؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة الأمر...، ح٥٣١؛ وبصائر الدرجات، ص٥٥ - ٥٦، ح١ و٧؛ وتفسير العيّاشي، ج١، ص١٤٠؛ وتفسير العيّاشي، ج١، ح١٦٠، ص٢٤٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير، وزيادة في آخره، وفي تفسير العيّاشي، ج١، ح١٥٩، ص٢٤٨، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص٥٦، ح٦؛ وعيون الأخبار، ج١، ح١، ص٣١٢؛ الوافي، ج٢، ح٦٥٣، ص٩١.

(٤) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) ينظر ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

السادسة سنة (٢٠٩هـ)[١]؛ والحسين بن مختار القلانسي بجلي، مولى، من الخامسة، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعدا لذلك، ولم يكن من معارض[٢]. وقد أرسل الحسين بن مختار الرواية عن بعض أصحابنا.

تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة كما وصفها المجلسي[٣]، فكما يظهر في هذا المورد أنها رويت بهذا السند عن بعض الأصحاب عن الباقر (عليه السلام)، لكنها رويت في البصائر بعين السند إلّا أنها كانت عن الحسين بن المختار عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام)، فيعلم منه أن أبا بصير هو من الواسطة المرسلة، وعلى كل تقدير فقد رواها الصفار بسند معتبر آخر عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن أبي جعفر (عليه السلام)، وهو هنا لا بد أن يكون الجواد (عليه السلام)، بينما في رواية الحسين بن مختار هو الباقر (عليه السلام) واتحاد الكنية بين الإمامين واتحاد نص الرواية ينجم عنه شك في كون رواية ابن أبي عمير مرسلة عن الباقر (عليه السلام)، وليست هي عن الجواد (عليه السلام). وعلى كل تقدير فإن هذا المضمون ورد في روايات أخرى، فقد روى الكليني بعين السند عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن الحلبي عن الأحول عن حُمران بن أعين عن أبي عبد الله (عليه السلام) ما يقاربها مما يوجب الوثوق بالصدور.

---

(١) ينظر ج٢، ص ١٣٨، ح٤٩.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢٥.

٤٨٧/ ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أبي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ، عَنْ أبي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «أُشْرِكَ[١] بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي الطَّاعَةِ[٢]»[٣].

رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة[٤]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين من السابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري[٥]؛ ومحمّد بن سنان الراوي الكوفي المعروف، ثقة، ولكن لا يعتمد على روايته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)، مرَّ تفصيل الكلام في شأنه[٦]، ويبقى الكلام في أبي خالد القماط وأبي الحسن العطار.

٥ أبو خالد القماط:

اسمه يزيد كما يظهر من النجاشي وحمدويه، بينما يشير ما في فهرست الشّيخ أن ابن عقدة ذكر أن اسمه كنكر، وليس من القوي الافتراق، خاصة أن المذكور في فهرست الشّيخ ورجال النجاشي من نفس الطبقة ممن يروي عنه صفوان بن يحيى ومحمّد بن سنان، وأن الذي في الأسناد ممن يروي عنه محمّد بن سنان وصفوان بن يحيى أيضاً. وكان ذكر الشّيخ في رجاله أبا خالد القماط مرات عدّة، وأطلق اسم خالد بن يزيد

---

(١) «أشرك»: يحتمل الأمر والتكلّم والماضي المجهول أو المعلوم. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٨٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٢٥.

(٢) في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «أُشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح١٥٤، ص٩٣.

(٤) مرّ الكلام فيها في ج١، ح١، ص٢٥.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) مرّ الكلام في ج١، ح٧، ص٠٧١.

على أحدها وكنكر على آخر، فالمتحصل أن أبا خالد القماط ربما يكون اسمه يزيد وهو الأرجح، وربما يكون كنكر أبو خالد.

أما ما ذكره ابن شهرآشوب حين قال: «أبو خالد القماط، واسمه يزيد بن ثعلبة بن ميمون»[١]، فهذا تصحيف أو وهم ناشئ من الأخذ من كتاب الكشي، فإنه في نهاية ترجمة أبي خالد القماط سرد الكشي عن حمدويه أن اسم أبي خالد القماط يزيد ثم بعدها جاءت ترجمة ثعلبة بن ميمون. بالشكل التالي «وعن حمدويه اسم أبي خالد القماط: يزيد ثعلبة بن ميمون» بسقط الرواية بينهما؛ لتكررها، وعدم ذكرها في بعض النسخ.

هو مولى بني عجل بني لجيم، كما يبدو من النجاشي، وذكروا أيضاً كونه من الكوفة، وما ورد في سند بوصفه بالواسطي، فالأقوى كونه تصحيفا في السند.

قد يتوهم الاتحاد بينه وبين يزيد الكناسي المكنى بأبي خالد، ولعل الصحيح في اسم هذا الأخير أنه بريد الكناسي وليس يزيد، والكناسي أسبق طبقة من القماط، فالأول من كبار الرابعة، والثاني من صغارها أو من كبار الخامسة.

طبقته:

يلاحظ أن الرجل روى عن الرابعة مثل حُمران بن أعين، وأخيه ضريس، وأبي بصير، وسورة بن كليب، وإسماعيل الجعفي، وأبي حمزة، مضافاً إلى روايته عن الصادق والباقر عليهما السلام.

وفي المقابل روى عنه من الخامسة: عليّ بن رئاب، ومحمّد بن فضيل، ومنصور بن يونس، ومحمّد بن أبي حمزة، وعليّ بن عقبة، ويحيى بن عمران الحلبي؛ ومن السادسة: صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وصالح بن عقبة وعبد الله بن حماد، وعبيس بن هشام حيث ورد مصحفا بصيغة (عيسى بن هشام).

أما رواية إبراهيم بن عمر اليماني عنه فلعل فيها تصحيفا بتغيير (عن) من (الواو) أو

---

(١) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج٣، ص٤٠٠.

نحو ذلك، وكذا رواية هارون بن مسلم، فالظاهر أنه تصحيف مروان بن مسلم.

ومنه يعلم أنه أدرك أن يروي عن أبي جعفر (عليه السلام) مما يجعل ولادته على أقل تقدير في حدود (٩٦هـ)، وروى عن الرابعة ممن ولدوا سنة (٧٠ هـ) ونحوها، وروت عنه الخامسة ممن ولدوا في حدود (١١٥ هـ)، وكذا بعض السادسة وكبارها ممن ولدوا قبل (١٥٠هـ) ويكون توفي في حدود (١٧٠هـ)، فهو في الطبقة نظير عمرو بن أبي المقدام بلا أي فرق، من كبار الخامسة ممن أدركته بعض السادسة.

ويؤيد هذا وضع زملائه فقد أكثر من الرواية عن حُمران بن أعين، وذكر المزي في ترجمة حُمران كونه ممن يروي عنه مع زميليه حمزة الزيات وسفيان الثوري[1]، وحمزة ممن ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٦ هـ)، وسفيان ممن ولد سنة (٩٧هـ)، وتوفي سنة (١٦١ هـ)، فيكون كما قدّرناه من جيلهما ممن ولد في العقد الأخير من المائة الأوّلى، وتوفي في العقد السادس أو بداية السابع بعد المائة الأوّلى.

وأما وثاقته فمحرزة؛ إذ وصفه النجاشي بالثقة، وروى عنه صفوان بن يحيى، وروى في أسناد تفسير القمي.

٥ أبو الحسن العطار:

لم يرد مثل هذا إلّا في هذا المورد، وليس ممن روى عنهم القماط ممن يكنى بأبي الحسن إلّا حُمران بن أعين، وهو من أشهر أساتذة القماط، لكن الوصف بالعطار لا ينطبق على حُمران، والاطمئنان بكونه هو ليس بتلك السهولة فيه.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي (رحمه الله) في سنده: ضعيف على المشهور[2]، وهو كذلك وإن كان مضمون السند لا يوجب الريبة منه.

---

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج٧، ص٣٠٦.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٢٥.

٤٨٨ / ٦. أَحْمَدُ[١] بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٢] بْنِ أبي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أبي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ[٣]، وَلَنَا صَفْوُ الْمَالِ[٤]، وَنَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَحْنُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[٥]»[٦].

(١) في «ألف، بر، بس، بف» وحاشية «ج، بح»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد». هذا، وأمّا بناء على ما في المطبوع وسائر النسخ، فالسند معلّق. ويروي عن أحمد بن محمّد عدّةٌ من أصحابنا.

(٢) في «بف»: -«محمّد».

(٣) «الأنفال»: جمع النَفَل بمعنى الغنيمة، أو جمع النَفْل وقد يحرّك بمعنى الزيادة. انظر: الصحاح، ج٥، ص١٨٣٣؛ النهاية، ج٥، ص٩٩ (نفل).

(٤) في التهذيب: «الأموال».

(٥) النساء (٤): ٥٤.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال...، ح١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي الصباح، إلى قوله: «ولنا صفو المال»؛ بصائر الدرجات، ص٢٢٢، ح١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ وفيه، ص٢٢٤، ح٦، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصبّاح الكناني. وفيه أيضاً، صدر ح٧، بسند آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج٤، ح٣٦٧، ص١٣٢، بسنده عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة الأمر و...، ح٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله: «ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٥٥، ص٢٤٧، عن أبي الصبّاح الكناني؛ المقنعة، ص٢٧٨، مرسلاً، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير؛ راجع: تفسير فرات، ص١٠٦، ح٩٩؛ الوافي، ج٢، ح٩٥٣، ص٩١؛ الوسائل، ج٩، ح١٢٦٩٥، ص٥٣٥، إلى قوله: «ولنا صفو المال».

رجال السند:

الرواية معلّقة على سـابقتها، والمقصود رواية العدّة عن أحمد بن محمّد، وهو كما نبهنا أن الأرجح كونه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)[١]؛ ومحمّد بن أبي عمير، بغدادي، من أعاظم السادسـة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سـنة (٢١٧هـ)[٢]؛ وسيف بن عميرة ثقة فقيه، من الخامسـة[٣]؛ وأبو الصباح الكناني هو إبراهيـم بن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، ممن ولد في حدود (٨٠هـ)، وتوفي في حدود (١٧٠هـ)[٤].

تحقيق الصدور:

وصفـه المجلسي بالصحيـح [٥]، وهو صحيـح، وروي في مصادر عديدة وبأسـناد مختلفة، فلا ريب في تحقق الوثوق بصدوره.

---

(١) مرّ الكلام فيه في ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) مـرّ تفصيـل الكلام في العدّة، والأشـعري في: ج١، ص٢٥وص٣٠، ح١، وفي ابن أبي عمير في: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٣) مرّ تفصيل الكلام فيه: ج١، ح٦، ص٩٨.

(٤) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٢٥.

٤٨٩ / ٧. أَحْمَدُ[١] بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَوْلَنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ: إِنَّ[٢] طَاعَتَهُمْ مُفْتَرَضَةٌ[٣]، قَالَ[٤]: فَقَالَ[٥]: «نَعَمْ[٦]، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ[٧]: ﴿أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمر مِنكُمْ﴾[٨] وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ الله وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾[٩][١٠]»[١١].

رجال السند:

الرواية معلّقة أيضاً نظير سابقتها، وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[١٢]؛ وعلّي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة[١٣]؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو الراوي الكوفي الوجه، الذي

---

(١) في «ب، ض، ف، و، بف» وحاشية «ج، بح، بر»: «وعنهم عن أحمد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من قِبَلِ المصنّف إلاّ في الكافي، ح١٤٨٥٠، فعليه يكون السند معلّقاً كسابقه.

(٢) يحتمل كونه بدلًا عن «قولنا» لا مقولًا له، فيفتح الهمزة.

(٣) في الوافي والاختصاص: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟».

(٤) في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: –«قال».

(٥) في الوافي: –«فقال».

(٦) في الاختصاص: –«نعم».

(٧) وفي حاشية «بر»: + «في حقّهم».

(٨) النساء (٤): ٥٩.

(٩) في الوافي والاختصاص: + ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ﴾.

(١٠) المائدة (٥): ٥٥.

(١١) الاختصاص، ص٢٧٧، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء؛ الوافي، ج٢، ص٩٢، ذيل ح٥٤٠.

(١٢) مرت ترجمته: ج١، ح١، ص٣٠.

(١٣) مرت ترجمته ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

اخترنا القول بوثاقته لهذا، وهو من الخامسة على الصحيح[١].

تحقيق الصدور:

السند معتبر لا غبار عليه، وذكر المجلسي أنه حسن كالصحيح[٢]، وما ذلك إلا للكلام في توثيق الحسين بن أبي العلاء.

---

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٢٦.

٤٩٠ / ٨. وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ أبا الْحَسَنِ[1] عليه السلام، فَقَالَ: طَاعَتُكَ[2] مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام؟ فَقَالَ[3]: «نَعَمْ»[4].

رجال السند:

يقصد بهذا الأسناد التعليق على العدّة؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة توفي بعد (٢٧٤هـ)[5]، ويبقى الكلام في معمر.

٥ معمر بن خلاد بن أبي خلاد:

أبو خلاد البغدادي، ثقة، كما عن النجاشي، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، ولا خلاف في كونه من السادسة.

قال النجاشي: «معمر بن خلاد بن أبي خلاد: أبو خلاد بغدادي، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب الزهد. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد الزراري، عن محمّد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا جدّي لأمي محمّد بن عيسى بن زياد، قال: حدّثنا معمر»[6].

ويظهر من روايات الاختيار أنه كان من يأذن للأصحاب في الدخول على الإمام الرضا عليه السلام، وقربه منه عليه السلام[7].

---

(١) في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا».

(٢) في الاختصاص: «طاعتكم».

(٣) في «ف» والوافي: «قال».

(٤) الاختصاص، ص٢٧٨، بسنده عن معمّر بن خلّاد؛ الوافي، ج٢، ح٢٥٤، ص٩٣.

(٥) مرت ترجمته: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٢١، ت ١١٢٨.

(٧) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ص٨٢٣، ح ١٠٣٥.

روى عنـه البرقـي صاحب المحاسـن بواسـطة أبيـه، وروى عنه صاحـب البصائر – الصفار – بواسطة بنان عبد الله بن محمّد بن عيسى، وأكثر روايات الكليني من طريقة مشايخه عن أحمد بن محمّد بن عيسى، نعم روى غيره قليلا عنه في الكافي. وروى معظم رواياته عن الرضا عليه السلام.

تحقيق الصدور:

هذا الحديث مثلما وصفه المجلسي بالصحيح[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣١.

٤٩١ / ٩. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ: هَلْ يَجْرُونَ[٢] فِي الأمر وَالطَّاعَةِ مَجْرىً[٣] وَاحِداً[٤]؟ قَالَ عليه السلام: «نَعَمْ»[٥].

رجال السند:

الرواية معلّقة أيضاً نظير سابقاتها، وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، والواضح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٦]؛ وعلّي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة[٧]؛ وعلّي بن أبي حمزة هو البطائني الواقف، لا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة[٨]؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٩]، وكونه يحيى بدلالة رواية البطائني عنه فهو قائده

---

(١) هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمّد». وفي حاشية «ج، و، بر، بف»: «وبهذا الإسناد عن عليّ بن الحكم». والسند بناءً على ما أثبتناه معلّق، كما هو واضح.

(٢) في مرآة العقول: «هل يُجْرَون، بصيغة المجهول من باب الإفعال، أو المعلوم من المجرّد».

(٣) في مرآة العقول: «مجرى، اسم مكان من المجرّد، أو من باب الإفعال، أو مصدر ميمي من أحدهما».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التوصيف هو أنّ طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أنّ طريقهم طريق شخص واحد.

(٥) بصائر الدرجات، ص٤٩٩، ح١، بسنده عن أبي بصير؛ الاختصاص، ص٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله عليهما السلام، وتمامه فيهما: «كلّنا نجري في الطاعة والأمر مجرى واحد، وبعضنا أعلم من بعض»؛ الوافي، ج٢، ح٣٥٤، ص٩٣.

(٦) مرت ترجمتها في ج١، ح١، ص٣٠.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٨) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٢، ص٧٦.

(٩) مرت ترجمته في ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

وتلميذه الخصيص به.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشـهور»[1]، ولكن الصفار رواها عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن محمّد بن يحيى الخثعمي عن أبي بصير وهو سـند معتبر. وعلى هذا فالوثوق متحقق بالمتن بغض النظر عن السند.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣١.

٤٩٢/ ١٠ . وَبِهٰذَا الْإِسْـنَادِ[(١)] عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن زيد[(٢)] الطَّبَرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ قَائِماً عَلى رَأْسِ الرِّضَا عليه السلام بِخُرَاسَـانَ – وَعِنْدَهُ عِدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِـمٍ وَفِيهِمْ[(٣)] إسحاق بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ[(٤)] – فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلَغَنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا نَزْعُمُ[(٥)] أَنَّ النَّاسَ عَبِيدٌ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله ما قُلْتُهُ قَطُّ، وَلَا[(٦)] سَمِعْتُهُ مِنْ[(٧)] أَحَدٍ[(٨)] مِنْ[(٩)] آبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلَغَنِي عَنْ أَحَدٍ[(١٠)] مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلٰكِنِّي أَقُولُ[(١١)]:

---

(١) روى أحمد بن محمّد [بن عيسى]، عن مَرْوَك بن عبيد في عددٍ من الأسناد، والمراد بهذا الإسناد: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد». راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٤١١ – ٤١٣.

فعليه ما ورد في الوسائل، ج٢٣، ص٢٦٠، ح٢٩٥٢٥ من جعل الراوي عن مروك بن عبيد عليّ بن الحكم سهو. يؤيّد ذلك أنّ الراوي لكتاب مروك هو أحمد بن محمّد بن خالد، وهو من رواة عليّ بن الحكم وفي طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى. ويؤيّد ذلك أنّ الخبر ورد في الأمالي للمفيد، ص٢٥٣، المجلس ٣٠، ح٣؛ والأمالي للطوسي، ص٢٢، المجلس ١، ح٢٧، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص٤٢٥، الرقم١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص٤٧١، الرقم٧٥٥.

(٢) في الأمالي للطوسي والوسائل: «يزيد».

(٣) في «بح» والأمالي للمفيد والطوسي: «منهم».

(٤) في الأمالي للمفيد والطوسي: «إسحاق بن العبّاس بن موسى».

(٥) في الأمالي للمفيد: «نقول».

(٦) في «بف»: «وما».

(٧) في «ض، ف»: «عن».

(٨) في الوسائل: «ولا سمعت أحداً» بدل «ولا سمعته من أحد».

(٩) هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين والوافي والأمالي للمفيد والطوسي. وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: –«من». وفي المطبوع: –«أحد من».

(١٠) في «ف»: «من يأخذ». وفي شرح صدر المتألّهين والوسائل: «من أحدٍ».

(١١) في حاشية «ب» والوسائل: + «إنّ».

النَّاسُ عَبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»[١].

رجال السند:

والمقصود بالأسناد السابقة هي الرواية المعلّقة وهي أيضاً نظير سابقاتها، والسند هو العدّة عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن مروك، وأحمد بن محمّد الأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٢]؛ ومروك اسمه صالح بن عبيد، ثقة، من السادسة، ممن أكثر عنه الأشعري[٣]؛ أما محمّد بن زيد الطبري فقد ذكر الشّيخ في رجاله أن أصله كوفي، ويظهر من أسناده أنه هو محمّد بن زيد خادم الرضا عليه السلام، وقد مرَّ الكلام فيه، وهو مجهول الحال[٤].

تحقيق الصدور:

السند قاصر عن إثبات الصدور، إلّا أن مضمون المتن مأمون، ولم يذكر المجلسي رأيه في السند في الحديث والذي بعده[٥].

---

(١) الأمالي للمفيد، ص٢٥٣، المجلس ٣٠، ح٣؛ والأمالي للطوسي، ص٢٢، المجلس١، ح٢٧، بسندهما عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد؛ الوافي، ج٢، ح٤٥٤، ص٩٤؛ الوسائل، ج٢٣، ح٢٢٩٥، ص٢٦١.

(٢) مرت ترجمتها: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) مرت ترجمته: ج٣، ص ٢٦٩، ح٣١٦.

(٤) مرت ترجمته: ج٣، ص ١٧٩، ح٢٨٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣١ و٣٣٢.

٤٩٣/ ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّـنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِـيرٍ، عَنْ أَبِي سَـلَمَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَـمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحْنُ الَّذِيـنَ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَنَا، لَايَسَـعُ النَّاسَ إِلاَّ مَعْرِفَتُنَا، وَلَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِنَا؛ مَـنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِناً؛ وَمَنْ أَنْكَرَنَـا، كَانَ كَافِراً[٦]؛ وَمَـنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا، كَانَ ضَـالاًّ حَتّى يَرْجِعَ إِلَى الْهُدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ مِـنْ[٧] طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ يَمُتْ عَلى ضَلَالَتِهِ، يَفْعَلِ اللهُ بِهِ[٨] مَا يَشَاءُ»[٩].

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيًّا إلى (٣٠٧هـ)، ورجحنا في موضع آخر أن الأرجح وقوع السقط بين عليّ بن إبراهيم وبين صالح بن السندي، وإن كان احتمال السقط هو الراجح، فإن الواسطة الساقطة على ما يبدو هي إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلها[١٠]؛ وأبي سلمة هو سالم بن مكرم، أبي خديجة، الأرجح وثاقته، كوفي، من الخامسة[١١]. ويبقى تفصيل

---

(٦) في شرح صدر المتألّهين، ص٤٨١: «اعلم أنّ ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمّة عليهم السلام على جميع الناس وبكونهم كفّاراً إن لم يعرفوهم بأعيانهم، لكنّه مختصّ بمن كان ذا قوّة استعداد عقليّة دون عامّة الناس والناقصين والضعفاء العقول الّذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً». ثمّ ذكر الأدلّة النقليّة والعقليّة على هذا التخصيص.

(٧) في «بس»: -«من».

(٨) في «بح، بس»: -«به».

(٩) الوافي، ج٢، ح٥٥٤، ص٩٤؛ الوسائل، ج٢٨، ح٣٤٩٦٤، ص٣٥٢، من قوله: «من عرفنا كان مؤمناً» إلى قوله: «كان ضالاً»؛ البحار، ج٣٢، ح٣٠٢، ص٣٢٥.

(١٠) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص٦٣.

(١١) مرت ترجمته في ج٢، ح٥٦، ص١٧٩.

الكلام في صالح بن السندي وجعفر بن بشير.

٥ صالح بن السندي:

ذكره ابن بطة في فهرسته كما يظهر مما نقله الشّيخ عنه أن له كتاباً رواه ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله وهو البرقي عنه، وقد روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في سند من أسناد فهرست النجاشي، وروى في كامل الزيارات، تروي عنه السابعة كإبراهيم بن هاشم، والأحمدين البرقي والأشعري، وموسى بن عمر الصيقل، وما ورد من رواية عليّ بن إبراهيم عنه مباشرة فبسقوط الواسطة، وهي إبراهيم بن هاشم كما في غير سند، ولعل منشأ ذلك السقط سوء الانتزاع أو الأخذ بالتوسط. أما مشايخه فقد أكثر عن جعفر بن بشير، وروى عن الحسن بن محبوب وابن سنان، وكلهم من السادسة.

عدّه السيّد البروجردي والسيّد الأستاذ من السابعة. ولعل الصواب أن يُعَدَّ من صغار السادسة، كونه روى عن بعض صغار الخامسة كيونس والسادسة، وروت عنه السابعة، ولم يلحظ أن روت عنه الثامنة، إلّا بسقوط الواسطة التي تظهر في بقية الأسناد، فتقدر حياته من أسناده بحدود (١٧٠-٢٤٠هـ).

وأما ما يرد من رواية الحجال عنه، فالحجال الراوي عنه هو عليّ بن محمّد بن الرحمن الحجال شيخ الصفار، وهو من السابعة أيضاً، أما حال العلم بوثاقته فالقرائن التي تشير إلى ذلك رواية أحمد الأشعري عنه، ولكنه سند وحيد متفرد، بل ليس سند معتبراً حتى، ويمكن أن يساعد تلك القرينة روايته المكثرة عن جعفر بن بشير الذي نقل النجاشي عن ابن نوح أنه روى عن الثقات ورووا عنه، ويستبعد أن يصف ابن نوح مع إقرار النجاشي كون تلامذته بالثقات وأشهر من روى عنه هو صالح بن السندي، ولا يكون منهم، ثم أن الرجل لم يرد فيه مؤشر ضعف أو قدح، إضافة إلى وروده في كامل الزيارات ومجموع كل هذا، وخصوصاً رواية أحمد عنه، والمؤيد بكونه التلميذ المكثر عن جعفر بن بشير الذي وصف تلامذته والراويين عنه بالثقات يمكن أن يستوثق بنقله.

٥ جعفر بن بشير:

أبو محمّد البجلي الوشاء، ثقة لا يضاهى، من السادسة، عن النجاشي: «جعفر بن بشير، أبو محمّد البجلي، الوشاء، من زهاد أصحابنا، وعبادهم، ونساكهم، وكان ثقة، وله مسجد بالكوفة باق في بجيلة إلى اليوم. أنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا بالكوفة، نصلي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، ومات جعفر رحمه الله بالأبواء، سنة ثماني ومائتين، كان أبو العباس بن نوح، يقول: كان يلقّب قفحة (قفة) العلم، روى عن الثقات، ورووا عنه. له كتاب المشيخة، مثل كتاب الحسن بن محبوب، إلا أنه أصغر منه، وكتاب الصلاة، وكتاب المكاسب، وكتاب الصيد، وكتاب الذبائح. أخبرنا أحمد بن محمّد بن هارون، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن مفضل بن إبراهيم، قال: حدّثنا جعفر بن بشير. وله نوادر، رواها ابن أبي الخطاب الزيات. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن الزراري، عن الحميري، عن ابن أبي الخطاب بسائر كتبه»[1].

وقال الشّيخ في الفهرست: «جعفر بن بشير البجلي، ثقة، جليل القدر له كتاب. أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفار والحسن بن متيل، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير. وله كتاب ينسب إلى جعفر بن محمّد عليه السلام، رواية عليّ بن موسى الرضا عليه السلام»[2].

ورد اسمه في كامل الزيارات والتفسير. وعن نصر بن الصباح أنه أخذ وضرب، ولقي شدة حتى خلّصه الله، وأن المأمون صاحبه بعد موت الرضا عليه السلام[3].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١١٩، ت٣٠٤.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٩٢، ت١٤٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١١٢٥، ص٨٦٤.

تحقيق الصدور:

لم يذكر المجلسي رأيه في سـند الحديث والذي قبله[١]، وسند الرواية وإن كان ضعيفا على المشـهور لجهالتنا بصالح بن السندي، ولكن الظاهر الوثوق بالرجل؛ لما ذكرناه من قرائن متعاضدة، فيكون الخبر مما يوثق به.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٢.

٤٩٤ / ١٢ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ: «أَفْضَلُ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللهِ – عَزَّ وَجَلَّ[٢]– طَاعَةُ اللهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ[٣] وَطَاعَةُ أُولِي الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: حُبُّنَا إِيمَانٌ، وَبُغْضُنَا كُفْرٌ»[٤].

رجال السند:

كل رجالات السند ممن مروا سابقا، ويمكن أن تكون المشكلة فقط في محمّد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ[٥] – فعلي بن إبراهيم[٦]، ومحمّد بن عيسى بن عبيد

(١) في الوسائل: -«عن يونس» وروى محمّد بن عيسى عن محمّد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبدالرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرةً في بعضها الآخر.

ثمّ إنّ مضمون الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص١٥٠، ح٦٨، عن محمّد بن عليّ، عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام. ولم يثبت رواية محمّد بن عليّ هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، كما في رجال النجاشي، ص٣٠٩، الرقم٨٤٦، ورجال الطوسي، ص٢٦٩، الرقم٣٨٦٨. والمتكرّر في أسناد المحاسن وغيرها رواية محمّد بن عليّ عن محمّد بن الفضيل، والظاهر أنّ الصواب في سند المحاسن أيضاً هو محمّد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٦، ص٤٤٩.

(٢) في «بس»: -«قال أفضل -إلى- عزّ وجلّ».

(٣) في شرح صدر المتألهّين: «الرسول».

(٤) المحاسن، ص١٥٠، كتاب الصفوة، ح٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ تفسير فرات، ص٤٢٨، صدر ح٤٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام هكذا: «حبّنا إيمان وبغضنا كفر» مع زيادة. وراجع: كفاية الأثر، ص٩٨؛ الوافي، ج٢، ح٦٥٤، ص٩٤؛ الوسائل، ج٢٨، ح٧٤٣٤٩، ص٣٥٢؛ البحار، ج٣٢، ح٣٠٣، ص٣٢٥، وفيهما من قوله: «قال أبو جعفر عليه السلام».

(٥) ينظر: ج٣، ص ٣١٨، ح٣٣٩.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص٦٣١.

اليقطيني[١]، ويونس بن عبد الرحمن[٢]، كلهم من الثقات - إلّا أن هناك مشكلة أخرى، وهي الإضمار في تسمية الإمام عليه السلام.

ويظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسى اليقطيني.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله حول سند هذه الرواية: «مجهول، بل صحيح؛ إذ الظاهر أن محمّد بن الفضيل هو محمّد بن القاسم بن الفضيل، فضمير سألته راجع إلى الرضا عليه السلام، وقيل: راجع إلى الصادق عليه السلام، وهو بعيد، وقيل: إلى محمّد بن الفضيل، فيكون كلام يونس، وهو أبعد»[٣].

وما استبعده رحمه الله هو القريب، فمحمد بن الفضيل الذي يروي عنه يونس بن عبد الرحمن ليس هو محمّد بن القاسم بن الفضيل، بل محمّد بن الفضيل الأزدي، وهو من الخامسة ممن تكلمنا في طبقته في كتاب الألف وبيّنا أنه ممن يمكن له الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام[٤]. ولكن يبقى الوثوق بالسند متزلزلًا لا يستقر عليه.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣١.

(٤) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٤٨٧، ت٨٢٠.

٤٩٥ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إسماعيل بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَعْرِضُ عَلَيْكَ دِينِيَ الَّذِي أَدِينُ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ[١]؟ قَالَ[٢]: فَقَالَ: «هَاتِ». قَالَ[٣]: فَقُلْتُ[٤]: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَالْإِقْرَارُ[٥] بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّ عَلِيّاً كَانَ إِمَاماً فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ[٦] بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمَاماً فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْحُسَيْنُ[٧] إِمَاماً فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ[٨] بَعْدَهُ[٩] عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ[١٠] إِمَاماً[١١] فَرَضَ اللهُ طَاعَتَهُ[١٢] حَتَّى انْتَهى الأمر إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللهُ. قَالَ: فَقَالَ: «هذَا دِينُ اللهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ»[١٣].

---

(١) «أدين الله عزّ وجلّ به»، أي اطيعه وأعبده به؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: لسان العرب، ج١٣، ص١٦٩ (دين).

(٢) في «ب»: -«قال».

(٣) في «ض، بس، بر» وشرح صدر المتألّهين: -«قال».

(٤) في «ض، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألّهين: «قلت».

(٥) في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً. أو هو مرفوع خبر لمبتدأ محذوف. أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ديني أنّه أشهد... وديني الإقرار بما جاء به. أو يقدّر حقّ، أو لازم. انظر: شرح صدر المتألّهين، ص٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٨٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٣٤.

(٦) في «ف»: + «من».

(٧) في «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «الحسين عليه السلام بعده».

(٨) في «ف»: -«كان».

(٩) في «ض»: -«بعده». وفي حاشية «بح»: «بعدهم».

(١٠) في شرح صدر المتألّهين: «ثمّ كان علّي بن الحسين عليه السلام بعده».

(١١) في «ج، ض»: + «بعدهم».

(١٢) في شرح صدر المتألّهين: -«فرض الله طاعته».

(١٣) رجال الكشّي، ص٤٢٣، ح٧٩٧، بسند آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف

رجال السند:

كل رجالات السند ممن مروا سابقا، فتسلسل رواية الصفار عن سهل عن اليقطيني متكـرر[١]؛ وفضالـة بن أيوب ثقة، قـد مرَّ[٢]؛ وأبان هو أبان بن عثـمان الأحمر، ثقة، من الخامسـة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتـين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين[٣]؛ وعبد الله بن سنان أيضاً ثقة، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠هـ)[٤]؛ وإسماعيل بن جابر هو الجعفي، ثقة، من معمري الرابعة، أو أنه صغار الرابعة ممن أدركته بعض السادسة، مرَّ تفصيل الكلام فيه[٥].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله حول سـند هـذه الرواية: «ضعيف على المشـهور»[٦]. والضعف عنده رحمه الله ناجم من تخلل سهل بن زياد في السند. ويظهر أن فضالة روى عن أبان نظير هذه الرواية عن الحسـن بن زياد العطار عـن أبي عبد الله عليه السلام كما يظهر من الاختيار[٧]، وعلى كل تقدير فإن المتن يوثق بكونه صادرا عن جهة منهم عليهم السلام إلّا أنه لا وثوق بتحديد القائل والراوي فيها.

يسـير؛ وفيه، ص٤٢٤، ح٧٩٨، بسند آخر عن الحسن بن زياد العطّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٨٥٤، ص٩٦.

(١) ينظر: ج٢، ص ١٢٧، ح٤٦.

(٢) ينظر: ج٢، ص ٤١٨، ح٩٢.

(٣) ينظر: ج٢، ص٤٥٨، ح ١٠٠.

(٤) ينظر: ج١، ح١٠، ص١٧٣.

(٥) ينظر: ج٢، ح٥٠، ص١٤٣-١٥٨.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٣.

(٧) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٧٢٢.

٤٩٦/ ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أصحاب أمير الْمُؤْمِنِينَ ؈، قَالَ: قَالَ أمير الْمُؤْمِنِينَ ؈: «اعْلَمُوا أَنَّ صُحْبَةَ الْعَالِمِ وَاتِّبَاعَهُ دِينٌ يُدَانُ اللهُ بِهِ، وَطَاعَتَهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، مَمْحَاةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَرِفْعَةٌ[1] فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَمِيلٌ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ»[2].

رجال السند:

سبق وأن مرَّ شبيه هذا السند[3]، نعم هناك فرق في نهايته وهو تحديث أبي إسحاق السبيعي عمن يثق به، من أصحابه ؈ وليس عن بعض أصحاب أمير المؤمنين ؈، وغالب الظن أن هذه الواسطة هي الحارث الأعور الهمداني؛ وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، كوفي، فيه بحث مفصل[4]، والغالب حسنه وتشيعه، خلافا لما في المعجم، ولد سنة (٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٢٧هـ)، من الثالثة، وهو من أهم أساتذة أبي حمزة الثمالي. وأما قوله في السند: «عن بعض أصحاب أمير المؤمنين ؈، فهو كما ذكرنا يرجح انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمداني، تلميذ أمير المؤمنين ؈، وأنه يعمي عليه لتداخلات وظروف قد مرَّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمداني، عربي، كوفي، وهو أستاذ أبي إسحاق السبيعي، وهو من أولياء أمير المؤمنين ؈ كما عن البرقي، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية[5]. ولمزيد من

---

(١) في حاشية «بر»: «رحمة».

(٢) تحف العقول، ص١٩٩، ضمن الحديث. وراجع: الإرشاد، ج١، ص٢٢٧؛ الأمالي للطوسي، ص٢٠، المجلس١، ح٢٣؛ الوافي، ج٢، ح٥٥٠، ص٩٧.

(٣) في ج٤، ح٤٥٧.

(٤) يلاحظ: ج٢، ح٤٠، ص٥٣.

(٥) يلاحظ: ج٣، ح٣٥١، ص٣٥٨.

معرفة هذا السند من هشام إلى أمير المؤمنين عليه السلام يطلب من موضع سابق[١].

تحقيق الصدور:

هذا السند وإن وصفه المجلسي بالجهالة[٢]، إلّا أنه من الأسناد التي نعتمدها ونثق بصدورها كما مرَّ غير مرة.

(١) في ج٢، ص ح٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٤.

٤٩٧/ ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ[1] اللهَ أَجَلُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ». قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبّاً فَقَدْ يَنْبَغِي[2] لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ[3] لِذلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخَطاً، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ إِلاَّ بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَنْبَغِي[4] لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ.

فَقُلْتُ[5] لِلنَّاسِ: أَلَيْسَ[6] تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله كَانَ هُوَ[7] الْحُجَّةَ مِنَ اللهِ عَلى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلى، قُلْتُ: فَحِينَ مَضى[8] صلى الله عليه وآله مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ[9]؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ[10] فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِئُ وَالْقَدَرِيُّ[11] وَالزِّنْدِيقُ - الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَايَكُونُ حُجَّةً إِلاَّ بِقَيِّمٍ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقّاً.

---

(١) من أوّل هذا الخبر إلى قوله: «وأنّ ما في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله» هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحجّة. وقد مرّت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

(٢) في الكافي، ح ٤٣٥: «فينبغي».

(٣) في «بس، بف»: -«أنّ».

(٤) في الكافي، ح٤٣٥: «فقد ينبغي».

(٥) في الكافي، ح٤٣٥ والوسائل: «وقلت».

(٦) في الكافي، ح٤٣٥: -«أليس».

(٧) في الوسائل: -«هو».

(٨) في «ف» والكافي، ح٤٣٥ والوسائل: + «رسول الله».

(٩) في الكافي، ح٤٣٥ والوسائل: + «لله على خلقه».

(١٠) في «ض»: -«فنظرت في القرآن».

(١١) في العلل: «والحروري».

فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا[(١)]: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ[(٢)] يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ[(٣)]، قُلْتُ: كُلَّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَالُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ[(٤)] الْقُرْآنَ[(٥)] كُلَّهُ إِلَّا عَلِيّاً صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هذَا: لَا أَدْرِي، وَ[(٦)] قَالَ هذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هذَا: لَا أَدْرِي[(٧)]، وَقَالَ هذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام، لَمْ يَذْهَبْ حَتّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ[(٨)] الْحُسَيْنُ عليه السلام[(٩)]، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ[(١٠)]: وَ[(١١)] أَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام[(١٢)] أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ

---

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح٤٣٥. وفي المطبوع: «قالوا».

(٢) في «ف»: + «قد كان». وفي العلل: «قد كان عبد الله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان يعلم وعمر».

(٣) في «بح»: -«يعلم».

(٤) في «ف، بر، بف» وحاشية «ج، بح» والوافي والكافي، ح٤٣٥ والعلل: «يعرف».

(٥) في «بف» وحاشية «ف» والكافي، ح٤٣٥ والعلل: «ذلك».

(٦) في «ض»: -«و».

(٧) في شرح صدر المتألهين: -«وقال هذا: لا أدري».

(٨) في «ف»: + «بن عليّ».

(٩) في «ف» والعلل: «الحسين بن عليّ عليهما السلام».

(١٠) في «ج، بف» والوافي: «فقلت».

(١١) في «ب، بر»: -«و».

(١٢) في «ف» والعلل: «الحسين بن عليّ عليهما السلام».

حَتّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ[١] عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ[٢]: وَأَشْهَدُ عَلى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ حَتّى أُقَبِّلَهُ، فَضَحِكَ. قُلْتُ[٣]: أَصْلَحَكَ اللهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبْ حَتّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَما تَرَكَ أَبُوهُ، وَأَشْهَدُ بِاللهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ طَاعَتَكَ مُفْتَرَضَةٌ، فَقَالَ: «كُفَّ رَحِمَكَ[٤] اللهُ». قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ[٥] أُقَبِّلْهُ، فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، فَضَحِكَ، وَقَالَ: «سَلْنِي عَمّا شِئْتَ، فَلا أُنْكِرُكَ[٦] بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَداً»[٧].

---

(١) في «بح»: -«الحسين عليه السلام -إلى- من بعده».

(٢) في «ب»: «فقلت».

(٣) في «ف، بح» والعلل: «فقلت».

(٤) في «بح»: «يرحمك».

(٥) في «بر، بف» وحاشية «بح»: + «حتّى».

(٦) «فلا أنكرك». الإنكار عدم المعرفة، من النكِرة بمعنى ضدّ المعرفة. والمعنى: لا أعدّك بعد اليوم غير معروف لوضوح حالك عندي، أو لا أجهل حقّك واستحقاقك لأن يجاب في كلّ مسألة بحقّ جوابها من غير تقيّة، أو عرفتك اليوم وعرفت أنّك من شيعتنا. انظر: الصحاح، ج٢، ص٨٣٦ (نكر)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص١٩٢؛ الوافي، ج٢، ص٣٢؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٣٦.

(٧) الكافي، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ح٢٣١؛ وفي التوحيد، ص٢٨٥، ح١، بسنده عن الكليني، وتمام الرواية فيهما هكذا: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي ناظرت قوماً، فقلت لهم: إنّ الله جلّ جلاله أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يُعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله. فقال: رحمك الله»؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح٤٣٥، إلى قوله: «وأنّ ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله»؛ علل الشرائع، ص١٩٢، ح١، بسنده عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله...» مع اختلاف يسير؛ رجال الكشّي، ص٤٢٠،

تحقيق السند:

أما محمّد بن إسماعيل فهو النيشابوري راوية الفضل وتلميذه الخصيص به، وهو من الثامنة، وقد اعتمدنا قبول رواياته[١]؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ) عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[٢]؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بيّاعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)[٣]؛ ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي، من الخامسة[٤].

تحقيق الصدور:

سند الرواية معتبر على هذا، وقال المجلسي: مجهول كالصحيح[٥]، ويرمي بذلك إلى عدم وجود توثيق صريح لمحمد بن إسماعيل مع استيثاقه بنقله.

ح٧٩٥، بسنده عن صفوان؛ الوافي، ج٢، ح٢٤٨، ص٣٠؛ الوسائل، ج٢٧، ح٢٣٣٣٥، ص١٧٦، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله».

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٤، ص٨٤.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٤، ص٩١.

(٣) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٤) مرت ترجمته في ج٢، ح٨٢، ص٢٨٩.

(٥) مرآة العقول المجلسي، ج٢، ص٣٣٥.

٤٩٨/ ١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أبي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمر مِنْكُمْ﴾[1] وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾[2]»[3].

رجال السند:

محمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد بن عيسى هو الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[4]؛ ومحمّد بن خالد البرقي هو البرقي الأب، والد صاحب المحاسن، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة[5]؛ والقاسم بن محمّد الجوهري مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه[6]؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته لهذا[7].

---

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) المائدة (٥): ٥٥.

(٣) الاختصاص، ص٢٧٧، عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ الوافي، ج٢، ح٥٤٠، ص٩٢.

(٤) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٦) مرّ الكلام فيه في ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠.

(٧) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٥١.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، وقد مرَّ عن الحسين باختلاف في وسط السند»[1]. وسند هذه الرواية وإن كان ضعيفاً، إلّا أنها مما يوثق بصدورها، فقد رواها الكليني بسند آخر معتبر عن عليّ بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء، كما مر في الحديث (٤٨٩) في هذا الجزء، فلا ريب في اعتبارها.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٦.

٤٩٩ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ أَبْوَابُ الْخَيْرِ[١]، السَّامِعُ الْمُطِيعُ لاَ حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَالسَّامِعُ الْعَاصِي لاَ حُجَّةَ لَهُ، وَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَاحْتِجَاجُهُ يَوْمَ يَلْقَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ» ثُمَّ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمامِهِمْ﴾[٢]»[٣].

رجال السند:

السلسلة السندية من عليّ والعبيدي عن يونس من السلاسل السندية التي يوثق بها، ومرَّ الكلام في مشاكلها وعقباتها[٤]؛ وحماد هنا هو حماد بن عثمان، ثقة، جليل القدر، من الخامسة[٥]؛ وعبد الأعلى هو ابن أعين، مولى آل سام، أبو الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة[٦].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: مجهول كالحسن[٧]. مع أنه قدست نفسه يصف الأسناد التي فيها عبد الأعلى بن أعين بالمجهول، بل وصف نفس هذا السند بالمجهول كما سيأتي إن شاء الله، وعلى كل تقدير فالحديث معتبر السند موثوق الصدور، وقد مرَّ نظيره[٨].

---

(١) في تفسير العيّاشي: «الجنّة».

(٢) الإسراء (١٧): ٧١.

(٣) تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٢٢، ص٣٠٤، عن عبد الأعلى؛ وراجع: الأمالي للمفيد، ص٩٦، المجلس١١، ح٧؛ الوافي، ج٢، ح٥٥٣، ص٩٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٦) ينظر: ج٢، ص٧٢٨، ح ١٨٨.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٦.

(٨) ينظر: ج٣، ح٧٤١، ص١٠.

٩ - بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام شُهَدَاءُ الله عَزَّ وَجَلَّ عَلى خَلْقِهِ

٥٠٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادٍ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ عَلى هؤُلاءِ شَهِيداً﴾[١] قَالَ[٢]: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْنٍ[٣] مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله شَاهِدٌ عَلَيْنا»[٤].

رجال السند:

وسند الكليني عن خاله علّان، والمسمى في السند بعلي بن محمّد المطلق، وهو ثقة، رازي، من الثامنة[٥]؛ عن سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف، من السابعة[٦]؛ عن يعقوب بن يزيد، وهو الأنباري، الثقة الصدوق، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتوفي قبل سنة (٢٧٩هـ)، بمدة يسيرة، من السابعة[٧]، ويبقى الكلام في زياد القندي، فقد مرَّ

(١) النساء (٤): ٤١.

(٢) في البحار، ج٢٣، ح٦٩: + «هذا».

(٣) في النهاية، ج٤، ص٥١ (قرن): «القَرْن: أهل كلّ زمان، وهو مقدار التوسّط في أعمار أهل كلّ زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنّه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم، وقيل: القرن أربعون سنة، وقيل: ثمانون، وقيل: مائة، وقيل: مطلق الزمان. وهو مصدر قَرَنَ يَقْرِن».

(٤) الوافي، ج٣، ح١١٠٠، ص٤٩٦؛ البحار، ج٧، ح٧، ص٨٣٢؛ وج٢٣، ح١، ص٣٥٣؛ وص٣٥١، ح٦٩.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٣.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٩.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٤١، ص٦٩.

الكلام في سماعة[1] وهو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمّد الحضرمي، مولى، كوفي، نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثقه النجاشي مرتين ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وما قيل من أنه لا يثبت وقفه بعد تكرار الثقة عند النجاشي فليس بسديد؛ لأن النجاشي كان قد ذكر في كرام أنه ثقة ثقة، واتبعه بأنه واقفي، فليس في تكرار الثقة إشارة واضحة لدفع الوقف، بل لعله تأكيد للوثاقة مع كونه من الواقفة. وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمكثرين عنه عثمان بن عيسى الرؤاسي وزرعة، وهما من مشاهير الواقفة، لكن حال وثاقته لا شك فيها، فإضافة إلى توثيق النجاشي قد عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو ممن روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان والبزنطي، وممن روى في كامل الزيارات والتفسير.

قال النجاشي في وفاته: «ذكر أحمد بن الحسين رحمه الله أنه وجد في بعض الكتب أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وذلك أن أبا عبد الله عليه السلام قال له: «إن رجعت لم ترجع إلينا» فأقام عنده، فمات في تلك السنة، وكان عمره نحواً من ستين سنة. وليس أعلم كيف هذه الحكاية؛ لأن سماعة روى عن أبي الحسن عليه السلام، وهذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام والله أعلم»[2].

وما ذكر من أن سنة وفاته كانت (١٤٥هـ) فهو لا يستقيم، كما نبّه إليه النجاشي، والظاهر أنه تصحيف في ذلك الكتاب القديم الذي لدى ابن الغضائري، وأن الصحيح أنه مات سنة (١٧٥هـ)؛ لسهولة تصحيف (سبعين) إلى (أربعين) في الخطوط القديمة لاختلاط الألف والباء بشكل السين.

٥ زياد القندي:

هو زياد بن مروان من موالي بني هاشم، يكنى بأبي الفضل، وقيل بأبي عبد الله.

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح١٤، ص١٩٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٣، ت٥١٧.

يلقب بالقندي، أصله أنباري، ثم بغدادي، سكن مسجد الأنباريين في بغداد، هو واقف مشهور، فعن موسى الخشاب المختص بأمر الواقفة: «إنه أحد أركان الوقف»[١]، روي إنكاره النص على الرضا عليه السلام، وعن الحسن بن محبوب موته على الزندقة[٢]، قال الشيخ: «له كتاب، واقفي»[٣].

ذكر الخطيب البغدادي: «وأما مسجد الأنباريين، فينسب إليهم؛ لكثرة من سكنه منهم، وأقدم من سكنه منهم؛ زياد القندي، وكان يتصرف في أيام الرشيد، وكان الرشيد ولّى أبا وكيع – الجراح بن مليح – بيت المال فاستخلف زياداً، وكان زياد شيعياً من الغالية، فاختان هو وجماعة من الكتاب واقتطعوا من بيت المال، وصح ذلك عند الرشيد فأمر بقطع يد زياد. فقال: يا أمير المؤمنين لا يجب عليَّ قطع اليد، إنما أنا مؤتمن، وإنما خنت. فكفَّ عن قطع يده»[٤].

في قبال ذلك كلّه عدّه المفيد في الإرشاد من البطانة والخاصة الثقات! وروى عنه ابن أبي عمير في بطون الأسناد.

ويحدس من أسناده، وإن روى عنه يونس في مورد فإنه ليس من موارد التلمذ، بل النقل عن القرين في المنزلة الاجتماعية، ولا يبعد أن يكون أصغر من يونس المولود قرابة سنة (١٢٤هـ) بعقدين وأكثر، وتوفي منتصف العقد الثاني بعد المائتين عن عمر ليس بالقليل، فالمناسب عدّه من كبار السادسة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»[٥]. وضعفه ظاهر، خاصة وأن في السند سهل بن زياد وزياد بن مروان القندي، ولم نحظ بقرينة أخرى توجب الوثوق بالصدور.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٨٨٦، ص٧٦٦.

(٢) الغيبة، الشّيخ الطوسي، ص٦٨، ح٧١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٣٧، ت٥٠١٢.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١، ص١٠٧.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٧.

٥٠١ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أحمد بْنِ عَائِذٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[1].

فقالَ[2]: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوُسْطى، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ الله[3] على خَلْقِهِ، وَحُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ».

قُلْتُ: قَوْلُ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾[4]؟ قَالَ: «إِيَّانَا عَنى خَاصَّةً، ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾[5] فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ ﴿وَفِي هذا﴾ الْقُرْآنِ ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ﴾[6] فَرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله[7] الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا[8] عَنِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ[9]، صَدَّقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ كَذَّبَ، كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[10]»[11].

---

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) هكذا في «ج، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج١٦ و٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

(٣) في البحار، ج١٦: «لله».

(٤) الحج (٢٢): ٧٨.

(٥) الحج (٢٢): ٧٨.

(٦) هكذا في المصحف الشريف، سورة الحجّ (٢٢): ٧٨ و«بر، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والمطبوع: «عليكم شهيداً». ولعلّه من النسّاخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٩٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٤٠.

(٧) في «ج»: + «هو».

(٨) في الوافي: «وضمير التكلّم في «بلّغنا» يحتمل الفاعل والمفعول».

(٩) في حاشية بدر الدين: «صدّقنا». ويحتمل تخفيف «صدّق» و«كذّب». انظر: الوافي، ج٣، ص٥٠٠؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٤٠.

(١٠) في «ج، ض، بح، بس» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «يوم القيامة كذّبناه». وفي البحار، ج١٦: «يوم القيامة».

(١١) بصائر الدرجات، ص١٠٣، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[١]؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار[٢]، وهو الحلال، أبو علي، أحمسي بجلي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعدُّ الشّيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهمٌ منه رحمه الله، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، واستقرب السيّد البروجردي قدس سره في طبقات الكافي كونه من السادسة، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة توفي قرابة (١٦٩هـ)[٣]؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف[٥]، لكنها موثوقة الصدور، ليس لأن الصفار رواها في البصائر بسند آخر قد يقال باعتباره، بل لما سيأتي أن الرواية مروية في نفس الباب في الكافي وبسند معتبر[٦]، فعليه هي من المرويات التي يوثق بصدور متنها من المعصومين عليهم السلام.

الدرجات، ص١٠٢، ح١ و٢؛ الوافي، ج٣، ح٢١٠٠، ص٤٩٨؛ البحار، ج١٦، ح٤٨، ص٣٥٧؛ وج٢٣، ح٢، ص٣٦٣.

(١) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص١٣٦، ح٤٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٤) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٣٨.

(٦) ينظر: ح٥٠٣.

٥٠٢/ ٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أحمد بْنِ عُمَرَ الْحَلاَّلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾[1]. فَقَالَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ – صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِ – الشَّاهِدُ عَلى رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ»[2].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية – الحسين عن معلى عن الوشاء – من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا وفي الحديث السابق أيضاً على أنها مخدوشة بالمعلى البصري،

---

(١) هود (١١): ١٧.

(٢) كتاب سليم بن قيس، ص٩٠٣، ح٦٠، وفيه: «عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام» مع زيادة في آخره؛ وفي بصائر الدرجات، ص١٥٢، ح٢؛ والأمالي للطوسي، ص٣٧١، المجلس١٣، ح٥١، وتفسير فرات، ص١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله.؛ وفي الأمالي للمفيد، ص١٤٥، المجلس ١٨، ح٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص١٨٩، ح٢٤١، مع زيادة في أوّله؛ تفسير القمّي، ج١، ص٣٢٤، وفيهما بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ تفسير فرات، ص١٨٧، ح ٢٣٨، وفيه: «عن الحسين بن سعيد، معنعناً عن زاذان، عن عليّ عليه السلام»؛ وص١٩٠، ح٢٤٤، وفيه: «عن الحسين بن الحكم، معنعناً عن عباد بن عبد الله الأسدّي، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ وص١٩١، ح٢٤٦، وفيه: «عن عليّ بن محمّد بن عمر الزهري، معنعناً عن زيد بن سلام الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح١١، ص١٤١، عن عمّار بن سويد، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة في أوّله وآخره؛ وص١٤٢، ح١٣، عن جابر بن عبد الله بن يحيى، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ وفي تفسير فرات، ص١٨٧، ح٢٣٧؛ وص١٨٨، ح ٢٤٠؛ وكمال الدين، ص١٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج٢، ص٢٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح ٣١٠٠، ص ٥٠٠؛ البحار، ج١٦، ح٤٩، ص٣٥٧.

مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[1]، نعم المعلى وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة؛ لوروده في تفسير القمي؛ وأما أحمد بن عمر الحلّال فهو الثقة، الكوفي الأنماطي، وهو من كبار السادسة[2].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، لكن مضمونه مروي بطرق مستفيضة، بل متواترة من طرق الخاص، أوردت أكثرها في الكتاب الكبير، ورواه صاحب كشف الغمة وابن بطريق في المستدرك، والسيّد ابن طاوس في الطرائف، والعلّامة في كشف الحق بطرق متعددة من كتب المخالفين»[3]. وهو قريب مما قال، فالرواية يوثق بصدورها.

---

(١) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص١٣٦.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٤٦، ص٦٢٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤١.

٥٠٣/ ٤. عَـلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَوْلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[١]؟ قَالَ: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ[٢]، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالى - عَلى خَلْقِهِ، وَحُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ». قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَجاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهادِهِ هُوَ اجْتَباكُمْ﴾.

قَـالَ: «إِيَّانَا عَنى، وَنَحْنُ الْمُجْتَبَوْنَ، وَلَمْ يَجْعَـلِ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ[٣]، فَالْحَرَجُ[٤] أَشَـدُّ مِنَ الضِّيقِ[٥] ﴿مِلَّةَ أَبِيكُـمْ إِبْراهِيمَ﴾: إِيَّانَا عَنى خَاصَّةً وَ﴿هُوَ﴾[٦] ﴿سَمّاكُمُ الْمُسْـلِمِينَ﴾: اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَـمَّانَا الْمُسْلِمِينَ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ فِي الْكُتُـبِ الَّتِي مَضَتْ ﴿وَفِي هذا﴾ الْقُرْآنِ ﴿لِيَكُونَ الرَّسُـولُ شَـهِيداً عَلَيْكُمْ﴾[٧] ﴿وَتَكُونُوا شُـهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[٨] فَرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الشَّـهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا عَنِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالى، وَنَحْنُ الشُّـهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ[٩]، فَمَنْ صَدَّقَ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَّقْنَاهُ[١٠]،

---

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) في «ب، ج، بف» وحاشية «بر» وشرح صدر المتألّهين: «الوسطى».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وفي حاشية «بس» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «من ضيق».

(٤) في «بس»: «والحرج».

(٥) في شرح المازندراني: «الضَيّق، بفتح الضاد وشدّ الياء. وقد يخفّف».

(٦) هكذا في القرآن والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هو».

(٧) هكذا في القرآن و«ب، بر». وفي «ج، ض، ف، و، بح بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهيداً».

(٨) الحجّ (٢٢): ٧٧ - ٧٨.

(٩) في «ض» وشرح صدر المتألّهين: + «يوم القيامة».

(١٠) في «ف»: «صدّقناه يوم القيامة». وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٤٨٨: «الفعل الثاني من باب

وَمَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَاهُ[(١)]»[(٢)].

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيّاً إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله لقرائن مرت في محلها[(٣)]؛ ومحمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[(٤)]؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[(٥)]؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة[(٦)].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مختلف فيه وحسن عندي»[(٧)]. والسند وفق المباني المعروفة في زمننا معتبر لا غبار عليه، وهذا ما نذهب إليه في شأنه.

التفعيل، والأوّل يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كذّبناه».

(١) في «ف»: + «يوم القيامة».

(٢) بصائر الدرجات، ص٨٣، ح١١؛ وص١٠٢، ح٣، بسندهما، عن ابن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «وحججه في أرضه». تفسير فرات، ص٢٧٥، ح٣٧٤، وفيه: «فرات الكوفي معنعناً عن بريد» من قوله: «قلت: قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾». تفسير العيّاشي، ج١، ح١١٠، ص٦٢، عن بريد، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «وحججه في أرضه». راجع: بصائر الدرجات، ص١٠٢، ح٤؛ وتفسير القمّي، ج٢، ص٨٧ الوافي، ج٣، ص٥٠٠، ح ١٠٠٤.

(٣) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص٦٣١.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٦) ينظر: ج٢، ص٣٩٢، ح ٨٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٣.

٥٠٤/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إبراهيم بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ[1]، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ: عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ

---

(١) روى حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش وهو راوي كتاب سليم بن قيس عن سليم بن قيس في الكافي، ح١٩٣ و١٣٩١ و١٤٢١؛ والخصال، ص٤٤٧، ح٤١؛ والغيبة للطوسي، ص١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة، عن أبان بن [أبي عياش]، عن سليم بن قيس [الهلالي] في الكافي، ح٧٧٥، والخصال، ص٢٥٥، ح١٣. فالظاهر سقوط الواسطة في سندنا هذا بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبان بن أبي عيّاش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص٨، الرقم٤، وقال: «له كتاب...أخبرني عليّ بن أحمد القمي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن عليّ الصيرفي عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتوسّط أبان بن أبي عيّاش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس.

فإنّه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما نبّه عليه الأستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري دام توفيقه في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حمّاد بن عيسى وحدثنا»؛ فإنّه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحمّاد بن عيسى معاً، فلا يصحّ الاستشهاد بطريق النجاشي لنقض ما ادّعيناه، بل لابدّ من الرجوع إلى الأسناد لتبيين الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حمّاد بن عيسى، عن [عمر] بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح١١١ و١١٨، والتهذيب، ج٤، ص١٢٦، ح٣٦٢، وج٦، ص٣٢٨، ح٩٠٦، والأمالي للطوسي، ص٦٢٢، المجلس٢٩، ح١٢٨٣، والخصال، ص٥١، ح٦٣، ص١٣٩، ح١٥٨، وعلل الشرائع، ص١٢٣، ح١، وكمال الدين، ص٢٦٢، ح١٠، وص٢٧٤، ح٢٥.

فعليه روى حمّاد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقين؛ «إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش» و«عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عيّاش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح٢٦٢٠ من رواية عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس.

فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إنّ الأصل في

وَتَعَالى – طَهَّرَنَا وَعَصَمَنَا، وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلى خَلْقِهِ وَحُجَّتَهُ[١] فِي أَرْضِهِ، وَجَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ[٢] الْقُرْآنَ مَعَنَا، لاَ نُفَارِقُهُ، وَلاَ يُفَارِقُنَا»[٣].

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، ثقة، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)[٤]؛ وإبراهيم بن هاشم موثوق به، من السابعة[٥]؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة، الثقة المعروف،

طريق النجاشي كان هكذا: «... عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس، قال حمّاد بن عيسى وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس بالكتاب. يؤكّد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسي، ص١٩٣ وقد أشرنا إليه من رواية ابن أبي جيد وهو عليّ بن أحمد القمي المذكور في طريق النجاشي عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم البرقي، عن محمّد بن عليّ أبي سمينة الكوفي، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي.

هذا، ويظهر ممّا ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشّيخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنّه قال: «له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم الملقّب بماجيلويه، عن محمّد بن عليّ الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس الهلالي. راجع: الفهرست للطوسي، ص٢٣٠، الرقم٣٤٦. وقد استفدنا ذلك ممّا أفاده الأستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري دام توفيقه.

(١) في «ج، ف، بر» وحاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

(٢) في كتاب سليم بن قيس والوسائل: «جعل».

(٣) كتاب سليم بن قيس، ص٦٠٥، ضمن الحديث الطويل٧، عن أبان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص١٠٣، ح٦؛ وكمال الدين، ص٢٤٠، ح٦٣، بسند آخر عن حمّاد بن عيسى؛ الوافي، ج٣، ح٥١٠٠، ص٥٠١؛ الوسائل، ج٢٧، ح٥٣٣٣٥، ص١٧٨.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص٦٣١.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص٦٣١.

من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[١]؛ وإبراهيم بن عمر اليماني الأرجح وثاقته، وكونه من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة[٢]، وهو يروي عن سليم بن قيس بواسطة أبان بن أبي عياش كما بيّناه في مواضع، ولذا فهذا السند مصحف بسقوطه؛ وأبان بن أبي عياش بصري، ضعيف، عمر وتوفي سنة (١٣٨هـ)، وهو من الثالثة وأدركه بعض كبار الخامسة[٣]؛ وسليم بن قيس جليل الشأن من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام[٤]، وقد مرَّ نظير هذا السند بمزيد تفصيل[٥].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مختلف فيه، وحسن عندي»[٦]. ولكن الظاهر أن السند يعاني سقطا فيه، وأن الصواب توسط أبان بن أبي عياش بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وأبان ممن لا سبيل للوثوق بنقله، فلا محيص من عدم تحقق الوثوق بصدوره من هذا السند.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٩١، ص٧٣٨.

(٣) ينظر: ج٢، ص٥٢٣، ح ١٠٩.

(٤) ينظر: ج٢، ص٥٢٥، ح ١٠٩.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٩١، ص٧٣٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٣.

١٠ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمُ الْهُدَاةُ[١]

٥٠٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَفَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾[٢]. فَقَالَ: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ[٣] الَّذِي هُوَ فِيهِمْ[٤]»[٥].

رجال السند:

السلسلة السندية – العدّة عن أحمد عن ابن سعيد عن النضر – من السلاسل المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة[٦]؛ والعدّة ممن يوثق بنقلهم، وهم مشايخ الكليني من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تتبع تلك السلسلة؛ وأحمد الثقة المعروف، من السابعة؛ والحسين بن سعيد الأهوازي، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر الثقة؛ وفضالة بن أيوب، وهو ثقة،

---

(١) في «ج، ض»: -«هم».

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

(٤) في شرح صدر المتألّهين وتفسير العيّاشي: «فيه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد؛ الغيبة للنعماني، ص ١١٠، ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسند آخر؛ وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ح ٧، ص ٢٠٤، عن حنّان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠٠، ص ٥٠٢.

(٦) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

مستقيم الدين[١]، وكلاهما من الخامسة أو من صغارها على الأرجح كما في الألف[٢]؛ وأما موسى بن بكر فقد مرَّ الكلام في شأنه[٣]، ومرَّ أن رواياته يمكن قبولها إذا لم يكن هناك من معارض أو موجب للشك فيها، وهو من الخامسة؛ والفضيل هو ابن يسار، الثقة الجليل، من الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

مصدر الكليني هو كتاب شيخه الصفار، كما يظهر من روايته لها في بصائره، وقال المجلسي: «ضعيف كالموثق»[٥]، ولعل ذلك لموضع موسى بن بكر، وقد وصف قدست نفسه في مواضع أخرى نظير هذا السند من المعروفين بالوثاقة ممن لا كلام فيهم سوى موسى بن بكر أحيانا بنفس وصف هذا الحديث، وأخرى بكونه ضعيفا على المشهور.

والسند وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح لا غبار عليه، فموسى بن بكر من رواة التفسير، كما أن الحال كذلك عند السيّد مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته من توثيق موسى بن بكر؛ لرواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وقد قلنا أن في موسى بن بكر ترددا فمضمون روايته ومقارنته بالوارد الصحيح أو كونه مما لا يثير الريبة هو ما يجعلنا نقبل روايته بنحو ما، والرواية في المقام مضمونها أيضاً مروي بطريق مرسل في تفسير العياشي عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر الباقر عليه السلام مع بعض الزيادة[٦]، وعلى كل حال فليس من المجازفة الوثوق بصدورها منهم عليهم السلام، وعدم تكذيب الرواة الناقلين للخبر.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٢) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٥٤٥، ت٩٢٦؛ ص٤٠٢، ت٦٦٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٤.

(٤) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٣.

(٦) تفسير العياشي، محمّد بن مسعود العياشي، ج٢، ح٧، ص٠٤٢.

٥٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي[٢] قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٣] فَقَالَ: «رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَلِكُلِّ زَمَانٍ مِنَّا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللهِ[٤] صلى الله عليه وآله، ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ[٥] وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ»[٦].

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيّا إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلها[٧]؛ ومحمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[٨]؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٩]؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة[١٠].

---

(١) في حاشية «ج، بر»: + «بن هاشم».

(٢) في «ج»: «عن».

(٣) الرعد (١٣): ٧.

(٤) في شرح صدر المتألهين: «النبيّ».

(٥) في تفسير العيّاشي: + «من بعده».

(٦) بصائر الدرجات، ص٤٩، ح١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ كمال الدين، ص٦٦٧، ح١٠، بسنده عن ابن أبي عمير إلى قوله: «ما جاء به نبيّ الله صلى الله عليه وآله»؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٨، ص٢٠٤، عن بريد بن معاوية، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح٧١٠٠، ص٥٠٢؛ البحار، ج١٦، ح٥٠، ص٣٥٨؛ وج١٨، ح٢٦، ص١٩٠.

(٧) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص٦٣.

(٨) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٩) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(١٠) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٥.

تحقيق الصدور:

الرواية إضافة إلى اعتبار سندها فإنها مروية في كتب أخرى بسند آخر معتبر، فقد رواها الصفار في بصائره، والصدوق في كماله. قال المجلسي في سندها: «حسن»[(١)]، وتعبيره بالحسن لا بالصحيح؛ لمكان إبراهيم بن هاشم، وعدم وجود تصريح واضح بوثاقته. وهي وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيحة، وكذا عند السيّد مرجع الطائفة، وعند السيّد الأستاذ معتبرة لا غبار عليها، وهذا ما هي عليه.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٣.

٥٠٧ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾؟ فَقَالَ: «رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَعَلِيٌّ الْهَادِي، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ[1] هَادٍ الْيَوْمَ؟». قُلْتُ[2]: بَلى جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا زَالَ مِنْكُمْ[3] هَادٍ مِنْ[4] بَعْدِ هَادٍ حَتّى دُفِعَتْ[5] إِلَيْكَ. فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ[6] إِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلى رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ ذلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ[7]، وَ[8] لكِنَّهُ[9] حَيٌّ يَجْرِي فِيمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرى[10] فِيمَنْ مَضى»[11].

---

(١) في البصائر، ص٥١، ح٩: «فهل منا».

(٢) في البحار، ج٣٥: «فقلت».

(٣) في حاشية «ف، بف» والبصائر، ص٣١: «فيكم».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والبحار والبصائر، ص٥١. وفي المطبوع: «من».

(٥) في «ض» والبصائر، ص٥١: «رفعت». وفي «ف» وحاشية «بر»: «وقعت».

(٦) في شرح صدر المتألّهين، ص٤٩١: «... وتقديره: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون «آية» اسمَ كانت، وقولُه: «إذا نزلت على رجل» صفة لها، وقوله: «ثمّ مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قولَه: ماتت الآية. وقوله: مات الكتاب، بدل له بدلَ الكلّ»؛ في شرح المازندراني، ج٥، ص٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه وهو ماتت الآية وقع اسماً وخبراً لـ «كانت» ثمّ وقع المجموع شرطاً لـ «لو» وجزاؤه: مات الكتاب».

(٧) في البحار، ج٢: + «والسنّة».

(٨) في البحار، ج٣٥: - «و».

(٩) في حاشية «بح»: «ولكن».

(١٠) في شرح صدر المتألّهين: «يجري».

(١١) بصائر الدرجات، ص٥١، ح٩، بسنده عن المعلّى بن محمّد. وفيه، ص٥٠، ح٥ بسند آخر، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وص٤٩، ح٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ كفاية الأثر، ص١٦٢، ضمن حديث الطويل بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «عليّ الهادي»؛

رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[١]؛ ومعلى بن محمّد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة[٢]؛ ومحمّد بن جمهور فهو العمي، وهو بصري أيضاً، هو ممن يروي عن السادسة في أغلب أسناده وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومرَّ بيان حاله[٣]، وفيه بحث ذكرناه سالفًا[٤]؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع، الثقة المعروف، من السادسة[٥]؛ وسعدان فهو لقب لعبد الرحمن بن مسلم، وهو ممن عمر عمراً طويلاً، من الخامسة، وهو ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير، وكذا يوثقه السيّد الأستاذ والسيّد مرجع الطائفة لرواية صفوان ومحمّد بن أبي عمير عنه، وليس لدينا ما نوثقه به؛ وأبو بصير الأسدي فثقة، كوفي معروف[٦]، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»[٧]، وضعف السند ظاهر، فالسلسلة تمر بالضعيف والمجهول، فهي عن المعلى وابن جمهور وسعدان، ولكن هذا السند عند السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح وفق مبانيه، فقد وثق المعلى ومحمّد بن جمهور وسعدان؛ لورود أسمائهم في التفسير، وقد ناقشنا توثيقه قدست نفسه لمحمد بن جمهور والاعتراض الموجه إليه، وعلى كل تقدير فهذا المضمون الوارد وإن كان سند الكليني إليه ضعيفاً إلّا أنه قد ورد في عدّة روايات، وفي عدّة كتب وهو موثوق به لا ريب.

الوافي، ج٣، ص٥٠٢، ح١٠٠٨؛ البحار، ج٢، ح٤٣، ص٢٧٩؛ وج٣٥، ح١٣، ص٤٠١.

(١) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٤) ينظر: ح٤٧٣.

(٥) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٦) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٣٢١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٥.

٥٠٨/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ[١] الْقَصِيرِ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾[٢]، فَقَالَ: «رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَعَلِيٌّ الْهَادِي، أَمَا وَالله، مَا ذَهَبَتْ مِنَّا، وَمَا زَالَتْ فِينَا إلى السَّاعَةِ»[٣].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٤]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٥]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد[٦]؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان

---

(١) في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج٢٣، ح٥، ص٣ نقلاً من بصائر الدرجات هو عبد الرحيم، وهو الصواب؛ فإنّ المذكور في أصحاب أبي جعفر عليه السلام: عبد الرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص١٠، رجال الطوسي، ص١٣٩، الرقم١٤٧٧.

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٠، ح٧، عن أحمد بن محمّد؛ الغيبة للنعماني، ص١١٠، ح٤٠، بسنده عن منصور بن حازم؛ بصائر الدرجات، ص٥٠، ح٣ و٤ و٥ بسند آخر؛ إلى قوله: «وعليّ الهادي»؛ تفسير فرات، ص٢٠٦، ح٢٧١، بسند آخر؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٦، ص٢٠٣، عن عبد الرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص٢٠٤، ح٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص٨٧؛ الوافي، ج٣، ح٩١٠٠، ص٥٠٣؛ البحار، ج٣٥، ح١٤، ص٤٠١.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

بيّاعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)[١]؛ ومنصور هو ابن حازم الكوفي، الثقة العين، من الخامسة[٢]، ولكن عبد الرحيم القصير لا وجه لتوثيقه كما مرَّ سابقا[٣].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»[٤]، وهو كما قال؛ لجهالتنا بحال عبد الرحيم، ولكن مضمون تلك الرواية أو بعضه على الأقل صادر في عدد غفير من المرويات والتي روتها أسناد أخرى معتبرة، فلا ضير من تحقق الوثوق به.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح٨٢، ص٢٨٩.

(٣) مرت ترجمته في ج٢، ح١٧٠، ص٦٨٤.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٦.

١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وُلَاةُ أَمْرِ اللهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

٥٠٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أحمد بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ وُلَاةُ[١] أَمْرِ اللهِ، وَخَزَنَةُ عِلْمِ اللهِ، وَعَيْبَةُ[٢] وَحْيِ اللهِ»[٣].

رجال السند:

محمد بن يحيى العطار هو شيخ الكليني المعروف، ثقة، قمي، مرَّ ذكره مراراً[٤]؛ وأحمد بن أبي زاهر ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة، وسيأتي تفصيل الكلام فيه؛ والحسن بن موسى هو الخشاب، وهو من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة، وقد مرَّ أيضاً[٥]؛ أما علّي بن حسان فهو الهاشمي الضعيف بقرينة روايته عن عمه عبد الرحمن[٦]؛ وأما عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي فقد مرَّ أيضاً أنه ضعيف،

---

(١) «الولاة»: جمع الوليّ، ووليّ الأمر صاحبه. تقول: هو وليّ المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها. انظر: شرح صدر المتألّهين ص٤٩٢؛ لسان العرب، ج١٥، ص٤١٣ (ولي).

(٢) «العَيْبَةُ»: وِعاء من آدم يكون فيها المتاع، وما يجعل فيه الثياب. وزبيلٌ من آدم يُنْقل فيه الزرع المحصود إلى الجَرين. وعيبة الرجل: خاصّته وموضع سرّه. انظر: لسان العرب، ج١، ص٦٣٤ (عيب).

(٣) بصائر الدرجات، ص٦١، ح٣، مع زيادة في آخره؛ وص١٢٥، ح٨، وفيهما عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب؛ الوافي، ج٣، ح١٠١٠، ص٥٠٤.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢.

(٦) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

من الخامسة[١].

٥ أحمد بن أبي زاهر:

أبو جعفر أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، قال النجاشي: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، كان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمّد بن يحيى العطار أخص أصحابه به، وصنف كتبا، منها: البداء، كتاب النوادر، كتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيدين، كتاب الجبر والتفويض، كتاب ما يفعل الناس حين يفقدون الإمام. أجازنا ابن شاذان عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار عن أبيه عنه جميع كتبه»[٢].

وقال الشّيخ في الفهرست: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، وكان وجها بقم، وحديثه ليس بذاك النقي، وكان محمّد بن يحيى العطار أخص أصحابه. وصنف كتاب البداء، وكتاب النوادر، وكتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيدين، كتاب الجبر والتفويض. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد والحسين بن عبيد الله جميعا، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر»[٣].

وذكره الشّيخ أيضاً في من لم يرو عنهم عليهم السلام: «أحمد بن أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري، روى عنه محمّد بن يحيى العطار»[٤].

ومن عبارة النجاشي والشيخ أنه كان وجها في قم تستفاد الوثاقة كما مرَّ في بحوث

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨٨، ت٢١٥.

(٣) فهرست الطوسي، الطوسي، ص٧٠، ت٧٦.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٤١٦، ت٦٠١١.

سابقة، ولكن عبارتها قدست نفسها أن حديثه ليس بذلك النقي نوع قدح للرجل، مما يجعل حاله كمحمد بن خالد البرقي كونه ثقة مع بعض لين.

طبقته:

الرجل ممن تروي عنه الثامنة، ويروي عن السابعة وكبارها؛ لذا تردد السيّد البروجردي في طبقات الكافي بين عدّه من السابعة أو الثامنة، وعدّه في طبقات النجاشي من صغار السابعة. فقد روى عنه محمّد بن يحيى العطار المتوفى قرابة (٣٠٠هـ)، وأحمد بن إدريس المتوفى (٣٠٦هـ) وهما من الثامنة، وروى هو عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، من السابعة؛ والحسن بن موسى الخشاب والحسن بن الحسين اللؤلؤي، وهما من كبار السابعة. فلعله توفي قرابة (٢٨٠هـ) ونحوها وهي السنة الفاصلة بين السابعة والثامنة، فيبدو أن من المناسب عدّه من كبار الثامنة أو صغار السابعة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»[٥]، وهو كما وصفه؛ لمكان عليّ بن حسان وعمه، ويظهر أن مصدر الكليني لهذه الروايات المتتابعة هو كتاب البصائر، وعلى كل تقدير فعلى ضعف الرواية إلّا أن تلك الأوصاف لهم عليهم السلام ممن وردت في مطارح أخرى.

---

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٦.

٥١٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أبيه أَسْبَاطٍ[١]، عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كُلَيْبٍ[٢]، قَالَ: قَالَ لِي أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَالله، إِنَّا لَخُزَّانُ الله فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، لَا عَلَى ذَهَبٍ، وَلَا عَلَى[٣] فِضَّةٍ، إِلَّا[٤] عَلى عِلْمِهِ»[٥].

رجال السند:

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، والوثوق حاصـل بإخبارهم بها يفوق خبر الثقـة[٦]؛ وأحمـد بن محمّد مشـترك بين الثقتـين، الأشـعري، والبرقـي، والظاهر كونه الأشـعري، القمي، وهو من السـابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٧]؛ والحسـين بن سـعيد هو الأهـوازي الثقة، من صغار السادسـة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسـب المقايسـة في الأسـناد[٨]؛ وعلّي بن أسـباط، هو بيّاع الزطـي، كوفي، من السادسـة، كان فطحياً ثقة، أوثق الناس لهجة، وعَدَل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود،

---

(١) في «ب»: -«عـن أبيـه أسـباط»، لكنّ الظاهـر ثبوته، كما عليه أكثر النسـخ وبصائـر الدرجات، ص١٢٣، ح١، وأمّا وجه سـقوطه من «ب»، فهو جواز النظر من «أسـباط» في «عليّ بن أسباط» إلى «أسباط» في «أبيه أسباط»، فوقع السقط.

(٢) في «ض»: «كلب». وسـورة هذا، هو سـورة بن كليب الأسدي، راجع: رجال البرقي، ص١٨؛ رجال الطوسي، ص١٣٧، الرقم١٤٤٠، ص٢٢٢، الرقم٢٩٨٠.

(٣) في الوافي: -«على».

(٤) في حاشـية «ف»: «بل». وفي شرح المازنـدراني، ج٥، ص٢٠٢: «بفتح الهمزة وتخفيف اللام على الظاهر، وبكسر الهمزة وشدّ اللام على احتمال».

(٥) بصائر الدرجات، ص١٢٣، ح١، عن أحمد بن الحسـين بن سـعيد، عن علّي بن أسـباط؛ الوافي، ج٣، ح١١٠١، ص٥٠٤.

(٦) مرّ الكلام فيها في ج١، ص٢٥.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٨) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

ترحم الإمام الجواد عليه، مما يؤكد عدوله[1]، ولا كلام في السند من بدايته لغاية عليّ، فجميع طبقات السند من الثقات المعروفين، أو ممن تشتمل عليهم، ويبقى الكلام في أسباط بن سالم، وسورة بن كليب.

٥ أسباط بن سالم:

قال النجاشي: «أسباط بن سالم، بيّاع الزطي، أبو علي، مولى بني عدي، من كندة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن، ذكره أبو العباس وغيره في الرجال. له كتاب أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي قال: حدّثنا ذبيان بن حكيم أبو عمرو الأزدي قال: حدّثنا أسباط بن سالم بيّاع الزطي بكتابه»[2].

ويذكر أن النجاشي كان قد عرّف أخاه يعقوب به، وقال: «يعقوب بن سالم الأحمر: أخو أسباط بن سالم ثقة»[3].

وكذا فعل الشّيخ في أصحاب الصادق، مما يشير إلى شهرة أسباط أكثر من أخيه الثقة يعقوب، مما يشير إلى نحو إيجاب في شأنه، خاصة وأن ابنه الراوي الثقة المعروف عليّ بن أسباط.

قال في الفهرست: «أسباط بن سالم، بيّاع الزطي. له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه. وأخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أسباط»[4]. ويلاحظ من طريق الشّيخ إلى أصله، رواية محمّد بن أبي عمير عنه، وأن أحمد بن محمّد بن عيسى تلقى أصله من ابن أبي عمير، مما يشير أيضاً

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٦، ت٢٨٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٩، ت١٢١٢.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص٨٦، ت١٢٣.

إلى نحو من الإيجاب في شأنه.

ويضـاف إلى علامات الإيجاب أنه ممن روى عنـه محمّد بن أبي عمير، وأما وروده في التفسير فليس ثابتا للتصحيف في المورد.

أمـا طبقته فقد عدّه السيّد البروجـردي في طبقات الفقيه مـن الرابعة، وفي طبقات الكافي والنجاشي والتهذيب من الخامسة، وهو كما ذكرنا في غير موضع من الخامسة.

٥ سَورة بن كليب الأسدي:

هو سـورة بن كليب بن معاوية الأسـدي، وقد يتوهم أنه ابـن كليب بن معاوية كما يوحي إليه الاسم، لكن التدقيق في طبقات الأسناد يظهر أن كليب بن معاوية أصغر من سورة بن كليب، مما يمنع كونه ابنه، فكليب من الخامسة، وسورة بن كليب من الرابعة.

وأما ما أورده الشّيخ من عنوان سورة بن كليب النهدي، وذهب ابن داود إلى كونه رجـلاً آخر، وذهب في الجامـع إلى تعيينه عند رواية يونس وهشـام وغيره، فليس عليه دليـل، والظاهر أن الرجل الذي في الروايات هو المعـروف الذي ذكره في الاختيار وفي دلائـل الإمامة. وأمـا النهدي فإما أن يكـون عنوانا مصحفا، أو يكـون رجلاً لم تصلنا منه رواية.

روى الكشي عن شـيخه «محمد بن مسـعود، قال: حدّثني الحسين بن أشكيب، عن عبد الرحمن بن حماد، عن محمّد بن إسـماعيل الميثمي، عن حذيفة بن منصور، عن سورة بن كليب، قال: قال لي زيد بن علي: يا سورة كيف علمتم أن صاحبكم على ما تذكرونه؟ قال: فقلت له: على الخبير سقطت، قال: فقال: هات. فقلت له: كنا نأتي أخاك محمّد بن علي عليه السلام نسـأله، فيقول: قال رسـول الله صلى الله عليه وآله، وقال الله عز وجـل في كتابه، حتى مضى أخـوك فأتيناكـم آل محمّـد وأنت فيمن أتينـاه فتخبرونا ببعض ولا تخبرونـا بكل الذي نسـألكم عنه. حتى أتينـا ابن أخيك جعفرا فقال لنا كما قال أبوه، قال رسـول الله صلى الله عليه وآله، وقال تعالى، فتبسم وقال: أما والله إن قلت هذا فإنَّ كتب علي عليه السلام عنده»[1].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٧٤.

وسند الرواية مع أنه يبدأ بالثقات مثل محمّد بن مسعود والحسين بن أشكيب إلا أن ما يليه بين ضعيف ومجهول أو مختلف فيه، وهي عن سورة نفسه، ولا دلالة فيها على الوثاقة وإن صحت وإن لم تكن عن نفسه، نعم إنما تدل على حسن العقيدة لو صحت لسورة.

وفي رجال ابن داود: «سورة بن كليب (كش) ممدوح وهو اسم لاثنين؛ النهدي والأسدي، وكلاهما كوفي، ولم يذكر الشّيخ هذا الاسم ممن روى عن الباقر عليه السلام»(١).

ويظهر أن ابن داود إنما استشف المدح من الرواية السابقة المنقولة في الاختيار، والرواية كما أسلفنا لو صحت إنما تدل على صحة عقيدته وإيمانه بالصادق عليه السلام بعد الباقر عليه السلام.

وقال العلّامة في الخلاصة: «سورة - بالراء - ابن كليب: روى الكشي حديثا يشهد بصحة عقيدته في الباقر والصادق عليهما السلام، وكان معاصرهما، وفي الطريق حذيفة بن منصور، وقد ضعفه ابن الغضائري»(٢).

وذكرنا في الألف أن العلّامة نقل تضعيف ابن الغضائري لسورة(٣)، ولكن يظهر أن العبارة متممة لكلامه حول حذيفة بن منصور، وأنه يقصد تضعيف ابن الغضائري لحذيفة بن منصور الواقع في السند وليس لسورة.

وروى في الاختصاص: «حدثنا محمّد بن الحسن... العام، قال: قلت: استقرضت حجتي ووالله إني لأعلم أن الله تعالى سيقضيها عني وما كان أعظم حجتي بعد المغفرة إلّا شوقاً إليك وإلى حديثك، قال: أما حجتك فقد قضاها الله من عندي ثم رفع مصلى تحته فأخرج دنانير وعدَّ عشرين ديناراً، وقال: هذه حجتك وعدَّ عشرين ديناراً، وقال: هذه معونة لك حياتك حتى تموت، قلت: جعلت فداك أخبرني إن أجلي قد دنى؟ قال: يا سورة أما ترضى أن تكون معنا ومع إخوانك فلان وفلان؟ قلت: نعم، قال صندل:

---

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلي، ص١٠٧، ت٧٤٠.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص١٦٥، ت٤.

(٣) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٢٧٤، ت٤٢٢.

فما لبث إلّا تسعة أشهر حتى مات»[١].

وروى الطبري هذه الرواية في دلائل الإمامة ببعض الاختلاف وبسند غير محذوف كما في نسخة الاختصاص، حيث يظهر منها الجزء المفقود: «وعنه (الحسين) قال: أخبرنا أحمد بن محمّد، عن محمّد بن علي، عن عليّ بن محمّد، عن صندل، عن سورة بن كليب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا سورة، كيف حججت العام؟ قال: قلت: استقرضت حجتي، والله إني لأعلم أن الله (تعالى) سيقضيها عني، وما كان أعظم حجتي إلا شوقا إليك، بعد المغفرة، وإلى حديثك. قال: أما حجتك فقد قضاها الله من عندي. ثم رفع مصلى تحته، فأخرج دنانير، وعدَّ عشرين ديناراً، وقال: هذه حجتك. وعدَّ عشرين دينارا، وقال: هذه معونة لك، تكفيك حتى تموت. قلت: جعلت فداك، أخبرني، إن أجلي قد دنا؟ قال: يا سورة، أما ترضى أن تكون معنا ومع إخوانك فلان وفلان؟! قلت: نعم. قال صندل: فما لبث إلّا بقية الشهر حتى مات»[٢].

ويظهر أن الراوي للرواية صندل من تتمتها، وهناك فرق في بين النسختين ففي الاختصاص «فما لبث إلّا تسعة أشهر حتى مات»، وفي نسخة الدلائل «فما لبث إلّا بقية الشهر حتى مات».

ولم يذكر السيّد الخوئي قدست نفسه هذه الرواية في معجمه، وهذه الرواية لو كانت صحيحة لكانت دالة على عناية الصادق عليه السلام له وتبشيره بحسن العاقبة.

وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير[٣]، ولكن يظهر أنه من القسم المضاف، فلا يمكن أن يعتمد لو سلّم المبنى.

والرجل كما يظهر من الرواية التي يرويها صندل للسادسة أنه توفي في حياة الصادق عليه السلام ويظهر من الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام ورواية الخامسة عنه، فهو

---

(١) الاختصاص، المفيد، ص٨٣.

(٢) دلائل الإمامة، محمّد بن جرير الطبري، ص٢٥٨.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئي، ج٩، ص٣٣٧.

من الرابعة، وما يرد من رواية السادسة عنه فهو بسقوط الواسطة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»[١]، وهذا لعدم ورود توثيق واضح لسورة بن كليب وأسباط بن سالم، ولكن لا يضر ضعف السند، فمن متابعة الروايات وخصوصاً مما ورد في بصائر الدرجات وهذه منها أيضاً يظهر أن هذا المضمون روي بشكل شبه مطرد يفيد تحقق الوثوق بالصدور.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٧.

٣/٥١١. عَلِيُّ بْنُ مُوسـى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُـوَيْدٍ رَفَعَهُ[١]، عَنْ سَدِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ خُزَّانُ عِلْـمِ الله، وَنَحْنُ تَرَاجِمَةُ[٢] وَحْيِ الله، و[٣] نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَمَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ»[٤].

رجال السند:

عـلي بن موسـى هو أبـو جعفر الكمنداني، شـيخ الكليني وشـيخ والـد الصدوق، وهو من الثامنة، وسـيأتي تفصيل أحواله في هذه الرواية؛ وأحمد بن محمّد هو الأشـعري المعروف، ثقة، من السـابعة، مرَّ ذكـره مرارا[٥]، وتعيين كونه الأشـعري وليس البرقي فبدلالـة رواية الكمنداني عنه، وتسـمية مـن روى عنه بمحمد بن خالـد البرقي؛ إذ لو

---

(١) في «ب، بر»: «يرفعه».

(٢) «التراجمـة» و«التراجم»: جمـع التَّرجَمَان، أو التَّرْجَمان، أو التُّرجُمان، وهو من يفسّر الكلام بلسـان آخر؛ لأنّهم يفسّرون نطق الحقّ ولسـان القرآن بلسـان الإنسـان، أو المراد أنّهـم مفسّرون لجميع مـا أوحى الله تعـالى إلى الأنبيـاء ومبيّنوهـا. انظـر: الصحـاح، ج٥، ص١٩٢٨ (رجم)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٠٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٤٧.

(٣) في «ب، ض، بر» والبصائر: «و».

(٤) بصائـر الدرجـات، ص١٢٤، ح٦، عـن أحمـد بن محمّد، عن الحسـين بن سـعيد، وأبي عبد الله البرقـي، عن أبي طالب، عن سـدير؛ الـكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام بمن يشـبّهون ممّـن مـضى...، ح٧٠٩، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عـن البرقي، عن أبي طالب، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله؛ وفي تفسير العيّاشي، ج١، ح١٢٢، ص٣٨٣، عن الحسـين، عن أبي طالب القمّي، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». راجع: الأمالي للصدوق، ص٣٠٧، المجلس ٥٠، ح١٥؛ الوافي، ج٣، ح١٠١٢، ص٥٠٤.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

كان أحمد بن محمّد بن خالد لكان ذكر في السند أنه روى عن أبيه؛ والحسين بن سعيد الأهوازي ثقة، من صغار السادسة[١]؛ ومحمّد بن خالد البرقي ثقة على لين، من صغار السادسة أيضًا[٢]؛ وهما يرويان عن النضر بن سويد، وهو ثقة، من صغار الخامسة[٣]. فيبقى الكلام في عليّ بن موسى وسدير، ومشكلة الإرسال بين النضر بن سويد وسدير.

٥ علي بن موسى:

أبو جعفر عليّ بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكمنداني، وكمندان قرية من قرى قم، كان أبوه مرتفعا في القول، ضعيفا في الحديث كما عن النجاشي. وهو شيخ والد الصدوق، وشيخ الكليني الوارد في العدّة التي تروي عن أحمد بن محمّد بن عيسى، كما ذكر العلّامة.

ورد في سند رواية (أحمد بن أبي زاهر عن عليّ بن موسى عن صفوان)[٤]، وعدّ السيّد الخوئي قدست نفسه عليّ بن موسى هو الكمنداني. وهذا خطأ، فيما احتمل السيّد البروجردي أنه الكمنداني، ولكنها بهذا لا بدّ أن تكون مرسلة.

والتحقيق أن أحمد بن أبي زاهر ممن لا يروي عن الكمنداني، بل قد جاءت هذه الرواية في البصائر عن عليّ بن إسماعيل، والظاهر أن هناك سقطاً وتصحيفاً في الكافي، وأن الصحيح أنها عن عليّ بن إسماعيل والحسن بن موسى وهو الخشاب هنا، فإنه هو من يروي عنه أحمد بن أبي زاهر، فسقط من الناسخ (إسماعيل والحسن). ولا مستند لمعرفة الرجل أو حاله، وهو بالاتفاق من رجال الطبقة الثامنة.

٥ سدير:

هو سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، أبو الفضل الكندي، مولى، كوفي، ابنه

---

(١) ينظر ج٢، ص٥٦٢، ح ١٢٥.

(٢) مرّ الكلام فيه في ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٣) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٤) الكافي، الكليني، ج١، ح٢، ص٦٤٢.

حنان من الرواة الأجلّة المعروفين، ولم يذكر سدير في فهارس المصنفين ككتاب النجاشي وفهرست الطوسي، ولعل هذا لأنه ليس من مؤلفي الكتب، ولذا لم نحظ في كتب الفهارس على مزيد وصف له كما هو الحال مع غيره ممن ذكرهم النجاشي أو الشّيخ في الفهرست، نعم ذكره الشّيخ في رجاله ثلاث مرات؛ مرة في أصحاب السجاد عليه السلام[١]، وأخرى في أصحاب الباقر عليه السلام[٢]، وثالثة في أصحاب الصادق عليه السلام[٣]. وكان البرقي قد ذكره أيضاً في أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام[٤]، وفي أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام[٥].

نعم عدّه ابن شهرآشوب من خواص أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٦]، في حين نقل العلّامة وابن داود عن السيّد العقيقي أنه قال في وصفه: «اسمه سلمة، وكان مخلطا»[٧]، ولم يصل إلينا هذا الكتاب ولا نعرف مدى مصداقيته أو حرفيته، نعم ذكر الكشي - كما يظهر من الاختيار - في شأنه:

ما رواه «علي بن محمّد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن بكر بن محمّد الأزدي، قال وزعم لي زيد الشحام، قال: إني لأطوف حول الكعبة وكفي في كف أبي عبد الله عليه السلام، فقال ودموعه تجري على خديه، فقال: يا شحام، ما رأيت ما صنع ربي إلي، ثم بكى ودعا، ثم قال لي: يا شحام إني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن - وكانا في السجن - فوهبهما لي وخلي سبيلهما»[٨].

(١) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١١٤، ت١١٣٤.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١٣٧، ت١٤٤٢.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٢٢٣، ت٢٩٩٤.

(٤) الرجال، البرقي، ص١٨.

(٥) الرجال، البرقي، ص١٥.

(٦) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج٣، ص٤٠٠.

(٧) خلاصة الأقوال، العلّامة الحلي، ص١٦٥.

(٨) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٣٧٢، ص٤٧٠.

وهذه الروايـة معتبرة؛ لأن الصحيح وثاقة عليّ بن محمّد بن قتيبة لوصفه بأنه فاضل كـما مرَّ سـابقاً، ويظهر منها شـدة عناية أبي عبد الله عليه السلام بسـدير وحبه لـه، وهي مؤشر إيجابي بحقه.

ومـا رواه شـيخه «محمد بن مسـعود، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن فـيروزان، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمّد بن عذافر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ذكر عنده سدير، فقال: سدير عصيدة بكل لون»[١].

وهذه الرواية ضعيفة السـند، ولا دلالة فيها على الذم أو المدح؛ فإن الوصف المزبور لا يمكن أن نستكشف منه دلالة واضحة فهو ناقص القرائن، ولا ظاهر له، ولا يكتنفه إلّا الإجمال. وقد روى الكليني أيضاً روايات يستشـف منها حاله، لكن ضعف السـند مانع من الاعتماد عليها.

أما العامة فمن جيل السادسـة ذكر يحيى بن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه ثقة[٢]. وذكر البخـاري المتـوفى (٢٥٦هـ) أن ابن عيينة قـال: رأيته يكرب[٣]، بمعنـى يحرث، ولعل أصلهـا يحدّث، ثم حرفـت إلى يحرث، ثم اسـتبدلت إلى يكرب، وهـذه أيضاً نقلت في مصـادر أخـرى بصيغـة يكذب كما سـيأتي، أما من جيـل الثامنة فذكر النسـائي المتوفى (٣٠٣هـ) فذكـره في الضعفـاء والمتروكين، وقال: ليـس بثقة[٤]. في حـين ذكر العقيلي وهو من التاسـعة المتـوفى (٣٢٢هـ) أنه كان ممن يغلو في الرفـض، ونقل عن ابن عيينة: «رأيتـه، وكان يكـذب»، ولعلها تحريف رأيته يكرب، وهي تبديـل من يحرث التي هي تصحيف يحدّث، وروى رواية عن سـفيان أنه كاد يضرب سـديراً على فمه؛ لأنه فضّل

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٣٧١، ص٤٦٩.
(٢) تاريخ ابن معين، الدوري، ج١، ص٣٩٣، ت٢٦٦٥.
(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج٤، ص٢١٤.
(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص١٩٢.

جعفر عليه السلام على عمر بن الخطاب[١]. وأيضاً من التاسعة نقل ابن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧هـ) أنه صالح الحديث[٢]. وقال بعده ابن حبان المتوفى (٣٥٤هـ): «منكر الحديث جـدا على قلة روايته، وكان ابن عيينة يقـول: رأيته، وكان كذاباً»[٣]، ويلاحظ تصحيف كذابًـا أيضاً التي نقلها الكثير عـن ابن عيينة. ثم جاء عبد الله بن عدي المتوفى (٣٦٥هـ) ونقـل قـول حماد من أنه كان مذموم المذهب، ونقل قـول ابن عيينة في البخاري من غير تحريـف: «رأيتـه يحدث»، وختـم ابن عدي في ترجمته قائلا: «ولسـدير عـن ابن حكيم الصيرفي أحاديث يرويها أهل الكوفة عنه قليل، وقد ذكر عنه إفراط في التشـيع، وأما في الحديث فإني أرجو أن مقدار ما يرويه لا بأس به»[٤]. أما المتأخرون كالذهبي وابن حجر فنقلـوا أقـوال المتقدمين منهم، وبين ابـن حجر أن قول ابن عيينة قـد صحف من رأيته يحدث إلى أنه كان كذابا كما بيناه. فخلاصة حال الرجل عندهم أنه صالح الحديث ثقة، ولكن مذهبه الرفض والغلو والتشـيع، وهذا في حدّ ذاته دلالة عندنا تكاد تكون كافية للوثوق بالرجل.

طبقته:

عدّ السـيّد الأسـتاذ دامت بركته الرجلَ من الرابعة، ولم يرتض رواية السادسة عنه، وعـدّه السـيّد البروجردي قدس سره في طبقـات الفقيه من الرابعة، وكـذا في طبقات الكافي وذكر أن ابنه حنان، في حين عدّه في عنوان سـدير الصيرفي من الخامسـة، واسـتقرب في طبقات الكشي كونه من الرابعة، وقد عدّ عنوان سدير في طبقات التهذيب من الخامسة. ويظهر من الروايات أنه من أقران الباقر عليه السلام في سني الولادة أو أصغر منه بقليل، أدرك السجاد عليه السلام وعمر حتى روت عنه الخامسة، وما وجد من رواية السادسة ففيه سقط لا

(١) الضعفاء، العقيلي، ج٢، ص١٨٠.

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٤، ص٣٢٣.

(٣) المجروحين، ابن حبان، ج١، ص٣٥٤.

(٤) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج٣، ص٤٦٤.

ريب. فالرجل من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

تحقيق الصدور:

روي هذا المضمون بشكل مشابه في الكافي عن شيخه العطار عن أحمد بن محمّد عن البرقي عن أبي طالب عن سدير، وفي البصائر عن شيخه أحمد بن محمّد عن البرقي والحسين بن سعيد عن أبي طالب عن سدير أيضاً، وقد يقال أن أبا طالب هو القمي عبد الله بن الصلت، وهو ثقة، فيكون رجال السند كلهم من الثقات، ولكن إن كان هو المقصود فالسند مرسل؛ لعدم إمكان روايته عن سدير، فإن سديرا وإن كان معمراً، لكن لم تدركه السادسة وصغارها.

ويظهر كما هو الصحيح أن محمّد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب القمي – وهم من صغار السادسة – كلهم ممن اشتركوا في الرواية عن سدير بواسطة، فإنه يرد في كثير من الأحيان أن تصحف أسناد البرقي وأبي طالب القمي بإبدال (عن) بـ(الواو)، فيرد أن البرقي يروي عن أبي طالب، والصحيح كما يحصل بالمتابعة والتدقيق فيها أنها ليست عنه، بل معه.

فلا ريب من ملاحظة هذه الأسناد الوثوق في أن البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب ممن رووا هذه الرواية عن سدير بواسطة، وعلى هذا فلا إشكال من ناحية عليّ بن موسى الكمنداني في سند الرواية، ويبقى الكلام في الواسطة ومدى وثاقتها ولا طريق لمعرفتها، فالحديث كما وصفه المجلسي بأنه مجهول[1].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٧.

٥١٢/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: قَالَ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالى -: اسْتِكْمالُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ[٢] مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ تَرَكَ وَلَايَةَ عَلِيٍّ وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَهُمْ خُزَّانِي عَلى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِأَسْمائِهِمْ وَأَسْماءِ آبَائِهِمْ»[٣].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٤]؛ ومحمّد بن

---

(١) في «ف»: «النضر بن سويد أو شعيب»، وفي هامش المطبوع نقلًا من بعض النسخ: «النضر بن سويد». وروى محمّد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النضر بن شعيب في عدّةٍ من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمّد بن الحسين أكثر روايات النضر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج٢٠، ص١٧١ ١٧٣، الرقم١٣٠٧٥؛ رجال النجاشي، ص٢٤٧، الرقم٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص١٧٣، الرقم٢٦٦.

وأمّا رواية محمّد بن الحسين عن النضر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النضر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٦، ص٣١٦.

(٢) «على الأشقياء» خبر «استكمال حجّتي»، أو متعلّق بـ «حجّتي»، أو بـ «استكمال» و«مِن ترك» خبره ومتعلّق بالظرف المتقدّم عليه، ويمكن أن يقرأ: «مَنْ ترك» بدلاً من «الأشقياء». انظر: الوافي، ج٣، ص١٠٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٤٨.

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّ وجلّ ورسوله...، ح٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص٧٤، ح٣، عن محمّد بن الحسين، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص١٢٥، ح١٢، عن محمّد بن الحسين مثله؛ الوافي، ج٣، ح١٠١٣، ص٥٠٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة[1]؛ والنضر بن شعيب مجهول لا يعرف، سيأتي تفصيل حاله؛ وأما محمّد بن الفضيل، فهو الأزدي الضعيف بدلالة روايته عن أبي حمزة، وقد مرَّ إجمال حاله[2]، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجردي تتئئ في طبقات الكافي أنه من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمّد بن عيسى اليقطيني، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظير هذا السند حيث يروي عنه ابن أبي الخطاب بواسطة النضر بن شعيب، وكما في بقية أسنادهما إليه. وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠هـ)[3].

٥ النضر بن شعيب:

ورد في بعض المخطوطات أن الراوي في هذا الموضع هو النضر بن سويد، وهذا غلط واضح، وسبق أن نبهنا في غير موضع أن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب إنما يروي عن النضر بن شعيب، وكل ما يرد فيه النضر بن سويد من طريقه فهو تصحيف صوابه النضر بن شعيب، إضافة إلى أن تلك الرواية مروية في البصائر في غير موضع عن النضر بن شعيب.

ولا توجد معلومات كافية لمعرفة النضر بن شعيب سوى أنه ممن تروي عنه السابعة كمحمد بن عبد الجبار ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب كما في أغلب أسناده، وهو يروي عن الخامسة كمحمد بن الفضيل وخالد بن ماد القلانسي وعبد الغفار الجازي، وقد يرد وصفه بأنه محاربي في سند، لكنه مصحف، والصواب أنه عن النضر بن شعيب

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

عن الجازي، نعم يعرف من سند في كتاب النجاشي أنه كان صيرفيا، وهو من السادسة كما يبدو من أسناده.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»[1]، والرواية مأخوذة من البصائر، وهي ممن لا يمكن إثبات صدورها خاصة مع رواية محمّد بن الفضيل الأزدي لها في كل مواردها، وهو لا يؤتمن على حديث.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٧.

٥١٣/ ٥. أحمد بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أبي يَعْفُورٍ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «يَا ابْنَ أبي يَعْفُورٍ، إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ[1]، مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقاً فَقَدَّرَهُمْ[2] لِذلِكَ الْأَمْرِ، فَنَحْنُ هُمْ يَا ابْنَ أبي يَعْفُورٍ، فَنَحْنُ حُجَجُ الله فِي[3] عِبَادِهِ، وَخُزَّانُهُ عَلى عِلْمِهِ، وَالْقَائِمُونَ بِذلِكَ»[4].

رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[5]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة، من السابعة[6]؛ ومحمّد بن خالد هو البرقي الأب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة[7]؛ وفضالة بن أيوب، ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة[8]؛ وعبد الله بن أبي يعفور الراوي الثقة، من الرابعة، ممن توفي في حدود (١٣١هـ) كما مرَّ تحقيقه في محله[9].

---

(١) «الوحدانيّة»: حالة الوَحدانّي، وهو المفارق للجماعة المنفرد بنفسه. وهو منسوب إلى الوحدة بمعنى الانفراد، بزيادة الألف والنون للمبالغة. انظر: النهاية، ج٥، ص١٦٠ (وحد).

(٢) في البصائر، ص٨١: «ففرّدهم».

(٣) في «ج»: «على».

(٤) بصائر الدرجات، ص٨١، ح ٤، مع زيادة؛ وص١٠٤، ح٧، وفيهما عن محمّد بن عبد الجبّار؛ التوحيد، ص١٥٢، ح٩، بسنده، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: الزهد، ص١٨٦، ح٢٨٩؛ الوافي، ج٣، ح١٠١ ٤، ص٥٠٥.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٥.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٦.

(٧) مرّ الكلام فيه في ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٨) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٩) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢٢١.

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند معتبر. وذكر المجلسي في المرآة أنه صحيح[1].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٤٩.

٥١٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ[1] الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسى[2] عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا[3]، وَجَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ[4]، وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَانَا مَا عُبِدَ اللهُ»[5].

رجال السند:

يروي الكليني هذه الرواية عن شيخين وبسندين:

الأول: عن خاله علّان عليّ بن محمّد، وهو ثقة، رازي، من الثامنة[6]؛ عن سهل بن زياد، وهو الرازي الضعيف، من السابعة[7]؛ عن موسى بن القاسم الثقة الجليل، من

---

(١) في «ألف، ج، ض، بف»: «عن». وهو سهو؛ فإنّ موسى بن القاسم هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. روى مسائل عليّ بن جعفر عنه، وورد روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص٤٠٥، الرقم١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص٢٦٤، الرقم٣٧٧؛ وص٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال الحديث، ج١١، ص٥٢٦ ٥٣٢. فعليه في السند تحويلٌ. ويروي عن عليّ بن جعفر، موسى بن القاسم بن معاوية والعمركي بن عليّ جميعاً.

(٢) في «ج، بح»: + «بن جعفر».

(٣) في الوافي: «صورتنا».

(٤) في «ج، ض، بح، بر» والوافي: «الشجر».

(٥) بصائر الدرجات، ص١٢٥، ح٩، بسنده عن موسى بن القاسم، عن علّي بن جعفر عليه السلام، وفيه، ص١٢٥، ح١٣، بسنده عن عليّ بن جعفر، إلى قوله: «في سمائه وأرضه»، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب النوادر، ح٣٦١؛ والتوحيد، ص١٥١، ح٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف وزيادة؛ الوافي، ج٣، ح١٠١، ص٥٠٥.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٣.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٩.

كبار السابعة، وسيأتي تفصيل حاله؛ عن عليّ بن جعفر، وهو الشريف العريضي، الثقة الجليل، من السادسة المعمرة، وسيأتي أيضاً تفصيل أحواله، وهذا السند فيه خلة سهل.

الثاني: عن شيخه محمّد بن يحيى العطار، الثقة المعروف، من الثامنة[1]؛ عن العمركي البوفكي الثقة، من السابعة، وسنفصل حاله أيضًا؛ عن عليّ بن جعفر العريضي. ويلاحظ أن السند الثاني لا إشكال فيه، فيحل إشكال السند الأوّل المتمثل بسهل.

٥ العمركي بن علي:

هو أبو محمّد البوفكي، نيشابوري، خراساني، ثقة، عدّه السيّد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي والفقيه، واستقرب ذلك في طبقات التهذيب، لكنه عدّه من السادسة في طبقات الكشي والنجاشي. ويظهر من أسناد رواياته أنه من السابعة؛ إذ يروي عنه من الثامنة محمّد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس وأحمد بن جعفر بن أيوب السمرقندي، ومن صغار السابعة محمّد بن أحمد العلوي ومحمّد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، وروى عنه روايات قليلة محمّد بن أحمد السياري وهو من جيله، إن لم يكن تصحيف في البين، وروى عن عليّ بن جعفر، وهو من السادسة المعمرة، وصفوان بن يحيى، وهو من السادسة. السند الرائج من الكليني هو عن شيخه محمّد بن يحيى العطار عن العمركي عن عليّ بن جعفر عليه السلام.

قال النجاشي: «العمركي بن علي، أبو محمّد البوفكي، وبوفك قرية من قرى نيشابور، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عنه شيوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري. له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن إسماعيل العلوي عن العمركي. وله كتاب نوادر، أخبرنا محمّد بن عليّ بن شاذان، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به»[2].

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٠٣، ت٨٢٨.

وذكره الشّيخ في أصحاب العسكري عليه السلام، وقال: «العمركي بن عليّ البوفكي النيسابوري، يقال: إنه اشترى غلمانا أتراكا بسمرقند للعسكري عليه السلام»[1]. وقد روى في التفسير، وكامل الزيارات.

٥ موسى بن القاسم

قال النجاشي: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله يلقب المجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة. له كتب، منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الايمان والنذور، كتاب أخلاق المؤمن، كتاب الجامع، كتاب الأدب.

أخبرنا أبو الحسين عليّ بن أحمد قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا موسى بن القاسم بكتبه. وله مسائل الرجال، فيه مسائل ثمانية عشر رجلا. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمّد بن عيسى، عنه بها»[2].

ذكره الشّيخ في الفهرست وقال فيه: « موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. له ثلاثون كتابا، مثل كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع، أخبرنا بها جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمّد بن الحسن، عنه. وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر وأحمد بن محمّد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله»[3].

وقد عدّ النجاشي أربعة عشر كتابا من كتبه التي ذكر الشّيخ أنها ثلاثون.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٠٠، ت٥٨٦٢

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٥، ت١٠٧٣.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٤٣، ت٧١٨.

وذكره الشّيخ أيضاً في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عربي بجلي، كوفي، ثقة»[1].

وقد ذكرنا حال طبقته في الألف فقلنا: «عدّه السيّد البروجردي في طبقات الكافي والكشي والفقيه والفهرست والنجاشي من السابعة، ومن كبار السابعة في طبقات التهذيب. والرجل روت عنه السابعة مثل: أحمد بن محمّد بن خالد البرقي المتوفى (٢٧٤هـ)، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري المتوفى بعد (٢٧٤هـ)، وأخيه عبد الله الملقب ببنان، وأحمد بن هلال المتوفى (٢٦٧هـ)، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، وسهل بن زياد، وعليّ بن مهزيار وهو من كبار السابعة، ومحمّد بن عليّ بن محبوب وهو من صغار السابعة كما قدمناه، هذا من ناحية تلامذته، وأما هو فقد روى عن السادسة، فأكثر عن صفوان بن يحيى المتوفى (٢١٠هـ) حتى بلغت رواياته عنه أكثر من (٧٠٠ رواية)، وأكثر أيضاً عن ابن أبي عمير المتوفى (٢١٧هـ)، وعليّ بن جعفر (عمر وبقي إلى سنة ٢٥٢ هـ)، ولكنه روى أيضاً عن جملة من الخامسة، وبتتبع أكثرهم وجدنا أنه يروي عنهم بواسطة، وتلك الموارد التي روى فيها عن الخامسة فيها سقط تجد ما يملأه من الأسناد المتناظرة، فقد روى عن: أبي جميلة النخاس، وأبان بن عثمان، وأحمد بن عمر الحلال، وإسماعيل بن جابر وحنان بن سدير -فإنهما وإن عمرا، لكن أقصى من أدركهما هم أساتذة موسى- وجميل بن دراج، وسيف بن عميرة، وعبد الرحمن بن الحجاج، وعبد الله بن سنان، وعليّ بن رئاب، ومحمّد بن عذافر، ومعاوية بن عمار، ومعاوية بن وهب، ويونس بن يعقوب، ونحوهم، لكن بمتابعة الأسناد تجد أنه روى عن أبي جميلة مثلا بواسطة عمرو بن عثمان، وعن جميل بواسطة ابن أبي عمير، وهكذا في البقية، بل تجد في سند أنه روى موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلا، والصحيح بلا ريب، موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلا، فإن راوينا هو حفيد معاوية وتلميذ صفوان وجده بمنزلة أساتذة

(١) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٦٥، ت٥٤٢٤.

صفوان، وليس تلميذا له، ولعل هناك سوء انتزاع تعرضت له روايات موسى بن القاسم، فحدث هذا الخلل والسقط في جملة عظيمة من أسناده، والمحصلة بما أن الرجل روت عنه السابعة وروى عن السادسة، فالمناسب عدّه من كبار السابعة»(١).

٥ علي بن جعفر العريضي:

هو أبو الحسن عليّ بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام مدني، سكن العريض من نواحي المدينة فلقب بالعريضي، ذكروا فضله ووثاقته، وهو أجل من أن يتوقف توثيقه على هذا، لفضله وجلالته.

قال فيه النجاشي: «علي بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين أبو الحسن، سكن العريض من نواحي المدينة فنسب ولده إليها. له كتاب في الحلال والحرام يروي تارة غير مبوب، وتارة مبوبا. أخبرنا القاضي أبو عبد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حدّثنا عليّ بن أسباط بن سالم قال: حدّثنا عليّ بن جعفر بن محمّد قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام، وذكر المبوب. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر قال: حدّثنا عبد الله بن الحسن بن عليّ بن جعفر بن محمّد قال: حدّثنا عليّ بن جعفر، وذكر غير المبوب»(٢).

وقال الشيخ: «علي بن جعفر أخو موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين، جليل القدر، ثقة، وله كتاب المناسك، ومسائل لأخيه موسى الكاظم بن جعفر عليهما السلام، سأله عنها. أخبرنا بذلك جماعة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن العمركي الخراساني البوفكي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام. ورواه أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد، والحميري، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن موسى، عن أحمد

---

(١) الألف رجل، غيث شبر: ص٥٣٧، ت٩١٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص٢٥١، ت٦٦٢.

بن محمّد، عن موسى بن القاسم البجلي، عنه»[١].

وعدّه في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، وفي أصحاب الكاظم عليه السلام[٣]، وفي المعجم عن رجال الشّيخ أنه ذكر في أصحاب الرضا عليه السلام حيث قال: «علي بن جعفر بن محمّد عمه عليه السلام، له كتاب، ثقة»[٤]. والموجود في النسخة المطبوعة من الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام موردان، الأوّل ذكر فيه: «علي بن جعفر بن محمّد عليهما السلام له كتاب ثقة»[٥]، والثاني ذكر فيه: «محمد بن علّي بن جعفر بن محمّد عمه عليه السلام»[٦]. وهو غلط واضح ولعل نسخة السيّد الخوئي قدست نفسه هي الصواب، خاصة أن هذا الأخير لم يذكر في بعض النسخ الخطية.

وقال المفيد: «كان عليّ بن جعفر رضي الله عنه راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه موسى عليه السلام»[٧]، وقال فيه وفي أخيه إسحاق: «كانا من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان»[٨].

وصفه موسى بن القاسم بالثقة من أهل البيت، وذكره ابن شهرآشوب في الثقات[٩].

روى في كامل الزيارات والتفسير، ذكره العامة ولم يقدح فيه أحد منهم، بل قال ابن حجر بقبوله، ولكنهم استنكروا حديثه في صحيح الترمذي حول محبة أهل البيت عليهم السلام

---

(١) الفهرست، الشّيخ الطوسي: ص١٥١، ت٣٧٧.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي: ص٢٤٤، ت٣٣٧٩.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٣٩، ت٥٠٤٤،

(٤) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي: ج١٢، ص٣١٥.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٥٩، ت٥٣١٧

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٤، ت٥٤٠٦

(٧) الإرشاد، المفيد: ج٢، ص٢١٤.

(٨) الإرشاد، المفيد: ج٢، ص٢١٦.

(٩) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج٣، ص٤٨٧.

المروي فيه[١].

مـات أبوه الإمام الصادق عليه السلام ولم يزل طفلا؛ فيكون ممن ولد قبل (١٤٨هـ) بقليل، وأدرك الجـواد والهادي عليهما السلام، فيكون حيّا إلى بعد سـنة (٢٢٠هــ)، وفي رواية الكافي أنه أدرك وفاة محمّد ابن الإمام الهادي عليه السلام، وذلك قرابة سنة (٢٥٢هـ)، ففي رواية الإرشاد أن محمّد بن الإمام الهادي عليه السلام توفي وللعسـكري عليه السلام قرابة عشرين عاماً، وهو عليه السلام ممن ولد سـنة (٢٣٢هـ)، فيكـون العريضي عُمِّر قرابة (١٠٤ عامـاً)، وهذا مؤيد بما عن أبي نصر البخاري المتوفى (٣٤١هـ) أنه مات في زمن الهادي عليه السلام أي بين (٢٢٠ – ٢٥٤هـ).

ومـن كل هذا يتضـح غلط ما حكاه المزي في تهذيب الكـمال[٢]، ونقله ابن حجر ثم تبعه الآخرون عليه، من أنه توفي سنة (٢١٠هـ).

اسـتقرب السيّد البروجردي قدست نفسـه في طبقات التهذيب كونه من السادسة، وعدّه في طبقات الكافي من كبار السادسـة باعتماد سـنة وفاتـه (٢١٠هـ)، وبعد ما بيّناه فالرجل رضي الله عنه من السادسة التي أدركتها الثامنة.

وعدّه البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام، ولكنه لم يدرك إلّا الرواية عن أخيه موسـى عن أبيه الصادق عليهما السلام.

وروى في الاختيـار عـن «علي بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسـين بن عليّ بن أبي طالـب عليه السلام: حمدويـه بن نصير، قال: حدّثنا الحسـن بن موسـى الخشـاب، عن عليّ بن أسـباط وغيره، عن عليّ بن جعفـر بن محمّد، قال: قال لي رجل أحسـبه من الواقفة: ما فعل أخوك أبو الحسـن؟ قلت: قد مات، قال: وما يدريك بذلك؟ قال: قلت: اقتسمت أمواله، وأنكحت نسـاؤه، ونطق الناطق من بعده، قـال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: ابنه علي، قال: فما فعل؟ قلت له: مات، قال: ما يدريك أنه مات؟ قلت قسمت أمواله،

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٢٥٨، ت٥٠٣.

(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٠، ص٣٥٣.

ونكحت نساؤه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: أبو جعفر ابنه، قال: فقال لي: أنت في سنك وقدرك وأبوك جعفر بن محمّد تقول هذا القول في هذا الغلام؟! قال: قلت: ما أراك إلّا شيطانا، قال: ثم أخذ بلحيته فرفعها إلى السماء، ثم قال: فما حيلتي إن كان الله رآه أهلا لهذا، ولم تكن هذه الشيبة لهذا أهلا»[١].

وروى أيضاً عن «نصر بن الصباح البلخي، قال: حدّثني إسحاق بن محمّد البصري أبو يعقوب، قال: حدّثني أبو عبد الله الحسين بن موسى بن جعفر، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام بالمدينة وعنده عليّ بن جعفر وأعرابي من أهل المدينة جالس، فقال لي الأعرابي: من هذا الفتى؟ وأشار بيده إلى أبي جعفر عليه السلام، قلت: هذا وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: يا سبحان الله! رسول الله قد مات منذ مائتي سنة وكذا وكذا سنة، وهذا حدث كيف يكون هذا وصي رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قلت: هذا وصي عليّ بن موسى، وعليّ وصي موسى بن جعفر، وموسى وصي جعفر بن محمّد، وجعفر وصي محمّد بن علي، ومحمّد وصي عليّ بن الحسين، وعليّ وصي الحسين، والحسين وصي الحسن، والحسن وصي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وعليّ بن أبي طالب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: ودنا الطبيب ليقطع له العرق فقام عليّ بن جعفر، فقال: يا سيدي يبدأني لتكون حدة الحديد في قبلك، قال: قلت: يهنيك هذا عم أبيه، قال: فقطع له العرق ثم أراد أبو جعفر عليه السلام النهوض، فقام عليّ بن جعفر فسوى له نعليه حتى يلبسهما»[٢].

وروى الكليني عن الحسين بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي، عن محمّد بن خلاد الصيقل، عن محمّد بن الحسن بن عمار، قال: «كنت عند عليّ بن جعفر بن محمّد جالساً بالمدينة، وكنت أقمت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه – يعني أبا الحسن عليه السلام – إذ دخل عليه أبو جعفر محمّد بن عليّ الرضا عليه السلام المسجد، مسجد الرسول صلى الله عليه وآله، فوثب عليّ بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظمه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: يا عم

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٢٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٢٨.

اجلس رحمك الله، فقال: يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم؟ فلما رجع عليّ بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يوبخونه، ويقولون: أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل؟ فقال: اسكتوا إذا كان الله عز وجل - وقبض على لحيته - لم يؤهل هذه الشيبة، وأهل هذا الفتى، ووضعه حيث وضعه، أنكر فضله؟ نعوذ بالله مما تقولون، بل أنا له عبد»[1].

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي في المرآة أنه صحيح[2]. وهو كذلك، بل وروي في مصادر أخرى بسند معتبر أيضًا.

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ح١٢، ص٣٢٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٠.

١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام خُلَفَاءُ الله عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى[١]

٥١٥/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبي مَسْعُودٍ، عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَـمِعْتُ أَبا الْحَسَنِ[٢] عليه السلام يَقُولُ[٣]: «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ الله - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْضِهِ»[٤].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٥]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[٦]؛ وأما أحمد بن محمّد فهو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن مروان الأنباري، فإن المعلى بن محمّد يروي عنه مكررا، وهو يتوسط بين ابن مسعود أو أبي مسعود وبين معلى، وسيأتي بيان حاله. والالتباس يقع في تحديد الرجلين بعد الأنباري.

فأما أبو مسعود، فبالنظر إلى الأسناد المناظرة يجده واردا بصيغة التكنية بالابن (ابن مسعود).

---

(١) في «بح»: «فيها». وفي «بر»: «يؤتى منها».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي. وفي المطبوع: + «الرضا».

(٣) في «ج، ف»: + «إنّ».

(٤) الوافي، ج٣، ح٦١٠١، ص٥٠٧.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

قال المازندراني: «أبو مسعود، كأنّه الطائي المجهول»[١].

وهذا يشتمل على أخطاء عدّة:

أولاً: أن الموجود في السند أبي مسعود، ولا وجود في فهارس الرجال لأبي مسعود طائي، نعم مثل هذا التسلسل السندي ورد فيه ابن مسعود بدلا من أبي مسعود، وهناك ابن مسعود طائي، ولكنه رحمه الله ذكر التكنية بالأب ولم يشر إلى التكنية بالابن.

ثانياً: لو حدد ابن مسعود بالطائي فهذا يعني أنه بلا ريب يقصد محمّد بن مسعود الطائي، فلا وجود لابن مسعود طائي غيره في الفهارس، ولكنه قال: أنه مجهول! إلّا أنه ليس مجهولا كما ذكر رحمه الله، بل ذكر النجاشي في ترجمته أنه كوفي عربي صميم، ثقة[٢]. ولعل المولى صالح اعتمد فقط على كتاب رجال الشيخ، الذي ذكر الاسم بدون الإشارة إلى حاله، أو أن نسخة النجاشي التي لديه كان فيها بعض التصحيف.

ثالثاً: أن لا قرينة تفيد اتحاد محمّد بن مسعود الطائي مع أبي مسعود في سند هذه الرواية، إلا تشابه اسم أب الراوي في كتب الرجال مع اسم الابن في هذه الرواية!

وقد ذكر أرباب الفهارس الراوي الذي يرد بعنوان (ابن مسعود الطائي) ولم يذكروا قرب اتحاده مع محمّد بن مسعود الطائي، خاصة مع تشابه الاسم والطبقة غفلة عنه. والحال أن تعيين أبي مسعود في هذا السند شبه متعذر، ولا نجد بأيدينا قرينة مفيدة لمعرفته.

٥ أحمد بن محمّد:

هو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن مروان الأنباري، ورد اسمه في التفسير. ولم يرو عنه غير معلى بن محمّد البصري، فما عن الحسين بن محمّد تلميذ المعلى بلا واسطة فتصحيف بسقوط شيخه المعلى، وما عن عليّ بن محمّد عنه فتصحيف لمعلى بن محمّد عنه، وكذا ما

---

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج٥، ص١٧٤

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٨، ت٩٥٩.

عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري عنه فتصحيف فيه محتملات تظهر من متابعة اختلاف المخطوطات.

استقرب السيّد البروجردي في طبقات الكافي كونه من السابعة، وعدّه من السادسة في طبقات التهذيب. والأسناد مع ملاحظة التصحيف تشير إلى كونه من السادسة، ولكن متون رواياته تشير إلى أنه ممن أدرك ولادة الحجة عليه السلام سنة (٢٥٦هـ) كما رواه أو على أقل تقدير ممن عاصر العسكري عليه السلام مما يعني أنه ممن بقي إلى منتصف القرن الثالث، وهو ممن روى عن الرضا عليه السلام وروى عن أيوب بن نوح، وهو من كبار السابعة، ومحمّد بن سنان من السادسة، وأبي جميلة من الخامسة، فلو صحت تلك الأسناد وليس فيها ما هو ثابت، فالظاهر كونه ممن روى عمن هو أصغر منه، وأنه ممن عمر من السادسة.

٥ الجعفري:

قال المازندراني في تعيينه في هذه الرواية: «كأنّه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب المدني الهاشمي أو ابنه داود أبو هاشم الجعفريّ»[١].

وتبعه العلاّمة المجلسي، فبعد أن وصف الحديث بالضعيف، قال: «والجعفري كأنه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»[٢].

وقال السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم تحت عنوان الجعفري بعد أن ذكر أنه ممن روى عنه أبو مسعود في الكافي: «الجعفري يطلق على أبي هاشم الجعفري، وهو داود بن القاسم المتقدم ترجمته، وهو من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام، وقد أدرك الرضا عليه السلام، وقد يطلق على سليمان بن جعفر، وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام، وأدرك الرضا سلام الله عليه، فالتمييز بينهما إنما يكون بالراوي والمروي عنه»[٣].

---

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج٥، ص١٧٤

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٠.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢٤، ص٨٩.

وتعيين الجعفري بأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، أو أبيه القاسم، أو سليمان بن جعفر في هذه الرواية غلط، فإنه وإن كان هذا اللقب يستخدم للثلاثة، بل وقد ينصرف لهم في أغلب الأسناد، إلا أنه في هذه الرواية وهذا السند ليس هو المتعين؛ فإن الجعفري المتكرر في مثل هذه السلسلة هو عم سليمان بن جعفر، وهو عبد الله بن إبراهيم الجعفري كما تدل عليه الأسناد المناظرة لهذا السند.

وهو أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم الجعفري الهاشمي، جعفري نسبة إلى جعفر الطيار، طالبي، هاشمي، عربي، قال النجاشي: «عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو محمّد، ثقة، صدوق، روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وروى أخوه جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام، ولم تشتهر (يشتهر) روايته. له كتب، منها: كتاب خروج محمّد بن عبد الله ومقتله، وكتاب خروج صاحب فخ ومقتله. أخبرني عدّة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن عبد الله بن إبراهيم. وهذه الكتب تترجم لبكر بن صالح»[1].

وبكر بن صالح يروي عنه وعن ابن أخيه سليمان، فإن عبد الله وسليمان من طبقة متقاربة تكاد تتحد، فإن العم من صغار الخامسة، وابن الأخ من كبار السادسة.

لم يذكر السيّد البروجردي في طبقات الكافي تحت عنوان عبد الله بن إبراهيم الجعفري الطبقة سهوا، وعدّه في طبقات النجاشي من السادسة. ويظهر أن جعفراً أخوه الأكبر من حساب الطبقات، كما عددناهما في الألف فجعفر من الخامسة، وعبد الله من صغارها[2].

تحقيق الصدور:

هو كما عدّه المجلسي في الضعيف[3]، ولا قرينة في البين لإثبات الصدور.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٦، ت٥٦٢.

(٢) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٣١٦، ت٤٩٨.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٠.

٥١٦/ ٢. عَنْهُ[١]، عَنْ مُعَلًّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام[٢]: «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي يُؤْتى مِنْهَا، وَلَوْلَاهُمْ مَا عُرِفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهِمُ احْتَجَّ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - عَلى خَلْقِهِ»[٣].

رجال السند:

السند معلّق على الذي قبله بالضمير، فـ(عنه) تشير إلى الحسين بن محمّد الأشعري، وهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[٤]؛ ومعلى بن محمّد هو البصري، ضعيف، مضطرب المذهب، من السابعة[٥]؛ ومحمّد بن جمهور هو العمي، وهو بصري أيضاً، هو ممن يروي عن السادسة في أغلب أسناده، وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومرَّ بيان حاله[٦]، وفيه بحث ذكرناه في هذا الجزء[٧]، ويبقى تفصيل حال سليمان بن سماعة الثقة، وعبد الله بن القاسم، وهو البطل الضعيف، فإن أبا بصير هنا هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، وقد مرَّ بيان حاله[٨].

---

(١) في «ب، و»: «وعنه».

(٢) في «ف»: + «إنّ».

(٣) الوافي، ج٣، ح١٠١٨، ص٥٠٧.

(٤) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٦) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٧) ينظر: ح٤٧٣.

(٨) مرت ترجمته ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

٥ سليمان بن سماعة:

الضبي الكوزي الثقة، من السادسة، من رواة التفسير. قال النجاشي: «سليمان بن سماعة الضبي الكوزي، من بني الكوز، كوفي، حذاء، ثقة، روى عن عمه عاصم الكوزي، وعن غير عمه من الرجال. له كتاب أخبرني أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى عن أبيه، قال: حدّثنا سلمة بن الخطاب. عن سليمان بن سماعة بكتابه». وبني كوز هم من بني مالك من أسد كما نص النجاشي على ذلك في ترجمة عمه عاصم، أكثر رواياته من طريق سلمة بن الخطاب الضعيف.

٥ عبد الله بن القاسم:

هذا عنوان مشترك بين ثلاثة: عبد الله بن القاسم الجعفري؛ وعبد الله بن القاسم الحارثي الذي لقبه ابن الغضائري بالبطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي الذي ذكر النجاشي أنه هو الملقب بالبطل، والمتعيّن بمقارنة الأسناد والراوي والمروي عنه كونه الملقب بالبطل، فهو من يتوسط سليمان بن سماعة وأبي بصير.

ولكن من هو البطل؟ فكما أسلفنا يظهر من النجاشي أن الملقب بالبطل هو الحضرمي، بينما يظهر من ابن الغضائري أن المعروف بالبطل هو الحارثي. والأمر ملتبس في تعيين من هو البطل، مع أن البطل سواء كان الحارثي أو الحضرمي فإنه على الحالتين موصوف بالضعف. ورجح العديد قول النجاشي كما ذهب إليه السيّد البروجردي حيث قال في طبقات الكافي: «عبد الله بن القاسم، وعبد الله بن القاسم البطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي واحد».

ومعطيات الأسناد تؤشر أموراً عدّة:

أولاً: روى سلمة بن الخطاب وعبد الله بن محمّد عن عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل وهو عن مرازم[1]. وهذا يشير إلى أن ابن الحارث والذي يلقب بالحارثي نسبة إلى جده هو الملقب بالبطل، وهذا ما ذكره ابن الغضائري في كتابه.

---

(١) بصائر الدرجات، ص٢٦٧، ح١٠.

ثانياً: يروي البرقي الأب عن عبد الله بن القاسم الحارثي كتابه كما في النجاشي، لكنه يكثر الرواية عن عبد الله بن القاسم الحضرمي في كتب الحديث، نعم روى البرقي عن عبد الله بن القاسم الحارثي عن عبد الله بن سنان رواية في كامل الزيارات.

ثالثاً: روى عنوان (عبد الله بن القاسم البطل) عن أبي بصير وعبد الله بن سنان، وكذا روى عبد الله بن القاسم الحضرمي عنهما، ولكن لا يصار إلى أن الحضرمي هو البطل؛ لأن عنواني (عبد الله بن القاسم بن الحرث) و(عبد الله بن القاسم الحارثي) ممن روى عنهما أيضاً في بطون الأسناد.

رابعاً: يروي سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد معًا عن عناوين: عبد الله بن القاسم بن الحرث، عبد الله بن القاسم البطل، عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل. مما يؤشر بوضوح لاتحاد العناوين الثلاثة. وهذا وفاق ما ذكره ابن الغضائري وخلاف ما ذكره النجاشي.

خامساً: روى موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم الحضرمي عن سهل بن صالح وهو مقلوب، صوابه صالح بن سهل، ونجد أن عبد الله بن القاسم البطل روى عن صالح بن سهل أيضًا، مما يشير إلى اتحاد العنوانين لاتحاد المروي عنه واختصاصه به، وهو في جانب قول النجاشي، خلافا لما عليه ابن الغضائري.

سادساً: أن الراوي لكتاب عبد الله بن القاسم الحضرمي في فهرست النجاشي كان عبد الله بن عبد الرحمن – وهو الأصم – ونجد في كتب الحديث أن عبد الله بن عبد الرحمن ممن يروي مكررا عن عبد الله بن القاسم الأصم، مما يشير إلى اتحاده معه، فيكون الحضرمي هو الأصم مما يرجح قول النجاشي وفق هذا المؤشر.

ومن هذه المعطيات –لولا أن كلا من النجاشي والشيخ وابن الغضائري ذكروهما في عنوانين منفصلين متتاليين مع ذكر التوصيف والحال– لذهبنا لاتحادهما، وأن عبد الله بن القاسم جده الحارث، ويلقب باسم جده أحيانا كما في غير واحد من الرواة، وهو حضرمي، ويعرف بلقب البطل، خاصة وأن لا تغاير في الطبقة لو دققنا ما وقع من

سقط في بعض أسناد هذه العناوين.

وتبرير القول بالاتحاد إنما يكون باعتبار أن ابن الغضائري والنجاشي والشيخ ذكروا ما وجدوه في فهارش مشايخهم من عنوان عبد الله بن القاسم الحضرمي في بعضها، وعنوان عبد الله بن القاسم الحارثي في بعض آخر، مع عدم المؤشر على الاتحاد بينهما، فأدرجوهما كعنوانين منفصلين، ويحدث هذا في أحيان ليست نادرة فيجد مثلا الشّيخ ترجمة في فهرس ابن الوليد لرجل بعنوان معين، ثم يجد في فهرس آخر كابن بطة مثلا ترجمة بعنوان يختلف عن الموجود في فهرست ابن الوليد، فيتبادر الذهن إلى افتراقهما فيضعهما واحدا تلو آخر. كما حصل في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبد الله بن إبراهيم الغفاري، وهما عنوانان لرجل واحد معروف عند التدقيق في كتب السيرة والتاريخ والرجال والرواية، لكنه وضعهما بترجمتين واحدة تلو الأخرى، وكما ذكر النجاشي ترجمتين لمحمد بن سالم الكندي في كتابه، والهيثم بن أبي مسروق النهدي حيث ذكره النجاشي والشيخ مرتين في فهرسيهما؛ الأوّلى في الأسماء والثانية في الكنى، والحسن بن عطية حيث ذكره الشّيخ في ثلاثة عناوين في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

وأما الطبقة فإنه وإن مايزنا بين طبقات تلك العناوين في الطبعة الأوّلى من الألف رجل[1]، ومع أن السيّد البروجردي تريث في طبقته وقال: «والمناسب لبعض أسانيده أنه من الخامسة، وللبعض الآخر أنه من السادسة، فإن كان من الخامسة فرواية سلمة بن الخطاب ومحمّد بن عليّ ومحمّد بن خالد البرقي عنه مرسلة، وإن كان من السادسة فروايته عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن عمرو بن أبي المقدام، وعمر بن أبان الكلبي، وأبي بكر الحضرمي، يشتبه أن تكون مرسلة، والله العالم»[2]. لكن يظهر أن رواية السابعة كمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه فبسقط موسى بن سعدان كما تشير متابعة الأسناد، ورواية سلمة بن الخطاب فبسقط عبد الله بن محمّد أو سليمان بن سماعة أو كلاهما كما تفضي إليه تدقيق أسناد الروايات المناظرة، ورواية محمّد بن الحسن بن شمون

---

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص٣٣٠، ت٥٢٥.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال الكافي، السيّد البروجردي، ص٢١٩، طبعة حجرية.

فإنها بواسطة عبد الله بن عبد الرحمن الأصم كما تشير إليه الأسناد المؤاخية، فالصواب أن الرجل ممن لم ترو عنه السابعة، بل روت عنه السادسة وصغارها، كمحمد بن خالد البرقي، وموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وسليمان بن سماعة، وعليّ بن معبد؛ فهو على ما يبدو من أسناده المعروفة وصحبته لمعاوية كونه من صغار الخامسة. وعلى هذا فلا ضير بكونه ممن يروي عن أبي بصير من الرابعة، ولا سقط ثابت في البين.

ويمكن أن يلاحظ نسبة الضعفاء والغلاة ممن يروي عنه، سواء مباشرة أو بواسطة كسهل، وسلمة بن الخطاب، وابن شمون، وأبي سمينة، بل إن أكثر من يروي عنه مباشرة هم من الضعفاء الغلاة كموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وعبيد الله بن الدهقان، أو ممن يروي عن الضعفاء كمحمد بن خالد البرقي، فالرجل كما اتفقوا على وصفه بالضعف والغلو وهو محاط بهم من كل حدب وصوب.

فتحصل مما تقدم خلافا للمعروف أنه رجل واحد اسمه عبد الله بن القاسم بن الحارث الحضرمي، الملقب بالبطل، ويدعى أحيانا بالحارثي نسبة إلى جده كما في غير راوٍ كمحمد بن عيسى بن عبيدي حيث يلقب بالعبيدي، ومحمّد بن عليّ بن قتيبة إذ يدعى بالقتيبي.

نقل النجاشي عن حاله في مورد «عبد الله بن القاسم الحارثي ضعيف، غال، كان صحب معاوية بن عمار ثم خلط وفارقه، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقي عنه به»[1]، والظن أن مصدر النجاشي هو كتاب مسائل الرجال لعبد الله بن جعفر الحميري. وقال في المورد الآخر «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غال، يروى عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن محمّد بن عمران قال: حدّثنا محمّد بن همام، قال: حدّثنا عبد الله بن العلاء قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن شمون، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد الرحمن عنه بكتابه»[2].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢٦، ت٥٩٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢٦، ت٥٩٤.

وقال الشّيخ في المورد الأوّل: «عبد الله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني. له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»[١]، ولا يبعد أن يكون مصدر الشّيخ في هذا المورد فهرست ابن بطة. وقال في المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن الحسين، عنه»[٢]. وسبق أن نبهنا أن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب إنما يروي عنه بواسطة سعدان، فهذا السند الأخير في ترجمة فهرست الشّيخ فيه سقط، وأما مصدر الشّيخ فلعله فهرست ابن الوليد.

أما ابن الغضائري فذكر في المورد الأوّل: «عبد الله بن القاسم البطل الحارثي بصري، كذاب غال ضعيف، متروك الحديث، معدول عن ذكره»[٣]، وفي المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي، كوفي، ضعيف أيضاً، غال، متهافت، لا ارتفاع به»[٤].

وقد روى ابن طاووس رواية قال: أنه أخذها من كتاب أصل عبد الله بن القاسم الحضرمي[٥].

تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسي الحديث بالضعف[٦]، والسند يحتوشه الغلاة والضعفاء وإن تخلله سليمان بن سماعة وأبي بصير بحسب دعواهم، فهو من منقولات هؤلاء القوم وإن كان المضمون لا غضاضة فيه، لكن عين تلك الألفاظ والاصطلاحات ما برحت تنقل من أسناد يكتنفها الغلاة والضعفاء.

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص١٧٤، ت٤٦٢.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٧٤، ت٤٦٤.

(٣) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٧٨، ت٩٠.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٧٨، ت٩١.

(٥) فرج المهموم، السيد ابن طاووس، ص٩٣.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٠.

٥١٧/ ٣. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[١] قال: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»[٢].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية – الحسين عن معلى عن الوشاء – من أكثر السلاسل تكررا، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٣]. نعم هي صحيحة عند السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لتوثيقه معلى البصري، إذ أنه من رجال تفسير القمي؛ وعبد الله بن سنان الثقة المعروف، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠ هـ)[٤].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف. على المشهور، لكن مضمونه مروي بأسانيد كثيرة»[٥]؛ والوصف بالضعف لمكان معلى بن محمّد، والسند صحيح على مباني السيّد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى بن محمّد، وروى النُّعماني في الغيبة بسند معتبر عن ابن أبي حمزة البطائني عنه أبيه عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام أنها نزلت في القائم وأصحابه[٦]. وفي غيبة الشّيخ أنها نزلت في المهدي عليه السلام[٧].

---

(١) النور (٢٤): ٥٥.

(٢) تفسير فرات، ص٢٨٨، ح ٣٨٩، بسنده عن ابن عبّاس من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: نزلت في آل محمّد صلى الله عليه وآله»؛ الوافي، ج٣، ح١٠١ ٧، ص٥٠٧.

(٣) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص١٣٦.

(٤) ينظر: ج١، ح١٠، ص١٧٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥١.

(٦) الغيبة، ابن أبي زينب النُّعماني، ص٢٧٤.

(٧) الغيبة، الطوسي، ص١٧٦.

١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام نُورُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[١]

٥١٨ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حدّثنا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيى وَالْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِى أَنْزَلْنَا﴾[٢]. فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللهِ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللهِ نُورُ اللهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَهُمْ وَاللهِ نُورُ اللهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي[٣] الْأَرْضِ، وَاللهِ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَنُورُ الْإِمَامِ[٤] فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللهِ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَحْجُبُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ[٥] قُلُوبُهُمْ، وَاللهِ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَا يُحِبُّنَا عَبْدٌ وَيَتَوَلَّانَا[٦] حَتّى يُطَهِّرَ اللهُ قَلْبَهُ، وَلَا يُطَهِّرُ اللهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتّى يُسَلِّمَ[٧] لَنَا، وَيَكُونَ سِلْماً[٨] لَنَا، فَإِذَا[٩] كَانَ سِلْماً لَنَا سَلَّمَهُ اللهُ مِنْ

---

(١) في حاشية «ف»: + «في الأرض». وفي مرآة العقول: + «في أرضه».

(٢) التغابن (٦٤): ٨.

(٣) في الوافي وتفسير القمّي: -«في».

(٤) في «ج»: «الأئمّة».

(٥) في الوافي: «فيظلم».

(٦) عطف على المنفيّ. وفي حاشية «ج»: «ولا يتوَلّانا».

(٧) «حتّى يسلم»: إمّا من الإسلام بمعنى الانقياد، أو من التسليم؛ والسِّلم: خلاف الحرب. انظر: الوافي، ج٣، ص٥٠٨؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٥٤.

(٨) «السِلْم» و«السَلْم»: الصلح، وضدّ الحرب. و«السَلَم»: الاستسلام والإذعان والانقياد. وهو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجميع. انظر: النهاية، ج٢، ص٣٩٤؛ لسان العرب، ج١٢، ص٢٩٣ (سلم).

(٩) في «ف»: «وإذا».

شَدِيدِ الْحِسَابِ، وَآمَنَهُ مِنْ فَزَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ»[١].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٢]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[٣]؛ وعليّ بن مرداس لا يعرف من هو، ولا يرد اسمه إلا من خلال نفس هذه السلسلة من رواية الحسين بن محمّد الأشعري عن معلى عنه؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بيّاعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)[٤]؛ والحسن بن محبوب ثقة، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)[٥]؛ وأبو أيوب هو إبراهيم الخزاز، الثقة المعروف[٦]، ويبقى الكلام في علّي بن مرداس، وأبي خالد الكابلي.

٥ علي بن مرداس:

لم يرد هذا الاسم في كتب الرجال والسيرة ونحوها، ولم يرو عنه في كتب الحديث أحد إلا معلى بن محمّد ليتوسط بينه وبين السادسة، مما يجعل اختلاق المعلى له محتملا، كحال أحمد بن محمّد بن عبد الله الأنباري.

وقد عدّه السيّد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي، لأنه إنما يروي عن السادسة، ولكن تلميذه المعلى من السابعة حتى عند السيّد البروجردي قدست نفسه،

---

(١) تفسير القمّي، ج٢، ص٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ الوافي، ج٣، ح١٠٢٠، ص٥٠٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٣) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٦) ينظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٧.

فعلى فرض وجوده فالأنسب أن يُعَد من كبار السابعة أو صغار السادسة.

• أبو خالد الكابلي:

ذكرت ملخص حاله في الألف: «كنكر أبو خالد الكابلي: أبو خالد، اسمه وردان، ولقبه كنكر، وفي الرواية أن كنكر اسمه الذي سمته به والدته، وفي أخرى أن وردان هو الاسم الذي سمته به والدته، وفي الكافي أنه من ثقات عليّ بن الحسين عليه السلام، وفي رواية أخرى أنه من حواريه، وفي بعض الروايات أنه كان من الكيسانية ثم رجع، وعن ابن شهرآشوب أن الغلاة تنتمي إليه، روى في التفسير كامل الزيارات.

عدّه السيّد البروجردي في طبقات الكافي في الكنى من الرابعة، وفي الكنى من طبقات التهذيب من الخامسة. وكما يستشف من عبارات رجال الشّيخ فإن هناك رجلان بنفس الكنية أو الاسم أصغر وأكبر أو أن الأكبر فحسب يلقب كنكر، والأصغر يروي عن أبي عبد الله عليه السلام.

وعلى كل تقدير فالوارد في رواياتنا تارة رجل تروي عنه الرابعة وما قاربها؛ كمعمر بن يحيى، وميسر بن عبد العزيز، وأبي حمزة الثمالي، وسدير الصيرفي[1] وصحف في مكان آخر إلى منذر الصيرفي، وضريس. ويروي في كل هذه الموارد عن السجاد عليّ بن الحسين عليه السلام. وهذا هو الشهير وهو من الثالثة، وهو من ورد فيه أنه من حواري عليّ بن الحسين عليه السلام وثقاته، وهو الأكبر.

وأخرى رجل تروي عنه الخامسة؛ كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبي أيوب، ويروي هو في هذه الموارد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام وهذا هو الذي وصفه الشيخ بالأصغر.

وثالثة يروي عنه صالح بن أبي حماد وهو من السابعة ويروي هو عن أبي عبد الله عليه السلام وهذا السند لا ريب في سقوطه، مع أن المقصود به الأصغر أيضا. فالأصغر من الرابعة،

---

(١) نعم هو أكبر من أهل الرابعة حتى، فنحن نعدّه من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

والأكبر من الثالثة»[١]

تحقيق الصدور:

السند كما ذكر المجلسي وقال: «ضعيف على المشهور»[٢]، ولا يغني توثيق معلى بن محمّد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فعلي بن مرداس غير معلوم بالمرة، وعلى كل تقدير فلا جهة توثق صدوره.

---

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص٤١٥، ت٦٩٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٢.

٥١٩/ ٢. عَلِيُّ بْنُ إبراهيم بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿**وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1] قَالَ: «النُّورُ فِي هذَا الْمَوْضِعِ عَلِيٌّ[2] أمير الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةُ عليهم السلام»[3].

رجال السند:

الرواية مرسلة من الثامنة إلى أبي عبد الله عليه السلام، وقد وردت تلك الرواية أيضاً مرسلة في تفسير القمي، وأرسلت أيضاً في تفسير العياشي إلى أبي بصير وهو يرويها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة، ولم يتسن لنا معرفة طريق للتحقق من صدورها، وكذا أيضاً عدّها المجلسي مرسلة[4].

---

(١) الأعراف: ١٥٧.

(٢) في «ب، ج، ض، بف» والوافي والبحار: -«عليّ».

(٣) تفسير العيّاشي، ج٢، ح٨٨، ص٣١، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور عليّ عليه السلام». تفسير القمّي، ج١، ص٢٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني أمير المومنين عليه السلام»؛ الوافي، ج٣، ح٢١٠٢، ص٥١٠؛ البحار، ج٢٣، ح١٠، ص٣١٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٤.

٥٢٠/ ٣. أحمد بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أبي الْجَارُودِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: لَقَدْ آتَى اللهُ أَهْلَ الْكِتَابِ خَيْراً كَثِيراً، قَالَ[1]: «وَمَا ذَاكَ[2]؟» قُلْتُ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿أُولئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِما صَبَرُوا﴾[3] قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ آتاكُمُ اللهُ[4] كَمَا آتَاهُمْ» ثُمَّ تَلاَ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ﴾[5] «يَعْنِي إِماماً تَأْتَمُّونَ بِهِ»[6].

رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[7]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة، من السابعة[8]؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن عليّ بن فضال الثقة الكوفي، من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين[9]؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد، الفقيه الثقة، من الخامسة، مرَّ تفصيل

---

(١) في «ف»: «وقال».

(٢) في «ف» والوافي: «ذلك».

(٣) القصص (٢٨): ٥٢-٥٤.

(٤) في «ف، بح»: -«الله».

(٥) الحديد (٥٧): ٢٨.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح١١٧٣؛ وتفسير القمّي، ج٢، ص٣٥٢، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا﴾ مع زيادة في أوّله. راجع: تفسير فرات، ص٤٦٨، ح٦١٢؛ الوافي، ج٣، ح٣١٠٢، ص٥١٠.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٥.

(٨) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٦.

(٩) مرت ترجمته في ج١، ح٤، ص٨٧.

أحواله[١]؛ وأبي الجارود هو زياد بن المنذر، الزيدي، من صغار الرابعة، مقبول الرواية[٢]، ولكن لما كان المجلسي قدست نفسه يذهب إلى تضعيفه ارتأينا تفصيل حاله هنا.

○ أبو الجارود زياد بن المنذر:

مع إنا ذكرنا ترجمته فيما سبق[٣]، لكننا سنفصل الكلام في حاله في هذا المورد بشكل مبسوط، وملخص ما ورد في الجزء الأوّل أنه ثقة حيث عدّه الشّيخ المفيد المتوفى (٤١٣هـ) فيمن وصفهم بالفقهاء «الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة»[٤].

ولكن هذا التوثيق فيه نظر، فإن المفيد لما كان في معرض نقاش مسألة عدد أيام شهر رمضان، فوصف رجال أسناد الطائفة الأوّلى من أن شهر رمضان ثلاثين يوما لا ينقص أبدًا، وقال في أول رواية: «هذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمّد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين»[٥]. ولكنه اعتمد على محمّد بن سنان بعد عشر صفحات من الكتاب[٦] في الروايات التي قال أنها رواها الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة! ولذا لا يصلح توثيق المفيد كقرينة تامة، بل تحتاج مزيد مؤيدات، وتتبع روايات الرجل الصحيحة لا يثير ريبة حوله، وهذا أحد المؤيدات حوله.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح١٨٦، ص٧١١.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٧، ص٤٧١.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج١، ح٧، ص٥٦١.

(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٥، ص٣٠.

(٥) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٠

(٦) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٣٠.

وأما ما رواه الكشي عن «إسحاق بن محمّد البصري، قال: حدّثني محمّد بن جمهور، قال: حدّثني موسى بن بشار الوشاء، عن أبي بصير، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فمرت بنا جارية معها قمقم فقلبته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله عز وجل إن كان قَلَبَ قلْبَ أبا الجارود، كما قلبت هذه الجارية هذا القمقم فما ذنبي»[١].

فرواة هذا الخبر سيئو الصيت، فإسحاق بن محمّد البصري أسوأ ممن يؤخذ منه حديث، فعن النجاشي أنه معدن التخليط، له كتب في التخليط[٢]. مشكوك في روايته[٣]. غال متهم، ومن أركانهم كما في الاختيار[٤]. غال، كان يحفظ كثيراً، كما عن محمّد بن مسعود[٥]. يرمى بالغلو، كما عن الشيخ[٦]. كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا ينتفع بحديثه، وللعياشي معه خبر في وضعه للحديث، مشهور كما عن ابن الغضائري[٧]. وقد أورد العياشي أنه كان مولعا بالحمامات والمراعيش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث[٨]. وإليه تنسب الفرقة الإسحاقية[٩] ممن يعبدون علياً عليه السلام. قال الذهبي: إنه زنديق، وحاشا الرافضة منه!

والكشي لا يروي عنه مباشرة، بل لعل هذه الرواية إذا لم نقل بالإرسال فإنها مسندة بالتوسط، فهي بواسطة نصر بن الصباح الغالي الآخر.

وأما محمّد بن جمهور العمي شيخ إسحاق بن محمّد في هذه الرواية فهو لا يقل سوءًا

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٣، ت١٧٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٦.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٥٨٤، ص٦١٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨١٣.

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٨٤، ت٥٦٥١.

(٧) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٤١.

(٨) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨١٣.

(٩) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٣١٨.

عن تلميذه، قال عنه النجاشي: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»[١]. وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرا يحلل فيه محرمات الله عز وجل»[٢]، ووصفه الشّيخ بالغلو[٣]. فهذا الحديث لا اعتبار له ولا اعتداد به، من سلسلة لا اعتماد عليها البتة.

وروى الكشي أيضاً عن «علي بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن عليّ بن إسماعيل عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي أسامة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما فعل أبو الجارود ! أما والله لا يموت إلّا تائها»[٤].

ورجال هذه الرواية تبدأ بعلي بن محمّد وهو ابن فيروزان وهو وإن وصف بكثرة الرواية، ولكن هذا مما لا يفيد لوحده في تقرير الوثاقة، خاصة أن تتبع سيرته الروائية مريب، وأما محمّد بن أحمد فهو صاحب النوادر، كان ثقة يروي عن الضعفاء، وعليّ بن إسماعيل هو ابن السندي الذي لم يوثقه إلّا نصر بن الصباح الغالي، وباقي السند من هؤلاء ثقات على فرض تصديق عليّ بن إسماعيل. فالرواية أيضاً لا اعتماد عليها.

وروى أيضاً عن «علي بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن أبي القاسم الكوفي، عن الحسين بن محمّد بن عمران، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام كثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذابون مكذبون، كفار، عليهم لعنة الله، قال: قلت: جعلت فداك كذابون قد عرفتهم فما معنى مكذبون؟ قال: كذابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقونا وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به»[٥].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٧، ت٩٠١.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٢، ت١٣١..

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٤، ت٥٤٠٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٥.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٦.

وعلي بن محمّد هو ابن فيروزان المار في الحديث السابق، ومحمّد بن أحمد صاحب النوادر ثقة، من صغار السابعة، والعباس بن معروف ثقة، من كبار السابعة، وأبي القاسم الكوفي يظهر أنه عبد الرحمن بن حماد، وهو من السادسة، من الغلاة، فعن ابن الغضائري أنه «ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلو»[١]. وعن النجاشي أنه ممن «رمي بالضعف والغلو»[٢]. والحسين تصحيف للحسن بن محمّد بن عمران وليس بمعروف، فالسند قاصر أيضاً عن إثبات الصدور خاصة مع اشتماله على أحد الغلاة الضعفاء وهم يتكرر ورودهم في روايات ذم أبي الجارود.

وليس من الصواب ما ذكره الشارح في طبعة كتاب الاختيار حيث ذكر في تحديد أبي القاسم الكوفي في هذه الرواية قائلا: «حيثما أطلق أبو القاسم الكوفي في الأسانيد، فهو سعيد بن أحمد بن موسى الغراء الصدوق الثقة، وقد يقال: أبو القاسم الكوفي ويراد به حميد بن زياد، ولكن لا يكاد يسعهما هذا الإسناد، لتقدم العباس بن معروف عليهما في الطبقة جدا. فقد ذكره الشّيخ في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام وقال: العباس بن معروف قمي، ثقة، صحيح الحديث، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري. وكثيرا ما يقول أبو عمرو الكشي في هذا الكتاب: أبو القاسم الكوفي، ويعني به معاوية بن عمار الدهني البجلي، وبه تستقيم هذه الطبقة فهو المتعين في هذا الأسناد. والشايع في الكافي والتهذيب والاستبصار في التعبير عنه بالتكنية أبو القاسم البجلي، أو أبو القاسم مجردا عن التوصيف والتقييد»[٣].

فإنه وإن كان إنكاره أن يكون أبو القاسم الكوفي سعيد بن أحمد أو حميد بن زياد في محله، لكن تعيينه بمعاوية بن عمار ليس في محله؛ لأن العباس بن معروف معروف بروايته عن السادسة، وليس الخامسة كمعاوية. ولا تجد أيضاً أن معاوية ممن يتوسط في أي سند بين الراويين مع كثرة رواياته. وعلى كل تقدير فالرواية كما هو بيّن لا يعتمد

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٨٠، ت٩٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٨، ت٦٣٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٦.

عليها في قدح الرجل.

وروى الكشي أيضاً «عن محمّد بن الحسن البراثي، وعثمان بن حامد الكشيان، قالا: حدّثنا محمّد بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الله المزخرف، عن أبي سليمان الحمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي الجارود بمنى في فسطاطه رافعا صوته: يا أبا الجارود وكان والله أبي إمام أهل الأرض حيث مات لا يجهله إلا ضال، ثم رأيته في العام المقبل قال له مثل ذلك. قال: فلقيت أبا الجارود بعد ذلك بالكوفة فقلت له: أليس قد سمعت ما قال أبو عبد الله عليه السلام مرتين؟ قال: إنما يعني أباه عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[1].

وسند هذه الرواية يبدأ بشيخي الكشي، وأحدهما وهو عثمان بن حامد ثقة، من الثامنة، وهما يرويان في جل أسنادهما عن محمّد بن يزداد، وقد صحف في هذا السند إلى محمّد بن زياد، وهذا الرجل من الثامنة أو كبارها، وقال ابن مسعود عنه: أنه لا بأس به، وهو يروي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب الثقة، من السابعة، وأما عبد الله المزخرف فهو الحجال الثقة الثبت، من السادسة، وأما أبو سليمان الحمّار فهو داود بن سليمان، ثقة عند النجاشي والمفيد، وهو من الخامسة. فالرواية ذات سند مقبول وإن وصفها السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم بالضعف؛ لعدم التفاته لتصحيف محمّد بن زياد من محمّد بن يزداد، والتصحيف لا ريب فيه للمتابع للسلاسل السندية لشيخي الكشي محمّد بن الحسن وعثمان بن حامد.

ولكن متن هذه الرواية وإن أراد منه الراوي الذم للرجل، لكن أوضاع التقية، وقرائن الحال الخفية، تجعلها مجملة في دلالتها، فلا يمكن الاعتماد عليها في تحقق الذم للرجل.

نعم قال الكشي: «حكي أن أبا الجارود سمي سرحوبا، ونسبت إليه السرحوبية من الزيدية، سماه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أن سرحوبا اسم شيطان أعمى يسكن البحر،

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٧.

وكان أبو الجارود مكفوفا أعمى أعمى القلب»[1].

ولكـن هذا الـكلام فيه مداخل؛ فإن أبـا الجارود إنما تغير بعد سـنة (١٢٣هـ)، بعد ظهور زيد الشـهيد، والإمام الباقر عليه السلام إنما توفي سـنة (١١٤هـ)، والسرحوب في اللغة الطويل السريع، ويطلق على الناقة أو الحصان، وكل هذا كلام مرسل، نعم ما ألحقه من أنه كان أعمى القلب ذم واضح من الكشي، ولعله بسبب الروايات الواصلة إليه، والتي وصلتنا في الاختيار، وتبين عدم إمكان الاعتماد عليها.

ومع أن أبا الجارود ممن عرف بأنه زيدي، وأنه مؤسـس مذهب الجارودية، وقد قال الراوي في سـند الاختيار أنه رأس الزيدية، لكـن هذا يتعارض مع ما رواه الكليني عنه بسند معتبر عن شيخه الثقة «محمد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجـارود، عـن أبي جعفر عليه السلام، عن جابـر بن عبد الله الأنصـاري، قال: دخلت على فاطمـة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسـماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائـم عليه السلام، ثلاثة منهم محمّد، وثلاثة منهم عـلي»[2]. ورواه أيضاً الصدوق في الخصال عن أبيه، عن سعد، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عنه[3]، ورواه أيضاً في كمال الدين عن الحسـين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن عيسـى وإبراهيم بن هاشـم جميعاً، عن الحسـن بن محبوب، عنـه[4]. وكذا رواها في الفقيه عن الحسن بن محبوب عنه[5].

أما النجاشي المتوفى (٤٥٠هـ) فقال عنه: «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الخارفي الأعمـى، أخبرنـا ابن عبدون عـن عليّ بن محمّد، عـن عليّ بن الحسـين، عن حرب بن

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٩٥.

(٢) الكافي، الكليني، ج١، ح٩، ص٣٢٥.

(٣) الخصال، الصدوق، ص٤٧٧، ح٤٢.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٣١٣، ح٤.

(٥) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ح٥٤٠٨، ص١٨٠.

الحسن، عن محمّد بن سنان، قال: قال لي أبو الجارود: «ولدت أعمى، ما رأيت الدنيا قط»، كوفي، كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبد الله عليهما السلام، وتغير لما خرج زيد رضي الله عنه. وقال أبو العباس بن نوح: هو ثقفي، سمع عطية، وروى عن أبي جعفر، وروى عنه مروان بن معاوية وعليّ بن هاشم بن البريد، يتكلمون فيه، قاله البخاري. له كتاب تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حدّثنا أبو سهل كثير بن عياش القطان قال: حدّثنا أبو الجارود بالتفسير»[١].

وقول النجاشي «يتكلمون فيه» ظاهر في وجود ملامح الضعف والسمعة غير المقبولة عند الأصحاب وقته، ولا يبعد أن تكون بسبب تلك الروايات المارة.

وقال الشيخ: «زياد بن المنذر، يكنى أبا الجارود، زيدي المذهب، وإليه تنسب الزيدية الجارودية، له أصل، وله كتاب التفسير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. أخبرنا به الشّيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النُّعمان والحسين بن عبيد الله، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين بن سعيد الهمداني، عن محمّد بن إبراهيم القطان، عن كثير بن عياش، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام. وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب المحمدي، عن كثير بن عياش القطان - وكان ضعيفاً، خرج أيام أبي السرايا معه، فأصابته جراحة - عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام»[٢].

وقال ابن الغضائري: «صاحب المقالة، حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمّد بن أبي بكر الأرجني»[٣].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٠، ت٤٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٣٢، ت٣٠٣.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٦١، ت٥١.

ويظهر مـن كلام ابن الغضائري أيضاً أنه صاحب مقالة معروفة، وصاحب مذهب خاص، وهذا ما أشـار إليه الجميع بلا استثناء، ولكن أيضاً فإن رواياته في كتبنا أكثر من رواياته في كتب الزيدية، وأما الجملة الأخيرة لابن الغضائري فهي تشير إلى نحو اعتماد على قول زياد بن المنذر، وأنه لا إشـكال في روايته هو إنما الإشـكال في الطريق إليه، نعم هي قرينة ناقصة تحتاج مزيد قرينة للاعتماد على روايته، ويمكنها مع القرينتين السابقتين لتقرير وثاقته أن تكون قرينة تامة لقبول روايات الرجل.

وقد ذكر أكثر أهل الرجال شـيئا عن أبي الجارود من كافة المذاهب، فقال ابن النديم المتـوفى (٤٣٨هـ) فذكره قائلا: «من علماء الزيدية أبو الجـارود. ويكنى أبا النجم، زياد بـن منذر العبدي. يقال: إن جعفر بن محمّد (بن علي) عليه السلام سـئل عنه، فقال: ما فعل أبو الجـارود أرجـأ بعد ما أولى، أمـا أنه لا يموت إلّا بهـا. (ثم) قال: لعنـه الله. فإنه أعمى القلب، أعمى البصر. وقال فيه محمّد بن سـنان: أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر وتولى الكافرين»[١]

وذهـب عامة الجمهـور إلى ضعفـه وترفضه، فنقل الـدوري عن ابـن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه قال: «سـمعت يحيى يقول زياد بن المنذر أبـو الجارود كذاب، يحدّث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يثلم الحيطان»[٢]، ونقل في مورد ثان عنه أنه قال: «أبو الجارود زياد بن المنذر وليس بثقة»[٣]، وفي ثالث أنه قال: «أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو كذاب خبيث، يروي عنه الفزاري»[٤]، وفي رابع أنه قال: «زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب»[٥]، وفي مورد خامس أنه ليس بشيء[٦]. وفي

(١) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٢٧.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج١، ص٢٦٩.

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج١، ص٣٢٥.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج١، ص٣٣٣.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج١، ص٤٠٥.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج٢، ص٢٧٤.

علل أحمد أنه متروك الحديث ضعيف جداً[١]. وذكره البخاري في تاريخيه الصغير[٢] والكبير[٣]. والنسائي في الضعفاء والمتروكين[٤]. وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٥]. ثم جاء ابن حبان المتوفى (٣٥٤هـ) ونقل عن سابقيه كلماتهم وبالغ فيها، وأضاف: «كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ويروي في فضائل أهل البيت أشياء مالها أصول، لا تحل كتابة حديثه»[٦]. ونقل ابن عدي المتوفى (٣٦٥هـ) كلمات القوم ثم ختم بعد نقله لبعض أحاديث أبي الجارود: «هو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعفه؛ لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم ويفرط؛ فلذلك ضعفه، مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عن من يروي عنهم فيها نظر»[٧]. وقال أبو نعيم الأصبهاني المتوفى (٤٣٥هـ): «زياد بن المنذر أبو الجارود الكوفي الثقفي صاحب المذهب الردي، روى المناكير في الفضائل»[٨]. وفصّل المزي حاله عندهم يحسن مراجعته لمعرفة رأيهم فيه[٩]. وذكر ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) أنه توفي بعد الخمسين، أي بعد سنة (١٥٠هـ) في تقريب التهذيب[١٠].

وبعد هذا الاستعراض لأحوال الرجل وما قيل فيه يمكن قبول روايته خاصة بالنظر إلى ما رواه وسيرته الروائية، مسانداً بما دل عليه قول ابن الغضائري التزاماً ومؤيداً بما

---

(١) العلل، أحمد بن حنبل، ج٣، ص٣٨٢.

(٢) التاريخ الصغير، البخاري، ج٢، ص١٣٧.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج٣، ص٣٧١، ت١٢٥٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص١٨١، ت٥٢٢.

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٣، ص٥٤٥، ت٢٤٦٢.

(٦) المجروحين، ابن حبان، ج١، ص٣٠٦.

(٧) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج٣، ص١٩١.

(٨) الضعفاء، أبي نعيم الاصبهاني، ص٨٤، ت٧٥.

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ج٩، ص٥٢٠.

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٣٢٣.

عند المفيد في الرسالة العددية، وأنه قد يكون قد اكتسب سمعة سيئة من الذم المفرط من قبل العامة كونه ممن يروي فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»[١]. والإشـكال لديه قدست نفسه في توثيق أبي الجارود، إذ لوحظ أنه يضعف كل روايات الرجل، ولكن بيّنا في تفصيل حاله هنا أنه لا بأس بقبول خبره، فالسند في موضع القبول مما يجعل تحقق الصدور مقبولاً.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٤.

٥٢١/ ٤ . أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَسَـنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أسباط وَالْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِى أَنْزَلْنا﴾[١]. فَقَالَ: «يَا أَبا خَالِدٍ، النُّورُ وَالله الْأَئِمَّةُ عليهم السلام؛ يَا أَبا خَالِدٍ، لَنُورُ الإمام فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ[٢] الشَّـمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمُ الَّذِينَ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَحْجُبُ الله نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ[٣] قُلُوبُهُمْ، وَيَغْشَاهُمْ بِهَا»[٤].

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شـيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليـه غير مـرة خلافا لعادته، وهو من كبـار الثامنة، لكنه من ذوي الأسـناد العالية[٥]؛ وعبد العظيم الحسـني الهاشـمي العابـد المرضي، توفي قرابة سـنة (٢٥٠هـ)، وقد مرَّ سابقا[٦]، وهو يروي هنا عن علّي بن أسباط والحسن بن محبوب معا.

وعلي بن أسباط بيّاع الزطي، كوفي، من السادسة، كان فطحيا ثقة، أوثق الناس لهجة، عـدل عـن مذهبه كما عـن النجاشي، وقيل: بقي، كـما عن ابن مسـعود، وترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، ينصر القول بعدوله[٧]؛ والحسن بن محبوب السراد الثقة المعروف، من

---

(١) التغابن (٦٤): ٨.

(٢) في «ض»: + «نور».

(٣) في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «فيُظْلِم».

(٤) تفسـير القمّي، ج٢، ص٣٧١، بسنده عن الحسـن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٢، ص٥٠٩.

(٥) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٦) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨، ص٣٧٤.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)[١]، والحسن بن محبوب وعليّ بن أسباط يرويان معًا عن أبي أيوب، وهو إبراهيم الخزاز الثقة المعروف، من الخامسة[٢]؛ وأبو خالد الكابلي من ثقات عليّ بن الحسين، من الرابعة، مرَّ تفصيله قبل عدّة أحاديث[٣].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»[٤]، وهذا لمكان أحمد بن مهران، ولكن هذا السند معتبر عندنا، فالرواية موثقة الصدور.

---

(١) ينظر: ج١، ص٣٨، ح ١.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٤٤، ص٣٣٥.

(٣) ينظر: ج٤، ح ٥١٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٧.

٥٢٢/ ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿اللهُ نُورُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ﴾: «فَاطِمَةُ عليها السلام» ﴿فِيها مِصْباحٌ﴾: «الْحَسَنُ[1]» (الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ): «الْحُسَيْنُ» ﴿الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[2]: «فَاطِمَةُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا» ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ﴾: «إِبْرَاهِيمُ عليه السلام» ﴿زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾: «لَا يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ» ﴿يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ﴾: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ[3] بِهَا» ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ نُورٌ عَلى نُورٍ﴾: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمَامٍ» ﴿يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشاءُ﴾: «يَهْدِي اللهُ لِلْأَئِمَّةِ عليهم السلام مَنْ يَشَاءُ ﴿وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثالَ لِلنّاسِ﴾[4]». قُلْتُ: ﴿أَوْ كَظُلُماتٍ﴾؟ قَالَ: «الْأَوَّلُ وَصَاحِبُهُ، ﴿يَغْشاهُ مَوْجٌ﴾: الثَّالِثُ ﴿مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾ [﴿مِنْ فَوْقِهِ سَحابٌ﴾[5]] ﴿ظُلُماتٌ﴾ الثَّانِي[6] ﴿بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ﴾: مُعَاوِيَةُ لَعَنَهُ

---

(١) في «ف»: «المصباح الحسن عليه السلام» بدل «الحسن».

(٢) «الدُرّيّ» و«الدِرّيّ»: منسوب إلى الدُرّ بصفائه ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدرء، بمعنى الدفع، فأصله الدرّيء، قُلبت همزته ياءً وأدغمت في الياء. وأمّا الدَرّيّ، فعلى النسبة إلى الدُرّ على غير قياس. انظر: لسان العرب، ج٤، ص٢٨٢ (درر).

(٣) في «ب، ج، ف، بح، بف» وتفسير القمّي: «يتفجّر».

(٤) النور (٢٤): ٣٥.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: -«مِن فَوْقِهِ سَحَابٌ».

(٦) في مرآة العقول، ج٢، ص٣٦٣-٣٦٤: «قوله: ظلمات الثاني أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأنّ بعضها فوق بعض إشارة إلى معاوية وفتنة بني أميّة». أي هي مبتدأ خبره معاوية وفتن بني اميّة. ثمّ احتمل أن يكون «فتن بني أميّة» مبتدأ و«إذا أخرج يده» خبره، أو تكون «ظلمات» مضافة إلى «الثاني» وخبره «بعضها فوق بعض» فيكون «معاوية» ابتداء كلام آخر». ثمّ قال: «ويحتمل أن يكون «من» في قوله: «مِن فَوْقِهِ مَوْجٌ»، إلى قوله: فتن بني أميّة، كلاماً واحداً».

الله[١] وَفِتَنُ بَنِي أُمَيَّةَ ﴿إِذا أَخْرَجَ يَدَهُ﴾ الْمُؤْمِنُ فِي ظُلْمَةِ فِتْنَتِهِمْ[٢] ﴿لَمْ يَكَدْ يَراها وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً﴾[٣]: إِمَاماً مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ عليها السلام ﴿فَما لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[٤]: إِمَامٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ﴾[٥]: «أَئِمَّةُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسْعى[٦] بَيْنَ يَدَيِ[٧] الْمُؤْمِنِينَ وَبِأَيْمَانِهِمْ حَتّى يُنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَ[٨] أَهْلِ الْجَنَّةِ»[٩].

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ أَخِيهِ مُوسى عليه السلام، مِثْلَهُ[١٠].

تفصيل الأسناد:

والرواية متشعبة الأسناد:

---

(١) في «ف»: -«لعنه الله».

(٢) في «بر»: -«المؤمن في ظلمة فتنتهم».

(٣) في «ج»: + «أي».

(٤) النور (٢٤): ٤٠.

(٥) الحديد (٥٧): ١٢.

(٦) في «ج»: «يسعى نورهم». وفي «ض، ف، بر» والوافي: «يسعى».

(٧) في الوافي: «أيدي».

(٨) في «ف»: «منزلة».

(٩) تفسير القمّي، ج٢، ص١٠٢، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني، إلى قوله: ﴿وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ﴾؛ تفسير فرات، ص٢٨٢، ح٣٨٣، بسند آخر إلى قوله: «يكاد العلم ينفجر بها» مع اختلاف يسير؛ راجع: التوحيد، ص١٥٨، ح٤؛ الوافي، ج٣، ح١٠٢٤، ص٥١١ ١٠٢٥ .

(١٠) الوافي، ج٣، ح١٠٢٥، ص٥١١.

الأول: عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن معًا عن سهل عن ابن شمون عن الأصم عن عبد الله بن القاسم، عن صالح بن سهل.

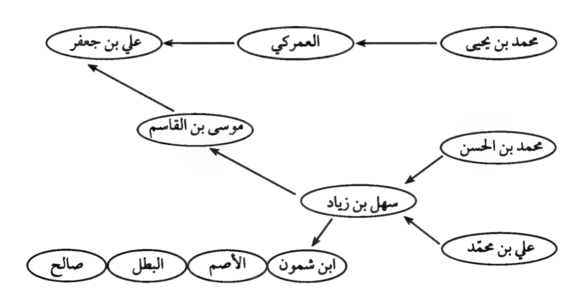
الثاني: عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن معًا عن سهل عن موسى بن القاسم عن عليّ بن جعفر عليه السلام.

الثالث: محمّد بن يحيى عن العمركي عن عليّ بن جعفر عليه السلام.

ومحصل التفصيل أن الكليني أخذ الحديث عن ثلاثة من مشايخه من الثامنة وهم؛ خاله علّان عليّ بن محمّد، ومحمّد بن الحسن الصفار، ومحمّد بن يحيى العطار.

فأما ما أخذه من خاله والصفار فكان عن سهل بن زياد، الذي رواه عن شيخيه محمّد بن الحسن بن شمون وموسى بن القاسم، وما كان عن ابن شمون فعن عبد الله الأصم عن عبد الله بن القاسم البطل عن صالح بن سهل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام. وما كان عن موسى بن القاسم فعن العريضي عليّ بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.

وأما ما أخذه من محمّد بن يحيى العطار فكان عن العمركي بن عليّ البوفكي عن عليّ بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.



وسند الكليني: عن خاله عليّ بن محمّد عن سهل عن موسى عن عليّ بن جعفر.

وعن محمّد بن يحيى عن العمركي عن عليّ بن جعفر مما مرَّ الكلام فيه في هذا الجزء[١].

وهو سند يوجب الوثوق بالصدور.

ويبقى الكلام في رجال السند الذي روى فيه سهل عن محمّد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله بن القاسم عن صالح بن سهل الهمداني، وهو سند ضعيف، مليء بالضعفاء، ويبقى تفصيل الكلام في صالح بن سهل الهمداني؛ فإن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ممن مرَّ حاله، ضعيف، من كبار السادسة[٢]؛ وعبد الله بن القاسم ممن مرَّ تفصيل أحواله[٣]، وهو عبد الله بن القاسم البطل، ضعيف على كل تقدير سواء فرض افتراق الحارثي والحضرمي، فإنه إن كان أحدهما فهو ضعيف للعلم بضعف هذين الرجلين، أم فرض اتحاد هذه العناوين كلها في رجل واحد ضعيف؛ ومحمّد بن الحسن بن شمون ممن مرَّ الكلام فيه[٤] مفصلا تحت عنوان مصحف، حيث روى سهل بن زياد عن محمّد بن الحسين، وصوابه محمّد بن الحسن، والمراد به محمّد بن الحسن بن شمون الضعيف الذي لا اعتماد عليه، ويلاحظ أن السلسلة سهل بن زياد عن محمّد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله بن القاسم البطل عن صالح بن سهل الهمداني سلسلة جميع أفرادها من الضعفاء والغلاء والمخلطين.

٥ صالح بن سهل الهمداني[٥]:

قال ابن الغضائري: «صالح بن سهل الهمداني، كوفي، غال، كذاب، وضّاع

---

(١) ينظر: ح٥١٤.

(٢) مرّ في ح٤٧٧ بحث حاله.

(٣) مرّ في ح٥١٦ بحث حاله.

(٤) مرّ في ح٤٤٢ بحث حاله.

(٥) مرَّ الكلام فيه في ج٣، ح٤٠٤، ص٤٨٦.

للحديث، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، لا خير فيه ولا في سائر ما رواه»[١].

ذكره الشّيخ في أصحاب الباقر عليه السلام وأصحاب الصادق عليه السلام وقال: «صالح بن سهل، من أهل همدان: الأصل كوفي»[٢]. وعدّه البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام، قائلا: «صالح بن سهل من أهل همدان، كوفي الأصل»[٣].

وفي الاختيار «روى عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسين، عن الحسين بن عليّ الصيرفي، عن صالح بن سهل، قال: كنت أقول في أبي عبد الله عليه السلام بالربوبية، فدخلت عليه، فلما نظر إليّ قال: يا صالح إنّا والله عبيد مخلوقون، لنا ربٌّ نعبده، وإن لم نعبده عذبنا»[٤].

قال السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم في ترجمته حول هذه الرواية: «وأما رواية الكشي فهي مرسلة، وعلى تقدير صحتها، فهي قد دلت على رجوعه عن الغلو»[٥].

أقول: من يخبر أقوال الغلاة يجد أن مثل هذه الروايات لا تدل على استقامتهم، بل هم يكررونها في مجالسهم لتقديس الأئمة وأنهم يعلمون الغيب، ولا يعلمون الناس باطن الحقيقة من منزلتهم، كنوع من الاعتقاد الغنوصي، بل في مدلول هذه الرواية أنه منهم وليس من فقهاء أصحابنا من رواة الحديث، خاصة مع ما يكتنف أسناده من رواية الغلاة، وأما السند فلا يبعد أن يكون صحيحا إلى صالح بافتراض أن الحسين بن عليّ الصيرفي هو الحسن بن عليّ بن زياد الوشاء، بافتراض التصحيف بين حسن وحسين، ولكن الوشاء لم يكن صيرفيا فيبقى السند مجهولا.

قال السيّد الخوئي قدست نفسه: «الظاهر وثاقة الرجل، ولا عبرة بتضعيف ابن

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٦٩، ت٦٩.

(٢) رجال الشيخ، الطوسي، ص٢٢٧.

(٣) الرجال ، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ص٢٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٣٢.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٠، ص٧٨.

الغضائـري، لما عرفت من عدم ثبوت نسـبة الكتاب إليه، فيبقـى توثيق عليّ بن إبراهيم بلا معارض، بل إن غلوه أيضاً لم يثبت، فإن ما ذكر عن ابن الغضائري لا اعتبار به»[١].

أقول: إن متابعة رفقته في سلاسـل الأسناد يشير إلى أن الرجل منهم، وأما كلام ابن الغضائري فإن كثرة ما نراه من إشـارات تتناسـب مع مرويات وأسـناد الرجال الذين وصفهم يحدس أن هذا الكتاب مما لا ينبغي إهماله وترك أقواله بدون التحقق منها.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف بالسـند الأوّل، صحيح بالسند الثاني»[٢]، والحديث موثوق الصدور لما نقله العطار عن العمركي عن العريضي.

---

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٠، ص٧٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٧.

٥٢٣/ ٦. أحمد بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[١] وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ: عَنْ أبي الْحَسَنِ[٢] عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ﴾. قَالَ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَفْوَاهِهِمْ». قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾[٣]؟ قَالَ: «يَقُولُ: وَاللهُ مُتِمُّ الْإِمَامَةِ، وَالْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَذلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِى أَنْزَلْنا﴾[٤]»، قَالَ: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ»[٥].

رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[٦]، وهو يروي عن شيخه المطعون الحسين بن عبيد الله بن سهل، وقد يكون روى هذه الرواية عنه قبل انحرافه، ولكن لا سبيل للوثوق برواياته، وقد مرَّ سابقا[٧]، وهو يروي هنا عن محمّد بن الحسين كما في المخطوطات، وليس كما في الوافي والمطبوع عن

(١) هكذا في «جر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب] من الرواية عن [الحسن] بن محبوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٥، ص٤٠١ و٤٠٦ و٤٣١ و٤٣٣. يؤيّد ذلك ما يأتي ذيل ح٧٦٧؛ من رواية محمّد بن الحسين وأحمد بن محمّد عن ابن محبوب، عن محمّد بن الفضيل. وأمّا رواية محمّد بن الحسن عن الحسن بن محبوب، فلم نجدها في موضع.

(٢) في الكافي، ح١١٧٨: + «الماضي».

(٣) الصفّ (٦١): ٨.

(٤) التغابن (٦٤): ٨.

(٥) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسنده عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١٠٢٦، ص٥١٢.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٣، ص٨٥.

(٧) مرت ترجمته في ج٣، ح٣٠٥، ص٢٣٩.

محمّد بن الحسن، ولكن رواية الحسين بن عبيد الله عن محمّد بن الحسين لم نحظ بنظيرها في ما وصل إلينا من أسناد، ولا وثوق في توسط محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب في هذا السند؛ وموسى بن عمر هو الصيقل في هذا المورد[١]، ممن روى عن السادسة كابن أبي عمير ومحمّد بن سنان وابن محبوب وابن فضال والبزنطي، وممن روت عنه كبار الثامنة كمحمد بن الحسن الصفار، وصغار السابعة كمحمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر؛ والحسن بن محبوب هو السراد، الثقة المعروف، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)[٢]؛ ومحمّد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي، ومحمّد بن الفضيل بن غزوان، ومحمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار حيث يدعى محمّد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المتعين الذي يروي عن الرضا عليه السلام، ويروي عنه زملاء الحسن بن محبوب من السادسة هو ابن كثير الأزدي الضعيف، من الخامسة أو صغارها[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي عن سنده: «مجهول»[٤]. ومع أن هذه الرواية جزء من رواية أخرى رواها الكليني في موضع آخر، عن خاله عليّ بن محمّد عن بعض أصحابنا عن ابن محبوب عن محمّد بن فضيل[٥]، إلّا أن السند أيضاً لا يساعدنا في إثباتها، وبتتبع طرق الكليني إلى ابن محبوب في أمثال مضامين هذه الروايات التي يستشعر كونها من كتاب واحد يمكن الوثوق بتعددها إليه، لكن المشكلة تبقى في محمّد بن الفضيل الأزدي الذي لا يمكن الوثوق بأخباره.

---

(١) مرت ترجمته في ج٣، ح٣٠٥، ص٢٤٢.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٣) ينظر: ج٣، ص٣١٨، ح ٣٣٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٦٥.

(٥) الكافي، الكليني، ج١، ح٩١، ص٤٢٢.

١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ[١]

٥٢٤/ ١. أَحْمَدُ[٢] بْنُ مِهْـرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِـنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ عليه السلام آخُذُ بِهِ، وَمَـا نَهى عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ، جرى لَهُ مِـنَ الْفَضْلِ مِثْلُ[٣] مَا جرى لِمُحَمَّـدٍ صلى الله عليه وآله، وَلِمُحَمَّدٍ[٤] صلى الله عليه وآله الْفَضْلُ عَـلى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَـلَّ[٥]، عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُتَعَقِّبِ عَلَى الله وَعَلى رَسُـولِهِ، وَالـرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَـلى حَدِّ الشِّرْكِ بِالله؛ كَانَ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابَ الله الَّذِي لَا يُؤْتى إِلاَّ مِنْهُ، وَسَـبِيلَهُ الَّذِي مَنْ سَـلَكَ بِغَيْرِهِ هَلَكَ[٦]، وَكَذلِكَ يَجْرِي[٧] لِأَئِمَّةِ الْهُدى وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ[٨]،

---

(١) في «ج»: - «هم».

(٢) في البحـار، ج٥٣: «محمّد بن مهران». وهو سـهو؛ فقد روى المصنّف قدس سره عن أحمد بن مهران في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج٢، ص٧٠٩.

(٣) في «ف، بف» والبصائر، ص٢٢٠ والبحار، ح١٦: - «مثل».

(٤) في «ج، بح»: - «ولمحمّد صلى الله عليه وآله».

(٥) «المتعقّـب»، أي الطاعن والمعترض والشـاكّ، تقول: تعقّبت عن الخبر، إذا شـككت فيه وعُدْتَ للسـؤال عنه، أو المتأمّل والمتدبّر في حقيقته، تقول: تعقّبتُ الأمـر، إذا تدبّرتَه، أو الطالب للعثرة والعـورة والمُعيّب، يقـال: تعقّبه، إذا طلب عثرتـه وعورته، أو المتأخّر، بمعنـى أنّه تأخّر عنه ولم يلحق به. انظر: لسان العرب، ج١، ص٦١٧-٦١٩ (عقب)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٦٦.

(٦) في «ب»: «لهلك». وفي «ج، ض، بر، بف»: «يهلك».

(٧) في «ض»: «تجـري». وفي البصائـر، ص٢٢٠: «جـرى على الأئمّة». وضمير «يجـري» راجع إلى «الفضل».

(٨) في «ض، و»: «واحد بعد واحد».

جعَلَهُمُ اللهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا[١]، وَحُجَّتَهُ الْبَالِغَةَ عَلى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَمَنْ تَحْتَ الثَّرى[٢]. وَكَانَ أمير الْمُؤْمِنِيَن - صَلَواتُ الله عَلَيْهِ - كَثِيراً مَا يَقُولُ: أَنَا قَسِيمُ الله بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ[٣] الْأَكْبَرُ، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَالْمِيسَمِ[٤]، وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ وَالرُّسُلُ بِمِثْلِ مَا أَقَرُّوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ حُمِلْتُ عَلى مِثْلِ حَمُولَتِهِ[٥] وَهِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ يُدْعى

---

(١) «أن تميد بأهلها»، أي تتحرّك وتميل بهم. يقال: ماد الشيء يميد ميداناً، أي تحرّك وزاغ واضطرب. انظر: القاموس المحيط، ج١، ص٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج٣، ص١٤٧ (ميد).

(٢) «الثرى»: التراب النديّ، أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن نديّاً فهو تراب، أو التراب وكلّ طين لا يكون لازباً إذا بُلّ. انظر: ترتيب كتاب العين، ج١، ص٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج١، ص٧٢ (ثرو).

(٣) في «ف»: «الفارق».

(٤) «الميسَم»: هي الحديدة التي يكوى بها. وأصله: مِوْسَم، فقلبت الواو ياءً لكسرة الميم. النهاية، ج٥، ص١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لمّا كان بحبّه وبغضه عليه السلام يتميّز المؤمن من المنافق، فكأنّه كان يسم على جبين المنافق بكيّ النفاق». وفي حاشية بدرالدين، ص١٤٥: «رأيت في نسخة معتبره مقروءة على عدّة من الشيوخ تفسير الميسم بخاتم سليمان عليه السلام، وكأنّه إشارة إلى ما سيأتي من أنّ علامة الإمام عليه السلام أن يكون عنده آيات الأنبياء، ومن جملتها عصا موسى وخاتم سليمان؛ فعلى هذا قوله: أنا كذا، أنا كذا يشير به إلى أنّي أنا الإمام المفترض الطاعة، لا غيري من تيم وعدي. هذا، والصواب أنّ المراد بالميسم الميسم الحقيقي، وقد ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره أنّ رسول الله ﷺ قال لعليّ عليه السلام: «يخرجك الله في آخر الزمان بأحسن صورة ومعك ميسم تسم به أعداءك». وانظر: تفسير القمّي، ج٢، ص١٣٠.

(٥) «الحَمُولَة»: الإبل التي تحمل، وكذلك كلّ ما احتمل عليه الحيّ من حمار أو غيره، سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. و«الحُمُولة»: الأحمال. وكلاهما محتمل هنا. والمعنى: كلّفني الله ربّي مثل ما كلّف محمّداً من أعباء التكليف والهداية. وأمّا العبارة فقُرئت على ثلاثة أوجه: الأوّل: حُمِلْتُ على مثل حَمُولته أو حُمُولته. الثاني: حَمَلْتُ على مثل حُمُولته، أي حملت أحمالي على مثل ما حمل ﷺ أحماله عليه. الثالث: حُمِلَتْ عليّ مثل حُمُولته، فالحُمولة بمعنى الحمل لا المحمول عليه. انظر:

فَيُكْسى[١] وَأُدْعى فَأُكْسى، وَيُسْـتَنْطَقُ وَأُسْـتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلى حَدِّ[٢] مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ[٣] خِصَالًا مَا سَـبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي: عُلِّمْتُ[٤] الْمَنَايَا[٥] وَالْبَلَايَا وَالْأَنْسَابَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفُتْنِي مَا سَـبَقَنِي، وَلَمْ يَعْـزُبْ[٦] عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي[٧]، أُبَشِّرُ[٨] بِإِذْنِ اللهِ، وَأُؤَدِّي عَنْهُ، كُلُّ ذٰلِكَ مِنَ اللهِ، مَكَّنَنِي فِيهِ[٩] بِعِلْمِهِ»[١٠].

الصحـاح، ج٤، ص١٦٧٨ (حمـل)؛ شرح المازنـدراني، ج٥، ص٢٢١؛ الوافي، ج٣، ص٥١٤؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٧٠.

(١) قال في الوافي: «يدعى فيكسـى، يعني يوم القيامـة. وكأنّ الدعوة كناية عن الإقبال الذي مرّ بيانه في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السـير إلى الله في سلسـلة العود. والكسـوة كناية عن تغشّيها بنور الجبّار، وغفران إنّيّتها في الجليل الغفّار، واضمحلال وجودهما في الواحد القهّار».

(٢) في حاشية «بر»: «حذو».

(٣) في «ف»: «أوتيتُ».

(٤) في «ض»: + «علم».

(٥) «المنايـا»: جمع المنيّة، وهي الموت من المَنـي بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. انظر: النهاية، ج٤، ص٣٦٨؛ لسان العرب، ج١٥، ص٢٩٢ (منى).

(٦) في الـوافي: «لم يغـرب». و«لم يَعْـزُب» و«لم يَعزِب»، أي لم يبعد ولم يغب. يقـال: عَزَب عنّي فلان يَعْزُب ويَعْزِب، أي بَعُدَ وغاب. انظر: الصحاح، ج١، ص١٨١ (عزب).

(٧) في «ب، ض، بـح»: - «عنّـي». قـال في الوافي: «لم يفتني ما سـبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عنّي» أي علم ما يأتي.

(٨) في البصائر، ص٢٢٠: «أنشر».

(٩) في حاشية «بر»: «منه».

(١٠) بصائـر الدرجـات، ص٢٢٠، ح٣، عن أحمد بن محمّد وعبدالله بن عامر، عن محمّد بن سـنان؛ وفيه، ص٢٨٦، ح٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن سلام، عن مفضّل بن عمر، من قوله: «أُعطيت خصالاً»، وفيهما مع اختلاف يسـير؛ وفيه، ص٢٨٨، ح١١، عن محمّد بن عيسـى، عن محمّد بن سـنان، من قوله: «أُعطيت خصالاً» إلى قوله: «فصل الخطاب»؛ وفيه، ص٤٣٦، ح٩، عن أحمد بن محمّد وعبدالله بن عامر، عن محمّد بن سـنان؛ علل الشرائع، ص١٦٤، ح٣، بسـنده عن أحمد

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حدّثنا الْمُفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ[١] الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

تفصيل السند:

وأسناد الكليني في هذه الرواية متعددة إلى محمّد بن سنان، فهو يرويها عنه بثلاثة طرق عن طريق ثلاثة من مشايخه:

الأول: عن شيخه أحمد بن مهران عن محمّد بن علي، وهو أبو سمينة عنه.

الثاني: عن شيخه محمّد بن يحيى العطار عن شيخه أحمد بن محمّد بن عيسى أو البرقي عنه.

الثالث: عن شيخه الحسين بن محمّد الأشعري عن معلى عن محمّد بن جمهور عنه.

ولا ريب في صحة الطريق الثاني إلى محمّد بن سنان، ولكن تبقى المشكلة في محمّد بن سنان، والمفضل بن عمر.

رجال السند:

فأما طبقة مشايخ الكليني من الثامنة، هم أحمد بن مهران ممن مرَّ الكلام في شأنه،

بن محمّد بن عيسى، وعبدالله بن عامر بن سعيد، عن محمّد بن سنان، وفيهما من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والميسم»؛ الاختصاص، ص٢١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الثرى»؛ الوافي، ج٣، ح١٠٢٧، ص٥١٣؛ البحار، ج١٦، ح٥١، ص٣٥٨ إلى قوله: «لمحمّد صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله»؛ وج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والميسم».

(١) في «بر»: + «مثل».

وأنه وإن ورد ضعفه في كتاب ابن الغضائري، لكن قرينة ترحم تلميذه الكليني المتكررة عليه خلافًا لعادة الكليني سنخ قرينة على وثاقته أو قبول روايته؛ إذ يستشعر منها قبول الكليني له ووثوقه به، وهو من ذوي الأسناد العالية[١]، وكما ترى، فإنه يروي هنا عن أبي سمينة الصيرفي الذي يعدّ من صغار السادسة أو على أقل تقدير من كبار السابعة؛ وأما محمّد بن يحيى العطار فهو ثقة، معروف لا كلام فيه[٢]، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني، حيث بلغت الآلاف، وكذا الحسين بن محمّد الأشعري فهو ثقة بلا خلاف[٣]، بقي إلى سنة (٣١٧هـ)، وهو غالباً ما يروي عن شيخه المعلى كما في هذا المورد أيضاً. فلا إشكال في الطبقة الثامنة.

أما طبقة مشايخ مشايخ الكليني فإن الحسين بن محمّد الأشعري رواها كما هو المعتاد عن شيخه معلى بن محمّد البصري، المضطرب المذهب، من السابعة، ولم نوثق الرجل وفاقا للمشهور، وخلافا لما ذهب إليه السيّد الخوئي قدست نفسه من توثيقه؛ لورود اسمه في التفسير[٤]، وأما أحمد بن مهران فقد رواها عن محمّد بن علي، وهو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[٥]، لكن محمّد بن يحيى العطار رواها عن أحمد بن محمّد، وهو ظاهرا أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، شيخ قم، الثقة الشهير، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٦]، أو قد يكون زميله أحمد بن محمّد بن خالد البرقي صاحب المحاسن، وهو أيضاً ثقة، مقبول الرواية، وعلى كل تقدير فطريق الكليني إلى محمّد بن سنان من خلال محمّد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمّد مما لا كلام في نقده، فهو صحيح لا غبار عليه، ولذا فهو يغني عن طريق أحمد بن

---

(١) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٢) مرّ الكلام فيه في ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٦) مرّ الكلام فيه في ج١، ح١، ص٣٠.

مهـران عن محمّـد بن عليّ الذي لا يمكن الاعتماد عليه، وأمـا طريق المعلى بن محمّد إليه فيمر بمحمد بن جمهور العمي الضعيف هو الآخر، ومرَّ بيان حاله[١].

فلا ريب من صدور الحديث من محمّد بن سـنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسـه في الأسـناد، وروايته عن كتـب وجدها ولم يأخذها من مشـايخه، في بحث مفصـل[٢]، وممـا يزيـد عـدم الاطمئنـان في هـذه الرواية كونهـا عن المفضـل بن عمر حيـث يشـك في ملاقاة محمّد بن سـنان للمفضل بن عمر، حيث أن بـين وفاتيهما قرابة الثمانية عقود.

وأمـا المفضـل بن عمر فممـن فصلّنا في حاله في مسـتدركات الجزء الثـاني من هذا الكتاب، وتوصلنا تبعا لعلي بن الحكم وابن مسـعود والنجاشي للتوقف في شأنه وعدم الاعتداد بروايته[٣].

تحقيق الصدور:

قـال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف بسـنديه على المشـهور»[٤]. ويقصد قدسـت نفسـه السـند الذي قبل الرواية والسـند بعد الرواية، وهو على مـا قال لاتحاد السندين عند المفضل بن عمر حيث لم نعتمد روايته.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢. وأيضًا في هذا الجزء، ح٤٧٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٣) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٦٦.

٥٢٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[١]، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: حدّثنا سَعِيدٌ الْأَعْرَجُ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَسُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَلى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَابْتَدَأَنَا[٢]، فَقَالَ[٣]: «يَا سُلَيْمَانُ[٤]، مَا جَاءَ عَنْ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُؤْخَذُ بِهِ، وَمَا نَهى عَنْهُ يُنْتَهى عَنْهُ، جَرى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرى لِرَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَلِرَسُولِ الله صلى الله عليه وآله الْفَضْلُ عَلى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللهُ، الْمُعَيِّبُ[٥] عَلى أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُعَيِّبِ[٦] عَلَى الله - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَلى رَسُولِهِ[٧] صلى الله عليه وآله، وَالرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلى حَدِّ الشِّرْكِ بِالله؛ كَانَ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابَ الله الَّذِي لَا يُؤْتى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلَهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ[٨] بِغَيْرِهِ هَلَكَ، وَبِذلِكَ جَرَتِ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَاحِدٌ[٩] بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ، وَالْحُجَّةَ الْبَالِغَةَ عَلى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَمَنْ تَحْتَ الثَّرى».

وَقَالَ: «قَالَ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ الله بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ

(١) في «ألف، ج، ف، بح، بر، بف»: «محمّد بن الحسين» وهو سهو؛ فإنّه مضافاً إلى ما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكرّرت رواية عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. انظر: على سبيل المثال الكافي، ح٢٧٦ و٣٢٣ و٣٢٦ و٣٣٣ و٥٢٢ و٦٠٩ و٦١٢ و٦٥٧ و٦٦١.

(٢) في «بر»: + «بالسلام».

(٣) في الوافي: «وقال».

(٤) في «ف»: + «بن خالد».

(٥) في حاشية «بف»: «المتعيّب». وفي الأمالي: «العائب».

(٦) في حاشية «بف»: «كالمتعيّب». وفي الأمالي: «كالعائب».

(٧) في «ض، بح»: «رسول الله».

(٨) في الأمالي: «تمسّك».

(٩) في «ب، ف، بح، بر، بف» والأمالي: «واحداً».

الْأَكْبَرُ[١]، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَالْمِيسَمِ[٢]، وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ[٣] بِمِثْلِ مَا أَقَرَّتْ[٤] لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ حُمِلْتُ[٥] عَلى مِثْلِ حُمُولَةِ مُحَمَّدٍ[٦] ﷺ وَهِيَ حُمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ مُحَمَّداً ﷺ يُدْعى فَيُكْسى وَيُسْتَنْطَقُ[٧]، وَأُدْعى فَأُكْسى وَأُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلى حَدِّ مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالاً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: عُلِّمْتُ عِلْمَ الْمَنَايَا وَالْبَلَايَا وَالْأَنْسَابَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفُتْنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَعْزُبْ[٨] عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي، أُبَشِّرُ بِإِذْنِ اللهِ، وَأُؤَدِّي عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، كُلُّ ذلِكَ مَكَّنَنِيَ اللهُ فِيهِ[٩] بِإِذْنِهِ»[١٠].

رجال السند:

علي بن محمّد خال الكليني علّان كما مرَّ مرارا، وهو ثقة، رازي، من الثامنة[١١]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، ثقة، قمي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[١٢]، وما في بعض

(١) في حاشية «بف»: «الأعظم».

(٢) في «ف»: «الميسم والعصا».

(٣) في «ف»: + «والرسل».

(٤) في «ب، ج»: + «به».

(٥) في «ف، بح»: «حمّلت».

(٦) في «ب»: «محمّد رسول الله». وفي «ج، ض، بح»: «رسول الله».

(٧) في الأمالي: + «فينطق».

(٨) في «ض»: «لم يغرب».

(٩) في حاشية «بر»: «منه».

(١٠) الأمالي للطوسي، ص٢٠٥، المجلس٨، ح٢، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي، إلى قوله: «والأنساب وفصل الخطاب» مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ص٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار، ج٥٣، ص١٠٢، ذيل ح ١٢٤.

(١١) مرت ترجمته في ج١، ح٢، ص٥٦.

(١٢) مرت ترجمته في ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

النسخ (محمد بن الحسين) فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن رواية عليّ بن محمّد والصفار مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمّد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطاب، وهو ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعين أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخيه الصفار محمّد بن الحسن وخاله عليّ بن محمّد علّان، وهما عن سهل بن زياد، وهو الرازي الآدمي الضعيف، من السابعة[1]؛ ومحمّد بن الوليد شباب الصيرفي رقّي، مولى بني هاشم، مجهول، من السادسة، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، ومرَّ بيانه[2]؛ وسعيد الأعرج ثقة، من الخامسة، ويبقى تفصيل حاله.

◊ سعيد الأعرج:

أبو عبد الله التيمي، مولى، وثقه النجاشي، وذكر الكشي رواية يريد منها حسنه، روى عنه صفوان بن يحيى وبقية السادسة، وهو من الخامسة.

قال النجاشي: «سعيد بن عبد الرحمن – وقيل: ابن عبد الله – الأعرج السمان أبو عبد الله التيمي، مولاهم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ذكره ابن عقدة وابن نوح. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرناه عدّة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان، عن سعيد به»[3].

وذكر الكشي في حاله رواية عن «جعفر، عن فضالة بن أيوب وغير واحد، عن معاوية بن عمار، عن سعيد الأعرج، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فاستأذن له رجلان، فأذن لهما، فقال أحدهما: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال بالكوفة قوم يزعمون أن فيكم إماما مفترض الطاعة، وهم لا يكذبون؛ أصحاب ورع واجتهاد وتسمير، فهم عبد الله بن أبي يعفور وفلان وفلان. فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما

---

(١) مرّ الكلام فيه في ج١، ح٢، ص٥٦.

(٢) مرّ الكلام فيه في ج٣، ح٢٤٢، ص١١٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٨١، ت٤٧٧.

أمرتهم بذلك، ولا قلت لهم أن يقولوه، قال: فما ذنبي واحمر وجهه، وغضب غضبا شديدا، قال: فلما رأيا الغضب في وجهه قاما فخرجا. قال: أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم هما رجلان من الزيدية، وهما يزعمان أن سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسين. فقال: كذبوا عليهم لعنة الله ثلاث مرات، لا والله ما رآه عبد الله، ولا أبوه الذي ولده بواحدة من عينيه قط، ثم قال: اللهم إلّا أن يكون رآه على عليّ بن الحسين وهو متقلده، فإن كانوا صادقين فاسألوهم ما علامته؟ فإن في ميمنته علامة، وفي ميسرته علامة. وقال: والله إن عندي لسيف رسول الله ﷺ ولامته، والله أن عندي لراية رسول الله ﷺ، والله إن عندي لألواح موسى عليه السلام وعصاه، والله إن عندي لخاتم سليمان بن داود، والله أن عندي الطست التي كان موسى يقرب فيها القربان، والله إن عندي لمثل الذي جاءت به الملائكة تحمله،والله إن عندي للشيء الذي كان رسول الله ﷺ يضعه بين المسلمين والمشركين فلا يصل إلى المسلمين نشابة. ثم قال: إن الله عزَّ وجل أوحى إلى طالوت أنه لن يقتل جالوت إلّا من لبس درعك ملأها. فدعا طالوت جنده رجلاً رجلا فألبسهم الدرع فلم يملاها أحد منهم إلّا داود فقال: يا داود إنك أنت تقتل جالوت فابرز إليه فبرز إليه فقتله. فإن قائمنا إن شاء الله من إذا لبس درع رسول الله ﷺ يملأها، وقد لبسها أبو جعفر فخطت عليه، ولبستها أنا فكانت وكانت»[1]. والرواية لا يمكن القول بدلالتها على منزلة سعيد وأنه من الخواص الذين يتكلم أمامهم بما يتقي فيه غيرهم، فالدلالة غير تامة، وخصوصا أنها مروية عنه.

وقال الشّيخ عن سعيد بن يسار وسعيد الأعرج أن لكل مهما أصل «أخبرنا بهما جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع وعبد الرحمن بن أبي نجران جميعا، عن عليّ بن النُّعمان وصفوان بن يحيى جميعا، عنهما»[2].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص ٧٢٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٣٧، ت٣٢٣.

تحقيق الصدور:

الروايــة مع أنها رويت في موضع آخر، غير أنــه لا دلالة واضحة لإثبات صدورها، قال العلّامة المجلسي بضعفها أيضًا[١].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٧٢.

٥٢٦/ ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حدّثني أَبُو[١] عَبْدِ اللهِ الرِّيَاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْحُلْوَانِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فَضْلُ[٢] أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا جَاءَ بِهِ آخُذُ بِهِ، وَمَا نَهى عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ، جَرى لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله[٣] مَا[٤] لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَالْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضِّلِ عَلى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله[٥]، وَالرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلى حَدِّ الشِّرْكِ بِاللهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله بَابُ اللهِ الَّذِي لَايُؤْتى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهُ وَصَلَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذلِكَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِنْ بَعْدِهِ، وَجَرى لِلْأَئِمَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ. جَعَلَهُمُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَعُمُدَ[٦] الْإِسْلَامِ، وَرَابِطَةً[٧] عَلى سَبِيلِ[٨]

---

(١) في البصائر، ص٤٣٦: - «أبو».

(٢) في «ج، بر»: «فضّل». وقوله: «فَضْلُ» مبتدأ، والموصول خبره. أو يقرأ: «فُضِّلَ». أو يقرأ: «فَضِّلْ». انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٢٣؛ الوافي، ج٣، ص٥١٦، مرآة العقول، ج٢، ص٣٧٣.

(٣) في «ب، ض، بح»: + «والفضل».

(٤) في حاشية «ف»: «ما جرى».

(٥) في البصائر، ص٢١٩: «على الله ورسوله».

(٦) في البصائر، ص٢١٩: «وعهد». و«العُمُد» و«العَمَد»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلّة: الأعْمِدَة. هذا في اللغة، واحتمل الفيض «العَمَد» مفرداً، لا جمعاً. انظر: الصحاح، ج٢، ص٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج٣، ص٥١٦.

(٧) في «ض، بس، بف» والوافي ومرآة العقول: «رابطه». وقوله: «رابطةً»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرِباط بمعنى الملازمة؛ أو مقيمة عليه، من الرِباط وهو الإمامة في الثغور؛ أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كأنّهم يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرابط بمعنى الشدّة. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٢٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٧٤؛ لسان العرب، ج٧، ص٣٠٢ - ٣٠٣ (ربط).

(٨) في «ج»: «سبيله».

هُـدَاهُ[١]، لاَ يَهْتَدِي[٢] هَـادٍ إِلَّا بِهُدَاهُمْ، وَلَا يَضِلُّ خَارِجٌ مِـنَ الْهُدى إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنْ حَقِّهِـمْ[٣]، أُمَنَاءُ اللهِ عَلى مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عُـذْرٍ[٤] أَوْ نُذُرٍ[٥]، وَالْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلى مَـنْ فِي الْأَرْضِ، يَجْرِي لِآخِرِهِمْ مِنَ اللهِ مِثْلُ الَّـذِي جَرى لِأَوَّلِهِمْ، وَلَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلى ذلِكَ إِلاَّ بِعَوْنِ اللهِ.

وَقَالَ أَمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا[٦] دَاخِلٌ إِلاَّ عَلى حَدِّ قَسْمِي[٧]، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنَا الْإِمَامُ لِمَنْ بَعْدِي، وَالْمُؤَدِّي عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمُنِي أَحَدٌ إِلاَّ أَحمد صلى الله عليه وآله، وَإِنِّي وَإِيَّاهُ لَعَلى[٨] سَبِيلٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوُّ بِاسْمِهِ[٩]، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ السِّتَّ: عِلْمَ الْمَنَايَا وَالْبَلَايَا وَالْوَصَايَا وَفَصْلَ الْخِطَابِ[١٠]، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْكَرَّاتِ[١١]

---

(١) في «ج، ف» والبصائر، ص٢١٩: – «هداة».

(٢) في «ف، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي: «لا يهدى».

(٣) في البصائر، ص٢١٩: + «لأنهّم».

(٤) «العُذْر»: مصدر عَذَر، بمعنى محو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المعذرة. انظر: النهاية، ج٣، ص١٩٧؛ لسان العرب، ج٤، ص٥٤٨ (عذر).

(٥) «النُذْر»: مصدر نَذَر، بمعنى خوّف، أي بمعنى الأنذار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. انظر: لسان العرب، ج٥، ص٢٠١ (نذر).

(٦) في «ض، بر» والبصائر، ص٤٣٥: «لا يدخلها». وهو مقتضى السياق.

(٧) «القَسْم»: مصدر قَسَمْت الشيء فانقسم. وأمّا «القِسْم» فهو الحظّ والنصيب من الخير. انظر: الصحاح، ج٥، ص٢٠١٠ (قسم).

(٨) في «بس»: «على».

(٩) في الوافي: «يعني أنّه دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوّة».

(١٠) في البصائر، ص٢١٩: + «والأنساب».

(١١) «الكرّات»: جمع الكرّة، بمعنى الرَجْعَة والمرّة والحملة. انظر: المصباح المنير، ص٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج١، ص٦٥٣ (كرر).

وَدَوْلَةِ[(١)] الدُّوَلِ، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْعَصَا وَ[(٢)] الْمِيسَمِ، وَالدَّابَّةُ الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ[(٣)]»[(٤)].

رجال السند:

محمد بن يحيى العطار فهو الثقة المعروف، لا كلام فيه[(٥)]، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني؛ وأحمد بن محمّد هو العاصمي، شيخ الكليني الثقة[(٦)]، وهما يرويان معا عن محمّد بن الحسن وهو الصفار، صاحب البصائر، ثقة قمي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[(٧)]؛ أما عليّ بن حسان فهو الواسطي الثقة، وليس الهاشمي الضعيف، بقرينة رواية الصفار عنه؛ فإن الصفار إنما يروي في بصائره عن عليّ بن حسان الهاشمي بواسطتين عن أحمد بن موسى وهو أحمد بن أبي زاهر، من صغار السابعة عن الحسن بن موسى الخشاب، وهو من كبار السابعة عن عليّ بن حسان الهاشمي الذي

---

(١) «الدَوْلَة» في الحرب: أن تُدالَ إحدى الفئتين على الأخرى. والجمع: الدِوَل. و«الدُولَة» في المال. يقال: صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه، يكون مرّة لهذا ومرّة لهذا، والجمع: دُولات ودُوَل. و«الدَوْله»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدّة إلى الرخاء، أو الغلبة. انظر: الصحاح، ج٤، ص١٦٩٩؛ لسان العرب، ج١١، ص٢٥٢ (دول).

(٢) في «بح»: - «العصا و».

(٣) في «بح»: - «والدابّة التي تكلّم الناس».

(٤) بصائر الدرجات، ص٢١٩، ح١؛ وص٤٣٥، ح٣، وفيهما عن عليّ بن حسّان؛ وفيه، ص٤٣٦، ح١٠ عن محمّد بن الحسين، عن ابن حسّان، وفي الأخيرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص٢٢٠، ح٢، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٢٩، ص٥١٥؛ البحار، ج١٦، ح٥٣، ص٣٥٨، إلى قوله: «وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام من بعده»؛ وج٢٥، ص٣٥٥، ذيل ح٣.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٤٦.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

يعد في السادسة، في حين يروي مباشرة بصيغة (حدثني) عن عليّ بن حسان الذي يروي عن موسى بن بكر وهو الواسطي كما يظهر من كثير من الأسناد، والواسطي معمر من صغار الخامسة عمر فوق المائة، وثقه ابن الغضائري وابن فضال وقال النجاشي: أنه لا بأس به[١].

ويبقى الكلام في الرجال بعد عليّ بن حسان؛ إذ لم يرد أبو عبد الله الرياحي وأبو الصامت الحلواني إلّا في هذه الرواية التي أوردها صاحب البصائر وأخذها منه الكليني في الكافي، ولذا لا تجد شيئا عنهما في كتب رجالنا أو في فهارس أصحابنا، فهذين الاسمين غاية في الخفاء.

٥ أبو عبد الله الرياحي:

ورد في البصائر من غير التكنية بالأب، ولعله هو الصحيح، وقد يقوى أنه عبد الله بن فيروز الداناج البصري، وثقه العامة، فهو يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، ولقب بالداناج ويعني «العالِم، فارسي معرب (دانا) عُرب بإضافة الجيم كنظائره»[٢]، وقد ورد في بعض الأسناد باسم عبد الله الرياحي فظن بعض المحققين أن الرياحي تصحيف داناج لتشابه كتابة الاسمين، لكن متابعة ما قيل في الرجل يظهر بوضوح أن لقبه الداناج بلا شك، وهذا الداناج رياحي أيضا، فقد ذكر البخاري أن عبد الله بن فيروز مولى لآل رياح[٣]، فتكون الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ولعل ما في وسط هذه الرواية من نسبة القول إليه يساعد عليه. فمع أن عليّ بن حسان عمر فوق المائة، لكن لا يمكن المصير إلى قبول روايته عن رجل يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، فلا ريب في تحقق الإرسال في سند عليّ بن حسان الواسطي إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وإذا كانت عن أبي جعفر عليه السلام فليس الرجل

---

(١) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٣.

(٢) تاج العروس، الزبيدي، ج٣، ص٣٧٥.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج١، ص١٧٩.

معروفا البتة.

٥ أبو الصامت الحلواني:

وهذا الاسم لم يرد في غير هذا المورد أيضاً كسابقه، ولم نجد مدخلا لمعرفته مع التقصي الشديد.

تحقيق الصدور:

وهذا الحديث غير ثابت الصدور كباقي أحاديث الباب، قال العلّامة المجلسي: «ضعيف أيضًا»[١].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٧٣.

١٥ - بَابٌ نَادِرٌ جَامِعٌ فِي فَضْلِ الإمام عليه السلام وَصِفَاتِهِ[١]

٥٢٧/ ١. أبو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ رحمه الله رَفَعَهُ[٢]، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ الرِّضَا عليه السلام بِمَرْوَ، فَاجْتَمَعْنَا فِي[٣] الْجَامِعِ[٤] يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدَمِنَا، فَأَدَارُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلى سَـيِّدِي عليه السلام، فَأَعْلَمْتُهُ خَوْضَ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّـمَ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهِلَ الْقَوْمُ، وَخُدِعُوا عَنْ آرَائِهِمْ[٥]؛ إِنَّ اللهَ - عَـزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله حَتّى أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فِيهِ[٦] تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[٧]، بَيَّنَ فِيهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَالْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ، وَجَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيه النَّاسُ كَمَلاً[٨]، فَقَالَ[٩] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[١٠] وَأَنْزَلَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ - وَهِيَ آخِرُ عُمُـرِهِ صلى الله عليه وآله - : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ

---

(١) هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» ومرآة العقول. وفي المطبوع وباقي النسخ: - «عليه السلام».

(٢) في الأمالي: - «رفعه».

(٣) في حاشية «بر»: + «مسجد».

(٤) في «بح» والعيون والأمالي: + «في».

(٥) في حاشية «ف، بر، بس» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «أديانهم».

(٦) في «بر»: «وفيه».

(٧) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾. وفي حاشية «ج» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «تفصيل».

(٨) «الكمال»: التمام. وفيه ثلاث لغات: كَمَلَ، كَمُلَ، كَمِلَ. والكسر أردؤها. ويقال: أعطه هذا المال كملاً، أي كلّه. الصحاح، ج٥، ص١٨١٣ (كمل).

(٩) في «ب، ج، ض، بس»: + «الله».

(١٠) الأنعام (٦): ٣٨.

﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾[١] وَأَمْـرُ الْإِمَامَةِ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَلَمْ يَمْضِ ﷺ حَتّى بَيَّنَ لِأُمَّتِهِ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ سَبِيلَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ عَلى قَصْدِ[٢] سَبِيلِ الْحَقِّ، وَأَقَامَ لَهُمْ عَلِيّاً عليه السلام عَلَماً وَإِمَاماً، وَمَا تَرَكَ[٣] شَيْئاً يَحْتَاجُ إِليه الْأُمَّةُ إِلاَّ بَيَّنَهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُكْمِلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ اللهِ، وَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللهِ، فَهُـوَ كَافِرٌ بِهِ[٤]. هَـلْ يَعْرِفُونَ[٥] قَدْرَ الْإِمَامَـةِ وَمَحَلَّهَا مِنَ الْأُمَّـةِ؛ فَيَجُوزَ فِيهَا اخْتِيَارُهُـمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَـةَ أَجَلُّ قَـدْراً، وَأَعْظَمُ شَـأْناً، وَأَعْلى مَكَانـاً، وَأَمْنَعُ جَانِباً، وَأَبْعَـدُ غَوْراً مِـنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّـاسُ بِعُقُولِهِـمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِآرَائِهِـمْ، أَوْ يُقِيمُوا[٦] إِمَامـاً بِاخْتِيَارِهِمْ. إِنَّ الْإِمَامَـةَ[٧] خَصَّ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهَـا إبراهيم الْخَلِيلَ عليه السلام بَعْدَ النُّبُـوَّةِ وَالْخُلَّةِ مَرْتَبَـةً ثَالِثَةً، وَفَضِيلَةً شَرَّفَهُ بِهَا، وَأَشَـادَ[٨] بِهَـا[٩] ذِكْرَهُ، فَقَالَ: ﴿إِنِّي جاعِلُـكَ لِلنّاسِ إِمامـاً﴾ فَقَالَ الْخَلِيـلُ عليه السلام سُرُوراً بِهَا[١٠]: ﴿وَمِـنْ ذُرِّيَّتِي﴾

---

(١) المائدة (٥): ٣.

(٢) في مـرآة العقـول، ج٢، ص٣٧٩: «القصد: الوسـط بين الطرفين. وإضافته إلى السـبيل وإضافة السبيل إلى الحقّ بيانيّتان، وتحتملان اللاميّة».

(٣) هكـذا في النسـخ التي قوبلت والـوافي والغيبة والأمـالي والعيون وكمال الديـن والمعاني وتحف العقول. وفي المطبوع:+«[لهم]».

(٤) في «ض، ف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «به».

(٥) في «ب، ج، ض، بح، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

(٦) في «ض»: «يقولوا».

(٧) في الغيبة: + «منزلة».

(٨) في الأمالي: «فأشار».

(٩) يقال: أشـاده وأشـاد به، إذا أشاعه ورفع ذكره، من أشَدْتُ البُنيان فهو مُشادٍ، وشيّدته إذا طوّلته، فاستعير لرفع صوتك بما يكرهه صاحبك. النهاية، ج٢، ص٥١٧ (شيد).

(١٠) في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

قَالَ اللهُ[1] تَبارَكَ وَتَعـالى: ﴿لا يَنالُ عَهْدِي الظّالِمِينَ﴾[2] فَأَبْطَلَـتْ هذِهِ الْآيَةُ إِمامَةَ كُلِّ ظـالِمٍ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ، وَصارَتْ[3] فِي الصَّفْوَةِ[4]. ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللهُ تَعالى بِأَنْ جَعَلَها فِي ذُرِّيَّتِهِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ وَالطَّهارَةِ، فَقالَ: ﴿وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ نافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنا صالِحِينَ وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنـا وَأَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْراتِ وَإِقامَ الصَّلاةِ وَإِيتـاءَ الزَّكاةِ وَكانُوا لَنا عابِدِينَ﴾[5]. فَلَمْ تَزَلْ فِي ذُرِّيَّتِهِ، يَرِثُها بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْناً[6] فَقَرْناً حَتّى وَرَّثَهَا اللهُ تَعالَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقالَ جَـلَّ وَتَعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النّاسِ بِإِبْراهِيمَ لَلَّذِيـنَ اتَّبَعُوهُ وَهذَا النَّـبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِـينَ﴾[7] فَكانَتْ لَهُ خاصَّةً، فَقَلَّدَها[8] ﷺ عَلِيّاً عليه السلام بِأَمْرِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ[9] - عَلى رَسْمِ[10] ما فَرَضَ اللهُ، فَصارَتْ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْأَصْفِياءِ الَّذِينَ آتاهُمُ اللهُ[11] الْعِلْـمَ وَالْإِيمانَ بِقَوْلِهِ تَعالى[12]: ﴿وَقالَ الَّذِينَ

---

(١) في «ف» وتحف العقول: - «الله».

(٢) البقرة (٢): ١٢٤.

(٣) في معاني الأخبار: «فصارت».

(٤) في مرآة العقول: «الصفوة، مثلّثة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجوّ إذا لم يكن فيه غيم، أو أهل الاصطفاء والاختيار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرفهم». وانظر: القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٠٨ (صفو).

(٥) الأنبياء (٢١): ٧٢ - ٧٣.

(٦) راجع في تفسيره ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

(٧) آل عمران (٣): ٦٨.

(٨) يقال: قلّدتها قِلادةً، أي جعلتها في عنقها، ومنه تقليد الولاة الأعمال. القاموس المحيط، ج١، ص٤٥٢ (قلد).

(٩) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع وسائر النسخ: - «عزّ وجلّ».

(١٠) في مرآة العقول: «الرسم: السنّة والطريقة».

(١١) في «ب»: - «الله».

(١٢) في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف»: «جلّ وعلا».

أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتابِ اللهِ إِلى يَوْمِ الْبَعْثِ﴾[١] فَهِيَ فِي وُلْدِ عَلِيٍّ عليه السلام خَاصَّةً إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ؛ إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَمِنْ أَيْنَ يَخْتارُ[٢] هؤُلاءِ الْجُهَّالُ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ[٣] الْأَنْبِيَاءِ وَإِرْثُ[٤] الْأَوْصِيَاءِ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللهِ وَخِلَافَةُ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله، وَمَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَمِيرَاثُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ[٥] عليهما السلام. إِنَّ الْإِمَامَةَ زِمَامُ[٦] الدِّينِ، وَنِظَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَصَلَاحُ الدُّنْيَا، وَعِزُّ الْمُؤْمِنِينَ[٧]؛ إِنَّ الْإِمَامَةَ أُسُّ[٨] الْإِسْلَامِ النَّامِي، وَفَرْعُهُ[٩] السَّامِي[١٠]؛ بِالْإِمَامِ[١١] تَمَامُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ

---

(١) الروم (٣٠): ٥٦.

(٢) في شرح المازندراني، ج٥، ص٢٤١: «الفعل إمّا مجهول، والجهّال صفة لهؤلاء، أو بدل. وإمّا معلوم، والجهّال مفعول على الظاهر، أو صفة، أو بدل على الاحتمال».

(٣) في «ف»: + «النبوّة و».

(٤) «الإرث»: مصدر، وأصله الوِرْث، فقُلبت الواو همزةً. وكثيراً ما يطلق على الشيء الموروث، كما في هذا المقام. انظر: لسان العرب، ج٢، ص١١١-١١٢ (أرث)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٤٢؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٣.

(٥) في «ف»: + «بن عليّ».

(٦) «الزمام» من الزَمّ بمعنى الشدّ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرَة والخشبة، أو الخيط الذي يشدّ في البُرَة أو في الخِشاش، ثمّ يشدّ في طرفه المِقْوَد، وقد يسمّى المِقْوَد زماماً. انظر: الصحاح، ج٥، ص١٩٤٤؛ لسان العرب، ج١٢، ص٢٧٢ (زمم).

(٧) في «ف»: «زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدنيا، وعزّ للمؤمنين».

(٨) «الأسّ»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجمع الأسّ: إساس. وجمع الأساس: أُسُس. الصحاح، ج٣، ص٩٠٣ (أسس).

(٩) فرع كلّ شيء أعلاه. ويقال: هو فَرع قومه: للشريف منهم. الصحاح، ج٣، ص١٢٥٦ (فرع).

(١٠) «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيء يَسْمُوا سُمُوّاً، أي ارتفع وعلا. انظر: لسان العرب، ج١٤، ص٣٩٧ (سمو).

(١١) في حاشية «بح»: «بالإمامة».

وَالْجِهَادِ[١]، وَتَوْفِيرُ الْفَيْءِ[٢] وَالصَّدَقَاتِ، وَإِمْضَاءُ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَمَنْعُ الثُّغُورِ[٣] وَالْأَطْرَافِ.

الْإِمَامُ يُحِلُّ حَلَالَ اللهِ، وَيُحَرِّمُ حَرَامَ اللهِ، وَيُقِيمُ حُدُودَ اللهِ، وَيَذُبُّ[٤] عَنْ دِينِ اللهِ، وَيَدْعُو إِلى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ.

الْإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، الْمُجَلِّلَةِ[٥] بِنُورِهَا لِلْعَالَمِ[٦]، وَهِيَ فِي الْأُفُقِ بِحَيْثُ لَا تَنَالُهَا[٧] الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ.

الْإِمَامُ: الْبَدْرُ الْمُنِيرُ، وَالسِّرَاجُ الزَّاهِرُ[٨]، وَالنُّورُ السَّاطِعُ[٩]، وَالنَّجْمُ الْهَادِي فِي

---

(١) في حاشية «ج»: «والصيام والجهاد» بدل «والجهاد والصيام».

(٢) أصل الفيء: الرجوع. يقال: فاءَ يفيء فِئَةً وفُيُوءاً، كأنّه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. النهاية، ج٣، ص٤٨٢ (فيأ).

(٣) «الثُغور»: جمع الثَغْر، وهو ما يلي دار الحرب، وموضع المخافة في فروج البلدان، والموضع الذي يكون حدّاً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفّار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. القاموس المحيط، ج١، ص٥١٢؛ النهاية، ج١، ص٢١٣ (ثغر).

(٤) في شرح المازندراني: «الذبّ: الدفع والمنع. حذف مفعوله؛ للدلالة على التعميم، أي يدفع عن دين الله كلّ ما لا يليق به من الزيادة والنقصان». وانظر: الصحاح، ج١، ص١٢٦ (ذبب).

(٥) في «بر»: «العالم».

(٦) «المُجَلِّلة»: المُغَطِّيَة. يقال: جلّل المطر الأرضَ، أي عمّها وطبّقها فلم يَدَع شيئاً إلاّ غطّى عليه. ومنه يقال: جلَّلتُ الشيء، إذا غطّيتَه. انظر: المصباح المنير، ص١٠٦ (جلل).

(٧) في «ف»: «لا ينالها».

(٨) «الزاهر»: المضيء. يقال: زَهَرتِ النارُ زُهوراً، أي أضاءت. انظر: الصحاح، ج٢، ص٦٧٤ (زهر).

(٩) «الساطع»: المرتفع. يقال: سطع الغبارُ والرائحةُ والصبحُ، يَسْطَع سُطُوعاً، أي ارتفع. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٢٢٩ (سطع).

غَيَاهِبِ[١] الدُّجى[٢]، وَأَجْوَازُ[٣] الْبُلْدَانِ وَالْقِفَارِ[٤]، وَلُجج[٥] الْبِحَارِ. الْإِمَامُ: الْمَاءُ الْعَذْبُ عَلَى الظَّمَا[٦]، وَالدَّالُّ عَلَى الْهُدى، وَالْمُنْجِي مِنَ الرَّدى[٧]. الْإِمَامُ[٨]: النَّارُ عَلَى الْيَفَاعِ[٩]، الْحَارُّ لِمَنِ اصْطَلَى[١٠] بِهِ، وَالدَّلِيلُ فِي الْمَهَالِكِ[١١]، مَنْ فَارَقَهُ فَهَالِكٌ.

الْإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِرُ، وَالْغَيْثُ الْهَاطِلُ[١٢]، وَالشَّمْسُ الْمُضِيئَةُ، وَالسَّمَاءُ الظَّلِيلَةُ،

---

(١) «الغَياهِبُ»: جمع الغَيْهَب بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهمُ غَيْهَبٌ، إذا اشتدّ سواده. انظر: الصحاح، ج١، ص١٩٦ (غهب).

(٢) «الدُّجى»: الظلمة، أو جمع الدُجْيَة بمعناها. وقد يعبرّ عنها عن الليل، فالإضافة بيانيّة للمبالغة، أو بتقدير «في». انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٣٣٤ (دجو).

(٣) «الأجواز»: جمع الجَوْز، وهو وسط كلّ شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان من القفار، والقفارُ بدل منها. وأمّا جعله جمع الحوزة - بالحاء المهملة بمعنى الناحية - فهو بعيد لفظاً؛ لأنّه لم يثبت جمعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج٣، ص٨٧١ (جوز).

(٤) «القِفار»: جمع القفر، وهي مفازة لا ماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قَفْر، وقَفْرَة أيضاً. الصحاح، ج٢، ص٧٩٧ (قفر).

(٥) «اللُجَج»: جمع اللُجّة، ولُجّة البحر: حيث لا يدرك قعره، أو الماء الكثير الذي لا يرى طرفاه، ولجّة الماء: مُعْظَمه. انظر: لسان العرب، ج٢، ص٣٥٤ (لجج).

(٦) «الظَمَأ»: شدّة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالكسر والمدّ، وهو جمع ظامئ، وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج٣، ص١٦٢ (ظمأ).

(٧) «الرَدَى»: مصدر رَدِيَ يَرْدَى، بمعنى هلك. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٣٥٥ (ردى).

(٨) في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

(٩) «اليَفاع»: ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج٣، ص١٣١٠ (يفع).

(١٠) «الاصطلاء»: افتعال من صِلا النارِ والتسخّن بها. النهاية، ج٣، ص٥١ (صلو).

(١١) في الأمالي: «على المسالك».

(١٢) «الهاطل»: المطر المتفرّق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الهَطْل بمعنى تتابع المطر والدمع وسيلانه. انظر: لسان العرب، ج١١، ص٦٩٨ (هطل).

وَالْأَرْضُ الْبَسِيطَةُ، وَالْعَيْنُ الْغَزِيرَةُ[١]، وَالْغَدِيرُ[٢] وَالرَّوْضَةُ[٣].

الْإِمَامُ: الْأَنِيسُ[٤] الرَّفِيقُ[٥]، وَالْوَالِدُ الشَّفِيقُ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ[٦]، وَالْأُمُّ الْبَرَّةُ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَمَفْزَعُ[٧] الْعِبَادِ فِي الدَّاهِيَةِ[٨] النَّآدِ.

الْإِمَامُ: أَمِينُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَحُجَّتُهُ عَلى عِبَادِهِ، وَخَلِيفَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَالدَّاعِي إِلَى اللهِ، وَالذَّابُّ[٩] عَنْ حُرَمِ[١٠] اللهِ.

---

(١) في «بح، بف»: «الغريزة». و«الغزير»: الكثير من كلّ شيء. و«الغزيرة»: الكثير الدَرّ، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغَزارَة بمعنى الكثرة. انظر: القاموس المحيط، ج١، ص٦٢٩ (غزر).

(٢) «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعيل بمعنى مُفاعَل، من غادره. أو مُفْعَل من أغدره. ويقال: هو فعيل بمعنى فاعل؛ لأنّه يَغْدِر بأهله، أي ينقطع عند شدّة الحاجة إليه. الصحاح، ج٢، ص٧٦٧ (غدر).

(٣) «الروضة»: الأرض ذات الخُضْرة، والبستان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء يكثر نبته. انظر: لسان العرب، ج٧، ص١٦٢ (روض).

(٤) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».

(٥) قوله: «الرفيق»: المرافِق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرِفق، وهو ضدّ العنف والخرق. انظر: الصحاح، ج٤، ص١٤٨٢ (رفق).

(٦) في الصحاح، ج٤، ص١٥٠٤ (شقق): «هذا شقيق هذا، إذا انشقّ الشيء بنصفين، فكلّ واحد منهما شقيق الآخر، ومنه يقال: فلانٌ شقيق فلان، أي أخوه»؛ وفي النهاية، ج٢، ص٤٩٢ (شقق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه وامّه، ويجمع على أشقّاء».

(٧) «المفزع»: المَلجأ في الفَزَع والخوف. يقال: فَزِعتُ إليه فأفزعني، أي لجأتُ إليه من الفزع فأغاثني. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٢٥٨ (فزع).

(٨) «الداهية»: الأمر العظيم. والنآد والنّآدى بمعناها. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٣٤٤ (دهى)؛ وج٢، ص٥٤١ (نأد).

(٩) «الذابّ»: المانع والدافع، من الذبّ بمعنى المنع والدفع. انظر: الصحاح، ج١، ص١٢٦ (ذبب).

(١٠) «الحُرَم»: جمع الحُرْمة، وهي ما لا يحلّ انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حَرَم؛ حيث قال في

الْإِمَامُ: الْمُطَهَّـرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَ[(١)] الْمُـبَرَّأُ عَنِ[(٢)] الْعُيُوبِ، الْمَخْصُـوصُ بِالْعِلْمِ، الْمَوْسُومُ بِالْحِلْمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَعِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَبَوَارُ[(٣)] الْكَافِرِينَ.

الْإِمَـامُ: وَاحِدُ دَهْرِهِ، لَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ، وَلَا يُعَادِلُهُ عَـالِمٌ[(٤)]، وَلَا يُوجَدُ مِنْهُ بَدَلٌ، وَلَا لَـهُ مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ، مَخْصُوصٌ بِالْفَضْـلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ وَلَا اكْتِسَـابٍ، بَلِ اخْتِصَاصٌ مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَّابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْلُـغُ مَعْرِفَةَ الْإِمَـامِ، أَوْ يُمْكِنُهُ اخْتِيَـارُهُ[(٥)]؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، ضَلَّتِ الْعُقُـولُ، وَتَاهَـتِ[(٦)] الْحُلُـومُ[(٧)]، وَحَـارَتِ الْأَلْبَابُ، وَخَسَـأَتِ[(٨)] الْعُيُـونُ[(٩)]، وَتَصَاغَـرَتِ الْعُظَمَاءُ، وَتَحَـيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ، وَتَقَـاصَرَتِ[(١٠)] الْحُلَمَاءُ،

شرحه، ج٥ ص٢٥١: «لعلّ المراد به حرم مكّة. والإمام يدفع عنه ما لا يجوز وقوعه فيه، ويمنع النـاس من هتك حرمته». وانظر: المصباح المنير، ص١٣١ - ١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٦.

(١) في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: - «و».

(٢) في «ج، بح، بس، بف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».

(٣) «البوار»: الهلاك. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. انظر: الصحاح، ج٢، ص٥٩٧- ٥٩٨ (بور).

(٤) في «ج»: «عادل».

(٥) في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».

(٦) «تاهت»: تحيّرت. يقال: تـاهَ في الأرض، أي ذهب متحيّراً. انظـر: الصحاح، ج٦، ص٢٢٢٩ (تيه).

(٧) «الحِلْم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلُوم. لسان العرب، ج١٢، ص١٤٦ (حلم).

(٨) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».

(٩) «خسـأت العيون»، أي سَـدِرت وكلّـت وأعيت وتحيّرت. انظر: لسـان العـرب، ج١، ص٦٥ (خسأ).

(١٠) في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القِصَر. قال المجلسي في مرآة العقول:

وَحَصِرَتِ[1] الْخُطَبَاءُ، وَجَهِلَتِ[2] الْأَلِبَّاءُ[3]، وَكَلَّتِ الشُّعَرَاءُ، وَعَجَزَتِ الْأُدَبَاءُ، وَعَيِيَتِ[4] الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِهِ، وَأَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ[5]، أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يُوجَدُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيُغْنِي غِنَاهُ[6]؟ لَا[7]، كَيْفَ؟ وَأَنّى[8]؟ وَهُوَ بِحَيْثُ النَّجْمُ[9] مِنْ[10] يَدِ الْمُتَنَاوِلِينَ، وَوَصْفِ الْوَاصِفِينَ، فَأَيْنَ الِاخْتِيَارُ مِنْ هذَا؟ وَأَيْنَ الْعُقُولُ عَنْ هذَا؟ وَأَيْنَ يُوجَدُ مِثْلُ هذَا؟ أَتَظُنُّونَ[11] أَنَّ ذلِكَ يُوجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ[12] مُحَمَّدٍ ﷺ[13]؟

«التقاصر: مبالغة في القصر». وانظر: القاموس المحيط، ج١، ص٦٤٤ (قصر).

(١) في مرآة العقول: «حصر». و«حَصِرت»، أي عَيِيَت وعجزت عن النطق، من الحَصَر بمعنى العَيّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصحاح، ج٢، ص٦٣١ (حصر).

(٢) في المعاني: «ذهلت».

(٣) في «بح، بس، بف» والأمالي: «الألباب».

(٤) «عَيِيَتْ»: عجزت، من العيّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصحاح، ج٦، ص٢٤٤٢؛ لسان العرب؛ ج١٥، ص١١١-١١٢ (عيى).

(٥) في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بكيفيّته».

(٦) قال المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٧: «الغناء - بالفتح -: النفع».

(٧) «لا» تأكيد للنفي الضمنيّ المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإنكار المفهوم منه. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٥٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٧.

(٨) في الأمالي: «أين».

(٩) في مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٧: «والنجم... هو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، أي مرئيٌّ؛ لأنّ حيث لا يضاف إلّا إلى الجمل».

(١٠) في «ف» وتحف العقول: «عن».

(١١) في «بس»: «أيظنّون». وفي الأمالي والعيون والمعاني «أظنّوا». وفي كمال الدين: «ظنّوا».

(١٢) في «بر»: - «الرسول».

(١٣) في «ب»: «ﷺ و‌عليهم السلام». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صلّى الله عليه وعليهم

كَذَبَتْهُـــمْ[١] وَالله أَنْفُسُـــهُمْ، وَمَنَّتْهُـــمُ[٢] الْأَبَاطِيـــلَ، فَارْتَقَـــوْا مُرْتَقـــاً صَعْبـــاً دَحْضـــاً[٣] تَـــزِلُّ[٤] عَنْـــهُ[٥] إلى الْحَضِيـــضِ أَقْدَامُهُـــمْ، رَامُـــوا إِقَامَـــةَ الإِمـــام بِعُقُـــولٍ حَائِـــرَةٍ[٦] بَائِـــرَةٍ[٧] نَاقِصَـــةٍ[٨]، وَآرَاءٍ مُضِلَّـــةٍ، فَلَـــمْ يَـــزْدَادُوا مِنْـــهُ إِلاَّ بُعْـــداً[٩]، ﴿قاتَلَهُـــمُ الله أَنّى يُؤْفَكُـــونَ﴾[١٠].

السلام».

(١) «كَذَبَتْهُـم»، أي لم تصدقهـم فتقـول لهـم الكذب. قرأهـا المازندراني في شرحـه، ج٥، ص٢٥٨ بالتشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذّبهم وتنسبهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج١، ص٧٠٦ (كذب).

(٢) «مَنَّتْهـم»، أي أضعفتهم وأعيتهـم وأعجزتهم. يقال: منّه اليسـير، أي أضعفه وأعياه. وفي شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: منّت عليهم الأباطيل، من المِنَّة بالكسر بعيد لفظاً ومعنىً». وانظر: الصحاح، ج٦، ص٢٢٠٧ (منن).

(٣) «الدَحْـض» و«الدَحَض»: الزلق. يقال: مكان دَحْـض ودَحَض، أي زَلَق، وهو الموضع الذي لا تثبت عليه قدم. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٠٧٥ (دحض).

(٤) في كمال الدين: «تذلّ».

(٥) في «ف»: «معه». وفي تحف العقول: «زلّت بهم».

(٦) في العيون: «جائرة».

(٧) يقـال: رجـل حائـر بائر، أي لم يتّجه لـشيء ولا يأتمر رشـداً ولا يطيع مرشـداً. انظر: القاموس المحيط، ج١، ص٥٠٦ (بور).

(٨) في «بس»: - «ناقصة».

(٩) في «بح، بر» وحاشـية «ج»: + «وقال الصفواني في حديثه». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعـض النسـخ بعد ذلك: وقال الصفـواني في حديثه: ﴿**قاتَلَهُـمُ اللهُ أَنّى يُؤْفَكُونَ**﴾ ثمّ اجتمعا في الرواية. أقول: رواة نسـخ الكليني كثيرة، أشـهرهم الصفواني والنعـماني، فبعض الرواة المتأخّرة عنهم عارضوا النسخ وأشاروا إلى الاختلاف، فالأصل برواية النُّعماني ولم يكن فيه: ﴿**قاتَلَهُمُ اللهُ أَنّى يُؤْفَكُونَ**﴾، وكان في رواية الصفواني، فأشار هنا إلى الاختلاف».

(١٠) في «بـح، بر» وحاشـية «ج»: + «ثـمّ اجتمعنا في الروايـة». وقولـه: ﴿**أَنّى يُؤْفَكُونَ**﴾، أي كيف

وَلَقَدْ رَامُوا[1] صَعْباً، وَقَالُوا إِفْكاً، وَضَلُّوا ضَلالًا بَعِيداً، وَوَقَعُوا فِي الْحَيْرَةِ إِذْ[2] تَرَكُوا الإِمام عَنْ بَصِيرَةٍ ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمالَهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾[3].

رَغِبُوا[4] عَنِ اخْتِيَارِ اللهِ وَاخْتِيَارِ رَسُولِ اللهِ[5] ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ[6] إِلى اخْتِيَارِهِمْ، وَالْقُرْآنُ يُنَادِيهِمْ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتارُ ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ مِنْ أَمْرِهِمْ[7] ﴿سُبْحانَ اللهِ وَتَعالى عَمّا يُشْرِكُونَ﴾[8] وَقَالَ[9] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[10] الْآيَةَ، وَقَالَ: ﴿ما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَما تَخَيَّرُونَ أَمْ لَكُمْ

يكذّبون على الله ورسوله؛ من الإفك بمعنى الكذب؛ أو كيف يصرفون عن الحقّ إلى الباطل؛ من الإفك بمعنى القلب والصرف. قال الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص٧٩ (أفك): «الإفك كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه» ثمّ قال في المعنى: «أي يصرفون عن الحقّ في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب، ومن الجميل في الفعل إلى القبيح». وانظر: الصحاح، ج٤، ص١٥٧٣ (أفك)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٦٠. والآية في التوبة: ٣٠؛ والمنافقون (٦٣): ٤.

(١) في «بر، بس» والعيون وكمال الدين والمعاني: «لقد راموا» بدون الواو.

(٢) في «ج»: «إذا».

(٣) العنكبوت (٢٩): ٣٨.

(٤) في «بس» والعيون: «ورغبوا».

(٥) في «ب، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «رسوله».

(٦) في «ض، ف، بر، بس» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «وأهل بيته».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: - «من أمرهم».

(٨) القصص (٢٨): ٦٨.

(٩) في «ج»: + «الله».

(١٠) الأحزاب (٣٣): ٣٦.

أَيْمانٌ عَلَيْنا بالِغَةٌ إلى يَوْمِ الْقِيامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَما تَحْكُمُونَ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذلِكَ زَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكائِهِمْ إِنْ كانُوا صادِقِينَ﴾[١]. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها﴾[٢] أَمْ ﴿طُبِعَ عَلى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ﴾[٣] أَمْ ﴿قالُوا سَمِعْنا وَهُمْ لا يَسْمَعُونَ إِنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾[٤] أَمْ ﴿قالُوا سَمِعْنا وَعَصَيْنا﴾[٥]، بَلْ هُوَ ﴿فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٦] فَكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟! وَالْإِمَامُ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ[٧]، وَرَاعٍ[٨] لَا يَنْكُلُ[٩]، مَعْدِنُ[١٠] الْقُدْسِ[١١]

---

(١) القلم (٦٨): ٣٦-٤١.

(٢) محمّد (٤٧): ٢٤.

(٣) التوبة: ٨٧.

(٤) الأنفال: ٢١ – ٢٣.

(٥) البقرة: ٩٣.

(٦) الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

(٧) في شرح المازندراني: «ليس «لا يجهل» للتأكيد، بل للاحتراز؛ إذ كلّ أحد عالم في الجملة، وهذا القدر لا يكفي في الإمام، بل لابدّ فيه أن لا يجهل شيئاً ممّا يحتاج إليه الامّة إلى يوم القيامة، وإلاّ لبطل الغرض من الإمامة...».

(٨) في «ب، ج، ض، بح» والوافي والمعاني «داعٍ». وفي «بس»: «واعٍ».

(٩) لا يَنْكُلُ، لا يَنْكَلُ، لا يَنْكِلُ: لا ينكص ولا يضعف ولا يجبن ولا يمتنع، والاولى أجود. والناكِل: الجبان الضعيف. انظر: لسان العرب، ج١١، ص٦٧٧ – ٦٧٨؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٤٠٥ (نكل).

(١٠) «المَعْدِن»: اسم مكان من عَدْنٍ بمعنى الإقامة، وهو موضع الإقامة؛ لأنّ الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء. قال المجلسي في مرآة العقول: «بكسر الدال وفتحها». وانظر: الصحاح، ج٦، ص٢١٦٢ (عدن).

(١١) «القُدْس» و«القُدُس»: الطُهر والبراءة من العيوب، اسم ومصدر، ومنه قيل: حظيرة القُدْس.

وَالطَّهَارَةِ، وَالنُّسُكِ[١] وَالزَّهَادَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ[٢] الرَّسُولِ ﷺ، وَنَسْلِ[٣] الْمُطَهَّرَةِ الْبَتُولِ[٤]، لَا[٥] مَغْمَزَ[٦] فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَلَا يُدَانِيهِ[٧] ذُو حَسَبٍ[٨]، فِي الْبَيْتِ[٩] مِنْ قُرَيْشٍ، وَالذِّرْوَةِ[١٠] مِنْ هَاشِمٍ، وَالْعِتْرَةِ[١١] مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَالرِّضَا

انظر: الصحاح، ج٣، ص٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٩٤.

(١) «النُسْك» و«النُسُك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقُرِّب به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «النسك» هنا بفتح النون وسكون السين مصدر؛ ليلائم الزهادة، وأمّا «النسك» بضمّها فمع فوات الملائمة يوجب التكرار في العبادة إلّا أن يخصّص بنوع منها، مثل نسك الحجّ». وانظر: النهاية، ج٥، ص٤٨ (نسك).

(٢) في شرح المازندراني: «الدعوة إمّا بفتح الدال... وإمّا بكسرها، أي مخصوص بدِعْوَته إلى الرسول ونسبته إليه». وانظر: الصحاح، ج٦، ص٢٣٣٦ (دعو).

(٣) احتمل المازندراني في شرحه كون «نسل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

(٤) «البَتُول»، من البَتْل بمعنى القطع، سمّيت سيّدتنا فاطمة عليها السلام البتولَ لانقطاعها عن النساء فضلاً وديناً وحسباً، أو لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى. انظر: معاني الأخبار، ص٦٤؛ علل الشرائع، ص١٨١؛ روضة الواعظين، ص١٤٩؛ النهاية، ج١، ص٩٤ (بتل).

(٥) في شرح المازندراني: «ولا».

(٦) «المَغْمَز»: اسم مكان من الغَمْز بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غَمِيزَة ولا غَمِيز ولا مَغْمَزٌ، أي ما فيه ما يُغْمَزُ فيُعاب به، ولا مَطْعَنٌ، والمراد هنا: ليس في نسبه لكونه شريفاً رفيعاً عيب يطعن به. انظر: لسان العرب، ج٥، ص٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٧٠.

(٧) في كمال الدين: + «دنس، له المنزلة الأعلى لا يبلغها».

(٨) «الحَسَب» في الأصل: الشرف بالآباء وما يعدّه الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكّيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلّا بالآباء. انظر: الصحاح، ج١، ص١١٠؛ النهاية، ج١، ص٣٨١ (حسب).

(٩) في العيون: «فالنسب». وفي تحف العقول: «فالبيت».

(١٠) ذِرْوَة الشيء وذُرْوَته: أعلاه. القاموس المحيط، ج٢، ص١٦٨٩ (ذرو).

(١١) عِتْرَة الرجل: أخصّ أقاربه. النهاية، ج٣، ص١٧٧ (عتر).

مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، شَرَفُ الْأَشْرَافِ، وَالْفَرْعُ[١] مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ، نَامِي الْعِلْمِ[٢]، كَامِلُ الْحِلْمِ[٣]، مُضْطَلِعٌ بِالْإِمَامَةِ[٤]، عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ[٥]، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللهِ، حَافِظٌ لِدِينِ اللهِ.

إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ - يُوَفِّقُهُمُ اللهُ، وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ مَخْزُونِ[٦] عِلْمِهِ وَحِكَمِهِ مَا لَا يُؤْتِيهِ غَيْرَهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ[٧] أَهْلِ الزَّمَانِ[٨]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى[٩]: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا

---

(١) فَرْع كلّ شيء: أعلاه، وفَرْع كلّ قوم هو الشريف منهم، والفَرَع: أوّل ما تلده الناقة. قال المازندراني في شرحه، ج٥، ص٢٧٣: «... وفرع الرجل أوّل أولاده، وكان هاشم أوّل أولاد عبد مناف وأشرفهم». وانظر: الصحاح، ج٣، ص١٢٥٦ (فرع).

(٢) «نامي العلم»، أي يزداد علمه، من نما الشيء، إذا زاد وارتفع. أو بلّغ علمه ورفعه، من نما خيراً، إذا بلّغه على وجه الإصلاح وطلب الخير ورفعه. انظر: النهاية، ج٥، ص١٢١ (نمو).

(٣) «الحِلْم»: العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبّت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. والجمع: الأحلام. انظر: النهاية، ج١، ص٤٣٤ (حلم).

(٤) «مُضطَلِعٌ بالإمامة» أي قويّ عليها، يقال: فلان مُضْطَلِعٌ بهذا الأمر، أي قويّ عليه، وهو مفتعل من الضَلاعَة بمعنى القوّة وشدّة الأضلاع. انظر: الصحاح، ج٣، ص١٢٥١ (ضلع).

(٥) «السِياسَة»: القيام على الشيء بما يُصْلِحُه. النهاية، ج٢، ص٤٢١ (سوس).

(٦) في «بف»: «مخزن».

(٧) في «ض»: - «علم».

(٨) في «ب، ج، بر، بف» وحاشية «ف، بح، بس» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «زمانهم». وفي الوافي: «أزمانهم».

(٩) في «ب، بح، بر، بس، بف»: «جلّ وتعالى». وفي «ض»: «عزّ وجلّ». وقوله: «في قوله تعالى» متعلّق بمقدّر. و«في» للظرفيّة، أو السببيّة، أي ذلك مذكور في قوله تعالى، أو بسبب قوله تعالى. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٧٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٩٦.

لَكُـمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[١] وَقَوْلِهِ تَبارَكَ وَتَعَالى: **﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾**[٢] وَقَوْلِـهِ فِي طَالُوتَ[٣]: **﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفاهُ عَلَيْكُمْ وَزادَهُ بَسْـطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْـمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشاءُ وَاللهُ واسِـعٌ عَلِيمٌ﴾**[٤] وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: **﴿أَنْزَلَ [اللّـهُ]**[٥] **عَلَيْكَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكانَ فَضْلُ اللّـهِ عَلَيْـكَ عَظِيماً﴾**[٦] وَقَالَ[٧] فِي الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّـهِ وَعِتْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ[٨]: **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النّاسَ عَلى ما آتاهُمُ اللّـهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبراهِيمَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَـةَ وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِـهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفى بِجَهَنَّمَ سَـعِيراً﴾**[٩]. وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِأُمُورِ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ[١٠] لِذلِكَ، وَأَوْدَعَ قَلْبَـهُ يَنَابِيعَ الْحِكْمَةِ، وَأَلْهَمَهُ الْعِلْمَ إِلْهَاماً؛ فَلَمْ يَعْيَ[١١] بَعْدَهُ

---

(١) يونس (١٠): ٣٥.

(٢) البقرة (٢): ٢٦٩

(٣) «طالـوت»: اسـم أعجميّ غير منصرف. قيـل: أصله: طَوَلوت، من الطُـول، فقلبت الواو ألفاً. قـال المحقّق الشـعراني: «والصحيح أنّ طالوت غير عربيّ، بل معرّب عـن كلمة عبريّة مع تغيير جوهريّ في حروفه، وكان أصله شاول، فهو مثل يحيى معرّب يوحان، وعيسى معرّب يشوعا». انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٧٦.

(٤) البقرة (٢): ٢٤٧.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسـخ والمطبوع: - «الله». قـال المجلسي في مرآة العقول: «فالتغيير إمّا من النسّاخ، أو منه عليه السلام نقلاً بالمعنى».

(٦) النساء (٤): ١١٣.

(٧) في «ف»: + «عزّ اسمه».

(٨) في «بر»: + «أجمعين».

(٩) النساء (٤): ٥٤ - ٥٥.

(١٠) «شرح صدره»، أي وسّعه لقبول الحقّ. انظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

(١١) «فلـم يَعْـيَ»، أي لم يعجز، من العيّ بمعنى العجز وعـدم الاهتداء لوجه المراد. أو لم يجهل، من

بِجَوَابٍ[١]، وَلاَ تَحَيُّزَ[٢] فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ[٣]، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ[٤]، قَدْ أَمِنَ وَالْعِثَارِ[٥]، يَخُصُّهُ اللهُ بِذلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلى عِبَادِهِ، وَشَاهِدَهُ عَلى خَلْقِهِ، وَ﴿ذلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ، وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٦].

فَهَلْ يَقْدِرُونَ عَلى مِثْلِ هذَا فَيَخْتَارُونَهُ؟ أَوْ يَكُونُ مُخْتَارُهُمْ بِهذِهِ الصِّفَةِ فَيُقَدِّمُونَهُ؟ تَعَدَّوْا – وَبَيْتِ اللهِ – الْحَقَّ، وَنَبَذُوا كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ،

العيّ أيضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. انظر: لسان العرب، ج١٥، ص١١١؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٢٥ (عيي).

(١) في «بر»: «الجواب».

(٢) هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولا تحيّر». قال المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الحيرة»، ولكن لا تساعده اللغة؛ فإنّ مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحيّر في أمره. وفي «ض»: «ولا يجير». وفي «بف»: «ولا يحيز».

ولعلّ الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل. وما أثبتناه هو الأظهر، والأصوب بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج٥، ص٣٤٠ (حوز): «وتحوّز عنه وتحيّز إذا تنحّى، وهي تَفَيْعَلَ أصلها تَحَيْوَزَ، فقلبت الواو ياءً؛ لمجاورة الياء وأُدغمت فيها... قال أبو عبيدة: التحوّز هو التنحّي، وفيه لغتان: التحوّز والتحيّز... فالتحوّز التفعّل، والتحيّز التَفَيْعُلُ».

(٣) «مؤيّد»: من الأيد بمعنى الشدّة والقوّة. يقال: آد الرجل يئيد، أي اشتدّ وقوي. وتقول: أيّدتُه، أي قوّيته، فهو مؤيّد. انظر: الصحاح، ج٢، ص٤٤٣ (أيد).

(٤) «مسدّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّد، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. انظر: الصحاح، ج٢، ص٤٨٥ (سدد).

(٥) «العثار»: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عُثوراً، وعثر الفرس عِثاراً، إذا أصاب قوائمه شيء فيُصرَع، أي يسقط. ويقال للزلّة: عَثْرَة؛ لأنّها سقوط في الاسم. انظر: ترتيب كتاب العين، ج٢، ص١١٣٨؛ المصباح المنير، ص٣٩٢ (عثر).

(٦) الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

وَفِي كِتَابِ اللهِ الْهُدى وَالشِّـفَاءُ، فَنَبَـذُوهُ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَذَمَّهُـمُ اللهُ وَمَقَّتَهُمْ[١] وَأَتْعَسَـهُمْ[٢]، فَقَـالَ جَلَّ وَتَعَـالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّـنِ اتَّبَعَ هَواهُ بِغَـيْرِ هُدىً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لا يَهْـدِى الْقَـوْمَ الظّالِمِـينَ﴾[٣] وَقَـالَ: ﴿فَتَعْسـاً لَهُـمْ وَأَضَـلَّ أَعْمالَهُـمْ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿كَـبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ وَعِنْـدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذلِـكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلْـبِ مُتَكَبِّرٍ جَبّـارٍ﴾[٥] وَصَـلَّى اللهُ عَلَى النَّبِـيِّ مُحَمَّدٍ[٦] وَآلِهِ[٧]، وَسَـلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً[٨]»[٩].

---

(١) مَقَتَـهُ مَقْتـاً ومَقَاتَـةً: أبغضه، كمقّتـه، فهو مَقيت ومَمْقـوت. القاموس المحيـط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقت).

(٢) «أتْعَسَـهُمْ» أي أهلكهم، مـن التَعْس بمعنى الهلاك، وأصله الكبّ، وهـو ضدّ الانتعاش بمعنى الانتهاض، يقال: تَعْساً لفلان، أي ألزمه الله هلاكاً. انظر: الصحاح، ج٣، ص٩١٠ (تعس).

(٣) القصص (٢٨): ٥٠.

(٤) محمّد (٤٧): ٨.

(٥) غافر (٤٠): ٣٥.

(٦) في «ب»: «محمّد نبيّه». وفي «بح، بف»: «محمّد النبيّ». وفي «بر»: - «النبيّ».

(٧) في «ف»: + «الأخيار».

(٨) في «ب»: - «تسليمًا كثيراً».

(٩) الغيبـة للنعماني، ص٢١٦، ح٦؛ والأمالي للصـدوق، ص٦٧٤، المجلس ٩٧، ح١، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص٦٧٥، ح٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأوّل: عن محمّد بن موسى، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمّد القاسـم بن العلاء، عن قاسـم بن مسـلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسـلم. والطريق الثاني: بسـند آخر عن عبد العزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار، ج١، ح١، ص٢١٦؛ ومعاني الأخبار، ص٩٦، ح٢، بسـندهما عن عبد العزيز بن مسـلم؛ تحف العقـول، ص٤٣٦، إلى قوله: «أو يكون مختارهم بهذه الصفة»؛ الوافي، ج٣، ص٤٨٠، ح ٩٩٠؛ الوسائل، ج٢٣، ح٢٩٥٢٦، ص٢٦٢، من قوله: «فهل يقدرون على مثل هذا» إلى قوله: «نبذوا الكتاب وراء ظهورهم».

رجال السند:

أبو محمّد القاسم بن العلاء الهمداني، وكيل الناحية في آذربيجان، جليل القدر، ممن ولد في حدود (٢٠٠هـ)، وتوفي بعد (٣٠٥هـ) عن عمر جاوز المائة، وهو على هذا من السابعة ممن عمر وتوفي مع الثامنة، لا يلتفت البتة إلى من قال بتعدد القاسم بن العلاء الهمداني ومن يسكن في أذربيجان، فالاتحاد جلّي للمطالع، قال الشّيخ فيمن لم يرو عنهم عليه السلام: «القاسم بن العلا الهمداني، وكان جليل القدر، روى عنه الصفواني»[١]. هو شيخ الكليني، روى عنه في الكافي الواصل إلينا روايتين، وروى الصدوق عن الكليني عنه روايات أخرى لا توجد في الكافي، ترحم عليه الكليني كما يظهر من هذه الرواية، وروى الكليني عنه «قال: ولد لي عدّة بنين، فكنت أكتب وأسأل الدعاء فلا يكتب إليَّ لهم بشيء، فماتوا كلهم، فلما ولد ليّ الحسن ابني كتبت أسأل الدعاء، فأجبت يبقى والحمد لله»[٢].

روى الكشي عن «علي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن ابن هلال وكان ابتداء ذلك، أن كتب عليه السلام إلى قوّامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنع، قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنه قد كان حج أربعًا وخمسين حُجّة، عشرون منها على قدميه. قال: وكان رواة أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، وأنكروا ما ورد في مذمته، فحملوا القاسم بن العلا على أن يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنع ابن هلال لا رحمه الله..»[٣].

عدّه الصدوق ممن وقف على معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورآه من الوكلاء، وذكر أنه من آذربيجان[٤].

---

(١) رجال الشيخ، الشّيخ الطوسي، ص٤٣٦، ت٦٢٤٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج١، ص ٥١٩، ح٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١٠٢٠، ص٨١٦.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٤٤٢، ح١٦.

وذكـر الشّـيخ في الغيبة عن المفيد والغضائري «عن محمّـد بن أحمد الصفواني رحمه الله، قال: رأيت القاسـم بن العلاء وقد عمر مائة سـنة وسـبع عشرة سـنة، منها ثمانون سنة صحيح العينين، لقي مولانا أبا الحسن وأبا محمّد العسكريين عليهما السلام. وحجب بعد الثمانين، وردت عليـه عيناه قبل وفاته بسـبعة أيام. وذلك أني كنت مقيما عنـده بمدينة الران من أرض آذربايجان، وكان لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزمان عليه السلام على يد أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري، وبعده على يد أبي القاسـم الحسـين بن روح قدس الله روحهما، فانقطعـت عنه المكاتبة نحوا من شـهرين، فقلق رحمه الله لذلك. فبينا نحـن عنده نأكل إذ دخل البواب مسـتبشرا، فقال له: فيج العراق لا يسمى بغيره. فاستبشر القاسم وحول وجهه إلى القبلة، فسـجد ودخل كهل قصير يـرى أثر الفيوج عليه، وعليه جبة مصرية، وفي رجله نعل محاملي، وعلى كتفه مخلاة. فقام القاسـم فعانقه ووضع المخلاة عن عنقه، ودعا بطشـت وماء فغسل يده وأجلسـه إلى جانبه، فأكلنا وغسـلنا أيدينا، فقام الرجل فأخرج كتابا أفضل من النصف المدرج، فناوله القاسم، فأخذه وقبّله ودفعه إلى كاتب له يقال له ابن أبي سلمة، فأخذه أبو عبد الله ففضه وقرأه حتى أحس القاسم بنكاية. فقال: يـا أبا عبـد الله خير، فقال: خير، فقال: ويحك خرج في شيء؟ فقال أبو عبد الله: ما تكره فلا، قال القاسـم: فما هو؟ قال: نعي الشّـيخ إلى نفسـه بعد ورود هذا الكتاب بأربعين يوما، وقد حمل إليه سـبعة أثواب، فقال القاسم: في سـلامة من ديني؟ فقال: في سلامة من دينك، فضحك رحمه الله، فقال: ما أؤمل بعد هذا العمر.. الخ الحديث»[1].

◊ عبد العزيز بن مسلم:

لا يعلم من هو، ذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وليس من البعيد أنه استله من سـند هذه الرواية، كما هو دأب الشّـيخ في رجاله في كثير من المهملين، وقد يقال باتحاده مع رجل ذكره العامة اسمه عبد العزيز بن مسلم القسملي، من أهل خراسان وفي بعضها أنـه من مرو، وهذا مـؤشر جيد للاتحاد خاصة مـع ذكر أخوته معه، لكنهـم اتفقوا بلا

---

(١) الغيبة، الطوسي، ص٣١٠.

خلاف أنه ممن توفي سنة (١٦٧هـ).

ولا يقال لعل هناك تصحيفا بمائة سنة، وأن الصحيح أنه توفي سنة (٢٦٧هـ)، حيث نقل وفاته أحمد بن حنبل المتوفى (٢٤١هـ)، بل وأسناده تؤيد ما ذكروه من سنة وفاته حيث روى عن الأعمش المتوفى (١٤٨هـ) ومجالد بن سعيد المعمر الذي توفي سنة (١٤٤هـ) ويحيى بن سعيد الأنصاري المتوفى (١٤٣هـ)، وروى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث المتوفى (٢٠٧هـ)، نعم ذكر المزي رواية عبد الواحد بن غياث عنه، وهو قد توفي سنة (٢٤٠هـ) وعبيد الله ابن عائشة المتوفى (٢٢٨هـ)، ولعل هذا من الإرسال أو طول العمر لتلامذته، وعلى كل تقدير فيظهر أنه من الخامسة، من كبارها، ممن يروي عن الرابعة وكبارها، وتروي عنه السادسة، فلهذا لا يمكن أن يكون ممن روى عن الرضا عليه السلام بعد سنة (٢٠٠هـ)؛ إذ يعلم أن الرضا عليه السلام في سنة (١٦٧هـ) كان له من العمر (١٩) عاماً وإنما ذهب لمرو وخراسان سنة (٢٠٠هـ) حيث بلغ عليه السلام من العمر (٥٢عاماً)، وهذا ما يثبت بشكل جازم عدم كونه عبد العزيز بن مسلم القسملي.

تحقيق الصدور:

وقد أملى الصدوق هذا الحديث قائلا: «حدثنا محمّد بن موسى بن المتوكل رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا أبو محمّد القاسم بن العلاء عن عبد العزيز بن مسلم»[1]. وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام، قال: «حدثنا أبو العباس محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبو أحمد القاسم بن محمّد بن عليّ الهاروني، قال: حدّثني أبو حامد عمران بن موسى بن إبراهيم عن الحسن بن القاسم الرقام، قال: حدّثني القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم»[2]. وألحقه بسند آخر، قال: «وحدثني بهذا الحديث محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق، وعليّ بن عبد الله الوراق، وأحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن

(١) الأمالي، الصدوق، ص٧٧٣، ح١٠٤٩.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ص١٩٥، ح١

إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب ﷺ، قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا أبو محمّد القاسم بن العلا، قال: حدّثنا القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم عن الرضا عليه السلام»[١].

ويلاحظ أن بقية الأسناد ذكرت الواسطة بين القاسم بن العلاء وعبد العزيز بن مسلم وأنه القاسم بن مسلم، وهو في هذه الطبقة ممن لا يعرف، وتوهمت لجنة التحقيق شرح العينية التي يشرف عليها الشّيخ السبحاني من أن القاسم بن مسلم هو من ذكره الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال فيه: «القاسم بن مسلم، مولى أمير المؤمنين عليه السلام، كان مسلم من عتاقته، وكان يكتب بين يديه»[٢]. ولا أعلم كيف هذا، وكيف يصفون من يروي عن الرضا عليه السلام وبواسطة أن يكون هو؟! وعلى كل تقدير فالرواية لا يوجد سند أو قرينة أخرى مما يثبت صدورها.

قال العلّامة المجلسي: «مرفوع، ورواه الصدوق في كثير من كتبه بسند آخر فيه جهالة، وهو مروي في الاحتجاج وغيبة النُّعماني وغيرهما»[٣].

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ص٢٠٠، ح٢

(٢) شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي، ص١١٧، هامش٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص ٣٧٨.

٥٢٨/ ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إسحاق بْنِ غَالِبٍ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام في خُطْبَةٍ لَهُ يَذْكُرُ فِيهَا حَالَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام وَصِفَاتِهِمْ[١]: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْضَحَ[٢] بِأَئِمَّةِ الْهُدى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا[٣] عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ[٤] بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ[٥] مِنْهَاجِهِ[٦]، وَفَتَحَ[٧] بِهِمْ[٨] عَنْ بَاطِنِ يَنَابِيعِ عِلْمِهِ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ[٩] صلى الله عليه وآله وَاجِبَ[١٠] حَقِّ إِمَامِهِ، وَجَدَ طَعْمَ حَلَاوَةِ إِيمَانِهِ، وَعَلِمَ فَضْلَ طُلَاوَةِ[١١] إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - نَصَبَ الإمام عَلَماً لِخَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلى أَهْلِ مَوَادِّهِ[١٢]

---

(١) في الغيبة: + «فقال».

(٢) تعدية الإيضاح وما بعده بـ«عن» لتضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٨٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠٠.

(٣) في الغيبة: «نبيّه».

(٤) «أبلج»: أضاء، أشرق، أنار. يقال: بلج الصبح وأبلج، أي أسفر وأنار. ومنه قيل: بلج الحقّ، إذا وضح وظهر. المصباح المنير، ص٦٠ (بلج).

(٥) في حاشية «بح»: «سبل».

(٦) «النَهْج»: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. الصحاح، ج١، ص٣٤٦ (نهج).

(٧) في «ج، بح، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنح» وقال الميرزا رفيعا في حاشيته، ص٦٠٠: «وفي بعض النسخ «ومنح بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في ينابيع علمه». وفي حاشية «ج»: «ميّح».

(٨) في الغيبة: «لهم».

(٩) في «بح» وحاشية «بس»: + «بهداهم».

(١٠) في البصائر: «وأوجب».

(١١) في البصائر: «طلاقة». والطَلاوَة، والطِلاوَة، والطُلاوة: الحُسن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ج٢، ص١٧١٤ (طلو).

(١٢) «الموادّ» جمع المادّة، وهي الزيادة المتّصلة. والمراد جميع الزيادات المتّصلة به من جميع المخلوقات، اتّصال صدور ووجود منه، واستكمال لهم به، واستفاضة منه. انظر: حاشية ميرزا رفيعا،

وَعَالِمِـهِ، وَ[١] أَلْبَسَـهُ اللهُ تَـاجَ الْوَقَارِ، وَغَشَّـاهُ مِنْ نُـورِ الْجَبَّارِ، يَمُدُّ[٢] بِسَـبَبٍ إِلَى السَّـمَاءِ، لَا يَنْقَطِـعُ عَنْـهُ مَـوَادُّهُ، وَلَا يُنَـالُ مَـا عِنْـدَ اللهِ إِلَّا بِجِهَـةِ أَسْـبَابِهِ[٣]، وَلَا يَقْبَـلُ اللهُ أَعْـمَالَ الْعِبَـادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِـهِ؛ فَهُـوَ عَـالِمٌ بِـمَا يَـرِدُ عَلَيْـهِ مِـنْ مُلْتَبِسَـاتِ[٤] الدُّجـى[٥]، وَمُعَمِّيَـاتِ[٦] السُّـنَنِ، وَمُشَـبِّهَاتِ[٧] الْفِتَـنِ.

ص٦٠٠؛ الصحاح، ج٢، ص٥٣٦ (مدد).

(١) في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر: - «و».

(٢) قال الفيض في الوافي: «يمدّ على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادّه» لله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يمدّ على صيغة المعلوم حال عن فاعل غشّاه، وفاعله فاعله، و«بسبب» مفعوله بزيادة الباء».

(٣) في البصائر: «بجهد أسباب سبيله» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «ولا تنال ما عند الله إلّا بجهة أسبابٍ جعلها الله له» أي للإمام.

(٤) في الغيبة: «مشكلات». و«المُلْتَبِسـاتُ» من التبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه، والتباس الأمور: اختلاطها على وجه يعسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. انظر: لسان العرب، ج٦، ص٢٠٤ (لبس)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٨٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠١.

(٥) في البصائر: «الوحي». و«الدُجَى»: جمع الدُجْيَة، وهي الظلمة الشديدة، والدُجَى أيضاً: مصدر بمعنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).

(٦) في البصائر: «مصيبات». وفي المطبوع: «معميّات»، أي اسم المفعول من المجرّد. والنسخ مختلفة. والاحتمالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجرّد أو التفعيل، فالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتمال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، فالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معموله. مرّ نظيره في خطبة المصنّف. و«مُعَمَّيات» - بتشديد الميم المفتوحة -: المَخْفيّات، يقال: عمّاه تعميةً، أي صيّره أعمى، ويقال: عمّيتُ معنى البيت، أي أخفيته، ومنه المُعَمَّى في الشعر. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٨٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠١.

(٧) في «ض»: «متنبّهات». وفي البصائر والغيبة: «مشتبهات». وظاهر المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٤٠١: «مشبَّهات»؛ حيث قال: «أي الفتن المشبّهة بالحقّ، أو الأمور المشبّهة بالحقّ بسبب الفتن».

فَلَمْ يَـزَلِ[١] اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَـالى - يُخْتَارُهُمْ لِخَلْقِهِ مِنْ وُلْدِ الْحُسَـيْنِ عليه السلام مِنْ عَقِبِ كُلِّ إِمَـامٍ يَصْطَفِيهِـمْ لِذلِكَ وَيَجْتَبِيهِـمْ[٢]، وَيَرْضى بِهِـمْ[٣] لِخَلْقِـهِ وَيَرْتَضِيهِمْ[٤]، كُلَّـمَا مَضى مِنْهُـمْ إِمَامٌ، نَصَـبَ لِخَلْقِهِ مِـنْ[٥] عَقِبِـهِ إِمَامـاً[٦] عَلَماً بَيِّنـاً، وَهَادِياً نَـيِّراً[٧]، وَإِمَامـاً قَيِّـماً[٨]، وَحُجَّـةً عَالِمـاً، أَئِمَّةً مِـنَ اللهِ، يَهْـدُونَ بِالْحَـقِّ[٩]، وَبِهِ يَعْدِلُـونَ، حُجَـجُ اللهِ وَدُعَاتُهُ وَرُعَاتُهُ[١٠] عَـلى خَلْقِهِ، يَدِينُ[١١] بِهَدْيِهِـمُ[١٢] الْعِبَادُ،

---

(١) في حاشية «ف»: «فلايزال».

(٢) في «ف»: «يحتسبهم».

(٣) في «ف»: «يرضيهم».

(٤) في الغيبة: + «لنفسه».

(٥) في شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «من» جارّة، و«إماماً» مفعول لـ «نصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إماماً» حال عنه».

(٦) في «بس»: + «من ولد الحسين من عقبه إماماً».

(٧) في الغيبة: «منيراً».

(٨) قَيِّمُ القوم: الذي يقوّمهم ويسوس أمرهم، وأمر قيّم: مستقيم، وذلك الدين القيّم، أي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحقّ. لسان العرب، ج١٢، ص٥٠٢ (قوم).

(٩) في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمّة، أو استيناف، و«بالحقّ» حال عن فاعله، أو متعلّق به».

(١٠) «الرُّعـاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكلّ من وَلِيَ أمر قوم فهـو راعيهم، وهم رعيّته. انظر: لسان العرب، ج١٤، ص٣٢٧ (رعى).

(١١) «يَديـن»، أي يطيع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: الصحاح، ج٥، ص٢١٨ (دين).

(١٢) في «بح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهداهم». وفي الوافي: «بهم». وقوله: «بهديهم» الهُدى: المقابل للضلال وهو الرشاد، والهَدْي: الطريقة والسيرة الحسنة، وكلاهما محتمل هاهنا. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٥٣ (هدى)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٨٩؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠١.

وَتَسْـتَهِلُّ[١] بِنُورِهِمُ الْبِـلَادُ، وَيَنْمُو بِبَرَكَتِهِمُ التِّـلَادُ[٢]، جَعَلَهُمُ اللهُ حَيَـاةً لِلْأَنَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظَّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ لِلْكَلَامِ[٣]، وَدَعَائِمَ لِلْإِسْـلَامِ، جَرَتْ بِذلِكَ فِيهِمْ مَقَادِيرُ اللهِ عَلى مَحْتُومِهَا.

فَالْإِمَـامُ[٤] هُـوَ الْمُنْتَجَبُ الْمُرْتَـضى، وَالْهَادِي الْمُنْتَجـى[٥]، وَالْقَائِـمُ الْمُرْتَجى[٦]، اصْطَفَـاهُ اللهُ بِذلِـكَ، وَاصْطَنَعَـهُ[٧] عَـلى عَيْنِـهِ[٨] فِي الـذَّرِّ[٩] حِـيْنَ ذَرَأَهُ[١٠]،

---

(١) في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يستهلّ». وقوله: «تَسْتَهِلُّ» معلوماً، أي تستضيء وتتنوّر، أو تُسْتَهَلُّ مجهولاً، أي تبيّنَ وتُبْصِر وتتبصّر. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٢٨٩؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠١؛ لسان العرب، ج١١، ص٧٠٣ (هلل).

(٢) «التالِدُ»: المال القديم الأصليّ الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطارف. وكذلك التِلادُ والإتلاد، وأصل التاء فيه واو. الصحاح، ج٢، ص٤٥٠ (تلد).

(٣) في شرح المازندراني: «الكلام».

(٤) في «بف»: «والإمام».

(٥) في الغيبة: «المجتبى». و«المُنْتَجَى»: صاحب السّر، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتجى القوم وتناجَوْا، أي تَسارّوا، وتقول: انتجيتُه، إذا خصصتَه بمناجاتك، والاسم: النجوى. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٥٠٣ (نجو).

(٦) في «ض» وحاشية «بح»: «المرتضى».

(٧) في «ض»: «اصطفاه».

(٨) في «بر»: «غيبه».

(٩) «الـذَرّ»، أي عالم الذرّ، وهو في الأصل جمع الـذَرَّة، وهي صغار النمل، كني به عن أولاد آدم حين استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم. الوافي، ج٣، ص٤٩٠؛ الصحاح، ج٢، ص٦٦٢ (ذرر).

(١٠) «ذَرَأه»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤُهم ذَرْءاً، أي خلقهم. قال المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٢٩١: «وربّما يقرأ بالألف المنقلبة عن الواو، أي فرّقه وميّزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصحاح، ج١، ص٥١ (ذرأ).

وَفِي الْبَرِيَّـةِ[(١)] حِيَنَ بَـرَأَهُ ظِلاً قَبْلَ خَلْقٍ[(٢)] نَسَـمَةٍ[(٣)]، عَـنْ يَمِينِ عَرْشِـهِ، مَحْبُوّاً[(٤)] بِالْحِكْمَـةِ فِي عِلْـمِ[(٥)] الْغَيْبِ عِنْـدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِـهِ، وَانْتَجَبَـهُ لِطُهْـرِهِ؛ بَقِيَّةً مِنْ آدم عليه السلام، وَخِيَرَةً مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ، وَمُصْطَفىً مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُـلَالَةً مِنْ إِسْـمَاعِيلَ، وَصَفْـوَةً[(٦)] مِنْ عِـتْرَةِ[(٧)] مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، لَمْ يَـزَلْ مَرْعِيّاً بِعَـيْنِ اللهِ يَحْفَظُـهُ[(٨)] وَيَكْلَؤُهُ[(٩)] بِسِـتْرِهِ، مَطْـرُوداً عَنْـهُ حَبَائِلُ إِبْلِيـسَ[(١٠)] وَجُنُـودِهِ، مَدْفُوعـاً عَنْـهُ وُقُوبُ[(١١)]

---

(١) «الْبَرِيَّـة»: الخلـق والمخلوقون، فَعيلةٌ بمعنـى مفعولة، من برأ بمعنى خلـق، وقد تركت العرب همزَهُ، وإن أُخذت من البَرَى - وهو التراب - فأصلها غير الهمز. الصحاح، ج١، ص٣٦؛ (برأ)؛ المصباح المنير، ص٤٧ (برى).

(٢) في «ف» والغيبة: «خلقه».

(٣) في «ب»: «نسـمته». و«النَّسَـمَة»: النفس والروح وكلّ دابّة فيها روح فهي نَسَمَةٌ، أو من النسيم، وهو أوّل هبوب الريح الضعيفة، أي أوّل الريح قبل أن تشتدّ. والجمع: النَّسَـم، ويجوز الإفراد والجمع هنا. راجع: النهاية، ج٥، ص٤٩ (نسم)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٩١ - ٢٩٢.

(٤) في «ج، بـر»: «مخبـوّاً» من الخبأ. و«المَحْبُوّ»: اسـم مفعـول من الحِباء بمعنى العطـاء، يقال: حباه يحبوه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٣٠٨ (حبو).

(٥) في الوافي: «عالم».

(٦) صَفْوَة الشيء: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الهاء قالوا: له صَفْوُ مالي، بالفتح لا غير. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٤٠١ (صفو).

(٧) عِتْرَةُ الرجل: أخصّ أقاربه. النهاية، ج٣، ص١٧٧ (عتر).

(٨) في «ض»: - «يحفظه». وفي الغيبة: + «بملائكته».

(٩) «يَكْلَؤُهُ»، أي يحفظه ويحرسـه، من الكِلاءَة بمعنى الحفظ والحراسـة. في شرح المازندراني: «وهي أشدّ من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج١، ص٦٩ (كلأ).

(١٠) «حَبائـلُ إبليس»: مَصايِدُهُ، واحدها حِبالة، وهي ما يُصـادُ بها من أيّ شيء كان. النهاية، ج١، ص٣٣٣ (حبل).

(١١) «الوُقُـوب»: الدخـول في كلّ شيء. يقال: وَقَبَ الشيء يَقِـبُ وُقُوباً، أي دخل. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقب).

الْغَوَاسِقِ[١]، وَنُفُوثُ[٢] كُلِّ فَاسِقٍ، مَصْرُوفاً عَنْهُ قَوَارِفُ[٣] السُّوءِ، مُبَرَّأً[٤] مِنَ[٥] الْعَاهَاتِ[٦]، مَحْجُوباً عَنِ الْآفَاتِ، مَعْصُوماً مِنَ الزَّلَّاتِ، مَصُوناً[٧] عَنِ[٨] الْفَوَاحِشِ كُلِّهَا، مَعْرُوفاً بِالْحِلْمِ وَالْبِرِّ فِي يَفَاعِهِ[٩]، مَنْسُوباً إِلَى الْعَفَافِ وَالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، مُسْنَداً[١٠] إِلَيْهِ أَمْرُ وَالِدِهِ، صَامِتاً عَنِ الْمَنْطِقِ[١١] فِي حَيَاتِهِ. فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ وَالِدِهِ، إِلى

---

(١) «الغَواسِق»: جمع الغاسق، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المُظْلِم، من الغَسَق بمعنى أوّل ظلمة الليل، أو شدّة ظلمته. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص٦٠٦ (غسق).

(٢) «النُفُوثُ»: جمع النَفْث، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقلّ من التَفْل؛ لأنّه لا يكون إلاّ ومعه شيء من الريق. راجع: النهاية، ج٥، ص٨٨ (نفث).

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول: «قوارف السوء، من اقتراف الذنب بمعنى اكتسابه، أو المراد الاتّهام بالسوء، من قولهم: قَرَفَ فلاناً: عابه، أو اتّهمه، وأقرفه: وقع فيه، وذكره بسوء، وأقرف به: عرّضه للتهمة». وراجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١١٢٤ (قرف).

(٤) ويحتمل كونه «مُبْرَأً» من الإفعال.

(٥) في «ج» والوافي: «عن».

(٦) «العاهَة» والآفة بمعنى واحد، وهي عَرَضٌ مفسد لما أصاب من شيء، أي هي مايوجب خروج عضو من مزاجه الطبيعي. ويمكن أن يراد بالأوّل الأمراض التي توجب نفرة الخلق كالجذام، وبالثاني الأمراض النفسانيّة. راجع: لسان العرب، ج٩، ص١٦ (أوف)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٢٩٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٠٤.

(٧) في «ف، بح، بس، بف»: - «من الزلّات مصوناً».

(٨) في «ب، ف، بح، بس، بف» والغيبة: «من».

(٩) «في يفاعه»، أي في أوائل سنّه وفي صغره وبدو شبابه. يقال: أيْفَعَ الغلامُ فهو يافع، إذا شارَفَ الاحتلام ولمّا يحتلم، وهو من نوادر الأبنية، أي لا يقال: مُوفِعٌ. واليَفاع أيضاً: المرتفع من كلّ شيء، ولعلّه منه قال المازندراني في شرحه: «اليفع: الرفعة والشرف والغلبة». وراجع: النهاية، ج٥، ص٢٩٩ (يفع).

(١٠) في «ب، بر»: «مستنداً».

(١١) في «ج، ض، بس، بف»: «النطق».

أَنِ انْتَهَتْ بِهِ مَقَادِيرُ اللهِ إلى مَشِيئَتِهِ، وَجَاءَتِ الْإِرَادَةُ مِنَ اللهِ فِيهِ إلى مَحَبَّتِهِ[١]، وَبَلَغَ مُنْتَهى مُدَّةِ وَالِدِهِ عليه السلام، فَمَضى وَصَارَ أَمْرُ اللهِ إليه مِنْ بَعْدِهِ، وَقَلَّدَهُ دِينَهُ، وَجَعَلَهُ الْحُجَّةَ عَلى عِبَادِهِ، وَقَيِّمَهُ فِي بِلَادِهِ، وَأَيَّدَهُ بِرُوحِهِ، وَآتَاهُ[٢] عِلْمَهُ، وَأَنْبَأَهُ فَصْلَ[٣] بَيَانِهِ، وَاسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَانْتَدَبَهُ[٤] لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَنْبَأَهُ فَضْلَ[٥] بَيَانِ عِلْمِهِ، وَنَصَبَهُ عَلَماً لِخَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلى أَهْلِ عَالَمِهِ، وَضِيَاءً لِأَهْلِ دِينِهِ، وَالْقَيِّمَ عَلى عِبَادِهِ، رَضِيَ اللهُ بِهِ إِمَاماً لَهُمْ، اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَاسْتَحْفَظَهُ عِلْمَهُ، وَاسْتَخْبَأَهُ[٦] حِكْمَتَهُ، وَاسْتَرْعَاهُ[٧] لِدِينِهِ، وَانْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَحْيَا بِهِ مَنَاهِجَ سَبِيلِهِ[٨]، وَفَرَائِضَهُ وَحُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَحَيُّرِ[٩] أَهْلِ الْجَهْلِ، وَتَحْبِيرِ[١٠] أَهْلِ الْجَدَلِ،

---

(١) في «ض» وحاشية «بح»: «حجّته». وفي «بر»: «محنته».

(٢) في الغيبة: «أعطاه».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بح» والوافي: «فضل».

(٤) «انتدب» يُستعمل لازماً ومتعدّياً، تقول: انتدبتُه للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال الفيض في الوافي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص٥٩٧ (ندب).

(٥) في «بر» والغيبة: «فصل».

(٦) في «ب، ج، ض، ف، بر»: «استحباه». و«استخبأه»، أي طلب منه الكتمان، من الخَبْء بمعنى الستر والإخفاء. يقال: خَبَأَ الشيءَ يخبوه خبأً: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتمان. راجع: لسان العرب، ج١، ص٦٢ (خبأ)؛ الوافي، ج٣، ص٤٩٠.

(٧) «استرعاه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: رعاه يرعاه رَعْياً ورِعايةً، أي حَفِظَهُ، وكلّ من ولي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيّته، وقد استرعاه إيّاهم: استحفظه. قال الفيض في الوافي: «استرعاه: اعتنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج١٤، ص٣٢٧ (رعى).

(٨) في «ف، بس»: «سبله».

(٩) هكذا في «ألف، بد، بع، جط، جل، جم، جه» وحاشية «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحيّر».

(١٠) هكذا في «بد، بش، بع» وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التحبير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تحيير». وفي بعض نسخ أخرى: «تحيّر».

بِالنُّورِ[١] السَّاطِعِ[٢]، وَالشِّـفَاءِ النَّافِعِ[٣]، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ[٤]، وَالْبَيَانِ اللَّائِحِ[٥] مِنْ كُلِّ مَخْـرَجٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمُنْهَجِ، الَّذِي مَـضَى عَلَيْهِ الصَّادِقُونَ مِنْ آبَائِـهِ عليهم السلام، فَلَيْسَ يَجْهَلُ حَقَّ هٰذَا الْعَالِمِ إِلاَّ شَـقِيٌّ، وَلاَ يَجْحَدُهُ إِلاَّ غَـوِيٌّ[٦]، وَلاَ يَصُدُّ عَنْهُ[٧] إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللهِ جَلَّ وَعَلَا»[٨].

رجال السند:

أما محمّد بن يحيى فهو العطار، شـيخ الكليني الذي يكثر عنه، ثقة، قمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد بن عيسـى هو الأشـعري، القمي الثقة، شـيخ أصحابنا القميين، من السـابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٩]؛ والحسن بن محبوب السراد الثقة المعروف، من السادسـة، توفي سـنة (٢٢٤هـ)[١٠]؛ وإسـحاق بـن غالب ثقة، من

---

(١) قال المجلسي في مرآة العقول: «الباء للسـببيّة، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحقّ بالنسبة إلى قوله: بالنور».

(٢) «السـاطع»: المنتشر، أو المرتفع. والصبح الساطع: أوّل ما ينشقّ مستطيلًا. راجع: لسان العرب، ج٨، ص١٥٤ (سطع).

(٣) في الغيبة: «البالغ».

(٤) في حاشية «ج»: «اللائح».

(٥) في «ب، ج، ض، بح، بر»: - «اللائح».

(٦) «الغَوِيّ»: الضالّ، والتارك لسـبيل الحقّ والسـالك لغيره، من الغيّ بمعنى الضلال والانهماك في الباطل. راجع: النهاية، ج٣، ص٣٩٧ (غوى).

(٧) في الغيبة: «لا يدعه» بدل «لا يصدّ عنه».

(٨) الغيبة للنعماني، ص٢٢٤، ح٧، عن الكليني؛ وفي بصائر الدرجات، ص٤٣٢، ح٢، بسـنده عن ابن محبوب، عن ابن إسـحاق بن غالب (والمذكور في بعض نسخه «عن إسحاق بن غالب» وهو الصواب) مع زيادة في أوّله، إلى قوله: «مشبّهات الفتن»؛ الوافي، ج٣، ح٩٩١، ص٤٨٧.

(٩) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(١٠) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

الخامسة، وبقي تفصيل حاله، فإنه ممن لم يمرّ سابقا.

٥ إسحاق بن غالب:

ثقة، من الخامسة، كان شاعرا كما وصف النجاشي، لكن لم نجده فيما بأيدينا من مصادر، قال النجاشي: «إسحاق بن غالب الأسدي، والِبِيّ عربي صليب، ثقة، وأخوه عبد الله كذلك، وكانا شاعرين، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا محمّد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين عبد الله بن محمّد بن عيسى، عن صفوان، عن إسحاق بن غالب»[١].

ويلاحظ تحديد طبقته عند النجاشي حيث ذكر أنه من أصحاب الصادق عليه السلام، وذكر في الطريق إليه رواية صفوان بن يحيى عنه، وهذا عين ما تشير إليه الأسناد من كونه من الخامسة، نعم ما في التوحيد من رواية الصدوق بأسناد متعددة عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن أبي المقدام عنه عن أبي عبد الله عليه السلام فهو على الأرجح تقليب للسند، فإن عمرو بن أبي المقدام من صغار الرابعة، ممن ولد سنة (٩٧هـ)، وتوفي مع الخامسة سنة (١٧٣هـ)، فلا يبعد أن يكون السند هو عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب عن عمرو بن أبي المقدام عن أبي عبد الله عليه السلام، أو أن يكون عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب وعمرو بن أبي المقدام معًا عن أبي عبد الله عليه السلام. ولعل هذا يشير إلى كون الرجل من كبار الخامسة، مما يفسر رواية محمّد بن أبي عمير عنه بواسطة إبراهيم بن الحميد عنه.

وقد ذكر النجاشي أخاه في ترجمة مستقلة وذكر وثاقة الأخوين هناك[٢]، ولكن يظهر أن أخاه عبد الله بن غالب أكبر منه عمرا؛ إذ أشار النجاشي إلى رواية عبد الله عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام. ومع أن النجاشي ذكر انتسابه، لكنه لم يذكر

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٣، ت١٧٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢٢، ت٥٨٢.

مدينتـه في الترجمتين، نعم ذكر الشّـيخ في أصحاب الصادق عليه السلام أن إسـحاق بن غالب الأسدي كوفي[1].

وذكره ابن حجر في لسـان الميزان قائلا: «ذكـره كش»[2]، ويظهر أنه تصحيف جش حيث يشير الرمز الأوّل لكتاب الكشي، والرمز الآخر لكتاب النجاشي.

تحقيق الصدور:

السـند معتبر صحيح لا لبس فيه، قـال العلّامة المجلسي: «صحيـح»[3]. والحديث محقق الصدور.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٦٢، ت١٨٣٩.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج١، ص٣٦٨، ت١١٥٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٠٠.

١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وُلَاةُ الأمرِ وَهُمُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٢٩/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حدّثني الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ، عَنْ أحمد بْنِ عَائِذٍ، عَنِ ابْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمرِ مِنْكُمْ﴾[1] فَكَانَ جَوَابُهُ: «﴿أَلَمْ تَرَ إِلى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هؤُلاءِ أَهْدى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً﴾ يَقُولُونَ لِأَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ[2] وَالدُّعَاةِ إِلى النَّارِ: هؤُلاءِ أَهْدى مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ سَبِيلًا ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ يَعْنِي الْإِمَامَةَ وَالْخِلَافَةَ ﴿فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾ نَحْنُ[3] النَّاسُ الَّذِينَ عَنَى اللهُ. وَالنَّقِيرُ: النُّقْطَةُ الَّتِي فِي وَسَطِ النَّوَاةِ ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلى ما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ نَحْنُ[4] النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ عَلى مَا آتَانَا اللهُ مِنَ الْإِمَامَةِ دُونَ خَلْقِ الله[5] أَجْمَعِينَ ﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إبراهيم الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾ يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمُ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقِرُّونَ بِهِ فِي آلِ إبراهيم عليه السلام، وَيُنْكِرُونَهُ فِي آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله؟! ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفى بِجَهَنَّمَ سَعِيراً إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِنا

---

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) في الوافي والبصائر: «الضلال».

(٣) في «ف»: «ونحن».

(٤) في «ف»: «ونحن».

(٥) في «ض»: «الخلق» بدل «خلق الله».

سَوْفَ نُصْلِيهِمْ ناراً كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلُوداً غَيْرَها لِيَذُوقُوا الْعَذابَ إِنَّ اللهَ كانَ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[1]»[2].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[3]؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار[4]، وهو الحلّال، أبو علي، أحمسي بجلي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعدُّ الشّيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهمٌ منه رحمه الله، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيّد البروجردي قدس سره، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[5]؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة[6].

---

(١) النساء (٤): ٥١-٥٦. و﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج٢، ص٣٧٨؛ المفردات للراغب، ص٤٩٦ (نضج).

(٢) بصائر الدرجات، ص٥٤، ح٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله»؛ تفسير فرات، ص١٠٦، ح١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحمد معنعناً عن بريد»، من قوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَآ آتاهُمُ اللّهُ﴾؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٥٣، ص٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب سليم بن قيس، ص٧٦٩، ح٢٥؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٠، ص٥١٨.

(٣) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب ص١٣٦.

(٤) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٦) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف[1]، وهي صحيحة عند السيّد الخوئي قدست نفسه قدست نفسه، لكن مع ضعف السند إلّا أنها موثوقة الصدور، إذ تجد فقرات هذه الرواية في عدّة روايات مقتطعة منها، إضافة إلى أنها بقرينة مضمونها وسندها فهي من عين المصدر الذي أخذ منه الحديث (٥٠١)، و(٥٠٣)، وقلنا أن هذين الحديثين تروى بأسناد أخرى كما في هذه الرواية حيث تجد أن الصفار قد فرق بعضا منها في غير باب وبأسناد غير السند المذكور إلى بريد وغيره، فالمتابعة تقضي الاستيثاق بالصدور بلا ريب.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٠٧.

٥٣٠/ ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[١] عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[٢]، قَالَ: «نَحْنُ الْمَحْسُودُونَ»[٣].

رجال السند:

العدّة من مشايخ الكليني فيهم من هو الثقة، والوثوق بنقل العدّة أكبر من الوثوق بنقل الواحد الثقة؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٤]، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العدّة والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية ممن أدرك بعض صغار الخامسة[٥].

أما تعيين محمّد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد، فقال صاحب الاستقصاء: «محمّد بن الفضيل غير معلوم بسبب الاشتراك»[٦]. أي الاشتراك بين محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي الضعيف، ومحمّد بن الفضيل بن غزوان الضبي الثقة.

وفي المناهج: «المعني به محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار على ما حقّقنا في غير موضع واحد، وذلك ممّا قد استفدته من الصّدوق رضوان الله تعالى في الفقيه»[٧].

---

(١) في البصائر: «أبي جعفر».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٥، ح٣، عن أحمد بن محمّد؛ تفسير فرات، ص١٠٦، بسند آخر؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣١، ص٥١٩.

(٤) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٦) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، ج٥، ص٥٧.

(٧) مناهج الأخيار في شرح الاستبصار، أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي، ج٢، ص٢٢٣.

حيث روى الصدوق كثيراً في الفقيه عن محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني، ثم ذكر في المشيخة طريقه إلى محمّد بن القاسم بن الفضيل، ولم يذكر طريقه إلى محمّد بن الفضيل وأبي الصباح الكناني. ولكن الصدوق لم يذكر أبي الصباح مع أن رواياته أكثر من روايات محمّد بن الفضيل، وكذا لم يذكر الطريق إلى الكثير من الذين أكثر عنهم كحمران وجميل بن صالح وموسى بن بكر ويونس بن عبد الرحمن.

وأما صاحب مفتاح الكرامة فذكر أن: «الخبر صحيح على الظاهر في محمّد بن الفضيل؛ لأنّ الرواة يكتفون في التعبير عن المشهور الكامل بالإطلاق، فهو دائر بين ابن غزوان الثقة وبين ابن القاسم النهدي الثقة وبين ابن يسار الثقة»[١].

أقول: لكن لم ترد في سند رواية الحسين بن سعيد عن أحد الرجلين مصرحاً بهما، بينما وردت رواية أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن محمّد بن الفضيل الأزدي[٢]، وهو ليس أقل شهرة من الرجلين.

وذكر السيّد الأستاذ دامت بركاته: «هو الأزدي الضعيف، الذي ضعفه في كتاب الرجال، والقرينة على ذلك كون الراوي عنه في أحد السندين هو الحسين بن سعيد، الذي وردت روايته عن الأزدي في بعض النصوص الأخرى»[٣]. وقد قدم السيّد الأستاذ مدركا آخر مهما في المقام؛ إذ يعرف تكرر رواية الحسين بن سعيد عن محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني مكررا، فالراوي في روايتنا هو من يكثر الرواية عن أبي الصباح، وقد استدل دامت بركاته على أن محمّد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح هو الأزدي الضعيف بقرينة أن النجاشي ذكر أن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب هو راوي كتاب الأزدي، وقد ورد في الأسناد رواية محمّد بن الحسين عن محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح[٤].

---

(١) مفتاح الكرامة، محمّد جواد العاملي، ج١٣، ص٦١٨.

(٢) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفار، ص٤٥٧.

(٣) وسائل المنع من الإنجاب، محمّد رضا السيستاني، ص٢٣٢.

(٤) يراجع القبسات، محمّد البكاء، ج٢، ص٥٠٢.

والقرينة تامة، لكن الظاهر أن رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمّد بن الفضيل إنما هي بواسطة النضر بن شعيب، وعلى كل تقدير فمحمد بن الفضيل في سند هذه الرواية هو الأزدي الضعيف؛ بدلالة رواية الحسين بن سعيد عنه، وأن الحسين بن سعيد قد روى عن الأزدي مصرحاً به كما أسلفنا، وهو - الحسين بن سعيد - أيضاً يروي عن أبي الصباح بواسطة محمّد بن الفضيل، والراوي عن أبي الصباح الكناني هو محمّد بن الفضيل الأزدي، وقد يضاف للقرائن أن محمّد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد يروي عن أبي حمزة، والصيرفي وهو الأزدي، هو من يروي عن أبي حمزة. وقد مرَّ إجمال حاله[1].

وأما طبقته فهي الخامسة، وإن عدّه السيّد البروجردي تتُّنُّ في طبقات الكافي والتهذيب من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمّد بن عيسى اليقطيني، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة فالأول بواسطة يونس كما في غير سند، والثاني بواسطة النضر بن شعيب. وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده.

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسي: «مجهول»[2]، ومع ضعف السند بمحمد بن الفضيل، إلاّ أن مضمون هذا الحديث موثوق الصدور، وورد في غير رواية، بل إنَّ أبا الصباح الكناني كان قد روى هذه الرواية، فلا يبعد التدليس من محمّد بن الفضيل بن كثير في سندها وأنه إنما أخذها منه ودلس اسم أستاذه أبي الصباح وأسقطه منها، أو أنه سقط سهوا عبر تنقل الرواية في مصادرها.

---

(١) ينظر: ج٣، ص ٣١٨، ح٣٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص ٤١١.

٣/٥٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ[١]، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: قَوْلُ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إبراهيم الْكِتابَ﴾؟ فَقَالَ: «النُّبُوَّةَ». قُلْتُ: ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾؟ قَالَ: «الْفَهْمَ وَالْقَضَاءَ». قُلْتُ: ﴿وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾[٢]؟ فَقَالَ: «الطَّاعَةَ[٣]»[٤].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار، شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥]، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠هـ)

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٥٦، ح٧، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي من دون توسط النضر بن سويد، والموجود في بعض نسخ البصائر والبحار، ج٢٣، ح١١، ص٢٨٨، توسط النضر بن سويد بين الحسين بن سعيد ويحيى الحلبي، وهو الصواب؛ فقد روى الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد كتاب يحيى الحلبي وتكرّر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص٥٠١، الرقم٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج١٩، ص٣٨٧ - ٣٨٩.

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) في الكافي، ح٤٨٦، وتفسير القمّي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

(٤) بصائر الدرجات، ص٥٦، ح٧، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي... الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة عليهم السلام، ح٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: ﴿وَءَاتَيْنٰهُم مُّلْكًا﴾؛ تفسير القمّي، ج١، ص١٤٠، بسند آخر؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٦٠، ص٢٤٨، عن حُمران؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٤، ص٥٢٠.

(٥) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

بحسب المقاربات السندية ممن أدرك بعض صغار الخامسة[١]؛ والنضر بن سويد ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة، كوفي أصله من بغداد[٢]، ما يرد من رواية السابعة كأحمد الأشعري أو أحمد البرقي عنه مباشرة؛ فبسقوط الواسطة من صغار السادسة كالحسين بن سعيد ومحمّد بن خالد البرقي، أو طرو التصحيف على من يروي عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب الذي يروي عن النضر بن شعيب فيصحف أحيانا إلى النضر بن سويد. هذا من جهة من يروي عنه، وقد يسقط اسمه - النضر بن سويد - فتجد رواية الحسين بن سعيد عن يحيى الحلبي بالمباشرة، كما في عين تلك الرواية في البصائر، وهو سقط لا ريب فيه، والصحيح أنها بواسطة النضر؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة[٣]؛ ومحمّد الأحول هو محمّد بن عليّ بن النُّعمان، مؤمن الطاق، الثقة الحاذق، والمتكلم الشهير، كوفي، يردد في طبقته بين صغار الرابعة وكبار الخامسة، ولعله في الطبقة الفاصلة بينهما[٤]؛ وحمران بن أعين أخو زرارة الأكبر، راوٍ ونحوي، وقارئ مشهور، توفي في العشرينيات بعد المائة، جليل القدر كما يظهر من التتبع، من كبار الرابعة[٥].

تحقيق الصدور:

السند معتبر يوثق به، والرواية لا غبار عليها، ووصفه العلّامة المجلسي في مرآة العقول بالحسن[٦].

---

(١) ينظر ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٣) ينظر ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٤) ينظر ج٢، ح٨٧، ص٣٩٩.

(٥) ينظر ج٣، ح٣٦٦، ص٣٩٤.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١١.

٥٣٢/ ٤ . الْحُسَـيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّـاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمانَ، عَنْ أَبي الصَّبَّاحِ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام عَـنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلى ما آتاهُمُ اللّـهُ مِنْ فَضْلِـهِ**﴾، فَقَالَ: «يَا أَبا الصَّبَّـاحِ، نَحْنُ وَاللهِ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ[١]»[٢].

رجال السند:

الحسـين بن محمّد الأشـعري هـو المعروف بأبي عبد الله الأشـعري، ثقـة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٣]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[٤]، نعم وثقه السـيّد الخوئي قدسـت نفسـه؛ لوروده في التفسير؛ والحسـن بن عليّ الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسـة[٥]؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري الثقة، كوفي، من الخامسة[٦]، وهو يروي عن أبي الصباح الكناني؛ وهو إبراهيم بـن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، ممن ولد في حدود (٨٠هــ)، وتوفي في حدود (١٧٠هـ)، أي أنه من الرابعة ممن عمر فأدركته السادسة[٧].

---

(١) في البصائر، ص٥٥: + «وأشار بيده إلى صدره».

(٢) بصائر الدرجات، ص٥٥، ح٤، بسـنده عن أبي الصبّاح الكناني؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فـرض طاعة الأئمّة، ح ٤٨٨؛ وبصائـر الدرجـات، ص٢٢٢، ح١؛ والتهذيب، ج٤، ح٣٦٧، ص١٣٢، بسند آخر عن أبي الصبّاح الكناني، مع زيادة في أوّله؛ تفسير فرات، ص١٠٧، ح١٠١، بسـند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٥٥، ص٢٤٧، عن أبي الصبّاح الكناني؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٢، ص٥١٩.

(٣) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

(٧) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سندها ضعيفا بالمعلى كما هو المشهور، ووصفها العلّامة المجلسي أيضاً بالضعف[١]، إلّا أنها موثوقة الصدور، فقد رويت تلك الكلمات في موارد عديدة عن أبي الصباح الكناني عن المعصوم عليه السلام، بل وعن غير أبي الصباح عن المعصوم عليه السلام أيضًا، نعم وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه من وثاقة معلى بن محمّد، فالسند صحيح أيضاً.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٢.

٥٣٣/ ٥. عَـلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ[٢] بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إبراهيم الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْناهُـمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾ قَالَ[٣]: «جَعَلَ مِنْهُمُ الرُّسُـلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقِرُّونَ[٤] فِي آلِ إبراهيم عليه السلام، وَيُنْكِرُونَهُ[٥] فِي آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله؟!». قَالَ: قُلْتُ[٦]: ﴿وَآتَيْناهُمْ مُلْكًا عَظِيماً﴾[٧]؟ قَالَ[٨]: «الْمُلْكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَئِمَّةً مَنْ أَطَاعَهُمْ أَطَاعَ[٩] اللهَ؛ وَمَنْ عَصَاهُمْ عَصَى[١٠] اللهَ؛ فَهُوَ الْمُلْكُ الْعَظِيمُ»[١١].

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيًّا إلى

---

(١) في «ب» وحاشية «بر»: + «بن هاشم».

(٢) في «ب»: - «محمّد».

(٣) في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: - «قال». وفي «بح»: «يقول».

(٤) في تفسير العيّاشي، ص٢٤٦: + «بذلك».

(٥) في «ف»: «وينكرون».

(٦) في «بر» والوافي: + «قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

(٧) في تفسير العيّاشي، ص٢٤٦: + «ما الملك العظيم».

(٨) في «بس»: + «إنّ».

(٩) في «ج»: «فقد أطاع».

(١٠) في «ج»: «فقد عصى».

(١١) بصائر الدرجات، ص٥٦، ح٦، بسنده عن ابن أبي عمير؛ كتاب سليم بن قيس، ص٧٦٩، ح٢٥، بسند آخر، عن علي عليه السلام؛ تفسير فرات، ص١٠٧، ح١٠٢، بسند آخر من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل»؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٥٣، ص٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص٢٤٨، ح١٥٨، عن أبي خالد الكابلي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل» مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٣، ص٥٢٠.

(٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، وهو ممن يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلها[١]؛ ومحمّـد بـن أبي عمير الراوي الشـهير، من السادسـة، ثقة من أصحـاب الإجماع، توفي سـنة (٢١٧هـ)[٢]؛ وأما عمر بن أذينـة فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسـة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٣]؛ وأمـا بريد العجـلي فهو بريد بـن معاويـة العجلي، الثقـة المعروف، من الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

ذكـر العلّامة المجلسي في سـندها أنه حسـن[٥]، ورجال الرواية ممـن يوثق بهم، نعم هناك نحو كلام في تحقق الإرسـال بين ابن أبي عمير وابن أذينة، وإن كان الأقرب عدم الإرسال، ولكن على كل تقدير فالرواية مروية في غير موضع وهي موثوقة الصدور.

---

(١) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٤) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤١٢.

١٧ - بَاب أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

٥٣٤/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ[١]، قَالَ: حدّثنا دَاوُدُ الْجَصَّاصُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: ﴿وَعَلاماتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[٢]، قَالَ: «النَّجْمُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله، وَالْعَلَامَاتُ هُمُ[٣] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»[٤].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٥]؛ ومعلى بن محمّد هو البصري ضعيف من السابعة[٦]، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير. ويبقى الكلام في أبي داود المسترق، وفي داود الجصاص الواردين في السند.

٥ أبو داود المسترق:

هو سليمان بن سفيان، مولى كندة، ثم بني عدي منهم، كوفي، وعن حمدويه أنه ابن

---

(١) في «ض»: «المشرق» وهو سهو، وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترقّ. راجع: رجال النجاشي، ص١٨٣، الرقم٤٨٥؛ رجال الكشي، ص٣١٩، الرقم٥٧٧.

(٢) النحل (١٦): ١٦.

(٣) في «بر، بس»: - «هم».

(٤) الأمالي للطوسي، ص١٦٣، المجلس٦، ح٢٧٠، بسند آخر؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٨، ص٢٥٥، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٥، ص٥٢١؛ البحار، ج١٦، ح٥٤، ص٣٥٩.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

سـفيان بن السمط، ولكنه لا يصح؛ فإن سفيان بن السمط عربي بجلي، وأما سليمان بن سـفيان فمولى، سمي بالمسترق كونه ينشد شعر السـيّد ويسترق قلوب الناس - يطلب فيها الرقة - ذكر الكشي أن شـيخه ابن مسـعود سـأل شـيخه ابن فضال عنه، فقال ابن فضال: أنه كان ثقة[1].

عمر تسعين عاماً على الصحيح، وليس (سبعين)؛ إذ كثيراً ما يصحف بين السبعين والتسعين، وأنهم لا يذكرون غالبا إلّا المعمرين، ويؤيد ذلك ما في بطون الأسناد، وترتب الطبقات فيها، وقد توفي سنة (٢٣١هـ)، وعلى هذا الفرض فهو ممن ولد في حدود سنة (١٤١هـ)، ليكون ولد مع جيل كبار السادسة وتوفي مع صغارهم.

٥ داود الجصاص:

وليس في أصحاب المصنفات من اسـمه داود الجصاص، ويظهر أنه اسـم مصحف وأن الصحيح فيه داود الحمار وليس الجصاص، حيث يروي معلى بن محمّد عنه بواسطة السادسـة، وتفصيل حاله: هو داود بن سـليمان الحمّار، يكنى بأبي سليمان، كوفي، ثقة كما نقل النجاشي عن ابن نوح. عدّه في الإرشاد من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ممن روى النص على الرضا عليه السلام.

عدّ السـيّد البروجردي (قدسـت نفسـه) عنـوان داود الحمار في طبقـات الكافي من الخامسة[2]. وهو بلا إشكال من الخامسة، فتروي عنه السادسة، وهو يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وبعض الرابعة؛ كبريد. والعنوان في روايتنا (داود الجصاص) في نفس الموضع الطبقي لداود الحمار الثقة.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٥٧٧، ص٦٠٦.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ج٤، ص١٤٧، نسخة حجرية.

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي في سندها أنه ضعيف[١]؛ وذلك لضعف معلى بن محمّد، وجهالة وعدم معلومية داود الجصاص، وأما وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فالسند لا إشكال فيه من جهة معلى بن محمّد فهو ثقة عنده قدست نفسه، لكن عنوان داود الجصاص غير معلوم الانطباق على أحد من الرجال كما يظهر من المعجم، والسند عندنا يعاني خلّة واحدة بوجود معلى، ولكن الرواية موثوقة الصدور بلا أدنى أي إشكال، حيث رواها الشّيخ في أماليه عن شيخه المفيد عن ابن قولويه عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن منصور بن بزرج عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو سند على طوله يمر بثقة كبير عن ثقة كبير من مشايخنا المشاهير، ولذا فباقي روايات الباب أيضاً موثوقة الصدور كما سيأتي.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٢.

٥٣٥/ ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أسباط بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلَ الْهَيْثَمُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام - وَأَنَا عِنْدَهُ - عَنْ قَوْلِ الله[1] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ فَقَالَ: «رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله النَّجْمُ[2]، وَالْعَلَامَاتُ هُمُ[3] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»[4].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري، أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[5]؛ معلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[6]، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة[7]؛ أسباط بن سالم ممن لم يرد فيه توثيق صريح، ورد اسمه في التفسير، لكن الظاهر عدم صواب ذلك وأنه تصحيف، نعم روى عنه محمّد بن أبي عمير، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة دام ظله، وسيّدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة[8].

تحقيق الصدور:

سند الرواية وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه لا يتقوم من جهة أسباط بن سالم.

---

(١) في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «عن قوله».

(٢) في «ف»: «النجم رسول الله صلى الله عليه وآله».

(٣) في «ض، بح، بر»: - «هم».

(٤) الوافي، ج٣، ح١٠٣٦، ص٥٢١.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٨) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح٥١٠.

وأما وفق مباني السيّد مرجع الطائفة فهو ضعيف من جهة معلى بن محمّد، وقد وصفه العلّامة المجلسي بأنه ضعيف على المشهور[1]، وأما وفق ما نتبنى؛ فليس لنا طريق لتوثيق معلى بن محمّد أو أسباط بن سالم، فالسند عندنا ضعيف بجهالتنا بالاثنين معاً، وعدم معرفتنا بوثاقتهم، لكن لا ريب في الوثوق بصدور هذه المروية عن المعصوم عليه السلام كما وضحناه في الرواية الأوّلى في الباب.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤١٣.

٥٣٦/ ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ[1] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلاماتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَالنَّجْمُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله»[2].

رجال السند:

الحسين بن محمّد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[3]؛ معلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[4]، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة[5].

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي أنها كسابقتها ضعيفة على المشهور[6]، وما دعاه إلى ذلك الحكم هو وجود معلى بن محمّد في السند، وهي وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيحة السند إلى الرضا عليه السلام، وأما وفق مباني السيّد الأستاذ دامت بركاته ومرجع الطائفة فهي ضعيفة بالمعلى، هذا من ناحية السند. أما ناحية الاستيثاق بالصدور فلا ريب بصحة صدورها من المعصوم عليه السلام كما بيّناه في أول الباب هي وروايات هذا الباب أجمعها.

---

(١) في «بف» وحاشية «بح»: «عن قوله».

(٢) تفسير القمّي، ج٢، ص٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوّله وآخره؛ تفسير فرات، ص٢٣٣، ح٣١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص٢٣٣، ح٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٠، ص٢٥٦، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام؛ وفيه، ج٢، ح٩، ص٢٥٦، عن أبي مخلّد الخيّاط، عن أبي جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٧، ص٥٢١.

(٣) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٣.

١٨ - بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٣٧ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أحمد بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿وَما تُغْنِي الْآياتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ﴾[١] قَالَ: «الْآيَاتُ هُمُ[٢] الْأَئِمَّةُ، وَالنُّذُرُ هُمُ[٣] الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ»[٤].

رجال السند:

الحسين بن محمّد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٥]؛ معلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[٦]، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ وأحمد بن محمّد بن عبد الله هو الأنباري المار مجهول[٧]، لم يرد إلّا من طريق المعلى في روايات تعج بالضعفاء، كحال هذه الرواية، والرقي المختلف في شأنه والمثير للجدل ممن مرّ[٨]، وتفصيل الكلام في أحمد بن هلال، وعلّي بن أمية.

---

(١) يونس (١٠): ١٠١.

(٢) في «بف» والوافي وتفسير القمّي: - «هم».

(٣) في «بف» والوافي وتفسير القمّي: - «هم».

(٤) تفسير القمّي، ج١، ص٣٢٠، عن الحسين بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١٠٣٩، ص٥٢٢.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٧) مرّ في ج٤، ح٥١٥.

(٨) ذكرنا الاختلاف فيه وجهالته به عندنا، انظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٣، ح ٣٤٠.

٥ أحمد بن هلال:

والمشهور بهذا الاسم هو العبرتائي، ولكن الموضع الطبقي لا يتناسب معه، فأحمد بن هلال العبرتائي ولد سنة (١٨٠هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧هـ) مما يشير بوضوح إلى كونه من السابعة، أي من جيل معلى بن محمّد البصري، فكيف يروي شيخ معلى بن محمّد الأنباري عنه، إذ المفروض أن أحمد بن هلال هو من يكون راويا عنه لا العكس.

ويظهر أن للرواية سندين؛ الأوّل عن الحسين بن محمّد عن معلى عن أحمد الأنباري، وعليّ بن محمّد عن أحمد بن هلال، أو محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد عن أحمد بن هلال جميعا عن عليّ بن أمية عن الرقي.

وبيان وقوع التصحيف في سند الرواية الثاني أن الطرق المشهورة من الكليني لأحمد بن هلال أما عن طريق عليّ بن محمّد، وهذا يصحف إلى معلى بن محمّد، ومن ثم يحذفه الناسخ؛ لتوهم أنه تكرار لاسم راوٍ في الرواية، أو عن طريق محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد وهو صاحب النوادر، وهنا أيضاً يمكن حدوث التصحيف من جراء اختلاط الأنباري المسمى أحمد بن محمّد مع محمّد بن أحمد، ومن ثم حذف أحدهما من قبل الناسخ فيما لو سقط اسم العطار قبل ذلك.

وأحمد بن هلال يكنى بأبي جعفر، من بني الجنيد، بغدادي، من قرية عبرتا، يلقب بالهلالي والكرخي أيضاً[١]، قال النجاشي: «صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد ورد فيه ذموم من سيدنا أبي محمّد العسكري عليه السلام»[٢]. وقد نبّه السيّد الأستاذ على غرابة ذلك؛ إذ التوقيع الذام إنما خرج سنة وفاة العبرتائي (٢٦٧هـ) في حين أن وفاة الإمام العسكري كانت سنة (٢٦٠ هـ)، فالتوقيع يعود إلى الإمام الحجة وليس للعسكري[٣]،

---

(١) يلاحظ القبسات، ج١، ص١٨٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨٣، ت١٩٩.

(٣) يلاحظ القيسات، ح١، ص١٨٩.

وقال الشيخ: غال[١]، متهم في الدين[٢]، ورد فيه ذم[٣]، وضعفه في الاستبصار[٤]، وقال الصدوق: مجروح عند أصحابنا، وقال أيضا: مجروح عند مشايخنا رضي الله عنهم، وأنه لا يجوز استعمال ما تفرد به من رواية[٥]. واستثنوه فيمن استثنوا من روايات النوادر، وذمومه كثيرة. ووصفه سعد بن عبد الله – كما نقل الصدوق عن ابن الوليد عن سعد – برجوعه من التشيّع إلى النصب[٦]. وقد روى في كامل الزيارات، بل وفي التفسير، ووثقه في المعجم لهذا[٧]، ولعله خلاف مبناه من توثيقه من يرد في التفسير مشروطاً بعدم التضعيف له من جهة أخرى، اللهم إلّا أن يقال: إنه قدست نفسه لم يستظهر من وصف الشّيخ في الاستبصار الضعف.

٥ أمية بن علي:

أبو محمّد القيسي الشامي، قال ابن الغضائري: «في عداد القميين، ضعيف الرواية، في مذهبه ارتفاع»[٨]، قال النجاشي: «ضعفه أصحابنا»[٩] وراوي كتابه أحمد بن هلال، روى في التفسير وكامل الزيارات. استقرب السيّد البروجردي في طبقات الكافي والكشي والنجاشي والتهذيب كونه من السادسة. ويظهر جلياً من رواياته بقاءه بعد سنة (٢٠٩هـ) وأنه من السادسة.

---

(١) رجال الشيخ، الشّيخ الطوسي، ص٣٨٤، ت٥٦٤٧.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٨٣، ت١٠٧.

(٣) الغيبة، الشّيخ الطوسي، ص٣٥٣، ح٣١٣؛ وص٣٩٩، ح٣٧٤.

(٤) الاستبصار، الشّيخ الطوسي، ج٣، ص٢٨؛ وص٣٥١

(٥) كمال الدين وتمام النعمة، الشّيخ الصدوق، ص٧٦.

(٦) كمال الدين وتمام النعمة، الشّيخ الصدوق، ص٧٦.

(٧) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٣، ص١٥٣.

(٨) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٣٨، ت٦.

(٩) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٥، ت٢٦٤.

تحقيق الصدور:

سـند الرواية مليء بالمشـاكل، ولم نتمكن من أن نثق بصدورها من جهة أخرى، وقد ذكر العلّامة المجلسي أيضاً ضعف السـند[1]، وهي أيضاً ضعيفة السند وفق مبنى السيّد مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته.

---

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٣.

٥٣٨/ ٢. أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا﴾[١]: «يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ»[٢].

رجال السند:

أحمد بن مهران، شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليه غير مرة خلافًا لعادته، مع أن العلّامة نقل تضعيف ابن الغضائري له، وهو من كبار الثامنة[٣]، وهو من ذوي الأسناد العالية[٤]؛ وعبد العظيم الحسني أبو القاسم الهاشمي، العابد المرضي، صاحب المزار المعروف بالري، توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرّ سابقا[٥]. ويبقى الكلام في حال موسى بن محمّد العجلي، ومزيد تفصيل ليونس بن يعقوب.

٥ موسى بن محمّد العجلي:

وهذا الرجل لم يرد إلّا في روايتين لعبد العظيم الحسني يروي فيها عن يونس بن يعقوب في تأويل آية من القرآن في شأن الأئمة ﷺ، ولم نحظ بطريق لمعرفته.

ولا يبعد أن يكون عنوانا مموها أو مخترعا للتقية التي كان يمر بها عبد العظيم الحسني، مما يستدعي أن يخفي أسماء مشايخه، أو يستعمل أسماءً مجهولة للتعمية.

---

(١) القمر (٥٤): ٤٢.

(٢) تفسير القمّي، ج١، ص١٩٩، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١٠٤٠، ص٥٢٢.

(٣) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٩٩، ت٨٩.

(٤) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج٣، ح٣١٨.

٥ يونس بن يعقوب:

وقـد تطرقنا لحاله سـابقا[١]، ولا بأس بذكر بعض من أحواله، هـو أبو عليّ «يونس بـن يعقوب بن قيس الجلاب البجلي الدهني، أُمه منية بنت عمار بن أبي معاوية الدهني، أخـت معاويـة بن عـمار، اختص بـأبي عبـد الله وأبي الحسـن عليهما السلام، وكان يتـوكل لأبي الحسـن عليه السلام، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام، فتولى أمره وكان حظيا عندهم، موثقا، وكان قـد قال بعبـد الله، ورجع، له كتاب الحـج»[٢]، كل ذلك كما عـن النجاشي. وأما الشّـيخ فقد وثقه أيضـاً مرة عند عـدّه في أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخـرى عند عدّه في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال فيه: أنه ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٣]. وعدّه المفيد في رسـالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعـن عليهم. وروى عنه الثلاثة؛ محمّد بن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي. وروى في كامل الزيارات والتفسير، وفيه روايات.

فعـن الكشي قال: «حدثني حمدويه، ذكره عن بعـض أصحابه أن يونس بن يعقوب فطحي، كوفي، مات بالمدينة وكفنه الرضا عليه السلام»[٤].

وروايـات أخرى دالة على عناية الإمام الرضا عليه السلام به بعد موته، ولعل من الروايات المهمة ما رواه الكشي عن أشـياخه «علي بن الحسـن، قال: حدّثني محمّد بن الوليد، عن صفـوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسـن الرضا عليه السلام: جعلت فـداك، سرني ما فعلت بيونس. قال: فقال لي: أليس بما صنع الله بيونس أن نقله من العراق إلى جوار نبيه صلى الله عليه وآله»[٥].

فإنها تدل على منزلته عند صفوان بن يحيى، ولكن السـند الفطحي من عليّ إلى محمّد بـن الوليد الخزاز مع تزكيـة فطحي أو من وصف بذلك كيونـس وخصوصا بعد موته

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح١٠٤، ص٤٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٦، ت١٢٠٧.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٣٦٨، ت٥٤٧٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٧٢٠، ص٦٨٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج٢، ح٧٢٣، ص٦٨٥

يوجب الريبة بملاحظة الظروف الاجتماعية التاريخية.

وكنا قد فصلنا الكلام في هذه الروايات سابقا، وتطرقنا لبعض الجهات التي نتطرق إليها هنا[١].

وعلى كل تقدير فيونس بن يعقوب من ثقات الخامسة ممن توفي في حدود العقد التاسع بعد المائة.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي حول هذا السند: «ضعيف»[٢]. وهو ضعيف ومرسل، نعم رويت هذه الرواية في كتاب أبي الجارود بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام وقد وصلتنا ضمن تفسير القمي، ولكن السند هناك أيضاً ضعيف لا يعتد به، وأما السند هنا فاشتمل على جهالة وإرسال في حلقاته.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٠٤، ص٤٧٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٤.

٥٣٩/ ٣. مُحَمَّـدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[1] بْنِ أبي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّـدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أبي حَمْزَةَ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[2]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ الشِّـيعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِـيرِ هذِهِ الْآيَةِ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾؟[3] قَالَ: «ذلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِـئْتُ أَخْبَرْتُهُمْ، وَإِنْ شِئْتُ لَمْ أُخْبِرْهُمْ» ثُمَّ[4] قَالَ: «لكِنِّي أُخْبِرُكَ بِتَفْسِـيرِهَا». قُلْتُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾؟ قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أمير الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِ، كَانَ أمير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا للهِ - عَزَّ وَجَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَلَا للهِ مِنْ[5] نَبَأٍ[6] أَعْظَمُ مِنِّي»[7].

رجال السند:

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر الأشـعري، القمي العطار، شـيخ الكليني، قمي، ثقة عـين، شـيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، توفي قرابة سـنة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛

---

(١) في «و، بح»: - «محمّد».

(٢) في «ض»: - «له».

(٣) النبأ (٧٨): ١-٢.

(٤) في «بح»: - «ثمّ».

(٥) في «ض، بس، بف»: - «من».

(٦) في البصائر: + «عظيم».

(٧) بصائر الدرجات، ص٩٦، ح٣، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير وغيره (والمذكور في بعض نسـخه: أو غـيره) عن محمّد بـن الفضيل، مع زيادة في آخره؛ تفسـير فـرات، ص٥٣٣، ح٦٨٥ وح٦٨٦، بسـند آخر عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف؛ تفسـير القمّي، ج٢، ص٤٠١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول» مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتـاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف مـن التنزيل في الولاية، ح١١٢١؛ الـوافي، ج٣، ح١٠٤١، ص٥٢٣.

وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، كبير قم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[١]؛ ومحمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[٢]؛ ومحمّد بن الفضيل هو ابن كثير الصيرفي الأزدي الذي ضعفه الشّيخ وذكر أنه يرمى بالغلو[٣]، وهو من الخامسة[٤]، وهو يروي كما في هذا السند عن أبي حمزة، وهو ثابت بن دينار الثمالي، وهو من مشاهير ثقات الرابعة[٥].

تحقيق الصدور:

السند فيه نقطتي ضعف الأولى بالترديد في الطبقة السادسة بين ابن أبي عمير وغيره، وكون الراوي في الخامسة محمّد بن الفضيل بن كثير الصيرفي المرمي بالغلو والضعف. ذكر العلّامة المجلسي أن السند مجهول[٦]، نعم رويت مقالة أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الرواية بأسناد عدّة في الواصل من تفسير القمي وتفسير فرات الكوفي مما يضفي نوعا من الوثاقة بصدور ذلك الجزء منها عنه عليه السلام.

---

(١) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٥، ت٥٤٢٣.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٥) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٢، ص٤١٥.

١٩ - بَابُ مَا فَرَضَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْكَوْنِ مَعَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٥٤٠/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أحمد بْنِ عَائِذٍ[١]، عَنِ ابْنِ أذينة، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[٢] قَالَ: «إِيَّانَا عَنى»[٣].

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه الأشعري وشيخه الوشاء فيها[٤]؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار[٥]، وهو الحلّال أبو علي، أحمسي بجلي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعدُّ الشّيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهمٌ منه رحمه الله، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٥١، ح١، عن الحسين بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، لكنّ الموجود في بعض مخطوطاته توسُّط معلّى بن محمّد بين «الحسين بن محمّد» وبين «الحسن بن علي» وهو الصواب؛ فإنّ الحسن بن عليّ الراوي عن أحمد بن عائذ، هو الوشّاء، ويروي الحسين بن محمّد عنه بتوسّط معلّى بن محمّد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٤٦١ - ٤٦٤، ص٤٦٧ - ٤٧٠.

(٢) التوبة (٩): ١١٩.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥١، ح١، عن الحسين بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ؛ الوافي، ج٢، ح٥٦٤، ص١٠٨.

(٤) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص١٣٦.

(٥) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

كما ذهب إليه السيّد البروجردي تَدَّتُ، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[١]؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف[٣]، وهي صحيحة عند السيّد الخوئي قدست نفسه، وقد رواها الصفار قال: حدّثنا الحسين بن محمّد عن الحسن بن عليّ عن أحمد بن عايذ عن ابن أذينة عن بريد العجلي، ولكن لا يخفى السقط في هذا السند، فإن الحسين بن محمّد الأشعري إنما يروي عن الحسن بن عليّ الوشاء بواسطة المعلى بن محمّد وهو عين السند في الكافي، بل يظهر أن الكليني إنما أخذ تلك الرواية من البصائر وأن نسخة البصائر الحالية قد سقط منها اسم المعلى بن محمّد.

لكن مع ضعف السند وعدم وجود سند رديف، إلّا أننا لاحظنا أن هناك روايات عدّة لبريد بن معاوية في هذا الصدد فليس من جزاف القول أن تكون موثوقة الصدور.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤١٦.

٥٤١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قَالَ عليه السلام: «الصَّادِقُونَ هُمُ[١] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَ[٢] الصِّدِّيقُونَ[٣] بِطَاعَتِهِمْ»[٤].

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو العطار شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥]، نعم يمكن أن يكون المقصود زميله الثقة الآخر صاحب المحاسن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ وابن أبي نصر هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، الثقة الجليل[٦]، من أشهر رواة السادسة، توفي سنة (٢٢١هـ).

تحقيق الصدور:

سند الرواية في غاية الاعتبار، وقرب الأسناد، ولا خلاف في صحة هذا السند، ذكر العلّامة المجلسي أيضاً صحته في مرآة العقول[٧].

---

(١) في «بف» والبصائر: - «هم».

(٢) في البصائر: - «و».

(٣) «الصِدّيق» - مثال الفِسّيق -: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدّق قوله بالعمل. الصحاح، ج٤، ص١٥٠٦ (صدق).

(٤) بصائر الدرجات، ص٥١، ح٢، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الرضا عليه السلام؛ الوافي، ج٢، ح٥٦٣، ص١٠٧.

(٥) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢١.

٣/٥٤٢. أَحمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[1]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاةً تُشْبِهُ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَمُوتَ مِيتَةً تُشْبِهُ مِيتَةَ[2] الشُّهَدَاءِ، وَيَسْكُنَ الْجِنَانَ الَّتِي غَرَسَهَا الرَّحْمٰنُ[3]، فَلْيَتَوَلَّ[4] عَلِيّاً، وَلْيُوَالِ[5] وَلِيَّهُ[6]، وَلْيَقْتَدِ بِالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِتْرَتِي، خُلِقُوا مِنْ طِينَتِي[7]؛ اللّٰهُمَّ ارْزُقْهُمْ

---

(١) هكذا في «ض» وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، يؤيّد ذلك – مضافاً إلى ما تقدّم في الكافي، ذيل ح٤٤٦ – ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص٦٨، ح١ عن محمّد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح٦٨٨ من رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذاك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص٣١٣، ح٣. ويؤيّده أيضاً رواية محمّد بن الحسن [الصفّار] عن محمّد بن عبدالحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص٣٦٤، الرقم٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص٥٠، الرقم٦٣؛ وص٣٢٤، الرقم٥٠٣؛ وص٣٤٥، الرقم٥٤٤؛ وص٤٠٠، الرقم٦٠٧. وأمّا ما ورد في بعض الأسناد من رواية محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبدالحميد، فمحمّد بن الحسين في هذه الموارد مصحّف إمّا من محمّد بن الحسن – كما في ما نحن فيه –، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لا يسعه المقام.

(٢) في «بح»: «موته».

(٣) في «بح، بس»: «الله». والمراد بغرسه إيّاها: إنشاؤها بقول «كن» ومجرّد التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣١٢؛ الوافي، ج٢، ص١٠٤.

(٤) «فليتولّ»، أي فليتّخذه وليّاً، أي إماماً. يقال: تولّاه، أي اتّخذه وليّاً. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٦١ (ولي).

(٥) في «بح»: «وليتوال».

(٦) «الموالاة»: ضدّ المعاداة، والوليّ هنا بمعنى المحبّ والناصر. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٥٣٠ (ولي)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٢.

(٧) «الطينَة»: الخلقة والجبلّة والأصل. راجع: لسان العرب، ج١٣، ص٢٧٠ (طين).

فَهْمِي[١] وَعِلْمِي، وَوَيْلٌ لِلْمُخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ أُمَّتِي؛ اللهُمَّ لاَ تُنِلْهُمْ شَفَاعَتِي[٢]»[٣].

رجال السند:

أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار والعاصمي غير مرة مجتمعين، عن محمّد بن الحسن الصفار، صاحب البصائر، وكلا الشيخين ممن مرَّ سرد أحوالهم؛ فمحمد بن يحيى قمي، ثقة، من الثامنة[٤]؛ وأحمد بن محمّد العاصمي كوفي، ثقة، سكن بغداد، من الثامنة[٥]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار الثقة، صاحب البصائر، من كبار الثامنة[٦]، وما يرد في أغلب النسخ من كونه في هذا الموضع محمّد بن الحسين، فليس صوابا، بل المتعاهد رواية شيخي الكليني معا عن الصفار، وقد أشار محققو طبعة الحديث في هامشهم المنقول هنا أيضاً إلى قرائن عدّة تؤكد هذا التصحيف؛ ومحمّد بن عبد الحميد هو محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار، ثقة على الصحيح، وكان السيّد الخوئي قدست نفسه قد وثقه باعتبار وروده في كامل الزيارات، واعتبر كلمة الثقة الواردة في ترجمته في النجاشي إنما هي في حق أبيه، ثم سحب التوثيق حين تراجع عن رأيه في توثيق جميع رواة كامل الزيارة واقتصار ذلك على مشايخ ابن قولويه منهم،

---

(١) «الفهم»: المعرفة بالقلب، وسرعة الفهم: جودة الذهن وشدّة ذكائه، والعلم: مطلق الإدراك. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣١٣.

(٢) «لا تُنِلهُمْ»، أي لا تُصِبْهُمْ. يقال: نال خيراً يَنالُ نيلًا، أي أصاب، وأناله غيره. راجع: الصحاح، ج٥، ص١٨٣٨ (نيل).

(٣) بصائر الدرجات، ص٦٨، ح١ عن محمّد بن عبد الحميد. وفيه، ص٦٨، ح٢، بسند آخر عن سعد بن طريف؛ الأمالي للطوسي، ص٥٧٨، المجلس٢٣، ح٩، بسند آخر، عن أبي ذرّ، عن النبيّ ﷺ وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٥٥٨، ص١٠٤.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٦) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

وقد فصلّنا في ذلك سابقا[١]، أما الطبقة فقد ردد السيد البروجردي (قدست نفسه) في طبقته بين أحداث السادسة وكبار السابعة، وكبار السادسة، والسادسة المعمرة، والسادسة فحسب، ويلاحظ في هذا السند رواية الصفار عنه وهو من كبار الثامنة، وروايته عن منصور بن يونس وهو من الخامسة، ولو عُدَّ من السادسة فحسب كما ذهبنا إليه في كتاب الألف[٢] فلا يستقيم هذا السند؛ ومنصور بن يونس السراج ثقة، واقفي، من الخامسة[٣]؛ وسعد بن طريف الإسكاف الخفاف، كان قاضيا، ممن قبلنا روايته لقول الشيخ، وهو كوفي، من الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

ربما يتوهم الإرسال بين الصفار ومحمّد بن عبد الحميد، لكون الأوّل من كبار الثامنة والثاني من السادسة، ولكن لا يمكن التشكيك في شيخوخة الصفار عند ابن عبد الحميد فقد روى عنه في البصائر مكررا بصيغة (حدثني) تارة منفردا، وأخرى مع غيره من مشايخ الصفار، وقد كان في رواياته واسطة للخامسة، كما هو الحال في هذه الرواية حيث يتوسط ابن عبد الحميد بين الصفار وبين رجال الطبقة الخامسة، فلا إشكال في السند من هذه الناحية.

قال العلّامة المجلسي: «مختلف فيه كالموثق»[٥]، والظاهر أن الاختلاف إنما هو من ناحية سعد بن طريف حيث ضعفه ابن الغضائري، ووصفه النجاشي بأنه ممن يعرف حديثه وينكر، وأما التوثيق وليس الصحة فباعتبار وقف منصور بن يونس، وعدم كونه من الفرقة المحقة بعد جحده للمال كما ذكر الخشاب في كتاب الواقفة الذي لم يصل إلينا، وحكاه الكشي فيما اختاره الشّيخ في الاختيار.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٦٢، ص٢١٦.

(٢) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٤٦٦، ت٧٨٣.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

(٤) ينظر: ج١، ح٢، ص٦٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢١.

٥٤٣/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - يَقُولُ: اسْتِكْمَالُ[1] حُجَّتِي[2] عَلَى الْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ: مَنْ تَرَكَ وَلَايَةَ[3] عَلِيٍّ، وَوَالى أَعْدَاءَهُ، وَأَنْكَرَ فَضْلَهُ وَفَضْلَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنَّ فَضْلَكَ فَضْلُهُمْ، وَطَاعَتَكَ طَاعَتُهُمْ، وَحَقَّكَ حَقُّهُمْ، وَمَعْصِيَتَكَ مَعْصِيَتُهُمْ، وَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرى فِيهِمْ رُوحُكَ، وَرُوحُكَ[4] مَا جَرى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ، وَهُمْ عِتْرَتُكَ مِنْ طِينَتِكَ وَلَحْمِكَ وَدَمِكَ، وَقَدْ أَجْرَى اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ[5] قَبْلَكَ، وَهُمْ خُزَّانِي عَلى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، حَقٌّ عَلَيَّ لَقَدِ اصْطَفَيْتُهُمْ[6] وَانْتَجَبْتُهُمْ[7] وَأَخْلَصْتُهُمْ وَارْتَضَيْتُهُمْ، وَنَجَا مَنْ أَحَبَّهُمْ وَوَالَاهُمْ وَسَلَّمَ لِفَضْلِهِمْ، وَلَقَدْ أَتَانِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَحِبَّائِهِمْ وَالْمُسَلِّمِينَ لِفَضْلِهِمْ»[8].

---

(١) استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

(٢) «استكمال حجّتي» مبتدأ، و«على الأشقياء» خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسّره. راجع: الوافي، ج٢، ص١٠٧؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٢.

(٣) «الوَلاية»: الإمارة والسلطنة. و«الوِلاية»: المحبّة والطاعة. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٢٨ (ولا)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٢.

(٤) في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «رَوْحك» الثاني - بمعنى الراحة والرحمة، كناية عن الألطاف الربّانيّة - محتمل عند المازندراني، متعيّن عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣١٤؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٢.

(٥) في «ج»: + «من».

(٦) قال المجلسي في مرآة العقول: «لقد اصطفيتهم، اللام جواب القسم؛ لأنّ قوله: حقّ عليّ، بمنزلة القسم، أو «حقّ» خبر مبتدأ محذوف، وقوله: لقد اصطفيتهم، استيناف بيانيّ».

(٧) «انتجبهم»، أي اختارهم واصطفاهم. راجع: الصحاح، ج١، ص٢٢٢ (نجب).

(٨) الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله...، ح٥١٢، مع نقيصة. بصائر الدرجات، ص٧٤، ح٣، عن محمّد بن الحسين؛ وفيه، ص١٠٥، ح١٢، عن محمّد بن الحسين، مع نقيصة؛

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شـيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[١]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة[٢]؛ والنضر بن شعيب مجهول لا يعرف، من السادسة، وقد مـرَّ الكلام فيه[٣]؛ وأما محمّد بن الفضيل، فهـو الأزدي الضعيف بدلالة روايته عن أبي حمزة، وقد مرَّ إجمال حاله[٤]، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجردي تتُّ في طبقات الكافي أنه من السادسة[٥]، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمّد بن عيسى اليقطيني، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظير هذا السـند حيث يروي عنه ابن أبي الخطاب بواسـطة النضر بن شعيب، وكـما في بقية أسـنادهما إليه. وهـو ممن أدرك أبا عبـد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمـزة الثمالي المتوفى سـنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمـر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسـة في جُلِّ أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠هـ)[٦].

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهـول»[٧]. والرواية مأخوذة من البصائر وهي ممن لا يمكن إثبات صدورهـا، خاصة مع رواية محمّد بن الفضيل الأزدي لها في كل مواردها وهو لا يؤتمن على حديث.

الوافي، ج٢، ح٥٦٢، ص١٠٦.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٢، ص ١٤، ح٣٨.

(٣) ينظر: ج٤، ح٥١٢.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٥) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي، ج٤، ص٣٧٨.

(٦) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٢.

٥٤٤/ ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أبي المُغْرَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ[١]، عَنْ أبان بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ جَنَّةَ عَدْنٍ[٢] الَّتِي غَرَسَهَا الله[٣] رَبِّي[٤] بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبي طَالِبٍ عليه السلام، وَلْيَتَوَلَّ[٥] وَلِيَّهُ، وَلْيُعَادِ عَدُوَّهُ، وَلْيُسَلِّمْ لِلْأَوْصِيَاءِ[٦] مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِتْرَتِي مِنْ لَحْمِي وَدَمِي، أَعْطَاهُمُ الله فَهْمِي وَعِلْمِي، إِلى الله أَشْكُو أَمْرَ أُمَّتِي الْمُنْكِرِينَ لِفَضْلِهِمْ، الْقَاطِعِينَ فِيهِمْ صِلَتِي[٧]، وَأَيْمُ الله[٨]، لَيَقْتُلُنَّ ابْنِي[٩]، لَا أَنَالَهُمُ

(١) في «ض، و»: «مسلم». والرجل مجهول لم نعرفه.

(٢) «العدن» في اللغة: الإقامة وقال العلّامة المجلسي: «وجنّة العدن اسم لمدينة الجنّة، وهي مسكن الأنبياء والعلماء والشهداء والأئمّة العدل...» راجع: النهاية، ج٣، ص١٩٢ (عدن)؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٣.

(٣) في «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي والبصائر، ص٦٩ و٧٢: - «الله».

(٤) في «ض»: - «ربّي».

(٥) في حاشية «بح»: «وليوال».

(٦) في البصائر، ص٦٩ و٧٢: «وليأتمّ بالأوصياء» بدل «وليسلّم للأوصياء».

(٧) «الصلة»: إمّا مصدر وَصَل، بمعنى اتّصل. أو اسم بمعنى الجائزة والعطيّة. راجع: النهاية، ج٥، ص١٩٣ (وصل).

(٨) قال الجوهري في الصحاح، ج٦، ص٢٢٢١ (يمن): «أَيْمُنُ الله: اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند الأكثر، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لَيْمُنُ الله، فتذهب الألف في الوصل. وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: أيْمُنُ الله قسمي، وأيْمُنُ الله ما أقسم به. وربّما حذفوا منه النون، فقالوا: أيْمُ الله وأيم الله، وربّما حذفوا غيرها، فقالوا: أَمُ الله، مُ الله، م الله، مُنُ الله، مَنَ الله، مِنِ الله». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وأيم - بفتح الهمزة وسكون الياء - مبتدأ مضاف، وأصله أيْمُن جمع يمين، وخبره محذوف وهو يميني».

(٩) في البصائر، ص٧٢: + «يعني الحسن». وفي مرآة العقول: «والمراد بالابن الحسين عليه السلام. وربّما يقرأ

اللهُ شَفَاعَتِي»[١].

رجال السند:

مرَّ نظير هذا السند مرات؛ منها في هذا الجزء في باب أن الأرض لا تخلو من حُجّة[٢]، نعم كان الكليني قد بدأ ذلك الموضع بمحمد بن يحيى، وهنا بدأ السند بالعدّة التي أحد أفرادها هو محمّد بن يحيى، ولا كلام في وضوح السند إلى الحسين بن سعيد، ولكن الكلام في سند ابن سعيد إلى المعصوم عليه السلام.

فضالة بن أيوب ثقة في الحديث، مستقيم في الدين، عربي صميم، أهوازي، من صغار الخامسة[٣]؛ أبو المغراء هو حميد بن مثنى الصيرفي، ثقة، عربي، كوفي، من الخامسة[٤]؛ ومحمّد بن سالم في هذا السند لا يعرف من هو في الرجال، نعم في بعض النسخ محمّد بن مسلم، فإذا كان هو فهو الثقة الجليل المعروف، كوفي، توفي سنة (١٥٠هـ)، وهو من الرابعة[٥]؛ أما أبان بن تغلب فهو المشهور، ثقة، عظيم المنزلة، كوفي، توفي سنة (١٤١هـ)، وهو من كبار الرابعة[٦].

بصيغة التثنية إشارة إلى الحسن والحسين عليهما السلام».

(١) بصائر الدرجات، ص٧٠، ح١٠، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ وفيه، ص٦٩، ح٥، بسنده عن محمّد بن سالم؛ وفيه، ص٧٢، ح١٧، بسنده عن أبان بن تغلب. وفي الأمالي للصدوق، ص٣٦، المجلس٩، ح١١، بسند آخر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف؛ الوافي، ج٢، ح٥٥٩، ص١٠٤.

(٢) ينظر: ح٤٥٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج٢، ح١٩٠، ص٧٣٣.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١، ص٤٢.

(٦) مرت ترجمته في ج٢، ح٤٤، ص١٢٣.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي فيه أنه مجهول[١]؛ وذلك لمكان محمّد بن سالم في السند كما يبدو، ولكن السند مع فرض التصحيف من محمّد بن مسلم فهو صحيح، وأما مع كون الراوي هو محمّد بن سالم؛ فلا ريب أيضاً من الوثوق بالصدور؛ إذ هذه الرواية يمكن عدّها من الروايات التي بلغت حدَّ التواتر، فقد رويت في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة متنوعة.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٣.

٥٤٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْقَهَّارِ[١]، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِيهَا رَبِّي، وَيَتَمَسَّكَ بِقَضِيبٍ[٢] غَرَسَهُ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَايُدْخِلُونَكُمْ فِي بَابِ ضَلَالٍ، وَلَا يُخْرِجُونَكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى، فَلَا تُعَلِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ[٣] وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتّى يَرِدَا[٤] عَلَيَّ الْحَوْضَ هكَذَا - وَضَمَّ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ - وَعَرْضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ[٥] إِلى أَيْلَةَ[٦]، قُدْحَانُ[٧]

---

(١) كذا في النسخ والمطبوع. وفي بصائر الدرجات، ص٦٩، ح٦: «عبد القاهر». ولا يبعد صحّته، وأن يكون عبد القاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشّيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص٢٤٢، الرقم١ ٣٣٤.

(٢) في حاشية «بف»: «بقضيبي». و«القضيب»: الغصن، وهو ما تشعّب عن ساق الشجرة. والجمع: القُضبان. راجع: الصحاح، ج١، ص٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلّه صلى الله عليه وآله كنّى بالقضيب المغروس بيد الربّ عن شجرة أهل البيت عليهم السلام شجرة طوبى».

(٣) في «بح»: «بيني». والمراد بعدم الفرق بينهم وبين الكتاب، عدم مزايلتهم عن علمه، وعدم مزايلته عمّا يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالحوض: الكوثر، وتأويله العلم. الوافي، ج٢، ص١٠٦.

(٤) في حاشية «ف»: «يردوا معه».

(٥) في شرح المازندراني: «الصنعاء».

(٦) في البصائر: «أبلة». و«أَيْلَةُ»: جبل بين مكّة ومدينة قرب يَنْبُعَ، وبلد بين ينبع ومصر. و«إيلَةُ» بالكسر: قرية بباخَرْز. وموضعان آخران. القاموس المحيط، ج٢، ص١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي أكثر روايات الحوض في سائر الكتب: بضمّ الألف والباء الموحّدة واللام المشدّدة، وهي بلد قرب بصرة في الجانب البحريّ، ولعلّه موضع البصرة اليوم».

(٧) «قُدْحان»: جمع قَدَح - على ما نقله الفيض في الوافي عن المهذّب - وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروي الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار. ويجمع على أقداح. وراجع: القاموس المحيط، ج١، ص٣٥٤ (قدح).

فِضَّةٍ وَذَهَبٍ[١] عَدَدَ النُّجُومِ»[٢].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٣]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة[٤]؛ وموسى بن سعدان كوفي ضعيف، سيأتي بيان حاله في هذا الحديث؛ وعبد الله بن القاسم؛ هو الحضرمي بدلالة رواية سعدان عنه، وورود بوصفه الحضرمي في الإمامة والتبصرة في نفس هذه الرواية[٥]، مرَّ تفصيل حاله وبيان ضعفه وطبقته[٦]؛ وعبد القهار لم يمر، وسيأتي بيانه أدناه؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة [٧]. ويبقى الكلام أسماء الرجال بين ابن أبي الخطاب وجابر.

---

(١) في شرح المازندراني: «ذهب وفضّة».

(٢) بصائر الدرجات، ص٦٩، ح٦، بسنده عن محمّد بن الحسين. وفيه، ص٧٠، ح٩؛ وص٧٢، ح١٨، بسند آخر إلى قوله: «فإنّهم أعلم منكم»؛ وفيه، ح١٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى قوله: «ولا يخرجونكم من باب هدى»؛ الأمالي للطوسي، ص٢٩٤، المجلس١٧، ح٤٨. بسند آخر مع اختلاف. راجع: الأمالي للطوسي، ص٥٧٨، المجلس٢٣، ح٩؛ الوافي، ج٢، ح٥٦٠، ص١٠٥.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٥) الإمامة والتبصرة، ابن بابويه، ص٤٣، ح٢٥.

(٦) ينظر: ج٢، ح١١١، ص٥٣٥.

(٧) مرت ترجمته في ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

٥ موسى بن سعدان:

كوفي، ضعيف في الحديث، توسط السادسة والسابعة في طبقته، تواجد في أسناد روايات يحتوشه فيها الضعفاء والغلاة، وقد ذكر ابن الغضائري ضعفه وغلوه.

قال ابن الغضائري: «موسى بن سعدان الحناط، كوفي، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ضعيف، في مذهبه غلو»[١].

وقال النجاشي: «موسى بن سعدان الحناط: ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب كثيرة منها كتاب الطوائف. أخبرنا محمّد بن محمّد، عن أبي غالب أحمد بن محمّد، قال: حدّثني جدي محمّد بن سليمان، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، به»[٢].

وقال الشيخ: «موسى بن سعدان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه»[٣]. وعدّه في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام ووصفه بالخياط[٤]، كما في المطبوع.

ومع أنه روى في كامل الزيارات وتفسير القمي إلّا أن ذلك لم يشفع له عند السيّد الخوئي قدست نفسه في أن يعتبره ثقة لأجل روايته في التفسير؛ وذلك لقول النجاشي كونه ضعيف في الحديث، وتأييد ذلك بما في كتاب ابن الغضائري من الذم فيه.

ولكن كما سيأتي في الحديث التالي أنه قدست نفسه وثق محمّد بن جمهور؛ لأنه روى في التفسير مع أن النجاشي قال فيه: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها»[٥]. وجاء أيضاً في كتاب ابن الغضائري ذم أشد من الذم في موسى بن سعدان!!

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٩٠، ت:١٢٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٤، ت١٠٧٢.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص٢٤٢، ت٧١٥.

(٤) رجال الشيخ، الشّيخ الطوسي، ص٣٤٤، ت٥١٣٦.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٧، ت٩٠١.

٥ عبد القهار:

لم يـرد هذا الاسـم إلّا في هذه الرواية، ولذا قد يحتمل التصحيف، ولكن لم يتوسـط بين عبد الله بن القاسم الحضرمي وجابر بن يزيد الجعفي، إلّا هذا الاسم في هذه الرواية في مصادرهـا المختلفة، نعم كتب في بعضها عبد القاهر، وفي البعض الآخر عبد القهار، ومـا ذلك إلّا لأن الخطوط القديمة كانت تكتبه بشـكل (عبد القهر) اعتمادا على الألف المقصورة فاختلط الاسـمان، كما في هاشم وهشام حيث يكتب (هشم) فيختلط الاسمان في كثـير من الموارد، فهذا الاسـم غايـة في الظلام. ولا يبعد أن يكـون مخترعًا من راويه الضعيف عبد الله بن القاسم.

تحقيق الصدور:

وصـف العلّامة المجلسي الحديث بالضعف[١]، والسـند مظلم مـن ضعاف وغلاة ومجاهيل، نعم جزء من متن الرواية لا ريب في صدوره، وجزء آخر انفرد به هذا السند.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٤.

٧/٥٤٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام (١): «إِنَّ (٢) الرَّوْحَ (٣) وَالرَّاحَةَ وَالْفَلْجَ (٤) وَالْعَوْنَ (٥) وَالنَّجَاحَ (٦) وَالْبَرَكَةَ (٧) وَالْكَرَامَةَ (٨) وَالْمَغْفِرَةَ وَالْمُعَافَاةَ (٩) وَالْيُسْرَ (١٠) وَالْبُشْرى وَالرِّضْوَانَ وَالْقُرْبَ

---

(١) في مرآة العقول: «وكأنّه سقط منه: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله» كما يظهر من آخر الخبر».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «وإنّ».

(٣) في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مسند إليه، وقوله: من الله عزّ وجلّ، متعلّق بكلّ واحد من الأمور المذكورة، وقوله: لمن تولّى عليّاً، مسند». و«الرَّوْح»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. راجع: تاج العروس، ج٤، ص٥٨ (روح).

(٤) في «ب، ض، ف، بح» وحاشية «ج»: «الفلح». وفي حاشية «بح، بف»: «الفلاح». و«الفَلْج»: الظفر والفوز، يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. الصحاح، ج١، ص٣٣٥ (فلج).

(٥) في «بح»: «الفوز». و«العَوْن»: الظهير على الأمر، وكلّ شيء أعانك فهو عَوْنٌ لك؛ أو هو مصدر بمعنى الإعانة والمعاونة والمظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص٥٩٨؛ لسان العرب، ج١٣، ص٢٩٨-٢٩٩ (عون).

(٦) «النُّجْح والنجاح»: الظفر بالحوائج. الصحاح، ج١، ص٤٠٩ (نجح).

(٧) «البَرَكة»: الثبات والدوام، وهو من بَرَك البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والنماء. النهاية، ج١، ص١٢٠ (برك).

(٨) «الكَرامَةُ»: اسم من الإكرام والتكريم، وهما أن يُوصَلَ إلى الإنسان إكرامٌ، أي نفع لا يلحقه فيه غَضاضَة، أو أن يَجْعَل ما يوصَل إليه شيئاً كريماً، أي شريفاً. راجع: الصحاح، ج٥، ص٢٠٢١؛ المفردات للراغب، ص٧٠٧ (كرم).

(٩) قال الجوهري: عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك، أي يُغنيك عنهم ويُغنيهم عنك، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم». راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٤٣٢؛ النهاية، ج٣، ص٢٦٥ (عفو).

(١٠) في «بف»: «البشر».

وَالنَّصْرَ[١] وَالتَّمَكُّـنَ[٢] وَالرَّجَاءَ وَالْمَحَبَّةَ مِـنَ الله عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ تَـوَلَّى عَلِيّاً[٣] وَائْتَمَّ بِهِ[٤]، وَبَـرِئَ مِنْ عَدُوِّهِ، وَسَـلَّمَ لِفَضْلِهِ وَلِلْأَوْصِيَـاءِ مِنْ بَعْدِهِ، حَقّـاً[٥] عَلَيَّ[٦] أَنْ أُدْخِلَهُمْ فِي شَفَاعَتِي، وَحَقٌّ[٧] عَلى رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالى - أَنْ يَسْتَجِيبَ لِي فِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَتْبَاعِي، وَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي»[٨].

رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من

---

(١) في «ج، ض، ف»: «النصرة».

(٢) «التمكّن»: القدرة والاقتدار على الشيء. راجع: المصباح المنير، ص٥٧٧ (مكن).

(٣) قولـه: «تولىّ عليّاً»، أي اتّخذه عليه السلام وليّاً، أي إماماً، يقال: تـولّاه، أي اتّخذه وليّاً. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٦١ (ولي).

(٤) «ائتمّ به»، أي اقتدى به، من الائتمام بمعنى الاقتداء. راجع: الصحاح، ج٥، ص١٥٦٥ (أمم).

(٥) في شرح المازندراني: «وحقّاً».

(٦) حقّاً عليّ، مفعول مطلـق لفعل محذوف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج٢، ص٤٢٦: «ويحتمل أن يكـون «حقّاً» تأكيداً للجملة السـابقة... فيكون «عليّ» ابتـداء الكلام، أي واجب ولازم عليّ إدخالهم في شفاعتي». وراجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣١٩.

(٧) قرأه العلاّمة المازندراني فعلاً وقال: «قوله: «وحقّ على ربيّ» جملة فعليّة معطوفة على فعليّة سابقة».

(٨) المحاسـن، ص١٤٢، كتـاب الصفوة، ح٣٧، إلى قوله: «وائتمّ بـه»؛ وص١٥٢، كتاب الصفوة، ح٧٤، وفيهـما بسـند آخر، عـن أبي جعفر عليه السلام، عن رسـول الله صلى الله عليه وآله مع زيادة واختلاف يسـير؛ وفي بصائـر الدرجـات، ص٧٣، ح١؛ وفضائـل الشـيعة، ص٣٣، ح٢٨؛ والأمـالي للصدوق، ص١١١، المجلس٢٣، ح١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله - في حديث غدير - مـع اختلاف وزيادة. وفي تفسـير العيّاشي، ج١، ح٣٣، ص١٦٩، عـن أبي عبد الرحمن، عن أبي كلدة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسـول الله صلى الله عليه وآله مع اختلاف وزيادة في آخره؛ الوافي، ج٢، ح٥٦١، ص١٠٦.

الثامنة[١]؛ ومعلى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة[٢]، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير؛ ومحمّد بن جمهور هو العمي البصري، ضعيف، من السادسة[٣]، ووثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، بالرغم من ورود التضعيف فيه عند النجاشي، بل وابن الغضائري، وهذا خلاف مبناه، وخلاف ما جرى عليه الحال في موسى بن سعدان، حيث ضعف عند النجاشي وعند ابن الغضائري وبعبارات أقل شدة مما في محمّد جمهور وورد اسمه في رواة التفسير، لكنه لم يوثقه قدست نفسه؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة[٤]؛ والحسن بن زياد هنا هو الصيقل بدلالة توسطه بين فضالة والفضيل، ممن لم يرد فيه توثيق، وهو من صغار الرابعة[٥]؛ والفضيل بن يسار بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥ – ١٤٨هـ)، من الرابعة[٦].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[٧]. والسند وإن كان ضعيفا كما هو واضح، إلاّ أن الرواية موثقة الصدور، فقد رواها البرقي في المحاسن عن عليّ بن الحكم عن سعد بن أبي خلف عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام، وهو سند لا غبار عليه، ورواها الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن البرقي الأب عن خلف بن حماد عن محمّد القطبي، ولعله تصحيف عن الثقفي، فيكون السند أيضاً معتبرا؛ باعتبار أنه محمّد بن مسلم الثقفي. وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور.

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٣) مرت ترجمته في ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٤) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٥١٨.

(٦) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٥.

٢٠ - بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٤٧/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَجْلَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[1]: «قَالَ[2] رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: الذِّكْرُ أَنَا، وَالْأَئِمَّةُ أَهْلُ الذِّكْرِ». وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾[3]، قَالَ أَبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «نَحْنُ[4] قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ»[5].

رجال السند:

الحسين بن محمّد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[6]؛ ومعلى بن محمّد هو البصري، ضعيف، من السابعة[7]، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة[8]، ولا يمكن

---

(١) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٢) في حاشية «جو» والوسائل: «قال: قال».

(٣) الزخرف (٤٣): ٤٤.

(٤) في شرح المازندراني: «ونحن».

(٥) بصائر الدرجات، ص٦٠، ح١٣، بسند آخر؛ الوافي، ج٣، ح١٠٤٧، ص٥٢٦؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٦، ص٦٣؛ البحار، ج١٦، ح٥٥، ص٣٥٩.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٩.

أن يروي الوشاء عن عبد الله بن عجلان؛ لأن الأخير ممن توفي في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وهو من خواص الأئمة عليهم السلام، من الطبقة الرابعة، ولا يروي الوشاء عمن هو في مثل عمره، والواسطة المعروفة بينهما المثنى الحناط، ويؤكد كون الواسطة المحذوفة المثنى الحناط أن الصفار رواها بسنده إلى المثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان. ويبقى الكلام في عبد الله بن عجلان.

٥ عبد الله بن عجلان:

لم يذكر في فهارس المصنفين، ولذا لا نعلم عن صفاته الكثير إلّا مما رواه الكشي في شأنه، وما رواه هو في كتب الأحاديث، نعم وصفه الشّيخ والصدوق بكونه سكونيا، ووصفه في رجال البرقي بالكندي، وجاء في رواية من توصيفه بالأحمر، توفي في حياة أبي عبد الله عليه السلام كما يظهر من الروايات، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، فهو من الرابعة.

جاء في الاختيار عدّة روايات في شأنه:

الأولى: عن جعفر بن محمّد، قال: حدّثني عليّ بن الحسن بن فضال، عن أخويه: محمّد وأحمد عن أبيهم، عن ابن بكير، عن ميسر بن عبد العزيز، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: رأيت كأني على جبل، فيجيء الناس فيركبونه، فإذا كثروا عليه تصاعد بهم الجبل، فينتثرون عنه فيسقطون، فلم يبق معي إلّا عصابة يسيرة أنت منهم وصاحبك الأحمر، يعني عبد الله بن عجلان[1].

الثانية: حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، عن النضر بن سويد، عن يحيى بن الحلبي، عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: رأيت كأني على رأس جبل، والناس يصعدون عليه من كل جانب، حتى إذا كثروا عليه تطاول بهم في السماء، وجعل الناس يتساقطون عنه من كل جانب حتى لم يبق عليه منهم إلّا عصابة

---

(١) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٤٤٣، ص٥١٢.

يسيرة، يفعل ذلك خمس مرات، وكل ذلك يتساقط الناس عنه وتبقى تلك العصابة عليه، أما إن ميسر بن عبد العزيز وعبد الله بن عجلان في تلك العصابة، فما مكث بعد ذلك إلّا نحوا من سنتين حتى هلك صلوات الله عليه[1].

ويظهر من هاتين الروايتين أن الرجل من الثابتين، من الخاصة، نعم روى الكليني هذه الرواية وفيها (قيس بن عبد الله بن عجلان)[2]، وهو وهمٌ وتصحيف، ولا كلام في صدور هذه الرواية فالسندين إلى زرارة في رواية الكشي والكليني معتبرة بلا إشكال.

الثالثة: حدّثني خالد بن حامد الكشي، قال: حدّثني أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي، قال: حدّثني ابن أبي عمير، قال: حدّثني يحيى بن عمران الحلبي عن أيوب بن الحر، عن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وحدّثني ابن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قالا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: إن عبد الله بن عجلان مرض مرضه الذي مات فيه، وكان يقول: إني لا أموت من مرضي هذا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أيهات أيهات إن ذهب ابن عجلان لا عرَّفه الله قبيحًا من علمه، إن موسى بن عمران اختار قومه سبعين رجلا، فلما أخذتهم الرجفة كان موسى أول من قام منها، فقال: يا رب، أصحابي، قال: يا موسى إني أُبدلك بهم خيرا، قال: ربِّ إني وجدت ريحهم وعرفت أسمائهم، قال ذلك ثلاثا، فبعثهم الله أنبياء[3].

وهذه الرواية أيضاً صحيحة السند، بالنظر إلى سندها عن ابن مسعود، وتدل على عظم مكانة الرجل.

---

(١) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٤٤٤، ص٥١٢.

(٢) الكافي، الكليني، ج٨، ح٢٠٦، ص١٨٢.

(٣) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٤٤٥، ص٥١٢.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي في سندها: «ضعيف على المشهور»[١]. ولكن الرواية موثوقة الصدور مضمونا، فالفقرة الأوّلى من هذه الرواية أوردها الصفار في بصائره عن عبد الله بن عجلان ببعض اختلاف في السند والمتن[٢]، والأمر يحتاج مقارنة ومزاوجة بين ما روي في الكافي عن ابن عجلان وما رواه في البصائر عنه.

أولاً: يروي في الكافي ابن عجلان عن الباقر عليه السلام عن رسول صلى الله عليه وآله، بينما في البصائر يرويها ابن عجلان مضمرة، والصواب هو إن الرواية عن ابن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام، وأن كلمة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) هي جزء من متن الرواية، وليست جزءا من السند، كما يبدو لمن يقارن بين المتنين وبين الروايات الأخرى.

ثانياً: سند البصائر إلى ابن عجلان مصحف، فلا يوجد شيخ للصفار باسم محمّد بن جعفر بن بشير، بل ويروي الصفار عنه عن الخامسة مباشرة! وهذا قطع كبير في السند، والصواب في السند: «حدثنا محمّد عن جعفر بن بشير عن مثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان»، بتصحيف (عن) إلى (بن)، وأما محمّد في بداية السند، فالظاهر أنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، شيخ الصفار، وتلميذ جعفر بن بشير؛ وبهذا تستقيم الطبقات أيضاً؛ فيروي الصفار عن السابعة عن السادسة عن الخامسة عن الرابعة، وبسند صحيح غير مقطوع إلى عبد الله بن عجلان في هذه الرواية، ويؤكد ذلك ورود هذا التسلسل السندي في البصائر أيضاً عن شيخه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن المثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام[٣] في تأويل آية ﴿**وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ في موضوع متجانس مع روايتنا، ليتحد الموضوع، والتسلسل السندي، والطبقة، في تأكيد وقوع التصحيف بتغيير (عن) إلى (بن).

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٥.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص٦٣، ح٢٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص٢٣٥، ح١٧.

وسند الكافي أيضاً يعاني من التصحيف بسقوط الواسطة بين الوشاء وابن عجلان حيث لا يمكن له الرواية عنه إلّا بواسطة كما قدمناه، والصحيح سقوط الواسطة، وهي المثنى الحناط، الذي يتوسط بينهما في باقي أسناد الوشاء إلى عبد الله بن عجلان[١].

ثالثا: لعل رواية ابن عجلان هي كالتالي بأسناد متعددة عن مثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: ﴿**فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾، قال: «رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهل بيته من الأئمة هم أهل الذكر».

رابعا: إن رواية المعلى التي أوردها الكليني تضمنت فقرتين بينما رواية الصفار تضمنت الفقرة الأوّلى فحسب، ولا يعلم هل النقص في البصائر أم الزيادة في الكافي، وعلى كل تقدير فالموثوق وفقا لمروية البصائر صدور الفقرة الأوّلى من الباقر عليه السلام وليس من النبي صلى الله عليه وآله.

أما الفقرة الثانية من الرواية فقد وردت أيضاً في مواضع، لكن ليس عن ابن عجلان، فقد أرودها الكليني بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام بزيادة جملة في أولها وهي «الذكر القرآن»[٢]، وأوردها صاحب البصائر بأكثر من سند صحيح عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام[٣].

وعلى كل تقدير فمضمون الرواية من المضامين المتواترة إجمالاً، وقد ورد هذا المضمون في العديد من الروايات ذات الأسناد المتنوعة، فلا ريب بصدوره.

---

(١) لاحظ الكافي، ج١، ح١٥، ص٤١٥؛ وص٤١٦، ح٢٠؛ وص٤١٧، ح٢٩.

(٢) الكافي، الكليني، ج١، ح٥، ص٢١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص٥٧، ح١، ح٦؛ وص٥٨، ح٨.

٥٤٨/ ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله [1] عليه السلام: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾؟ قَالَ[2]: «الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، وَنَحْنُ أَهْلُهُ[3] الْمَسْؤُولُونَ». قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ[4]: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ﴾؟ قَالَ: «إِيَّانَا عَنى، وَنَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ»[5].

رجال السند:

الحسين بن محمّد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[6]؛ ومعلى بن محمّد هو البصري، ضعيف من السابعة[7]، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ ومحمّد بن أورمة مرَّ أن التوقف في شأنه هو محط الركب، ليس فقط لما ورد من ذم فيه، بل لما يلاحظ من توسطه أسناد الضعفاء والغلاة والوضاعين، وهو من صغار السادسة أو كبار السابعة[8]؛ وعلّي بن حسان هو مولى بني هاشم[9]؛ ضعيف جدا في عداد الغلاة، كذاب

---

(١) في «ف»: + «قول الله تعالى».

(٢) في «ف»: + «إنّ».

(٣) في البصائر، ص٦٠، والوسائل: «أهله نحن».

(٤) في الوسائل: - «قوله».

(٥) بصائر الدرجات، ص٦٠، ح١١، بسنده عن عبدالرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهله المسؤولون» وفيه، ص٣٨، ح٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ﴾؛ الوافي، ج٣، ح١٠٤٨، ص٥٢٧؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٨، ص٦٤.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٨٢.

(٩) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح٤٨٢.

واقف، من السادسة، وهو يروي عن عمه مكثرا؛ وعمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ومرَّ أنه ضعيف كان يضع الحديث، من الخامسة[1].

تحقيق الصدور:

يلاحـظ أن رجال السـند مـن المعلى إلى نهايته مـن الضعفاء والمذمومـين، وقال عنه العلّامـة المجلسي: «ضعيف»[2]، لكن مضمون الروايـة دون لفظها محقق الصدور، بل متواتر لا شك فيه.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٨.

٥٤٩/ ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ[١] ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾؟ فَقَالَ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ»[٢]. قُلْتُ: فَأَنْتُمُ الْمَسْؤُولُونَ، وَنَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[٣]؟»[٤].

رجال السند:

الحسين بن محمّد؛ هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٥]؛ ومعلى بن محمّد؛ هو البصري، ضعيف، من السابعة[٦]، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي،

---

(١) في «ف»: + «قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

(٢) في «ف»: + «قال».

(٣) أي هذا الذي أعطيناك من الملك والعلم عطاؤنا، فأعط من شئت، وامنع من شئت؛ لأنّ كلّ سؤال ليس بمستحقّ للجواب، ولا كلّ سائل بالحريّ أن يجاب، وربّ جوهر علم ينبغي أن يكون مكنوناً، وربّ حكم ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٢٢؛ الوافي، ج٣، ص٥٢٨. والآية في سورة ص (٣٨): ٣٩.

(٤) بصائر الدرجات، ص٦٢، ح٢٥؛ تفسير القمّي، ج٢، ص٦٨، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص٥٨-٦٣؛ الوافي، ج٣، ح١٠٤٩، ص٥٢٧؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢١٠، ص٦٤.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٨.

من السادسة[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»[2]، والخلل عنده كما هو عندنا أيضاً في معلى بن محمّد، نعم وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فالسند صحيح، وعلى كل تقدير فقد روى الصفار هذه الرواية بتغيير بسيط في الألفاظ، لكن بسند معتبر عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن أبي داود المسترق عن ثعلبة بن ميمون عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، نعم روى الكليني بسند صحيح عن الوشاء عن الرضا عليه السلام يرويها عن عليّ بن الحسين عليه السلام بنفس المضمون، لكن بلفظ يختلف قليلا، وسيأتي في الحديث (٥٥٤) وهو المعتمد؛ لصحة الطريق للوشاء هناك وضعفه هنا، وعلى كل تقدير فمضمونها مصدّق الصدور من المعصوم عليه السلام.

---

(١) مرت ترجمته في ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٨.

٥٥٠/ ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾: «فَرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الذِّكْرُ[1]، وَأَهْلُ بَيْتِهِ عليهم السلام[2] الْمَسْئُولُونَ، وَهُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ»[3].

رجال السند:

السلسلة السندية - العدّة عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة[4]؛ والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني من أهل الطبقة الثامنة ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، جليل القدر، شيخ قم وكبيرها، من السابعة؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة[5]؛ وعاصم بن حميد، كوفي، ثقة،

---

(١) المفهوم من هذه الآية أنّ القرآن هو الذكر، فكأنّ في الحديث إسقاطاً أو تبديلًا لإحدى الآيتين بالأخرى سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى، فلا بدّ أن يقدّر «ذو»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن ذكراً يستلزم كون الرسول صلى الله عليه وآله ذكراً. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٢٢؛ الوافي، ج٣، ص٥٣٨؛ مرآة العقول، ج٢ ص٤٢٩.

(٢) في «ج، ف»: + «هم».

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٧، ح٢، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٠، ص٥٢٨؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٣، ص٦٢.

(٤) منها ما ورد في ج٢ من هذا الكتاب، ص٥٦٢، ح١٢٥.

(٥) مرت ترجمته في ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

عـين صدوق، من الخامسـة[١]؛ وأما أبو بصـير هنا فهو ليث بن البخـتري المرادي، من الأربعة المخبتين[٢] بدلالة رواية عاصم بن حميد عنه.

تحقيق الصدور:

مع أن السـند معتـبر صحيح، إلّا أن نحـو تصحيف قد وقع في المتـن، قال العلّامة المجلسي: «صحيح، ولعل فيه إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى من الرواة أو النساخ»[٣]. فهي ليسـت موثوقة الصدور بذلك اللفظ، وإن كانت مضامين هذا الباب متوافقة إجمالاً.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح١٤٩، ص٦٣٤.

(٢) مرت ترجمته في ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٩.

٥٥١/ ٥. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[٢]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ قَالَ: «الذِّكْرُ: الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ»[٣].

رجال السند:

الرواية معلّقة على سابقتها كما هو بيّن، فالابتداء بأحمد بن محمّد في السند ليس كونه شيخا للكليني، بل هو شيخ العدّة في الرواية السابقة؛ وأحمد بن محمّد هو الأشعري، من أجلّاء ثقات السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٤]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة،

---

(١) السند معلّق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمّد، عدّة من أصحابنا.

(٢) في «ض»: + «عن النضر بن سويد»، وهو سهو؛ فإنّ ربعيّاً هذا هو ربعيّ بن عبدالله، بقرينة روايته عن الفضيل؛ فقد صحب ربعيّ الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصّيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب ربعيّ بن عبد الله ينتهي إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، وهو حمّاد بن عيسى كما صرّح به النجاشي. وبعض طرق الشّيخ الطوسي إلى كتاب ربعيّ أيضاً ينتهي إلى السند المذكور. راجع: رجال النجاشي، ص١٦٧، الرقم٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص١٩٥، الرقم٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حمّاد [بن عيسى]، فيبعد جدّاً وقوع الواسطة بينهما. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤-٤٤١. يؤيّد ذلك أنّا لم نجد رواية النضر بن سويد عن ربعيّ في موضع.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٧، ح١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٥٧، ح٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج٢، ص٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص٦١، ح١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥١، ص٥٢٨؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٤، ص٦٣.

(٤) مرت ترجمته في ج١، ح١، ص٣٠.

من صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود (٢٤٥هـ)[١]؛ وحماد هنا هو حماد بن عيسى بدلالة الراوي والمروي عنه، وهذا لا يخفى للمتتبع، ثقة في حديثه صدوقا، من أهل الإجماع، من الخامسة التي أدركتها السابعة؛ وربعي بن عبد الله عربي بصري ثقة، صحب الفضيل بن يسار وتلمذ عليه، وهو من الخامسة[٢]؛ والفضيل بن يسار عربي بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥ - ١٤٨هـ)، من الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

سند الرواية كما هو واضح صحيح مشتمل على أجلّاء الطائفة في طبقاتهم، وكذا قال العلّامة المجلسي بصحته[٤]، وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور ليس بدلالة سندها فحسب.

---

(١) مرت ترجمته في ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٤٠.

(٣) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٢٩.

٦/٥٥٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَرْدُ أَخُو الْكُمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ، اخْتَرْتُ لَكَ سَبْعِينَ مَسْأَلَةً مَا [1] تَحْضُرُنِي [2] مِنْهَا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَلَا وَاحِدَةٌ يَا وَرْدُ؟» قَالَ [3]: بَلى [4]، قَدْ [5] حَضَرَنِي [6] مِنْهَا [7] وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [8]: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ [9]: قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ» [10]. قُلْتُ: عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «ذَاكَ إِلَيْنَا» [11].

---

(١) في «بر»: «فما».

(٢) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي: «يحضرني».

(٣) في «ف»: + «قلت».

(٤) في مرآة العقول، ج٢، ص٤٣٠: «قال: بلى، إمّا مبنيّ على حضور الواحدة بعد نسيان الكلّ، أو حمل الكلام على المبالغة».

(٥) في «ف»: – «قد».

(٦) في حاشية «بر»: «حضرتني».

(٧) في حاشية «بر» والبصائر، ص٥٨: – «منها».

(٨) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٩) في الوسائل: – «قال».

(١٠) في «ف»: + قال».

(١١) بصائر الدرجات، ص٥٨، ح١، بسنده عن محمّد بن الحسين. وفيه، ص٣٩، ح٤ وح٦؛ والأمالي للطوسي، ص٦٦٤، المجلس ٣٥، ح٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: (فَسْئَلُوا...)». راجع: بصائر الدرجات، ص٥٩، ح٥ وح٨؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٢، ص٥٢٩؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢١٤، ص٦٦.

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[1]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة[2]؛ ومحمّد بن إسماعيل هنا هو محمّد بن إسماعيل بن بزيع، من صالحي الطائفة وثقاتهم، ثقة عين، كثير العلم، من السادسة[3]؛ ومنصور بن يونس بزرج كوفي، ثقة، ذكر الشّيخ أنه واقفي، وهو من الخامسة[4]؛ وأبو بكر الحضرمي هو عبد الله بن محمّد الحضرمي، كوفي، لم يوثق صريحا، سيأتي تفصيل أحواله.

٥ أبو بكر الحضرمي:

أولاً: تعيينه

هو عبد الله بن محمّد الحضرمي، وليس غيره، فقد ذكر الشّيخ في رجاله في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «عبد الله بن محمّد، أبو بكر الحضرمي الكوفي، سمع من أبي الطفيل، تابعي، روى عنهما عليهما السلام»[5]. وذكر أيضاً تحت عنوان علقمة بن محمّد الحضرمي – في الرجال – أن علقمة بن محمّد الحضرمي هو أخو أبي بكر الحضرمي. ودلت رواية الاختيار على أن أبا بكر الحضرمي كان أصغر من علقمة في العمر[6]، وذكر أيضاً في الرجال اسمه وكنيته صريحا عند عدِّ ولده بكر؛ «أبي بكر عبد الله بن محمّد الحضرمي الكوفي»[7]. وذكر الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد... عن أبي بكر عبد الله بن محمّد الحضرمي»[8]. كل هذا يؤكد

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص٢٣٠، ت٣١١٦.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤١٧.

(٧) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص١٧٠، ت١٩٨٨.

(٨) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٥٢.

بلا ريب أن المقصود بأبي بكر الحضرمي عبد الله بن محمّد الحضرمي.

ثانيا: حاله

لم يذكر النجاشي والطوسي في الفهرست الرجل؛ لأنه ليس من المصنفين، ولكن تكرر رواية أجلاّء الخامسة عنه، ومضمون تلك الروايات تشير إلى كونه راويا معروفا آنذاك، ولعدم ذكره في فهارس الأصحاب فلم يصل إلينا الكثير عن أحواله، ومع ذلك فقد ذهب الأكثر لحسنه والوثوق به، فقد وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، ووثقه السيّد الحكيم دام ظله لوروده في أسناد كامل الزيارة، ووثقه غيرهما لقرائن عدّة، ومنهم السيّد الأستاذ دامت بركته حيث فصّل في قرائن وثاقته[1].

ثالثا: طبقته

روى عن أبي محمّد السجاد زين العابدين المتوفى (٩٥هـ)، وأبي جعفر الباقر المتوفى (١١٤هـ)، وأبي عبد الله الصادق المتوفى (١٤٨هـ) عليهم السلام، وروى عن سلمة بن كهيل، وسلمة من الثالثة، توفي سنة (١٢٢هـ)، وروت عنه الخامسة نظير سيف بن عميرة، ومنصور بن يونس، وعليّ بن رئاب، وجميل بن صالح، وعبد الله بن مسكان، وعمر بن أذينة. وما يرد من رواية السادسة عنه كرواية محمّد بن أبي عمير فلا ريب في تحقق السقط، حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ) وأطلقه بعده وكان وقتها شيخا كبير العمر، لتكون ولادته في حدود (٦٥هـ) مما يجعله أقرب إلى كبار الرابعة.

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي أن السند حسن موثق[2]. ووصفه بالحسن، لمكان أبي بكر الحضرمي؛ إذ لم يوثق صريحاً، ووصفه بالموثق، لمكان منصور بن يونس؛ لوصف الشّيخ إياه بالواقفي، ومصدر الكليني هو كتاب بصائر الدرجات للصفار، والسند مفيد للوثوق بصدورها.

---

(١) قبسات من علم الرجال، السيّد محمّد رضا السيستاني، ج١، ص٦٠٠

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٣٠.

٥٥٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ[1] قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارى؟ قَالَ: «إِذاً يَدْعُونَكُمْ[2] إِلى دِينِهِمْ». قَالَ[3]: ثُمَّ[4] قَالَ بِيَدِهِ[5] إِلى صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ»[6].

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[7]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة[8]؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بيّاعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)[9]؛ العلاء بن رزين القلاء ثقفي، مولى، كوفي، ثقة، وجه جليل القدر،

---

(١) في «بر»: - «أنّ».

(٢) في الوسائل: «يدعوكم».

(٣) في «ج، بح، بف» والوافي: - «قال».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ثمّ». وفي «ف» والبصائر، ص٦١: «ثمّ أشار بيده» بدل «ثمّ قال بيده».

(٥) «قال بيده»، أي ضرب بها، أو أشار بها. راجع: المغرب، ص٣٨٦؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣٢٣.

(٦) بصائر الدرجات، ص٦١، ح١٧، بسنده عن العلاء بن رزين؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٣٢، ص٢٦٠، عن محمّد بن مسلم؛ راجع: بصائر الدرجات، ص٦٠، ح٩؛ الوافي، ج٣، ح١٠٤٦، ص٥٢٦؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٠٥، ص٦٣.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٩) مرت ترجمته في ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

صحب محمّد بن مسلم وفقه عليه، من الخامسة[١] ؛ محمّد بن مسلم ثقفي، مولى، كوفي، وجـه أصحابنـا بالكوفة، فقيه ورع، كان من أوثق النـاس، ومن أصحاب الإجماع توفي قرابة سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

ذكر العلّامة المجلسي أن السـند صحيح[٣]، والسـند يمـر في كل طبقاته بأهل الفقه والحديث من مشاهير الثقات، ولا ريب في تحقق الوثوق بالصدور منه.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٤١.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٣٠.

٥٥٤ / ٨. عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّـاءِ: عَنْ أَبي الْحَسَـنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَـمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: عَلَى الْأَئِمَّةِ مِنَ الْفَرْضِ مَا لَيْسَ عَلى شِـيعَتِهِمْ، وَعَلى شِـيعَتِنَا[١] مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمَرَهُـمُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسْـأَلُونَا، قَالَ[٢]: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ فَأَمَرَهُمْ[٣] أَنْ يَسْأَلُونَا، وَلَيْسَ عَلَيْنَا الْجَوَابُ، إِنْ شِئْنَا أَجَبْنَا[٤]، وَإِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا[٥]»[٦].

رجال السند:

أمـا العدّة فـإن فيها من يوثق به، من أصحاب الطبقـة الثامنة[٧]؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، قمي، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٨]، نعـم يمكن أن يكون المقصود زميله الثقة الآخر صاحب المحاسـن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ الوشـاء أبي الحسـن بن عليّ بن زياد، بجـلي كوفي، خيّر، من أصحاب الرضـا عليه السلام، وجه من وجوه الطائفة وعين من عيونها،

---

(١) في مرآة العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا عليه السلام».

(٢) في «ض»: «فقال».

(٣) في «ف»: + «الله».

(٤) في «ف»: «أجبناهم».

(٥) في «ف»: «أسكتنا».

(٦) بصائر الدرجات، ص٥٨، ح٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٦٣، ح٢٨، بسـنده عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أبي الحسن عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص٥٩، ح٧؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٣، ص٥٢٩؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢١١، ص٦٥.

(٧) مرّ الكلام فيها في ج١، ح١، ص٢٥.

(٨) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

من السادسة[١].

تحقيق الصدور:

الحديث صحيح كما ذكر العلّامة المجلسي[٢]، وهو من الأسناد القريبة ذات الوثوق العالي.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٣٠.

٥٥٥/ ٩. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي نَصرٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إلى الرِّضَا عليه السلام كِتَاباً، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسْـئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُــونَ﴾، وَقَالَ اللهُ عَـزَّ وَجَلَّ: ﴿وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِـرُوا كَافَّةً فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَـةٍ مِنْهُمْ طائِفَـةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُـمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[٢] فَقَدْ فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ، وَلَمْ يُفْرَضْ[٣] عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ[٤]؟ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّما يَتَّبِعُونَ أَهْواءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ﴾[٥]»[٦].

رجال السند:

الروايـة معلّقة على سـابقتها، وهـذا يعني أن الكليني رواها عـن العدّة عن أحمد بن محمّـد، والعـدّة هي مجموعة من مشـايخ الكلينـي وإنَّ فيها من يوثـق به،من أصحاب

---

(١) في السند تعليق. ويروي عن أحمد بن محمّد، عدّة من أصحابنا.

(٢) التوبة (٩): ١٢٢.

(٣) في «ف»: «فلم يفرض».

(٤) في البصائر وقرب الإسـناد: «فقد فرضت عليكم المسـألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، اسـتفهام استبعاد، كأنّه اسـتفهم السرّ فيه، فأجابه الإمام عليه السلام بقول الله سـبحانه. ولعـلّ المـراد أنّه لو كنّـا نجيبكم عن كلّ ما سـألتم، فربّما يكـون في بعض ذلك ما لا تسـتجيبونّا فيـه، فتكونون مـن أهل هذه الآية، فـالأولى بحالكم أن لا نجيبكـم إلّا فيما نعلم أنّكم تسـتجيبونّا فيه. أو أنّ المراد أنّ عليكم أن تسـتجيبوا لنا في كلّ ما نقول، وليس لكم السؤال بِلِمَ وكيف».

(٥) القصص (٢٨): ٥٠.

(٦) بصائـر الدرجات، ص٥٨، ح٣، عـن أحمد بن محمّد؛ قرب الإسـناد، ص٣٤٨، ح١٢٦٠، عن أحمد بن محمّد، مع زيادة؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٤، ص٥٢٩.

الطبقة الثامنة[١]؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عربي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٢]؛ وأحمد بن محمّد بن أبي نصر هو البزنطي، الثقة المشهور، من أعاظم السادسة، كوفي، توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)[٣] على الأرجح.

تحقيق الصدور:

السند غاية في الصحة والاعتبار والقرب، قال العلّامة المجلسي عنه: «صحيح»[٤].

---

(١) مرّ الكلام فيها في ج١، ح١، ص٢٥

(٢) مرّ الكلام فيهما في ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) مرت ترجمته في ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٣١.

فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- الاحتجاج، الشّيخ الطبرسي المتوفى سنة (٥٤٨هـ)،تحقيق وتعليق السيّد محمّد باقر الخرسان، الناشر: دار النُّعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
- الألف رجل، غيث شبر، من إصدارات مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٤١هـ)، المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ذخيرة المعاد في شرح الارشاد، للعلامة المحقق ملا محمّد باقر السبزواري المتوفى سنة (١٠٩٠هـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث (طبعة حجرية).
- خاتمة مستدرك الوسائل، تأليف: المحدث الجليل الميرزا الشّيخ حسين النوري الطبرسي المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق وإخراج ميرزا غلام رضا عرفانيان،الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). الناشر: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- صفات الشيعة، الصدوق (٣٨١هـ)، المطبعة والناشر: كانون انتشارات عابدي، تهران..
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أساني أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، السيّد البروجردي المتوفى

(١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب رجال الكشي، فهرست الشّيخ الطوسي، فهرست الشّيخ النجاشي، السيّد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، السيّد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- تقرير بحث الإرث، محمّد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.
- تقريرات ثلاثة الوصية ومنجزات المريض، ميراث الأزواج، الغصب،تقرير بحث السيّد البروجردي للشيخ عليّ بناه الاشتهاردي المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأوّلى،سنة الطبع (١٤١٣هـ).
- معالم العلماء، ابن شهر آشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ).
- مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخرساني المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، تحقيق: الشّيخ محمّد هادي الأميني، الطبعة الثانية،سنة الطبع: (١٤١٣-١٩٩٣م)، الناشر: شركة الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيّد هاشم البحراني، تحقيق: الشّيخ عزة الله المولائي الهمداني، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأوّلى (١٤١٣هـ. ق). المطبعة: بهمن .
- قرب الأسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث الهجري)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأوّلى (١٤١٣هـ).
- الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام، تأليف: عبد الله الشبستري، الطبعة الأوّلى (١٤١٨هـ)، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة.
- الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي المتوفى سنة (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي عجل الله فرجه، قم المقدسة.

- المفيد من معجم رجال الحديث، محمّد الجواهري،المطبعة العلمية، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤٢٤هـ)، الناشر: مكتبة المحلاتي.
- تفسير فرات الكوفي، فرات بن ابراهيم الكوفي المتوفى سنة (٣٥٢هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٠-١٩٩٠م)، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
- الهداية الكبرى الحسين بن حمدان المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م)، المطبعة والنشر: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الغيبة، ابن أبي زينب النُّعماني المتوفى حدود سنة (٣٦٠ هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤٢٢هـ)، المطبعة: مهر، قم، الناشر: أنوار الهدى، قم المقدسة.
- مستدركات علم رجال الحديث، الشّيخ عليّ النمازي الشاهرودي المتوفى سنة (١٤٠٥هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤١٢هـ)، المطبعة: شفق طهران، الناشر: ابن المؤلف.
- إقبال الأعمال، السيّد ابن طاووس المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤١٤هـ)، المطبعة والنشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
- مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدّة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: (١٣٧٦-١٩٥٦م)، طبع ونشر المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الإمامة والتبصرة، عليّ بن الحسين بن بابويه المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة: (١٤٠٤-١٣٦٣ش)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة.
- مجلة تراثنا، الجزء السابع.
- التعليقة الاستدلاية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل،الطبعة الأوّلى سنة (١٤٢٢هـ)، طبع ونشر: مؤسسة العروج.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، الطبعة الثانية، سنة

الطبع: (١٤٠٤/ ١٣٦٣ ش/ ١٩٨٤م)، الناشر: منشورات دار الهجرة إيران، قم.

- تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، ابن شعبة الحراني المتوفى سنة (القرن الرابع)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر غفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- دلائل الإمامة، محمّد بن جليل الطبري، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- التاريخ الكبير، البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، المطبعة والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني المتوفى سنة (٤٣٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور فاروق حمادة، المطبعة والنشر: دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.
- لسان العرب، ابن منظور المتوفى سنة (٧١١هـ)، سنة الطبع (١٤١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم .
- اللآلي العبقرية في شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤٢١هـ)، المطبعة: اعتماد، قم.
- وسائل المنع من الانجاب، السيّد محمّد رضا السيستاني، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٣٣هـ)، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.
- الاستبصار في ما اختلف من أخبار الطوسي، الشّيخ الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٣٦٣ش) الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- الاختصاص، الشّيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري؛ السيّد محمود الزرندي، الطبعة الثانية،سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر

والتوزيع،بيروت،لبنان.

- اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترآبادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، المطبعة: بعثت، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- الإرشاد،الشيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية،سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (ربيع الثاني ١٤١٩)، المطبعة: ستاره، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين (١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي (٧٤١هـ)، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، إيران، قم المقدسة.
- إكمال الكمال، ابن ماكولا (٤٧٥ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.
- الأمالي، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)،تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- الأمالي، الشّيخ المفيد (٤١٣هـ)، تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثانية،سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الأنساب، السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع:(١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- بحـار الأنـوار، العلامـة المجلسي (١١١١هـ)، الطبعـة الثانية المصححة، سـنة الطبع: (١٤٠٣، ١٩٨٣م)، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- بحوث في شرح مناسـك الحج،: السيّد محمّد رضا السيستاني، تقرير: الشّيخ أمجد رياض والشيخ نزار يوسف، نسخة محدودة التداول، سنة (١٤٣١هـ).
- بصائـر الدرجـات، محمّد بـن الحسـن الصفـار (٢٩٠هـ)، تصحيـح وتعليـق وتقديم الحـاج ميرزا حسـن كوجه باغـي، سـنة الطبـع: (١٤٠٤-١٣٦٢ش)، المطبعة: مطبعة الأحمدي،طهران، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران.
- تاريـخ ابـن معين، الـدوري، يحيى بن معـين (٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد حسـن، المطبعـة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تاريخ الإسـلام، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، المطبعة والناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- تاريـخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دراسـة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأوّلى، سـنة الطبع: (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التاريـخ الصغير، البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأوّلى، سـنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، المطبعة والنشر: دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، الطبعة الرابعة، سـنة الطبع (١٤٠٣-١٩٨٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- تعليقة على أصول الكافي، المحقق الداماد (١٠٤١هـ)، طبعة رقمية في قرص الكافي.
- تفسير العياشي، محمّد بن مسعود العياشي (٣٢٠هـ)، تحقيق: الحاج السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سـنة الطبع:(١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، النـاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ملاحظات: طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب، وتهذيب الكمال.

- تقرير بحث السيّد البروجردي (في القبلة، الستر والساتر، مكان المصلي)، للشيخ عليّ بناه الاشتهاردي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- تهذيب الأحكام،الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٣٦٤ش)، المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٩٨٤م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- تهذيب الكمال، المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- التوحيد، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- الثقات، ابن حبان (٣٥٤هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٣٩٣هـ)، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٣٧١هـ-١٩٥٢م)، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جوابات أهل الموصل، الشّيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: الشّيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

❑ الخصال، الشّيخ الصدوق، (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٣٦٢ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ خلاصة الأقوال العلامة الحلي (٧٢٦هـ)، تحقيق: الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

❑ الرجال، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)، المطبعة: تشاب خانه دانشكاه طهران، الناشر: انتشارات دانشكاه تهران شماره ٨٥٧.

❑ رجال ابن داود ابن داود الحلي(٧٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.

❑ رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٢٢-١٣٨٠ش)، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث.

❑ رجال الطوسي الشّيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: رمضان المبارك (١٤١٥هـ)، المطبعة:، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ رجال النجاشي، النجاشي(٤٥٠هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمّد تقي المجلسي (الأول) (١٠٧٠هـ)، نمقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه: السيّد حسين الموسوي الكرماني والشيخ عليّ بناه الإشتهاردي، الناشر: بنياد فرهنك إسلامي حاج محمّد حسين كوشانبور.

❑ سير أعلام النبلاء، الذهبي(٧٤٨هـ)، تحقيق: تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمّد نعيم العرقسوسي، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الناشر:

مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي(١٠٥٠هـ)، نسخة رقمية في قرص الكافي.
- شرح أصول الكافي، محمّد صالح المازندراني (١٠٨١هـ)، تحقيق مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيّد عليّ عاشور، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٢١-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الضعفاء والمتروكين، النسائي (٣٠٣هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٦-١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، الطباعة والنشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٣٠هـ)، الطباعة والنشر: دار صادر، بيروت.
- عدّة الأصول، الشّيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٣٧٦ش)، المطبعة: ستارة، قم.
- علل الشرائع، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م)، المطبعة: المطبعة الحيدرية، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها،النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ)، المطبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الناشر: دار الخاني، الرياض.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشّيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، الطباعة والنشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- الغيبة، الشّيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ عباد الله الطهراني، الشّيخ عليّ أحمد ناصح، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شعبان ١٤١١هـ)، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة

المعارف الإسلامية، قم المقدسة.

- الفهرست، الشّيخ الطوسي(٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شعبان المعظم ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا، تجدد.
- قاموس الرجال، الشّيخ محمّد تقي التستري، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- قبسات من علم الرجال، أبحاث السيّد محمّد رضا السيستاني، جمعها ونظمها السيّد محمّد البكاء، نسخة أولية محدودة التداول، (١٤٣٦هـ)، النجف الأشرف.
- الكافي، الشّيخ الكليني(٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٣٦٣ش)، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية،طهران.
- الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (محرم ١٤٠٩-١٩٨٨م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- كمال الدين وتمام النعمة، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (محرم الحرام ١٤٠٥هـ- ١٣٦٣ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- لسان الميزان، ابن حجر(٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٩٠-١٩٧١م)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- المجروحين، ابن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي(٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: (١٣٧٠-١٣٣٠ش)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.

- مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي (ق ٩)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧٠هـ-١٩٥٠م)، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي (١١١١هـ)، قدّم له: العلم الحجّة السيّد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح السيّد هاشم الرّسولي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ، ١٣٦٣ش)، المطبعة: مروي، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- المسائل الصاغانية، الشّيخ المفيد (٤١٣هـ)، تحقيق: السيّد محمّد القاضي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى المحققة، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بيروت، لبنان.
- معاني الأخبار، الشّيخ الصدوق(٣٨١هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٣٧٩، ١٣٣٨ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)،الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)، طهران.
- معجم طبقات المكثرين، غيث شبّر، المطبعة: دار الكفيل، سنة الطبع: (١٤٣٥هـ)، الناشر: مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، النجف الأشرف، العراق.
- معرفة الثقات، العجلي (٢٦١هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- من لا يحضره الفقيه، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي المتوفى

نحو (١٠٦٠هـ)، الطباعة والنشر: إسماعليان.

- ميزان الاعتدال، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- نقد الرجال، التفرشي (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شوال ١٤١٨هـ)، المطبعة: ستارة، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.
- الوافي بالوفيات، الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، سنة الطبع: (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- وسائل الشيعة، الحر العاملي(١١٠٤هـ)، تحقيق وتصحيح وتذييل: الشّيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.